



مركز دراسات الوحدة العربية

مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية : (٣)

موقف بريطانيا من الوحدة العربية

١٩١٩ - ١٩٤٥

دراسة وثائقية

الدكتور يونان لبيب رزق

موقف بريطانيا من الوحدة العربية

١٩١٩ - ١٩٤٥



مركز دراسات الوحدة العربية

مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية : (٣)

موقف بريطانيا من الوحدة العربية

١٩١٩ - ١٩٤٥

دراسة وثائقية

الدكتور يونان لبيب رزق

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

رزق، يونان لبيب

موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ١٩١٩ - ١٩٤٥: دراسة وثائقية/ يونان لبيب رزق.

٣٠٢ ص.

ببليوغرافية: ص ٢٨٣ - ٢٩٤.

يشتمل على فهرس.

١. الوحدة العربية. ٢. البلدان العربية - تاريخ (١٩١٩ - ١٩٤٥). ٣. جامعة الدول العربية. ٤. بريطانيا - العلاقات الخارجية - البلدان العربية. أ. العنوان.

956.03

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، حزيران/ يونيو ١٩٩٩

المحتويات

مقدمة

«المعلوم المجهول» أكثر التوصيفات مناسبة لهذه الدراسة التي تتناول موقف بريطانيا من الوحدة العربية، فقد تبنى دارسو التاريخ تصوراً عاماً مؤداه أن تصريح المستر أنطوني إيدن وزير الخارجية البريطانية في المانشن هاوس بلندن في ٢٩ أيار/ مايو عام ١٩٤١[١] بالنظر بعين العطف إلى فكرة الوحدة العربية، كان البداية لتجسيد الفكرة العربية في شكلها المؤسسي المعروف باسم جامعة الدول العربية، وأن حكومة لندن كانت وراء ظهور هذه المنظمة الإقليمية على النحو الذي قامت به عام ١٩٤٥، وهي رؤية يشوبها كثير من أسباب القصور.

فمن ناحية لا تستطيع دولة مهما بلغت درجة هيمنتها السياسية في حقبة تاريخية ما أن تخلق شيئاً من العدم، فالفكرة العربية كانت موجودة طول الوقت، بدءاً من تأسيس الجمعيات والأحزاب العربية في فترة ما قبل الحرب، مثل العربية الفتاة أو العهد أو حزب اللامركزية الذي تأسس في القاهرة، مروراً بثورة العرب التي استعرت خلالها، وانتهاءً بالثورات التي تفجرت ضد القوى الإمبريالية، بريطانيا وفرنسا، أو ضد الأطماع الصهيونية، فلم يحدث أن خلت ثورة من تلك الثورات من مضمون قومي، وبخاصة في سوريا والعراق وفلسطين.

من ثم فإن بريطانيا كانت تواجه أمراً واقعاً أرادت احتواءه، وقد شكل الوضع الحرج الذي واجهه الحلفاء في بداية الحرب في مواجهة قوات المحور أنسب الظروف لبلورة سياسة الاحتواء تلك، الأمر الذي يمكن القول معه إن تصريح وزير الخارجية البريطاني المشهور صناعة قومية من جانب، وصناعة ظرفية من جانب آخر!

ومن ناحية أخرى، فإن القبول بتلك الفكرة يعني ببساطة إغفال السياسات

---

(١) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

البريطانية بامتداد السنوات السابقة، وهي سياسات ظلت تقوم على فكرة العداء لأي تجمع عربي، ولسبب واضح. إن مثل هذا التجمع كان يعني بالضرورة تهديد المصالح الإمبراطورية في المنطقة، ولم يكن غريباً مع ذلك أن يسعى البريطانيون إلى استثمار الظروف البشرية والتاريخية لصناعة حالة من الانقسام العربي أحياناً، وتكريس هذا الانقسام في أغلب الأحيان.

ومن ناحية ثالثة تكشف الوثائق البريطانية عن أنه بطول الفترة الفاصلة بين تصريح المانشن هاوس وقيام الجامعة العربية، والتي ناهزت السنوات الأربع، ظل البريطانيون يجهدون أنفسهم لوضع العصي في عجلات الوحدة العربية التي دارت، مستخدمين في ذلك كل الذرائع، بين تحذيرات للحكومات العربية كانت تصل في بعض الأحيان إلى ما يقرب من الإنذارات، وبين محاولات نشطة لإحداث الوقيعة بين تلك الحكومات، وأخيراً السعي إلى حصر العمل الوحدوي العربي في إطار محدد.. التعاون الاقتصادي والثقافي[٢].

وتأتي هذه الدراسة لتجعل موقف بريطانيا من الوحدة العربية «المعلوم المعلوم» وليس «المعلوم المجهول»، بحكم اعتمادها بشكل كامل تقريباً على وثائق الإدارات البريطانية التي كانت معنية بالشأن العربي، وزارة الخارجية (Foreign Office)، ووزارة المستعمرات (Colonial Office)، وأخيراً وزارة الهند (India Office)، فضلاً عن أوراق وزارة الحرب المصغرة (War Cabinet) التي شكلت خلال فترة الحرب العالمية الثانية.

وقد أدى هذا الاعتماد الغالب على أضابير الإدارات البريطانية، بكل ما تضمه وثائقها من تفاصيل صغيرة، إلى تقديم صورة كاملة عن موقف بريطانيا من الوحدة العربية، وهو الأمر الذي دعانا إلى توصيف هذا العمل بأنه «دراسة وثائقية» مما لا بد وأن يستشعره القارئ من أولى صفحاته إلى آخرها.

ولم يكن ممكناً أن يقتصر الشكل الوثائقي على حواشي الدراسة، فقد صادفنا خلال الانكباب على تلك الوثائق، لنخرج منها بهذا العمل، مجموعات وثائقية ارتأينا معها أن إثبات بعضها في ملحق وثائقي في نهاية الكتاب، فضلاً عما يضفيه من أصالة علمية، يساعد على إدراك كثير من معطيات السياسة البريطانية نحو الوحدة العربية خلال تلك المرحلة المهمة من التاريخ العربي المعاصر.

---

(٢) انظر الفصلين الخامس والسادس من هذا الكتاب.

ولقد آثرنا أن نحدد فترة الدراسة بين عامي ١٩١٩ و١٩٤٥، ليس فقط لأن العمل العلمي الذي سبق وأصدره المركز في الموضوع نفسه، قد تناول تلك الفترة[٣]، وإنما لأسباب موضوعية أيضاً.

العام الأول كان عام تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى، فرساي، والذي تكشفت فيه سياسات حكومة لندن بعد أن أصبحت بريطانيا أكبر قوة مهيمنة في العالم، وبعد أن بدأت في رسم خريطة الوطن العربي على النحو الذي يلائم مصالحها، وليس على النحو الذي يتوافق مع الوعود التي كانت قد قطعتها على نفسها خلال ظروف الحرب.

أما العام الأخير فلم يكن فحسب عام قيام الجامعة العربية، وإنما كان رمزاً قبل ذلك لدخول القوة الغربية الفتية الجديدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ميدان السياسات العربية، سواء بسبب بدايات بناء سياساتها العالمية والتي تبلورت في مبدأ ترومان (Truman Doctrine) الشهير والصادر عام ١٩٤٧، أو بسبب تعاظم المصالح الأمريكية في المنطقة، وبخاصة المصالح النفطية.

وبينما كان الدور الأمريكي يتعاظم في المنطقة كان الدور البريطاني يتآكل، وهو التآكل الذي أعلن عن نفسه بشكل قطعي بعد التخلي عن درة التاج البريطاني، الهند، عام ١٩٤٧.

وفي تقديرنا أن هذه الدراسة بما تقدمه من مادة علمية أصيلة نزعم أننا أول من استخدمها، وبما تتضمنه من رؤية تحليلية لدوافع السياسات البريطانية تجاه الوحدة العربية، وتطوراتها، إنما تقدم عملاً ينتفع منه.

ولله قصد السبيل.

الدكتور يونان لبيب رزق

القاهرة، ١٩٩٨

---

(٣) في عام ١٩٨٥ أصدر مركز دراسات الوحدة العربية، كتاباً تحت عنوان: **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥** للدكتور علي محافظة.

الفصل الأول

دور بريطانيا في خلق
الواقع الانفصالي قبل عام ١٩١٩

أثارت جريدة **الديلي اكسبريس** (*Daily Express*) اللندنية في أواخر أيار/ مايو عام ١٩٢٠ قضية ذات دلالة خطيرة عن طبيعة الدور البريطاني في خلق الواقع الانفصالي العربي قبل عام ١٩١٩.

القضية أعطتها الصحيفة عنوان «التشوش في الشرق الأوسط» (The Muddle in the Middle East) وبدأتها بمقال يوم ٢٧ من ذلك الشهر نعت فيه على الحكومة البريطانية تعدد جهات الاختصاص المسؤولة عن السياسات الإنكليزية في الشرق الأوسط وما يحدث بين هذه الجهات من تناقضات تصل أحياناً إلى حد الصراعات، والتي يتحمل ثمنها دافع الضرائب البريطاني. وأعطت مثلاً لهذا ما يجري في شبه الجزيرة العربية حيث تقع مملكة الحجاز التي يجلس على عرشها الملك حسين في نطاق عمل وزارة الخارجية (Foreign Office)، بينما تقع نجد التي يحكمها مؤسس الدولة السعودية الثالثة عبد العزيز آل سعود ضمن مسؤوليات وزارة الهند (India Office)، ولما كان يجري من صراع بين الجانبين بدأت حدته تتصاعد منذ ذلك الوقت، خلصت الصحيفة إلى القول إنه طالما أن الخارجية تساعد الطرف الأول بالسلاح والذخيرة، بينما تقوم وزارة الهند بهذه المهمة بالنسبة للطرف الثاني، فإن ذلك لا يعني سوى أن العبء كله يقع على دافع الضرائب البريطاني[١].

في اليوم التالي تصدى الكولونيل لورنس (T.E.Lawrence) المشهور بلورنس العرب أحياناً، وبملك العرب غير المتوج أحياناً أخرى، بمقال في الصحيفة نفسها تحت عنوان «أسرار الحرب في مكة»، وبحكم إسهامه في ثورة الشريف حسين ضد الأتراك، والتي عرفت بالثورة العربية الكبرى اكتسب مقاله أهمية خاصة، وقد أيد فيه ما ذهبت إليه الصحيفة في عدد اليوم السابق، وأوصى بأن توحد الحكومة

(١) أعداد الصحيفة موجودة ضمن ملفات الخارجية البريطانية ـ ملف رقم F.O. 371/5062-029744 .

البريطانية موقفها من هذا الصراع، وأن تصدر التعليمات للورد اللنبي، المندوب السامي البريطاني في القاهرة، والذي كان مسؤولاً عن الاتصالات مع الجانبين ممثلاً لوزارتي الخارجية والهند.. تصدر إليه التعليمات ليدعم الملك حسين في صراعه ضد ابن سعود(٢).

في العدد نفسه أثبتت الصحيفة طلباً رفعه عدد من النواب في مجلس العموم إلى رئيس الوزراء ليتدارك الموقف ويضع حداً لهذه الفوضى وكان مما جاء فيه «أن أولئك الموقعين على هذا الطلب المرفوع إلى رئيس الوزراء يرون أن الوضع القائم والذي يجعل أراضي ما بين النهرين ووسط وجنوب شبه الجزيرة العربية وعدن تحت سيطرة وإدارة حكومة الهند، والذي يجعل كلاً من مصر وفلسطين والسودان وأراضي ملك الحجاز تحت إدارة وسيطرة وزارة الخارجية، بينما يضع كلاً من قبرص والصومال تحت سيطرة وإدارة وزارة المستعمرات (Colonial Office) نتج عنه تضارب خطير في السياسات، إذ لا تملك إدارة واحدة من الإدارات الثلاث الكفاءة ولا الهيئات القادرة على التعامل مع الأوضاع الجديدة التي نشأت في تلك الجهات»، وانتهى الموقعون على الرسالة بمطالبة رئيس الوزراء بتوحيد الإشراف على تلك المناطق لتصبح تحت إدارة جديدة واحدة(٣).

وعلى رغم ما يبدو من معقولية الحملة التي قادتها **الديلي اكسبريس**، وعلى رغم ما يظهر من حرص النواب الذين وقعوا العريضة المرفوعة إلى رئيس الوزراء البريطاني المستر لويد جورج، فإن المسؤولين لم يلبوا أبداً هذه المطالب واستمر الحال على ما هو عليه. وعلى العكس فإن قرارات الانتداب التي صدرت في أعقاب ذلك كرست هذه الانفصالية الإدارية بعد أن أضافت إلى المناطق الخاضعة لإشراف وزارة المستعمرات كلاً من فلسطين وإمارة شرق الأردن.

وفي تقديرنا أن ذلك يعود في جانب منه إلى الظروف التاريخية التي امتدت في ظلها السيطرة البريطانية على مناطق المشرق العربي، ثم إنه يؤدي في الوقت نفسه إلى خلق واقع انفصالي لتلك المناطق.. فالصراع ليس كما فهمه لورنس بين إدارات بريطانية بقدر ما كان مجسداً لسياسات تقسيمية، مما يمكن معه أن نصنف البلاد العربية التي أدارتها بريطانيا إلى ثلاثة أقسام:

---

(٢) T.H. Lawrence [Colonel], «Secrets of the War on Mecca,» *Daily Express*, 28/5/1920.

(٣) «M.P.s Appeal to the Premier to Bring Order out of Chaos,» في: المصدر نفسه.

١ ـ **شرقي شبه الجزيرة العربية** متضمنة إمارات وسلطنات الخليج، فضلاً عن المناطق الواقعة جنوبها، بالإضافة إلى العراق، وخصوصاً في مناطقه الجنوبية، والتي ارتبطت بحكومة بومباي وما استتبع ذلك من عملية «تهنيد» في الإدارة والاقتصاد، بل وفي البنية الاجتماعية، أعطاها طابعاً مختلفاً عن بقية الوطن العربي الواقع شماليها أو غربيها. باختصار، فإن هذه المنطقة قد يممت وجهها أكثر تجاه الشرق، وأعطت ظهرها أكثر إلى العالم الواقع غربها، وهو الوطن العربي الذي كانت جزءاً منه، حتى في ظل الحكم العثماني.

٢ ـ لما كان يحيط **بالمسألة المصرية** من تعقيدات دولية عرفتها منذ قدوم الحملة الفرنسية إلى البلاد عام ١٧٩٨، اضطر المسؤولون عن إدارة السياسات البريطانية في لندن إلى إسناد إدارتها إلى وزارة الخارجية منذ ذلك الوقت المبكر. . أواخر القرن الثامن عشر[٤]، ونتج عن الصلة الحميمة بين مصر والسودان ـ الأمر الذي كان يستحيل معه الفصل بين البلدين ـ أن أوكلت إدارة هذا البلد الأخير إلى الوزارة نفسها.

وقد استتبع ذلك أن ارتبطت الشؤون المصرية، والسودانية بالتبعية، أكثر بواقع العلاقات الأوروبية، مما بدا ليس فحسب في الصراعات بين القوى الأوروبية، وبخاصة بريطانيا وفرنسا حولها، وإنما أيضاً في تدفق الأوروبيين عليها، خصوصاً مصر، مما أثر كثيراً في الأفكار السياسية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وصنع عالماً مصرياً خاصاً يمم وجهه أكثر تجاه الشمال، وما ترتب على ذلك كله من خلق نوع من العزلة المصرية عن سائر الجسد العربي.

٣ ـ ارتباط الوجود البريطاني في **فلسطين وشرق الأردن** بتسويات ما بعد الحرب الأولى، وما اتصل بذلك من فرض الانتداب البريطاني على البلدين بناءً على قرارات مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠ خلق لهذين البلدين، وبخاصة فلسطين، وضعاً خاصاً تبعه أن أوكلت إدارتها لوزارة المستعمرات.

وكان على هذه الإدارة أن تتعامل مع تلك المنطقة على ضوء الصفقات الاستعمارية التي كانت قد عقدت إبان فترة الحرب، بما فيها الوعد الشهير بإقامة وطن قومي لليهود فيها، وعلى رغم أن ذلك كان من أهم أسباب التجمع العربي

---

(٤) انظر: Shafic Ghorbal, *The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali: A Study in the Diplomacy of the Napoleonic Era Based on Researches in the British and French Archives*, with a preface by Arnold J. Toynbee (London: Routledge, 1928).

بعدئذٍ، غير أنه أضفى على هذه المنطقة واقعاً مختلفاً انعكس بدوره ليخلق مزيداً من أسباب التقسيم العربي، بما ترتب عليه من تهويد فلسطين، وبما أصبح معه ذلك القطر بعدئذٍ كعنصر من عناصر الانفصال لا الاتصال بين المنظومة العربية.

لعل في ذلك ما يدعو إلى متابعة أثر هذه السياسات في خلق الأوضاع الانفصالية في المناطق العربية التي وقعت تحت الهيمنة البريطانية، غير أنه يجدر قبل ذلك تسجيل عدد من الملاحظات:

الأولى: ان التقسيم على النحو السابق قد يكون مقبولاً، ولكنه يحمل في بعض جوانبه شبهة «التعسف»، فقد كان هناك تداخلات في التبعية بدرجة أو بأخرى.. في العراق تداخلات بين التبعية لوزارة الهند والتبعية لوزارة المستعمرات، بحكم أن الوجود القانوني لبريطانيا في بلاد ما بين النهرين تقرر أيضاً في قرارات الانتداب التي صدرت عن عصبة الأمم. وفي السودان على رغم التبعية للخارجية بحكم ما سبقت الإشارة إليه من علاقة حميمة بينه وبين مصر إلا أن إحاطة السودان من الجنوب والجنوب الشرقي ببلاد وقعت تحت إدارة وزارة المستعمرات (أوغندة وأفريقيا الشرقية البريطانية التي ضمت كينيا وزنجبار) قد جعلت لهذه الإدارة الأخيرة يداً في تلك البلاد، أو على الأقل في مناطقها الجنوبية، وعلى الأخص في ما يتصل بقضايا الحدود.

الثانية: لم يقتصر الأمر على تباين التوجهات نتيجة لاختلاف التبعيات، وإنما تعداه إلى صناعة جملة من الخطوط الإدارية التي تحولت مع مرور الوقت إلى حدود سياسية ظلت بمثابة الألغام المدفونة في العلاقات العربية ـ العربية التي تنفجر بين الحين والآخر، وتقدم قضية الحدود المصرية ـ السودانية نموذجاً على الآثار التي خلفتها السياسات البريطانية في إشاعة روح التجزئة في الوطن العربي.

الثالثة: نتيجة لأن التوجه البريطاني الأساسي ظل يدور حول تأمين طرق التجارة الشرقية، وبخاصة بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، فقد ظل أحد ثوابت سياستها الاستعمارية تجاه الوطن العربي يتمثل في السيطرة على مناطقه الشرقية دون العناية كثيراً بمناطقه الغربية، ولعل ذلك ما أدى إلى الاتفاق غير المكتوب بين أكبر قوتين امبرياليتين خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بأن يكون التوسع الفرنسي في المغرب في مقابل أن يتحرك البريطانيون في المشرق.. وهذا الاتفاق غير المكتوب تحول إلى اتفاق مكتوب بمقتضى ما عرف بالوفاق الودي (Entente Cordiale) الذي عقد بين الدولتين الإمبرياليتين العتيدتين في نيسان/ ابريل عام ١٩٠٤ والذي يؤكد منطوقه على أنه بينما لا تعرقل فرنسا

العمل البريطاني في مصر (بؤرة المشرق) تترك حكومة لندن لحكومة باريس حرية الحركة في المغرب الأقصى (درة المغرب).

الاستثناء الوحيد لهذا كان عندما شجعت بريطانيا الحكومة الإيطالية على احتلال ليبيا عام ١٩١١ وطرد العثمانيين منها، وكان استثناء مقصوداً، فإن مثل هذا الوجود الإيطالي كان بمثابة المنطقة العازلة (Buffer Zone) بين منطقتي النفوذ للدولتين الاستعماريتين الكبيرتين في الوطن العربي.

وبمقارنة ما نتج من هذه السياسة بالقياس لما كان قائماً قبل الهجمة الإمبريالية في القرن التاسع عشر نلاحظ أن القدر من الوحدة الذي كان مكفولاً للوطن العربي في ظل الحكم العثماني، حتى وإن حكمه مفهوم الجامعة الإسلامية، قد تبدد تماماً نتيجة لهذه الهجمة التي قادتها بريطانيا بالأساس.. فقوافل التجارة التي كانت تغدو وتروح بين بلدان الوطن العربي في مشرقه ومغربه قد توقفت بعد إعادة هيكلة اقتصادات البلاد العربية على نحو يلائم مصالح القوى الإمبريالية، ومواكب الحجيج التي كانت تفد من سائر أنحاء البلاد العربية، بل والإسلامية، والتي كانت تصنع لوناً من الاحتكاك العربي الدائم قد تقلصت بدورها، وبخاصة بعد افتتاح قناة السويس والاعتماد على النقل البحري، والتفاعل الثقافي الذي كان يصنعه التنقل بين الجامعات العربية، وبالذات الأزهر وجامعة القرويين، قد ضعف بدوره نتيجة لتوجه الجيل الجديد من المثقفين العرب إلى الجامعات الغربية، وبخاصة البريطانية والفرنسية[٥].

أولاً: تهنيد الخليج

بغض النظر عن دوافع التجربة المصرية في المشرق العربي في عصر محمد علي، والتي بدأت بإرسال القوات إلى شبه الجزيرة العربية (١٨١١) وانتهت بالانسحاب من أغلب مناطق هذا المشرق التي كانت قد وصلت إليها (١٨٤١)، فإنها قد حملت في أحشائها جنيناً للوحدة العربية، ومن ثم جاء التدخل البريطاني لضرب هذه التجربة بمثابة عملية إجهاض لهذا الجنين.

والمعلوم أن هذا التدخل قد وصل إلى حد العمل العسكري في الشام خلال الأزمة الشهيرة التي ترتبت على عقد معاهدة لندن عام ١٨٤٠، غير أنه على جانب

(٥) يونان لبيب رزق ومحمد مزين، **تاريخ العلاقات المصرية ـ المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢** (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٩٠).

آخر كان أكثر فاعلية في الخليج وإن لم يكتسب القدر نفسه من الشهرة. فبينما كان دافع الحكومة البريطانية في ضرب الوجود المصري في الشام منبعثاً من حرصها على الحفاظ على وحدة أملاك الدولة العثمانية، في تلك الفترة على الأقل، فإن دافعها في الخليج كان منبعثاً من مصالحها الإمبراطورية المباشرة القائمة على منع أية قوة مؤثرة، محلية كانت أو دولية، من فرض سيطرتها على طريق الشرق الحيوي.

وتحفل الوثائق المصرية خلال تلك الفترة[٦] بالإنذارات التي ظلت توجهها الحكومة البريطانية لباشا مصر لمنعه من مد نفوذه إلى مياه الخليج، والتي وصلت أحياناً إلى التلويح باستخدام القوة العسكرية، وبلغت في أحيان أخرى استخدام هذه القوة فعلاً في ما جرى في الاحتلال البريطاني لعدن عام ١٨٣٩[٧].

أحد هذه الإنذارات نالها محمد علي نتيجة لمحاولات خورشيد باشا قائد الجيش المصري في المنطقة لمد نفوذه إلى البحرين مما دعا هنيل، المقيم البريطاني في الخليج، إلى الاحتجاج لدى خورشيد مذكراً إياه بما سبق أن صرح به محمد علي لممثل بريطانيا في القاهرة بأن قواته «لن تتعدى على بلاد العرب المتصلة بخليج فارس»[٨]، إنذار آخر نتج من المحاولات المصرية لمد سيطرتها على بعض المناطق التابعة لسلطنة عمان، وبخاصة واحة البريمي. وبينما بعث هنيل إلى خورشيد باشا إنذاراً كان مما جاء فيه أنه «إذا ما أرسل عساكر إلى طارفة البريمي سواء من البر أو البحر فسيتخذ ذلك دليلاً واضحاً على أن جنابكم غير راغب في استقامة الصداقة في ما بين الدولتين بدون خلل»[٩]، بعث بأحد الضباط البريطانيين إلى الواحة ليقوم بتوزيع السلاح والعتاد والمواد الغذائية التي تمكن أهاليها من مقاومة التقدم المصري إليها[١٠].

وقد أتاح الانسحاب المصري من المنطقة الفرصة لحكومة الهند أن تبدأ في

(٦) انظر الوثائق المنشورة في كتابي: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحمن: **الدولة السعودية الأولى، ١٧٤٥م ـ ١٨١٨م/١١٥٨هـ ـ ١٢٣٣هـ** (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٦٩)، **ومن وثائق الدولة السعودية الأولى في عصر محمد علي، ١٢٢٢ ـ ١٢٣٤هـ/١٨٠٧ ـ ١٨١٩م**، من وثائق تاريخ شبه الجزيرة العربية في العصر الحديث؛ المجلد ٢ (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٣).

(٧) انظر: فاروق عثمان أباظة، **عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، ١٨٣٩ ـ ١٩١٨** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦).

(٨) وثيقة رقم ١٤٧ محفظة رقم ٢٦٧ وثائق القاهرة بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيو ١٨٣٩.

(٩) محفظة رقم ٢٦٧، صورة المرفق العربي المؤرخ في ١٧ جمادى الآخر عام ١٢٥٥.

(١٠) انظر: جمال زكريا قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٦)، مج ١، ص ٤١٤.

تنفيذ سياساتها القائمة على تهنيد الخليج سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

سياسياً، تم تتبيع منطقة الخليج إلى نائب الملك في بومباي الذي أناب عنه مقيماً عاماً (Resident) في المنطقة اتخذ من بوشهر مقراً له، فضلاً عن وكلاء (Agents) في الإمارات والمشيخات التي تتعاظم المصالح البريطانية فيها، أو تربطها بحكومة الهند اتفاقيات خاصة. وتم تعيين أول هؤلاء الوكلاء في الشارقة عام ١٨٢٣[(١١)].

وكما كانت سائر الإدارات البريطانية الأخرى، الخارجية والمستعمرات، تستعين بـ «دبلوماسية البوارج» لتنفيذ سياساتها في الهيمنة على سائر أنحاء الإمبراطورية، فقد كان هذا ما تفعله بدورها حكومة الهند مما خلق علاقة خاصة بينها وبين البحرية (The Admirality). أضف إلى ذلك أن وزارة الهند كانت تستعين أحياناً بالخارجية في الأمور التي تخص العلاقات الدولية، فقد عرف الخليج منافسات دولية مع بريطانيا سواء من جانب روسيا أو فرنسا أو ألمانيا، فضلاً عن العلاقات مع الدولة العثمانية التي ظلت تحتفظ بلون من السيادة الإسمية على بعض مناطق الخليج وبخاصة الواقعة شماله.

وقد تعددت المناسبات التي أظهرت فيها حكومة الهند مسؤوليتها عن الوجود البريطاني في الخليج، أشهرها التصريح الذي أطلقه اللورد كرزون، نائب الملك في الهند، في خطبة مشهورة ألقاها في الشارقة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٠٣ خلال رحلة له في المنطقة وكان مما جاء فيها:

«أعتقد أحياناً أن سجل الماضي معرض للنسيان، وأن هناك من يتساءل لماذا تستمر بريطانيا في ممارسة هذه السلطات؟ إن الجواب هو في تاريخ إماراتكم وعائلاتكم، وفي الوضع الراهن في الخليج. لقد كنا هنا قبل أن تظهر أية دولة أخرى في هذه المياه في التاريخ الحديث.. لقد وجدنا الفوضى فأوجدنا النظام، وكانت تجارتنا مهددة كما كان أمنكم مهدداً، ولقد تطلب ذلك حمايتكم. لقد أنقذناكم من الفناء على أيدي جيرانكم وفتحنا هذه المياه أمام سفن الأمم جميعها ومكّنا لأعلامها أن تخفق بسلام»[(١٢)].

كما تعددت المناسبات التي استخدمت فيها حكومة الهند الأسطول الملكي

---

(١١) ج.ج. لوريمر، دليل الخليج: القسم التاريخي، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، ٧ ج (قطر: مطابع العروبة، ١٩٦٧)، ج ١، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(١٢) قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج ٢، ص ١٧٥.

كان أشهرها ما عمدت إليه قطع الأسطول البريطاني من تدمير رأس الخيمة عام ١٨٠٩ بطلب من حكومة الهند[١٣].

وقد انتحل الممثلون البريطانيون في الخليج بعضاً من صلاحيات الحكام، وبخاصة في ما يتصل برعايا بريطانيا في المنطقة وكان أغلبهم من الهنود، سواء من المسلمين أو الهندوس، فالمعتمد البريطاني في مسقط ظل يمارس سلطة قانونية على هؤلاء بموجب معاهدتي عام ١٨٢٢ ولعل الأمر المجلسي (Order in Council) الذي أصدره التاج البريطاني عام ١٨٦٧ يقدم نموذجاً لهذا الانتحال.

أعطى هذا الأمر الحق لقنصل مسقط وللمحكمة العليا في بومباي لممارسة السلطات القضائية، كما خوله وضع التنظيمات واللوائح الخاصة بحفظ الأمن بين الرعايا البريطانيين. وهو الحق نفسه الذي حصل عليه ممثلو بريطانيا في الدول الخليجية الأخرى، وحدد الأمر محكمة بومباي كمكان لاستئناف الأحكام الصادرة في الجرائم، أما في القضايا المدنية فقد ترك الأمر لهؤلاء الممثلين الطريقة التي يسوونها بها، بالود أو بالقسم أو باستخدام الشهود[١٤].

وتبدو العلاقة العضوية بين الوجود الهندي في الخليج وبين السياسة البريطانية الساعية إلى تهنيده من الاستخدام الواسع للعناصر الهندية كأدوات أساسية لتحكم وزارة الهند، فقد استخدمهم الإنكليز للعمل في الدوائر الحكومية، سواء في الجمارك أو في الشؤون المالية، كما استخدموهم كالعنصر الأساسي لحفظ الأمن في البلاد وتحت مسميات مختلفة: الحرس الهندي، وقوة البوليس الهندية والقوة الهندية العسكرية المحاربة[١٥].

وقد لعب الوجود الهندي في الخليج دوراً مهماً في طبيعة الحياة السياسية في مشيخاته وإماراته، الأمر الذي حول وجهة أبنائه شطر الشرق، كما سبقت الإشارة، فقد نتج من نجاح الجاليات الهندية في التجارة أن شكل أبناؤها قوة اقتصادية كبيرة كثيراً ما اضطر الحكام إلى التوجه إليها للاستدانة كلما ألمت بهم أزمة

---

(١٣) يشير د. سلطان محمد القاسمي في الفصل الذي خصصه في كتابه **أسطورة القرصنة العربية في الخليج** عن هذه الواقعة أنه قد استقى أغلب معلوماته من أرشيف بومباي: Sultan Muhammad al-Qasimi [Ruler of Shariqah], *The Myth of Arab Piracy in the Gulf*, 2nd ed. (London; New York: Routledge, 1988), pp. 84-150.

(١٤) نوره محمد القاسمي، «الوجود الهندي في الخليج العربي، ١٨٢٠ ـ ١٩٤٧،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية البنات، ١٩٨٤).

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

مالية، الأمر الذي مكّن هؤلاء من لعب دور سياسي في الصراعات التي كثيراً ما كانت تنشأ بين الأسر الحاكمة في المنطقة، أو حتى بين أبناء الأسرة الواحدة.

اعترف ايرل كرزون وزير الخارجية البريطانية بمدى تبعية الخليج لحكومة الهند في اجتماع عقد برئاسته في ٧ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٠ لبحث شؤون الشرق الأوسط، فقال بالحرف الواحد: «لقد اعتبر الخليج الفارسي دائماً ضمن نطاق المصالح الهندية، فقد ظلت السفن التي تمخر عبابه هندية بالأساس، كما ظل سلطان مسقط أقرب إلى أن يكون شيخ قبيلة هندياً، ودائماً ما كانت حكومة الهند هي المسؤولة عن الترتيبات السياسية الخاصة بالخليج.. أكثر من ذلك فقبل الحرب كانت حكومة الهند هي التي تعين المقيم البريطاني في بغداد»[١٦].

اقتصادياً، نشأت طبقة قوية من التجار الهنود صنعت أقوى الروابط بين الخليج وبين الهند، الأمر الذي تبدى من وجود ملحوظ لهؤلاء، وبخاصة في عمان والبحرين، فضلاً عن الدور الذي لعبوه في دبي، والذي صنع منها أهم مركز لتجارة الترانزيت في المنطقة.

في الأولى احتكر هؤلاء تجارة البلح، وبخاصة الأنواع التي كانت مطلوبة في الهند، وبالذات «المبسلي»، فضلاً عن التمر المجفف الذي جرت التقاليد الهندية على استهلاكه في حفلات الزواج[١٧]، وقد انحصر دور العرب في هذه التجارة المهمة على جلب هذا المحصول من الداخل لحساب المؤسسات التجارية الهندية التي تتخذ من المناطق الساحلية مركزاً لها. وكذلك تركزت في أيدي هؤلاء تجارة اللبان الذي كان يجود إنتاجه في ظفار، فضلاً عن الجلود المدبوغة والصمغ وشمع النحل[١٨].

في البحرين احتكر الهنود فضلاً عن تجارة البن تجارة اللؤلؤ حيث أصبحت بومباي أهم مراكز صناعته بسبب ما تحصل عليه من الخليج، ويشير التقرير

---

(١٦) «The Persian Gulf had always been regarded as Indian interest. The ships sailing on the Persian Gulf were almost entirely Indian ships. The Sultan of Muscat was practically an Indian chieftan. The arrangements for the political control of the Gulf has been made by India».

F.O. 371/5065 Inter-Departmental Conference on the Middle Eastern Affairs, December 7,1920.

(١٧) ج.ج. لوريمر، **دليل الخليج: القسم الجغرافي**، ٧ ج ([د.م.: د.ن.، ١٩٧٨])، ج ٢، ص ٥٧٠.

(١٨) نقلاً عن: القاسمي، «الوجود الهندي في الخليج العربي، ١٨٢٠ ـ ١٩٤٧،» ص ١٠٠.

السنوي عن عام ١٨٧٦ ـ ١٨٧٧ الذي كانت تعده وزارة الهند إلى أن نسبة صادرات البحرين إلى الهند بلغت ٧٤,٣ بالمئة من جملة صادراتها بما يساوي ٢,٢٥٢ مليون روبية يليها الكويت والعراق بما يصل إلى ٤٨٣ ألف، بعدهما فارس بما يبلغ ١٦٨ ألف روبية، بما يبين المكانة الكبيرة التي احتلها التوجه الهندي في التجارة الخارجية للبحرين[١٩].

وفي دبي نجح التجار الهنود في تحويلها كنقطة من أهم مراكز الترانزيت بعد أن نزحوا إليها من لنجه، وقد ساعد على ذلك تشجيع حكامها من آل مكتوم لهؤلاء على الاستقرار في مشيختهم.

ونتيجة للنشاطات التي أبداها هؤلاء في مناطق الخليج احتلت العملة الهندية، الروبية، مكان الصدارة بين العملات المستخدمة في تلك المناطق، الأمر الذي دعمه الوجود البريطاني في الخليج، وهو في أصله وجود هندي، وأن أياً من السلطات الخليجية لم يكن لديها عملتها الرسمية.

وقد بدأ انتشار الروبية الهندية على نطاق واسع في المناطق الإفريقية الواقعة تحت حكم مسقط، وبحكم العلاقة التجارية بين الهند وزنجبار، وبين الهند ومسقط فقد ارتبطت عملة البلاد بالروبية بصورة غير رسمية منذ عام ١٨٣٥ تبعه أن ارتبطت كل مناطق الخليج بهذه العملة[٢٠].

وكان من الطبيعي أن يصحب اتساع نشاطات الهنود الاقتصادية في الخليج تزايد في حجمهم في عديد من مناطقه، الأمر الذي صنع احتكاكاً قوياً بينهم وبين العرب مما خلف بدوره آثاره، وصنع مزيداً من أسباب تهنيد الخليج، ولوى عنقه باتجاه الشرق.

أما **اجتماعياً**، فقد نجحت باحثة وضعت أطروحتها في التاريخ الحديث ونالت عليها درجة الماجستير[٢١] ـ ومن خلال عمل بدا ميدانياً في أغلبه ـ برصد عديد من التأثيرات الاجتماعية للهنود في الخليج.. على مفردات اللغة المستخدمة والمأكل والملابس وفن التطريز والحلي والموسيقى وغيرها مما ننقله عنها هنا.

بالنسبة لاستخدام المفردات الهندية فقد كانت ظاهرة في الميادين الاقتصادية

---

(١٩) جمال زكريا قاسم، **دولة البوسعيد في عمان وشرق أفريقيا، ١٧٤١ ـ ١٨٦١**، ص ٢١٢.

(٢٠) القاسمي، المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

التي وجد فيها الهنود بقوة. . في تجارة اللؤلؤ حيث استخدمت كلمات كثيرة من أصل هندي مثل الدانة (Danna) بمعنى اللؤلؤة الكبيرة الغالية جداً، وجيوان (Jiiwan) بمعنى اللؤلؤة المستديرة البيضاء، والبوكا (Buuka) وهي اللؤلؤة الصغيرة الرخيصة. في فنون الملاحة استخدام البحارة كلمة «بلم» وتعني القارب الصغير، «هوري» وهو من أشهر المراكب الصغيرة، «كوتيه» وهو نوع من السفن الخشبية البحرية، «براونه» وهي مروحة المركب، «كولي» وهو العامل أو الحمال، «نوكر» العامل بالمنزل و«التنديل» بمعنى الشخص المسؤول عن العمال.

الأهم من ذلك في ما رصدته الباحثة المذكورة تسلل كثير من المفردات الهندية إلى داخل البيوت الخليجية. . «بنكه» وهي مروحة الهواء، «تاوه» آنية صنع الخبز، «موری» حوض غسيل اليد، «بتات» مفاصل الباب، «بته» ورق اللعب، «استرى» المكواة، «كمجه» بمعنى ملعقة وهي في الأصل الهندي «جمجه»، «سامان» بمعنى الأثاث، وأخيراً «كجره» بمعنى القمامة[٢٢].

في المآكل تعترف الباحثة بأن الأطعمة الخليجية في استخدامها للتوابل بكثرة قد تأثرت بالمذاق الهندي، وتقدم عديداً من النماذج للتدليل على ذلك. . البريان والصالونه وهما مصطلحان هنديان يعني أولهما الأرز باللحم والزعفران، والثاني طبيخ الخضراوات باللحم، «الماش» ويعني العدس، «أجار» وتعني المخلل، وسوق الخضر أو الفاكهة المسقوف بالصفيح ويسمى «جبره»، وأمثلة كثيرة أخرى.

في الملبس، «الزنجفره» بمعنى الفانيله، و«رمال» بمعنى منديل، «اللاس» قماش الحرير الرقيق، و«الغترة» وهي غطاء الرأس الأبيض للرجال في منطقة الخليج كلمة هندية الأصل.

في الحلي فقد تأثر الخليجيون بنحو واضح بالذوق الهندي في الحلي الذهبية والفضية التي استخدمتها النساء، فيرتدي كثير من الأطفال في المناطق الداخلية من عمان نوعاً مفلطحاً من الخلاخيل أصل اسمها الهندي «حواجيل» ولها سلسلة تتدلى منها، كما قلدوا خواتم الهنود المنقوش عليها صور لثلاث بقرات، ومن تلك الحلي ما يسمى «بالبنجرى»، وهي لفظة دخلت مناطق الخليج عن أصل أوردي.

في الموسيقى، بدا التأثر سواء في الألحان أو في الآلات، فقد تعلم عدد من أهم الموسيقيين في الخليج في مطلع القرن ووضعوا ألحانهم على الإيقاع الهندي،

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٩٦ ـ ٢٠٦.

ثم أن الخاتم المعدني الثقيل الذي يرتديه في العادة ضارب الطبل في الخليج قد أخذ عن الفنون الهندية، فضلاً عن آلات أخرى نشأت في الهند، مثل «المرواس»، وهو طبل صغير ذو وجهين على هيئة أسطوانة يغلف جانبها بجلد الحيوانات، وكان يستورد من الهند[٢٣].

ولا شك في أن التأثير الغائر للوجود الهندي في الخليج قد ساعد كثيراً على إضعاف روابطه ببقية الوطن العربي، وكان نتيجة من نتائج السياسات الإمبريالية البريطانية، بقصد أو بدون قصد، غير أنها لم تكن النتيجة الوحيدة.

ثانياً: عزل مصر

تحت المظلة العثمانية استمرت علاقات مصر بسائر أنحاء الوطن العربي وثيقة، ويرى عديد من المؤرخين أن تلك العلاقة قد أخذت في التحلل مع بناء الدولة الحديثة ذات التوجهات المختلفة، وهو أمر يتطلب إعادة النظر على الأقل في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ونتوقف بالذات عند مشروع محمد علي خلال ثلاثينيات ذلك القرن، فقد اختلفت حول ذلك الآراء أيما اختلاف.

مدرسة للمؤرخين يتزعمها الأستاذ محمد شفيق غربال وضعت هذه التجربة داخل المنظومة العثمانية، وأن كل ما كان يسعى إليه الباشا العتيد تزعم حركة الإصلاح داخل الإمبراطورية التي نخر الضعف في عظامها، ويدللون على ذلك بخصومته مع زعيم جماعة المحافظين في استانبول ممن كان يقودهم خورشيد باشا الصدر الأعظم، وعلى قوة هذه العلاقة مع جماعات الإصلاحيين الذين دبروا ثورة في العاصمة التركية مناصرة له، هذا فضلاً عن لجوء أحدهم، وهو فوزي باشا، قائد الدونانمة (الأسطول) العثمانية بأغلب سفنه إلى باشا مصر إعلاناً منه بانحيازه له في الصراع على إصلاح الدولة[٢٤].

مدرسة أُخرى نظرت للتجربة في سياق التاريخ المصري واعتبرتها بالتالي تكراراً لمحاولات قديمة من جانب حكومات القاهرة ببناء امبراطورية.. المحاولات التي كانت عادة تبدأ باتجاه القوات المصرية شرقاً، وهي المدرسة التي لقيت رواجاً بين كتاب التاريخ القومي، ويكاد القارئ أن يجدها بين سطور كتابات الأستاذ

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٩٦ ـ ٢٠٦.

(٢٤) انظر: محمد شفيق غربال، محمد علي الكبير (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٤٤)، وصبحي وحيدة، في أصول المسألة المصرية (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٥٠).

الرافعي الذي أطلق على الحروب المصرية في عهد محمد علي اسم «تحقيق الاستقلال القومي»[٢٥].

المدرسة الثالثة هي التي اعتمدت الفكرة العربية باعتبارها العامل الأساسي وراء التجربة، وقد كان وراءها المراقبون والسياسيون الأجانب. .

البارون بوالكنت الذي قابل إبراهيم باشا قرب طرسوس عام ١٨٣٣ ذكر في كتاب له «ان إبراهيم باشا يجاهر علناً بأنه ينوي إحياء القومية العربية، وإعطاء العرب حقوقهم، وإسناد المناصب إليهم سواء في الإدارة أم في الجيش، وأن يجعل منهم شعباً مستقلاً ويشركهم في إدارة الشؤون المالية، ويعودهم سلطة الحكم كما يحتملون تكاليفه»[٢٦].

في العام ذاته رفع البارون ستيورمر السفير النمسوي في العاصمة العثمانية تقريراً إلى مترنيخ مستشار النمسا جاء في مستهله أنه «لا مفر من إقامة امبراطورية عربية تحت لواء محمد علي في القريب العاجل»، ثم استطرد قائلاً: «. . إني أرى جيشاً عربياً مدرباً أحسن تدريب مزهواً بالنصر، وأسطولاً جباراً، وموارد كافية لزيادة حجم هذا الأسطول وذلك الجيش إلى ثلاثة أضعافهما، وانبعاث الروح القومية عند العرب، وأخيراً تقديراً متصاعداً وواسعاً يتمتع به محمد علي على امتداد البلاد الناطقة بالعربية»[٢٧].

وبحكم المصالح عنيت بريطانيا بدرجة أكبر من أية قوة كبرى بما يمكن أن يترتب على تكوين مملكة عربية كبرى بقيادة مصر مما عبر عنه أحد ممثليها في المنطقة، القنصل فارين، في تقرير طويل بعث به إلى لندن جاء فيه «إن إقامة هذه المملكة يعطي الباشا بغداد والبصرة، عبر شمال سوريا. . وستمتد سلطته المتزايدة إلى قلب آسيا، من شيراز إلى مسقط، وحتى البحر الأحمر، مروراً بالجزيرة العربية»، وخلص من ذلك إلى القول «إن القوة السياسية الجديدة التي يشكلها محمد علي مضرة بمصالح انكلترا في الشرق الأدنى، وبخاصة إذا استقامت في مملكة منسجمة قوامها العروبة»[٢٨].

---

(٢٥) عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ط ٢ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧).

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(٢٧) جوزف حجار، أوروبا. . ومصير الشرق العربي: حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص ٨٥.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٩٣.

ويبدو أن المستهدف من جانب حكومة لندن الفكرة العربية في مشروع محمد علي من أن بالمرستون ووزراءه قد توصلوا إلى نتيجة مؤداها أنه يمكن السماح لمصر أن تمارس دورها إلى الجنوب، في أفريقيا، ولكن ليس في آسيا حيث الوطن العربي، فلم تعترف بريطانيا لمحمد علي بأي حق في توسيع سلطته في آسيا، غير أنها لم تعترض على توسعه في أفريقيا حيث «ستنظر إليه بعين العطف ويستطيع أن يلقى هناك ضمانات تجعله بمأمن من أي هجوم»[٢٩].

لعل ذلك يفسر أمرين؛ أولهما أن عملية الهجوم البحري البريطاني بهدف تصفية إمبراطورية محمد علي وإنهاء دوره العربي، قد بدأت وتركزت في الجناح العربي. . سواء بإثارة بعض العناصر من سكان سوريا، أو بضرب بعض موانئ الشام، وعلى وجه التحديد بيروت، وثانيهما: أنه بينما اهتمت تسوية ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ بتصفية الوجود المصري في آسيا، حيث يوجد الجناح العربي بالأساس، فقد قبلت باستمراره في السودان. . بوابة مصر إلى أفريقيا.

وبينما أنهى التدخل العسكري البريطاني الوجود المصري في المشرق العربي فإن سياسات حكومة لندن، فضلاً عن التطورات التي عرفتها مصر خلال ما تبقى من القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩١٩، كانت تقوم بعملها في إحكام عزلة القاهرة عن بقية الوطن العربي وصناعة توجهات مصرية مختلفة. . المهم ألا تكون عربية، مما نستطيع تبينه من متابعة التاريخ المصري خلال الحقبة التالية.

أول ما نتبينه الفصل الصارم الذي صنعته تسوية ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ بين مصر والمشرق العربي، فهي في ذات الوقت الذي لم تسمح خلاله للدولة العثمانية سوى بسيادة إسمية على مصر لم تسمح لحكومة القاهرة، كائناً من كان على رأسها، أن يرنو ببصره إلى ما وراء الحدود الشرقية.

نتبين ثانياً ما أخذ يحدث بانتظام من ربط مصر بأوروبا، اقتصادياً بالتأكيد على ما بدأه محمد علي من زراعة المحاصيل النقدية، في طليعتها القطن، وما استتبع ذلك بالضرورة من ربط مصر بالأسواق الأوروبية، وبخاصة إنكلترا التي كانت قد قطعت الشوط الأكبر في بناء صناعة نسيج متقدمة، وبتحويل الأراضي المصرية إلى طريق يربط الشرق بالغرب. . في عهد عباس الأول ببناء أول خط حديدي خارج إنكلترا وأمريكا يربط الاسكندرية بالقاهرة، ومن ثم بالطريق البري إلى السويس، ثم بعد ذلك ببناء أشهر قناة تربط الشرق بأوروبا، قناة السويس، مما دفع مصر إلى

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

مزيد من الارتباط بالعالم الأوروبي.

ويتجسد التحول المصري من الوطن العربي إلى أوروبا في انتقال مركز التجارة الرئيسي من دمياط إلى الإسكندرية.

بالنسبة للميناء الأول قد ارتبط ازدهاره بالعلاقة مع المناطق العربية الواقعة شرقيه، وهو ما كان قائماً قبل الحملة الفرنسية فيما يقرره المسيو جيرار الذي وضع الجزء الخاص بالحياة الاقتصادية من كتاب **وصف مصر**. . السفر الكبير الذي وضعه علماء الحملة الفرنسية.

يقول الرجل في موقع من هذا الجزء «تمارس في دمياط حرفة تصنيع الكتان والقطن والحرير. . وقد اشتهرت المدينة على وجه الخصوص بالأقمشة الكتانية التي لها حواف من الحرير الملون والتي تصدر إلى (سوريا) تصنع منها الشيلان والعمائم. . ويوجد في دمياط وقرية المنية المجاورة حوالى ٣٠٠ نول تعمل جميعها في صنع الشيلان الكتانية».

يتحدث في موقع آخر عن نوع من المنسوجات الحريرية تقتصر صناعتها على دمياط وهي براقع (خمارات) النساء التي تكون عادة باللون الأسود أو القرمزي، فضلاً عن صناعة أقمشة القلوع اللازمة للسفن الشراعية، بحكم حاجة السفن المترددة على الميناء لهذا النوع من الأقمشة.

وينبه الموسيو جيرار في هذه المناسبة إلى وجود طبقة تجار قوية في دمياط لم يقتصر دورها على الاستيراد أو التصدير، وإنما تعداه إلى أبعد من ذلك في ما رواه عن صناعة المنسوجات في المحلة بقوله «تتم التجارة بين المحلة الكبرى (وسوريا) عن طريق تجار من دمياط يقومون باستجلاب الحرير من (سوريا) ثم يعيدون إليها جزءاً من هذا الحرير بعد أن يتم تصنيعه في مصر»[٣٠]، والمعلوم أن نشأة الرأسمالية في أوروبا في العصور الحديثة قد تمت على أيدي هذه النوعية من التجار الوسطاء، والذين كانوا يلقبون بالتجار الأحرار لأنهم خرجوا عن القواعد التي سار عليها أسلافهم من تجار الطوائف.

وقد أدى هذا الاختلاف بين الميناءين الكبيرين. . الاسكندرية باعتبارها همزة الوصل بين مصر وأوروبا، ودمياط التي شكلت الجسر الرئيسي بين مصر والمشرق

---

(٣٠) ب.س. جيرار، **موسوعة الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، وصف مصر**، ترجمة زهير الشايب (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٧٨)، ص ١٩٥ وما بعدها.

العربي إلى اختلاف في البنية الاجتماعية لأبناء المدينتين والتي تأكدت قرب أواخر القرن التاسع عشر، فبينما تفرنجت الاسكندرية على نحو ملحوظ، فقد احتفظت دمياط بطابعها العربي الإسلامي، وبينما تدافع الأوروبيون على الثغر الأول حتى قيلت العبارة المشهورة «إنك لا تكاد تجد أمة في أوروبا لم تبعث بممثلين عنها إلى الإسكندرية»، فإن هؤلاء لم يجدوا مكاناً لهم في دمياط.

وكان معنى أن تصبح الغلبة للإسكندرية أن تحولاً اقتصادياً جذرياً قد حدث في التوجهات الاقتصادية المصرية من الوطن العربي شرقاً إلى أوروبا، وبخاصة إنكلترا، غرباً، مما فرض مزيداً من أسباب العزلة العربية على مصر، ولا يستطيع أحد الزعم أن ذلك التطور حدث بتخطيط من حكومة لندن غير أنه يمكن القول إنها قد سعدت به وعملت على دفعه.

ثمة دلالة أخرى لهذا التحول الذي دعمته هجرة أوروبية واسعة إلى مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهذه الهجرة التي بدأت في نطاق محدود في عهد سعيد باشا (١٨٥٤ ـ ١٨٦٣)، تدفقت بشكل غير محدود في عصر إسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩)، ثم استقرت في عهد الاحتلال بعد عام ١٨٨٢.

الدلالة تتبدى في انتشار القيم الاستهلاكية الغربية مما ساعد على مزيد من الإقبال على بناء العلاقات الاقتصادية الاجتماعية مع الغرب في الوقت الذي كانت تنقطع خلاله العلاقات مع الوطن العربي.

ويعترف المعتمد البريطاني في القاهرة، اللورد كرومر، في أحد تقاريره بهذه الحقيقة.

فقد لاحظ هذا التقرير أول ما لاحظ ما ترتب على الزيادة السريعة لسكان القطر من الأوروبيين وما استتبعه من أن كثيراً من المصريين اقتبسوا عادات هؤلاء وقلدوهم في ملابسهم وأزيائهم مما أدى إلى زيادة الحاجات الأوروبية، ومع ذلك «يصعب أن تجد إسكافياً وطنياً يحسن إصلاح حذاء أوروبي مع أن الأحذية الأوروبية أصبحت عمومية الاستعمال، وإصلاح الأحذية وعملها في يد اليونان والأرمن. وتكاد البقالة كلها تكون في يد اليونان، وبيع المنسوجات في يد اليهود والسوريين والأوروبيين، والخياطة في يد اليهود».

على الجانب الآخر لاحظ ما أخذ يصيب الصناعات القديمة من تدهور سريع فانقراض ركوب الحمير الذي نتج عن انتشار خطوط الترام نتج عنه انقراض صناعة السروج، وبعد أن قل استخدام البلاط البلدي في تبليط الغرف أصاب

صناعة الحصر بوار شديد «أما صناعة النسيج فتسير في طريق الانحطاط والمنسوجات الأوروبية تحل محل المنسوجات الوطنية والصباغة بالنيلة كادت تبطل لأن المنسوجات القطنية التي تصنع منها ملابس الفلاحين ترد من الخارج مصبوغة بالنيلة الصناعية»، ويخلص من ذلك إلى القول إن «الاختلاف ظاهر بين مصر الآن وما كانت عليه منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، فإن الشوارع التي كانت مزدحمة بالصناع من غزالين وحاكة وعقادين وصباغين وخيامين وأساكفة وصاغة وعطارين ونحاسين وقربية وسروجية وصانعي مناخل وأقفال ومن شاكلهم كلها قلت جداً أو درست، وقام على أطلالها قهاوٍ ودكاكين صغيرة مليئة بالبضائع الأوروبية»(٣١).

وفي المقابل فإن العلاقات المصرية مع المغرب العربي قد أصابها في الوقت ذاته ما أصاب هذه العلاقات مع المشرق من ضمور، فقد كان مجرى تلك العلاقات ينبع من رافدين؛ الأول القافلة المغربية الكبيرة التي كانت تصل في العادة قبيل بدء موكب الحجيج بنحو شهر، والثاني هذا الموكب ذاته الذي كان يبدأ من فاس ويضم في طريقه بقية المواكب من تونس والجزائر وطرابلس الغرب ليبدأ رحلته بعد ذلك من القاهرة في صحبة المحمل المصري المشمول بالحماية من جانب قوة عسكرية يرأسها «أمير الحج»، وكان منصباً رفيعاً وقتذاك(٣٢).

التجارة فقدت أهميتها للسبب نفسه.. تحول أنماط الاستهلاك، وطريق الحج البري، أو ما كان يسمى «درب الحجيج» أخذ في الاضمحلال نتيجة لاستخدام قناة السويس من جانب، وتطور الملاحة البخارية من جانب آخر، حتى أنه لم تأتِ نهاية القرن التاسع عشر إلا وانقلب الحال، فبينما كان حجاج البر يشكلون الأغلبية في مقابل أعداد قليلة كانت تركب البحر المتوسط وتنزل بالاسكندرية ثم تنتقل براً إلى السويس لتركب البحر الأحمر بكل مخاطره الناتجة عن انتشار الشعاب المرجانية، فإنهم أصبحوا يشكلون بعد ذلك الأقلية بعد أن يسرت التطورات الجديدة ركوب البحر، من الباب للباب!

ويثير الاهتمام أن الدولة العثمانية شاركت بسياساتها في دعم العزلة المصرية عن المشرق العربي، فقد قامت سياسة حكومة استانبول على تصعيب سفر الحجاج السوريين والعراقيين إلى الأماكن المقدسة عبر مصر، بتسهيل الطريق البري، من

(٣١) F.O. 407/165 No. 142, Annual Report, 1905.

(٣٢) رزق ومزين، **تاريخ العلاقات المصرية ـ المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢**.

حلب وطرابلس وبيروت ودمشق، عوضاً من طريق مصر البحري، وكان من بين ما فعله سلاطين آل عثمان للغض من قيمة الطريق المصري دعم الأهمية الدينية للموانئ الشامية بوضع عدد من شعرات لحية الرسول في جامع بيروت الكبير وأخرى في جامع طرابلس[٣٣].

ولعل ما اشتهر باسم أزمة الفرمان عام ١٨٩٢ إنما يؤرخ لاستكمال أسباب القطيعة بين العرب ومصر.

تلك الأزمة التي تفجرت نتيجة لمحاولة الدولة العثمانية أن تنتهز فرصة وفاة الخديوي توفيق وتعيين ابنه عباس والياً على البلاد، بأن تقتطع جانباً كبيراً من شبه جزيرة سيناء من مصر مما أدى إلى تدخل بريطانيا لمنع ذلك انتهت من بين ما انتهت إليه بتسليم مصر لعدد من المراكز التي كانت تهيمن عليها لتأمين «درب الحجيج».. العقبة، والوجه، ومويلح، وضبا، وكلها واقعة على رأس خليج العقبة أو شرقه[٣٤]، وبينما شكل ذلك إعلاناً بوفاة الدرب، فقد كان في الوقت ذاته بمثابة بداية لصناعة أول خط حدود في التاريخ الحديث بين مصر والوطن العربي الواقع شرقيها، الأمر الذي كرس أسباب العزلة المصرية عن المشرق.

فقد تقرر بعد هذه الأزمة، وبناء على برقية من جواد باشا، الصدر الأعظم، إلى الخديوي الجديد، عباس حلمي الثاني أن يمتد الخط الفاصل بين مصر والمناطق الواقعة شرقيها هو الخط الذي يمتد من شرق العريش إلى غرب العقبة[٣٥]، مما كان بمثابة لون من تعيين (Delimitation) الحدود بين مصر والمشرق العربي، وباستثناء فترة الغزو الصليبي لنواحي الشام، فإن ما حدث عام ١٨٩٢ كان أول فصل بينها وبين مصر منذ الفتح العربي للمنطقة في القرن السابع الميلادي، أي لما يقرب من اثني عشر قرناً.

تكرس هذا الخط بعد أزمة أخرى عام ١٩٠٦، وهي الأزمة التي عرفت باسم أزمة طابة، والتي انتهت بعد توجيه إنذار بريطاني إلى حكومة الأستانة خلال شهر أيار/مايو من ذلك العام بتسليم هذه الحكومة الأخيرة بتعيين خط فاصل (Separating Line) بين مصر وولاية الحجاز ومتصرفية القدس تقرر بمقتضى اتفاق

---

(٣٣) أنيس صايغ، **الهاشميون والثورة العربية الكبرى** (بيروت: [د.ن.]، ١٩٧٦)، ص ٤٧.

(٣٤) انظر: يونان لبيب رزق، **أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابا** (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٨٣)، الفصل ١.

(٣٥) المصدر نفسه.

وقعه ممثل لمصر، إبراهيم فتحي باشا، وممثل عن الباب العالي، مظفر فهمي.

ومع أن هذا الخط الفاصل، كما أسماه الطرفان، لم يرق إلى مرتبة الحدود (Boundaries) بحكم استمرار تبعية مصر الإسمية للدولة العثمانية، فإنه كان من الناحية الواقعية «حدوداً» مما يتضح من نصوص الاتفاق المنوه عنه والذي جاء في مادته الثالثة «تقام أعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التي على ساحل البحر الأبيض المتوسط (تل الخرائب عند رفح) إلى النقطة التي عند ساحل خليج العقبة (ورأس طابة) بحيث إن كل عمود منها يمكن رؤيته من العمود الذي يليه وذلك بحضور مندوبي الفريقين»، ثم نصت المادة الرابعة على أن «يحافظ على أعمدة الخط الفاصل هذه كل من الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية»[٣٦].

وعلى رغم كل تحوطات الدولة العثمانية فإن هذا الخط الفاصل، ومن خلال مجموعة من إجراءات سلطات الاحتلال البريطانية، قد أخذ يزداد صلادة حتى أنه لم يأت عام ١٩١٤ إلا وتحول إلى خط الحدود الدولي في شرق مصر بعد إعلان الحماية البريطانية عليها.

يتأكد ذلك من أنه بعد تسويات ما بعد الحرب وقيام الانتداب البريطاني على فلسطين، وعلى رغم وقوع البلدين تحت هيمنة واحدة، هي هيمنة حكومة لندن، فقد كان الانتقال عبر هذا الخط يخضع لقواعد الانتقال من دولة إلى أخرى، وبخاصة بعد صدور تصريح ٢٨ شباط/ فبراير عام ١٩٢٢ والذي أعطى لمصر لوناً من الاستقلال الإسمي.

فضلاً عن ذلك فإن الاحتلال البريطاني لمصر وتقطيع أواصر العلاقة بينها وبين الوطن العربي، مشرقاً ومغرباً، صنعا تيارين في الحركة الوطنية، وكان كلاهما منبت الصلة بالتيار العربي.

التيار الأول الذي ارتأى أن الانحياز للجامعة الإسلامية التي نشطت الدعوة لها خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) يكفل له القدرة على مقاومة الوجود الاحتلالي، وقد كان لهذا التيار الغلبة بحكم أن الحزب الوطني الذي كان يتزعمه مصطفى كامل قد تبناه، وكان الحزب الذي يتمتع بجماهيرية واسعة بين المصريين.

ونرى أن مصر قد اختلفت عن بقية المشرق العربي في أن ما عانته من ألوان

---

(٣٦) نص الاتفاقية مودع في دار الوثائق القومية المصرية.

التدخل الأوروبي منذ قدوم الحملة الفرنسية وشحوب الوجود العثماني الفعلي، بكل ما يصحبه من ممارسات، جعل الإحساس بوطأة هذا الوجود ضعيفة إن لم تكن منعدمة، على عكس ما كان حادثاً في بقية المشرق العربي، ومن ثم بقي الجانب الآخر من هذا الوجود الذي يمس شغاف قلوب غالبية المصريين.. الجانب الديني.

ولعل تفشي هذا التيار خلق عند بعض قطاعات المثقفين المصريين رفضاً للحركة العربية الناهضة في الشام والعراق انطلاقاً من فكرة معاداتها لدولة الخلافة، وقد ساعد على ذلك أن الصحف الموالية للاحتلال على رأسها صحيفة **المقطم** قد فتحت أحضانها لنشر مقالات دعاة القومية العربية في ما فعلته عام ١٩٠٦ عندما نشرت فصولاً من كتاب نجيب عازوري عن يقظة الأمة العربية والذي حلم فيه بامبراطورية عربية تمتد حدودها الطبيعية من وادي دجلة والفرات حتى برزخ السويس ومن البحر الأبيض إلى بحر عمان[٣٧]. وقد اعتقد هؤلاء أن تلك الامبراطورية سوف تقوم على أنقاض الامبراطورية العثمانية.

فضلاً عن ذلك فإن صحفاً أخرى من تلك التي أعارت القضية العربية قدراً من الاهتمام، على رأسها **الأهرام**، كانت أقرب إلى فكرة اللامركزية العثمانية منها إلى فكرة «العربية الفتاة»، مما يكشف عنه مقال طويل لهذه الصحيفة جاء تحت عنوان «الترك والعرب ـ هل يجوز الخلاف»[٣٨].

ترى **الأهرام** أن الخلاف الذي كان قائماً آنذاك بين الاتحاديين والحركة العربية المتصاعدة هو «كخلاف أفراد العائلة في إدارة بيتهم، وأن كل رغبة العرب أن يكونوا عنصراً جليلاً محترماً من عناصر الدولة.. والعرب لا يقولون إنا نريد الانفصال وإنما هم يقولون إنا نريد أن نكون من رجال الدولة العاملين.. ثم يطلبون تعزيز لغتهم وهي أم اللغة التركية، ودينهم وهو دين الأتراك فيقابل الأتراك ذلك بالاحترام»!

وتؤكد هذه الرؤية التوفيقية التي تغض من قيمة التيار العربي المتصاعد وقتذاك في الشام على أثر الاحتلال البريطاني لمصر في حرص الرأي العام في البلاد على سلامة الدولة العثمانية مما خلصت إليه **الأهرام** في هذا المقال في حديثها عمن

---

(٣٧) صلاح العقاد، «نجيب عزوري وآراؤه السياسية،» **مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة** (القاهرة) (١٩٦٠).

(٣٨) **الأهرام**، ٢٢/٤/١٩١٠.

أسمتهم «أعداء الدولة وهم الأعداء الألداء للأُمة العثمانية»، وأنهم المستفيدون من النزاع بين العرب والترك لتنهي مقالها بالقول: «فلندع الأحرار الآن يؤلفون لنا دولة قادرة وحكومة إصلاح عادلة وبعد تأليفها يطالبها كل واحد بما له من الحقوق وتكون حينئذٍ قادرة على الإجابة».

التيار الثاني اعتمد الوطنية المصرية بعيداً أيضاً عن الانتماء العربي، وهذا التيار الذي تشكل من مجموعة من تلاميذ الشيخ محمد عبده قد أخذ في التبلور نتيجة لحادثة وصل فيها الصراع بين الاحتلال البريطاني والدولة العثمانية إلى ذروته.. تلكم هي حادثة طابة التي سبقت الإشارة إليها.

فقد منحت الحركة الوطنية التي تزعمها مصطفى كامل تأييداً عظيماً للدولة العثمانية على رغم ما بدا من سعي الدولة لاقتطاع جزء من التراب الوطني المصري وسعي بريطانيا إلى أن تحول دون ذلك، الأمر الذي دعا مجموعة من الأعيان والمثقفين المصريين إلى إصدار صحيفة يومية هي **الجريدة** تبعوها بتكوين حزب الأمة في العام التالي (آذار/ مارس ١٩٠٧).

كشفت **الجريدة** عن هويتها منذ أعدادها الأولى حين نشرت سلسلة من المقالات تحت عنوان «الوطنية في مصر»، ومع أنها كانت بدون توقيع غير أن المفهوم أن كاتبها كان الأستاذ أحمد لطفي السيد رئيس التحرير، وقد ركزت هذه المقالات على الوطنية المصرية باعتبارها الوجه الآخر لعلاقة مصر بالدولة، أي الجامعة الوطنية في مقابل الجامعة الإسلامية، وتكشف الوثائق البريطانية عن تعاطف واضح مع حزب الأمة التي ارتأت أن سياساته التي تتسم بالاعتدال سوف تؤدي في النهاية إلى إضعاف فكرة الجامعة الإسلامية[٣٩]، وبشكل غير مباشر تقطيع أسباب الاتصال بين مصر والمناطق الواقعة شرقيها.

وتتأكد الهوية المصرية، دون العربية، لحزب الأُمة من موقف **الجريدة** من الانقلاب الدستوري العثماني، فالمعلوم أنه قد أعقبه التحول من الجامعة الإسلامية إلى الجامعة الطورانية، بكل ما ترتب على ذلك من رد فعل عربي في سوريا والعراق بانتشار الجمعيات العربية السرية والعلنية الساعية للانفصال عن الدولة

---

(٣٩) FRO. 407/167 No. 82 Finally to Gray-July 5, 1906, formation of company for establishment of «El-Jeridah». Its principles daring and original as compared with other egyptian papers.

كالمنتدى الأدبي والجمعية القحطانية والعهد والعربية الفتاة وغيرها[٤٠]، وبدلاً من أن يفهم رجال حزب الأمة من ذلك أن انتعاش القومية العربية في مواجهة الجامعتين الإسلامية والطورانية سبب للانضواء تحت لوائها، فهموه بأنه يعطيهم الذريعة بدورهم للدعوة للوطنية المصرية.

غير أن أهم معارك الجريدة مع مشايعي الجامعة الإسلامية كانت تلك التي جرت خلال الحرب الطرابلسية بين الدولة العثمانية وإيطاليا (١٩١١ ـ ١٩١٢)، حين تحمست شرائح مهمة من المصريين للتطوع والاكتتاب لصالح الدولة، الأمر الذي دعا أحمد لطفي السيد إلى انتقاد هذه التظاهرة في سلسلة من المقالات جاءت تحت عنوان «سياسة المنافع لا سياسة العواطف»[٤١].

وقبل أن يمضي عامان على نهاية هذه الحرب، وبعد شهور قليلة من قيام الحرب العظمى التي عرفت بعدئذٍ بالحرب العالمية الأولى، والتي انضمت فيها تركيا إلى دول الوسط، أعلنت بريطانيا من جانب واحد الحماية (Protectorate) على البلاد واستكملت بذلك إحكام سياسة عزل البلاد عن مناطق المشرق العربي التي اعتبرت حينئذٍ مناطق واقعة تحت سيطرة العدو.

وتبدو هنا ملاحظة أخرى ذات دلالة في نتائج السياسات البريطانية لعزل مصر في ما حدث خلال تقدم الحملات التركية إلى الحدود المصرية حتى وصلت إلى الشاطئ الشرقي لقناة السويس خلال عامي ١٩١٥ ـ ١٩١٦. فبينما تعاطف المصريون مع الأتراك باعتبارهم ممثلي دولة الخلافة الإسلامية الذين يخوضون حرباً ضد دولة الاحتلال، فإن الحركة العربية في مقاومة هؤلاء في سوريا والعراق وصلت إلى ذروتها وأدت إلى ما عرف بمذابح جمال باشا الذي نعته العرب بالسفاح، هذا فضلاً عن الثورة العربية التي قادها الشريف حسين في الحجاز والتي عرفت بالكبرى!

وتنتهي الحرب في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٨ ولا يمضي وقت طويل حتى تنفجر أكبر ثورة شعبية عرفتها مصر في تاريخها الحديث.. ثورة ١٩١٩. وقد جاءت محاولة باحث هو الأستاذ ذوقان قرقوط الذي كتب عن تطور الفكرة العربية

---

(٤٠) ارنست ادمونسون رامزور، **تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨**، ترجمة صالح أحمد العلي، قدم له وراجعه نقولا زيادة (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٠)، ص ٢٦ ـ ٢٩.

(٤١) أحمد زكريا الشلق، **حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية**، دراسات في تاريخ الأحزاب المصرية ([القاهرة]: دار المعارف، ١٩٧٩).

في مصر للعثور على ثمة علاقة بينها وبين الوطن العربي شاحبة للغاية.

فهو يعترف بما اتسمت به سياسة سعد زغلول من انعزالية ويعزو إليها أسباب إخفاق ثورة ١٩١٩، وإن كان قد حاول أن يبرئ الزعيم المصري بعد ذلك مستشهداً بموقفه إثر اندلاع الثورة السورية الكبرى حين وجه نداء للأمة من أجل نجدة «سوريا التي تربطنا بها روابط وثيقة من تاريخ ولغة ودين وعادات وجوار»، واستحث الناس على المشاركة في حملة تبرعات افتتحها بنفسه[٤٢].

ولا ينهض هذا الموقف دليلاً على أن أسوار العزلة التي كان لبريطانيا اليد العليا في فرضها على مصر بامتداد القرن السابق قد انهارت، الأمر الذي يؤكده تقرير كتبه السير برسي لورين المندوب السامي البريطاني في القاهرة في مطلع الثلاثينيات، وقد جاء فيه بالحرف الواحد «إن مصر معزولة عن العالم العربي حتى أنه يصعب جرها إلى الحركات القائمة فيه.. رغم ذلك فليس من شك أن البلاد العربية تملك رغبة قوية في الوحدة وتنتشر في تلك البلاد حركة داعية للوحدة الثقافية التي يشجعها في القاهرة رابطة الشرق التي يتزعمها كل من السيد عبد الحميد البكري وكل من أحمد زكي باشا وأحمد شفيق وجمعية الشبان المسلمين التي يترأسها رجل الحزب الوطني عبد الحميد بك سعيد»[٤٣].

ثالثاً: تهويد فلسطين

أصبح في حكم البديهية التاريخية أن ما جرى من تغيير اثنوغرافية فلسطين بفتح أبوابها للهجرات اليهودية وما ترتب عليه من درجة من طمس هويتها العربية قد شكل جانباً من أهم جوانب ضرب الوحدة العربية في الصميم، وهو الأمر الذي لم تكن بريطانيا بعيدة عنه منذ أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر وحتى مؤتمر فرساي عام ١٩١٩.

وليس أكثر تعبيراً عن هذه الحقيقة من العمل الذي نشره المستر هيامسون (A.M.Hyamson) عام ١٩٢٦ تحت عنوان المشروعات البريطانية لإعادة اليهود إلى فلسطين (British Projects for the Restoration of Jews to Palestine) والقصة

---

(٤٢) ذوقان قرقوط، تطور الفكرة العربية في مصر، ١٨٠٥ ـ ١٩٣٦ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢)، ص ٢٥٨.

(٤٣) «Egypt is so isolated from the arab world that is not easily drawn into movements such as that indicated in the enclosed report.» F.O. 371/15282 Sir P. Loraine to F.O., February 27, 1931.

طويلة وسبقت دراستها مما يدفعنا هنا إلى اختيار العلامات الرئيسية في بنائها:

١ ـ التعليمات التي أصدرتها الخارجية البريطانية في ٣١ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٣٩ إلى نائب القنصل الإنكليزي في القدس «أن يعتبر حماية اليهود في فلسطين بشكل عام أحد واجباته باعتباره ممثلاً للإمبراطورية البريطانية وأن يزود الوزارة أولاً بأول بمعلومات دقيقة عن أحوال اليهود في فلسطين». وقد تحمس الرجل لمهمته فأخذ يوالي رؤساءه في لندن بتقارير عن وضع اليهود في القدس والمراكز السكنية الأخرى في ولاية عكا ووصل به الحماس إلى أن يصف اليهود في أحد تقاريره بأنهم «الذين أعطاهم الله في الأصل هذا البلد ملكاً لهم»[(٤٤)].

٢ ـ مشروع السير موسى مونتفيور (Moses Montefiore) في ربيع العام نفسه ومونتفيور رجل أعمال كبير تحول إلى العمل الاجتماعي بين اليهود بعد عام ١٨٢١، ومنذئذٍ أصبح واحداً من غلاة الساعين لتوطين اليهود في فلسطين حيث قام بعدد من الرحلات إليها بعد عام ١٨٢٧.

كان من أهمها رحلته التي قام بها في ربيع ١٨٣٩ في وقت كانت تقع فلسطين خلاله تحت الحكم المصري، وقرر أن يتقدم لمحمد علي بمشروع مضمونه أن ينشئ في إنكلترا شركة تتولى استثمار منطقة واسعة من فلسطين تضم نحو مائتي قرية وتشجيع عودة اليهود الأوروبيين إلى فلسطين، غير أن باشا مصر الذي كان يتوقى آنئذٍ كل أسباب العداء مع بريطانيا تملص من المشروع الذي عرضه عليه مونتفيور في ١٣ تموز/ يوليو من ذلك العام تحت دعوى أنه لا يستطيع أن يتصرف ببلد لم يكن يخصه أبداً[(٤٥)].

٣ ـ بعد النجاح البريطاني في تعضيد الدولة العثمانية بالقضاء على مشروع محمد علي رأى بالمرستون أن الوقت مناسب لتقديم طلبات جديدة بشأن المسألة اليهودية، كان منها الطلب الذي تقدم به السفير البريطاني في الأستانة لحكومة الدولة العلية بأن تقوم إنكلترا بمنح حمايتها لليهود في فلسطين وأن تكون هي الواسطة في نقل شكاواهم إلى الباب العالي، وكان الرد العثماني: «إن إعطاء اليهود حق رفع شكاواهم إلى الباب العالي بواسطة السلطات الإنكليزية يعني وضعهم تحت

---

(٤٤) حجار، أوروبا.. ومصير الشرق العربي: حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

(٤٥) Moses Montefiore (Sir), *Diaries of Sir Moses and Lady Montefiore,* 2 vols. (London, 1891),

نقلاً عن: حجار، المصدر نفسه، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

حماية بريطانيا وبالتالي توجيه طعنة لاستقلال الباب العالي. إن معاهداتنا مع فرنسا تعطيها الحق بحماية الكاثوليك في شؤونهم الروحية. وإذا وافقنا على ما تطلبه إنكلترا فإن فرنسا ستوسع حمايتها للكاثوليك حتى شؤونهم الزمنية؛ وروسيا بدورها ستتقدم بمطالب مزعومة وهكذا»[٤٦].

خلال السنوات التالية جدّ على موقف بريطانيا تجاه فلسطين اعتبارات جديدة، كان أهمها ما ترتب على حفر قناة السويس وافتتاحها عام ١٨٦٩ من تأثير في سياسات حكومة لندن.. هذه السياسات التي انتهت بالاحتلال البريطاني للبلاد عام ١٨٨٢، ولم يكن كافياً لضمان أمن القناة.. شريان الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس.

لم يكن ثمة تهديد للقناة من الغرب حيث تقع مصر التي تخترق القناة أراضيها، ولا من الشمال أو الجنوب حيث البحرين المتوسط والأحمر التي تحظى سيدة البحار في العالم وقتذاك بتفوق ظاهر على مياههما، الأمر الذي لم يبق معه سوى التهديد من الشرق، وهو ما دفع بريطانيا إلى بناء خطين للدفاع:

الأول: بإبعاد الدولة العثمانية عن سيناء في ما تسبب في أزمتين كبيرتين؛ الأولى ١٨٩٢ بعد وفاة الخديوي توفيق حين أرادت حكومة الأستانة أن تمد وجوده إلى خط يمتد بين العريش ورأس محمد، والثانية عندما كررت محاولتها عام ١٩٠٦ بخلق أمر واقع باحتلال طابة على رأس الساحل الغربي من خليج العقبة، وقد تصدى الإنكليز للمحاولتين، ووصل الأمر بهم في الثانية إلى توجيه إنذار للحكومة العثمانية، وحركت إنكلترا أساطيلها في البحر المتوسط ملوحة باستخدام القوة لتنفيذ هذا الإنذار، وقد انتهت الأزمة الثانية ببناء خط فاصل أصبح أساساً لخط الحدود بين مصر وبقية أنحاء الدولة كما سبقت الإشارة في الحديث عن عزل مصر.

الثاني: بتغيير هوية فلسطين على النحو الذي يضعف من الوجود العثماني فيها ومن ثم كان تهويدها يبعد تماماً الوجود العثماني عن القناة ويقدم حلاً مثالياً لتنفيذ السياسات البريطانية.

يعترف كرومر في كتابه **مصر الحديثة**، وإن كان في إيجاز ملحوظ، أنه قد وافق يهودي الماني يدعى بول فريدمان على التصريح له مع جماعة من اليهود الألمان

---

(٤٦) حجار، المصدر نفسه، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

على الاستيطان في منطقة تقع على الساحل الشمالي الشرقي من خليج العقبة في المويلح جنوب ميناء العقبة الشهير[٤٧]، غير أن كاتباً مصرياً معاصراً هو ميخائيل شاروبيم يقدم الخبر بشكل تفصيلي يتضح منه الدور البريطاني في تشجيع هذه المحاولة.. يقول:

«تحرير الخبر أن الرجل (الذي أسماه فريدون) قدم إلى القاهرة واجتمع بقنصل جنرال ألمانيا، وأسر إليه داعي حضوره وأنه يريد احتلال جون شرمة على ساحل البحر الأحمر، فلم يجرأه القنصل على ذلك وخوّفه من العاقبة، ثم أشار عليه بمكالمة السير بارنج (كرومر) وسهل إليه طريق الذهاب، وهو يرمي بذلك إلى معاكسة السلطان ورده عن مشاغبتهم، فانقلب الرجل إلى شرمة ومعه جماعة قيل أنهم من مهندسي القلاع، وقال آخرون أنهم من كهنة اليهود آتون للاستعمار واستثمار ذلك الصعيد (الإقليم)»[٤٨].

وإذا كان ثمة دلالة لهذه القصة فإنه بينما أحجم الألمان عن مساعدة إحدى طلائع الهجرة اليهودية، على رغم جنسية أعضائها الألمانية، فإن الممثل البريطاني في مصر قد شجعها بما يعنيه ذلك من ثبات السياسة الإنكليزية في اتجاه عملية تهويد فلسطين.

والواضح أن الرجل مدفوعاً بالتشجيع البريطاني لم يسلم بما فعلته الدولة العثمانية من طرده هو وأتباعه إلى المنطقة لرفع قضية على الحكومة المصرية أمام محكمة الاستئناف المختلطة والتي ظلت تتداولها لأكثر من أربع سنوات حتى انتهت في آذار/مارس ١٨٩٦ برفض الدعوى وإلزام المدعي بالمصروفات[٤٩].

ولعل تلك الحادثة، فضلاً عن سياسات السلطان عبد الحميد الثاني المعادية للهجرة اليهودية إلى فلسطين، هي التي نجحت في النهاية، وعلى رغم ضغوط حكومة لندن، في بث العراقيل أمام محاولة تهويد فلسطين، وكان منها وضع جملة من التنظيمات لسفر اليهود إليها.. على كل إسرائيلي يريد السفر إلى القدس أن يكون حاملاً تذكرة مرور تدل على رعويته وحرفته، وعند وصوله إلى بيروت أو أي ميناء سوري أن يقدم للمأمور تذكرة سفر فيسلمه هذا تذكرة مؤقتة لمدة محدودة

---

(٤٧) Evelyn Baring Cromer, *Modern Egypt*, 2 vols. (New York: Macmillan, 1908), vol. 2, pp. 268-269.

(٤٨) ميخائيل شاروبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ج ٥ (غير منشور).

(٤٩) الأهرام، ١٣/٣/١٨٩٦.

لا تتجاوز ثلاثة شهور، وأن كل من مكث بعد الشهور الثلاثة «يعتبر مخالفاً لقانون البلاد».

وقد نجحت هذه السياسة في تحجيم الهجرة اليهودية حتى أنها لم تزد خلال الفترة بين عامي ١٨٨١ و١٩٠٣ عن ثلاثة آلاف على أحسن التقديرات(٥٠).

غير أن الأمور اتخذت منحى مختلفاً بعد ذلك. . انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بال بسويسرا عام ١٨٩٧ وما تبعه من تشكيل الوكالة اليهودية حول قضية الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلى عمل مؤسسي جيد التمويل والتنظيم، إذا ما أضيف إليه ترهل الإدارة العثمانية وفسادها. . هذا كله أدى إلى النتيجة التي تمثلت في اتساع نطاق الهجرة وزيادة عملية تهويد فلسطين.

الأخطر من ذلك ما استتبع انقلاب الاتحاد والترقي في الدولة العثمانية عام ١٩٠٨، وقصقصة أجنحة السلطان عبد الحميد الثاني تمهيداً لعزله في العام التالي، فقد حرص رجال العهد الجديد على أن يعقدوا أوثق العلاقات مع بريطانيا تصوراً منهم أنها قادرة على حماية أجزاء الامبراطورية من ناحية، وعلى سداد بعض الديون المتراكمة على الدولة من ناحية أخرى، وهي الصداقة التي رأوا أن أفضل «عربون» لها هو الاستجابة لرغبات حكومة لندن بفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية، مما كان مثاراً لتعليقات الصحف المصرية.

في حزيران/يونيو عام ١٩٠٩ وتحت عنوان «الإسرائيليون يبحثون عن وطن» نبهت جريدة **الأهرام** إلى أن النشاط بدأ يدب في الدوائر الصهيونية بعد سقوط السلطان، واستعرضت ما يرنو إليه هؤلاء من استيطان في فلسطين أو العراق وأن «أبصارهم متجهة إلى شطر من البلاد العثمانية، وهو ما أردنا إلفات النظر إليه وعلى أولياء الأمور أن يتيقظوا وينتبهوا لهذه الحركة»(٥١).

استدل كاتب المقال في ذلك أولاً بما قاله أحمد بك رضا، رئيس مجلس المبعوثان (البرلمان التركي) إلى الحاخامباشي في مقابلة دامت ساعة ونصف كان مما جاء فيها «إن الحكومة تود كثيراً أن يهود روسيا ورومانيا ويهود كل بلد من الذين يتظلمون أن يحضروا لبلاد تركيا فهنا موجود أطيان كافية للفلاحة والصنائع

(٥٠) وليم فهمي، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧١)، ص ٤٦.

(٥١) **الأهرام**، ١٩٠٩/٦/٩.

والتجارة والحكومة تحس من اليهود إخلاصاً تاماً وبانشراح صدر نقابل استيطان اليهود في تركيا»!

استدل عليه ثانياً بالكلمات التي كثيراً ما ألقاها أعضاء المجلس في مقابلات رسمية وغير رسمية بخصوص استعمار اليهود لأرض فلسطين أو خلافها من بلاد تركيا. . وأن اليهود قد تطوعوا في جيش الاتحاديين الزاحف من سلانيك والذي أطاح بالسلطان عبد الحميد وأفسد مؤامرته على النظام الدستوري.

لعل ذلك ما دعا الصحف المصرية المعادية للسياسات البريطانية إلى أن تنبه للأخطار الناجمة عن تدفق اليهود إلى فلسطين إلى الحد الذي قالت معه أحداها أن «البلاد العثمانية التي تبلغ مساحتها ٦ أضعاف مساحة فرنسا لا يزيد عدد شعبها على نصف عدد الشعب الفرنسي فهي قادرة على استغراق ٥ ملايين من الإسرائيليين ولكن إسكان هذه الملايين في بقعة واحدة هي أرض موعدهم أي فلسطين يمثل خطراً عليهم وعلى الشعب والدولة. فإذا كان الإسرائيليون طامعين بالملك فإنه لا يوجد عثماني واحد يمكنهم من ذلك إلا بعد فنائه، وإذا كانوا طامعين باستيطان بلاد يجدون فيها الراحة والسعادة والنعم والخير فإن العثمانية تفتح أذرعها لقبولهم على الرحب والسعة»[٥٢].

وتحت مظلة التأييد البريطاني الذي قبله رجال حكومة الاتحاد والترقي كانت عملية «تهويد فلسطين» تسير على قدم وساق في أعقاب عزل السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩، الأمر الذي بدا في المساحات العريضة التي أفردتها الصحف المصرية للقضية في طليعتها صحيفة **الأهرام**.

بدأ الجدل الدائر يوسف جريس فروجي وهو فلسطيني من القدس، وبعد أن قدم دراسة ضافية عن نشأة الحركة الصهيونية وتطورها وأن ما تسعى إليه يتركز في أمرين أولهما: تعضيد كل عمل في فلسطين يؤدي لمشترى الأراضي من جميع طبقات اليهود، وثانيهما: حمل الدول على الموافقة والمصادقة على رغائب الجمعية الصهيونية، خلص إلى القول «إنه يتضح من هذا بأن قصد اليهود من المهاجرة إلى فلسطين وانتقائهم لأرض الميعاد كمحط رحالهم ليس فقط لانصرافهم للزراعة وللاستعمار البحت الخالي من كل غرض بل هناك أمور وخفايا شتى تحملهم على ذلك».

---

(٥٢) **الأهرام**، ١٩٠٩/٦/٢٠.

ويستدل يوسف جريس ابن القدس على ذلك بالهجرة الواسعة لليهود إلى مدينته حتى بلغ عددهم نحو ٦٠ ألفاً، والدراسات الزراعية والجوية التي يعقدونها مما تحتويه مجلة أسبوعية تصدر تحت اسم **بالاسطينا**، فضلاً عن عدد وفير من الشركات الصناعية والزراعية «ترمي مهما تعددت صبغاتها إلى قصدها الجلل وغايتها القصوى ألا وهو الرسوخ في فلسطين إلى يوم الفرج»[٥٣]!

أحد أبناء المستعمرين واسمه هارون برجمان يتدخل في الجدل الدائر، وهو لا ينفي ما ساقه يوسف فروجي بل يؤكده. . يحتج الرجل أولاً على الرأي الذي سبق وأن أبدته **الأهرام** من أن مزارع الإسرائيليين في فلسطين كادت تبور لأن الذين أرسلوا لاستعمارها يكرهون العمل بالأرض، ويتحول من ذلك إلى تقديم شهادته باعتباره أحد أبناء تلك المستعمرات، وأن القائم منها وقتئذٍ أكثر من ٧٥ مستعمرة أسسها البارون روتشيلد وجمعية الاتحاد الإسرائيلي، وأن بعضاً من الشبان الذين تركوا هذه المستعمرات قد فعلوا ذلك نتيجة لاستبداد الحكومة القديمة «ولكن الآن بعد انتظام الحكم والدستور شامل الجميع فأغلب الذين كانوا قد خرجوا من فلسطين رجعوا إليها»، ودلل على ذلك بالقول إن اليهود القادمين من روسيا ورومانيا قد بدأوا الدخول إلى فلسطين عام ١٨٨٢ فأقاموا خلال السنوات الخمس الأولى نحو عشر مستعمرات زادت عن سبعين مستعمرة وقتئذٍ[٥٤].

ويقدم فلسطيني آخر، اسمه حبيب جرجس حوا، دراسة ممتعة حول الأرض في بلاده، جاءت في مقال طويل نشرته **الأهرام** في الصفحة الأولى من العدد الصادر يوم الاثنين ١٢ تموز/ يوليو ١٩٠٩ تحت عنوان «استعمار فلسطين».

استهل الرجل دراسته بتقرير حقيقة مؤداها أن بلاد فلسطين غاصة بالسكان وليس فيها شبر أرض مهمل أو بائر إلا بعض غابات لها أصحابها يحافظون عليها ولا يبغون البتة التخلي عنها.

ما حدث خلال السنوات السابقة، في ما يرويه الرجل، أن استثمر «إخواننا الصهيونيون زمن الاستبداد فقاموا في قضاءي صفد وطبريا بنزع ملكية الأرض من أصحابها قسراً وعنوة وذلك برشوة الحكام السابقين الذين كانوا يزجون الفلاح المسكين أعماق السجون ليجبروه على ختم صك التخلي».

غير أن حبيب حوا يحذر من إغواء الصهيونيين للفلاحين الفلسطينيين بالمال

(٥٣) **الأهرام**، ١٩٠٩/٧/٦.

(٥٤) **الأهرام**، ١٩٠٩/٧/٨.

لبيع أملاكهم، ورأى أن هذا الإغواء يمكن أن يلقى استجابة حتى يتخلص الفلاح «من الضرائب الباهظة التي تثقل كاهله»، ولو حدث ذلك فهذه مصيبة عظمى على حد تعبير الرجل وأن على الدولة تعديل سياساتها تجاه الفلاح الفلسطيني الذي لا يجوز أن يحرم من أرض وطنه ليستعمرها «الأجنبي المتعثمن ويحرمه من أرض آبائه وأجداده».

نبه الرجل إلى الوسيلة الثالثة لحصول الصهيونيين على أراضي فلسطين بشراء المناطق الحكومية الواقعة بين بحيرة طبريا وبحر لوط (البحر الميت) وكان رأيه في هذا الصدد أن تلك الأراضي مغتصبة من أهالي البلاد بالقوة «وإذا كانت الحكومة تنوي الآن بيعها فالفلاح الفلسطيني أحق بها من غيره، والوطنيون مستعدون لشرائها على الطريقة المتبعة في مصر بشأن أملاك الدومين والدائرة السنية.. فهل من ينكر حق الوطنيين على تلك الأراضي التي انتزعتها منهم يد الظلم والاستبداد»[٥٥].

مع قيام الحرب العظمى (١٩١٤) بدا اليهود في أول الأمر وكأنهم منحازون لدول الوسط بحكم عدائهم التقليدي لروسيا القيصرية التي لقوا فيها صنوفاً من الاضطهاد، وهو الأمر الذي لم تتوقف عنده سياسات حكومة لندن طويلاً لأسباب منها النفوذ الكبير الذي كان يتمتع به هؤلاء في الولايات المتحدة الأمريكية، ورغبتها في عدم مناصبتهم العداء، ومنها الصفقات التي عقدتها مع فرنسا خلال الحرب، وبخاصة ما عرف باسم اتفاقية سايكس ـ بيكو والذي سلمت فيه حكومة لندن بالنفوذ الفرنسي في سوريا، والتي كانت تضم وقتئذٍ لبنان، ولم يكن البريطانيون مستعدين لقبول فكرة وجود فرنسي على مقربة من قناة السويس وما يستتبع ذلك من تهديد طريق الهند.

ساعد على تقارب الحركة الصهيونية مع المسؤولين في حكومة لندن قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧ وما شاع وقتها عن دور يهودي قوي فيها، الأمر الذي دفع اليهود البريطانيين على رأسهم حاييم وايزمان إلى التلويح بإمكانية تقديم اليهود لكل مساعدة لقضية الحلفاء مما انتهى بإصدار تصريح بلفور الشهير.

التصريح جاء على شكل كتاب من وزير الخارجية البريطانية اللورد بلفور إلى المالي اليهودي الشهير الذي احتضن عملية بناء المستعمرات في فلسطين اللورد روتشيلد، وكان نصه:

---

(٥٥) الأهرام، ١٢/٧/١٩٠٩.

«يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود الصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته. إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهودها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى»[٥٦].

ولم يكن هذا التصريح بداية للسياسات البريطانية نحو تهويد فلسطين، بل سبقته التطورات العديدة التي سجلناها والتي جعلت من هذا التهويد علامة رئيسية في السياسات البريطانية في خلق الواقع الانفصالي العربي قبل عام ١٩١٩.

---

(٥٦) النص الانكليزي للتصريح:

Dear Lord Rothchild

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of his Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet.

'His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of the existing non-jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country.'

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

Maxime Rodinson, *Israel and the Arabs,* translated from the French by Michael Perl, Penguin Special Series; 263 (Harmondsworth: Penguin; New York: Pantheon Books, 1968), pp. 10-11.

Walter Zéev Laqueur, ed., *The Israel-Arab Leader: A Documentary History of the Middle East Conflict,* A Pelican Book, rev. ed. (Harmondsworth: Penguin, 1970), p. 36.

الفصل الثاني

المملكة العربية

١٩١٩ ـــ ١٩٢٣

في مطلع عام ١٩١٩ وفي مؤتمر السلام في باريس تم تبادل ثلاث رسائل بين الأمير فيصل بن الحسين شريف مكة وملك الحجاز وقتئذٍ، وبين الوفد البريطاني في المؤتمر تكشف عن مواقف الطرفين حيال فكرة الوحدة العربية في أعقاب الحرب.

المذكرة الأولى من الأمير فيصل وقد تحدث في مستهلها عن مفهومه للوحدة العربية وقتئذٍ. . «فالبلاد التي تمتد في خط من الاسكندرونة إلى فارس جنوباً فالمحيط الهندي يقطنها عرب ونعني بهم شعب ينحدر من أصول سامية ويتحدث لغة واحدة هي العربية، وفي اعتقادي أن العناصر التي لا تتحدث العربية في هذه المنطقة لا تزيد على واحد في المائة»(١).

دلف بعد ذلك إلى تحديد أهداف الحركة القومية العربية «والتي تولى والدي قيادتها بعد طلبات عديدة من فروع القائمين بها في كل من سوريا وبلاد ما بين النهرين» ألا وهي توحيد العرب في أمة واحدة، وأنه بصفته عضواً قديماً في اللجنة السورية، فقد تولى قيادة السوريين وسكان بلاد ما بين النهرين(٢) وأبناء الجزيرة العربية.

---

(١) نص ما جاء في هذه المذكرة: «The country from a line Alexendretta-Persia southward to the Indian Ocean is inhabited by «Arabs» which we mean people of closely related Semetic stocks, all speaking the one language, Arabic. The non-Arabic-speaking elements in this area do not, I believe, exceed one per cent of the whole».

F. O. 371/9007 Peace Congress: Paris Memorandum by the Emir Feisal.

(٢) نلاحظ هنا أن فيصل في مذكرته تلك لم يكن يستخدم تسمية العراقيين وإنما كان يستخدم تسمية سكان ما بين النهرين (Mesopotamians)، ويعزى ذلك في الغالب إلى أن العراق لم يكن يشكل ولاية واحدة في ظل الحكم العثماني.

وكان الرجل أكثر تحديداً عندما أشار في مذكرته تلك إلى أنه يتعامل من خلالها ليس مع كل العرب وإنما مع «العرب في آسيا» الذين «لا يستطيع مخلوق أن يجادل في وحدتهم»، وأنه إذا ما كان ثمة برهان على ذلك فهناك ما جاء في المبادئ التي أقرتها الولايات المتحدة الأمريكية لدى انضمامها للحلفاء في الحرب «بالاعتماد على ماضينا المجيد، ومقاومتنا لستمائة عام للمحاولات التركية لابتلاعنا، ثم أقصى ما بذلناه من جهد خلال الحرب لصالح قضية الحلفاء»[٣].

انتقل بعد ذلك للتأكيد على زعامة والده، الشريف حسين، لقيادة الوحدة العربية الجديدة «فهو يحتل مكانة متميزة بين العرب بصفته رئيساً لأكبر عائلاتهم وشريف مكة»، وأنه ـ فيصل ـ على ثقة من فوز فكرة الوحدة، هذا إذا لم تتم فرض محاولات اصطناعية للوحدة أو عرقلتها بتقسيم المنطقة بين القوى الكبرى باعتبارها من غنائم الحرب!

وخلص في النهاية إلى القول «ان الوحدة بين عرب آسيا أصبحت أيسر كثيراً خلال الأعوام الأخيرة بسبب تطور السكك الحديدية ومد خطوط التلغراف وانتشار المواصلات الجوية»[٤].

ومع أن رد الوفد البريطاني في مؤتمر الصلح في باريس جاء مخيباً لآمال فيصل وأنصار إقامة مملكة عربية تضم شبه الجزيرة وسوريا والعراق تحت تاج الشريف حسين إلا أنه عبر عن سياسات حكومة لندن ومفهومها للوحدة العربية في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

وكما يقال فإن الخطاب يعرف من عنوانه، وهذا ما حدث بالضبط من مقدمة رد الوفد البريطاني والتي جاء فيها «إن الولايات المتعددة في آسيا ـ سوريا، العراق، الجزيرة، الحجاز، نجد، اليمن ـ تختلف اختلافاً بيناً اقتصادياً واجتماعياً، وأنه من المستحيل وضعها في إطار حكومة واحدة»[٥].

خرجت المذكرة البريطانية بعد ذلك من الإجمال إلى التفصيل.

سوريا: منطقة زراعية صناعية كثيفة السكان في مجتمعات مستقرة، وهي على

---

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) «The various provinces of Arab Asia-Syria, Irak, Hejaz, Nejd, Yemen–are very different economically and socially, and it is impossible to constrain them into one frame of government».

المصدر نفسه.

درجة من التقدم السياسي تخولها إدارة شؤونها الداخلية، وسوف تساعد المعونة الأجنبية الفنية كثيراً في التعجيل بنموها الوطني.

الجزيرة والعراق: ولايتان شاسعتان تقومان على ثلاث مدن كبرى تفصل بينها مناطق جرداء تقطنها قبائل شبه بدوية. وان العالم يتطلع إلى استغلال بلاد ما بين النهرين على وجه السرعة، ومن ثم فإنها تتطلب نوعاً من الحكومة تعتمد على الرجال والموارد التي يمكن أن توفرها القوى الكبرى «واننا نسعى في هذا الشأن أن تكون حكومة تلك البلاد عربية بالأساس وتقوم على أساس انتقائي وبخاصة في المناطق التي طال إهمالها، وان المهمة الأساسية لتلك الحكومة سوف تدور حول تطوير العملية التعليمية التي تحول القبائل إلى المستوى الطبيعي لحياة المدن».

الحجاز: منطقة قبلية بالأساس ويجب أن تقوم الحكومة فيها، كما كانت في الماضي، على الأساس الأبوي (Patriarchal). ومن ثم تبقى الأحوال على ما هي عليه.

فلسطين: الغالبية العظمى من العرب، واليهود قريبون جداً من العرب في الدم. وليس هناك من سبب للصراع بينهم(٦).

وقد دعا ذلك الأمير فيصل إلى أن يكتب رده النهائي بشكل أكثر مباشرة.. جاء فيه «لقد أتيت إلى أوروبا ممثلاً لأبي ولعرب آسيا، لأقول انهم يتوقعون من دول المؤتمر ألا تركز اهتماماتها على الاختلافات المصطنعة بين البلاد العربية وأن تضع في الدرجة الثانية مصالح أوروبا المادية وتقسيمات دولها لمناطق النفوذ، وانهم يتوقعون من الدول أن تنظر إليهم باعتبارهم شعباً واحداً غيوراً على لغته وحريته ولأطالب هذه الدول بعدم اتخاذ أية خطوة غير متوافقة مع الوحدة الفورية لتلك المناطق تحت حكومة واحدة ذات سيادة»(٧).

والحقيقة أن ما جرى في باريس لم يكن نقطة البداية في المطالبة بالوحدة العربية بعد الحرب الأولى في ظل مملكة يرأسها الشريف حسين وإنما كان لها ما قبلها كما كان لها ما بعدها.

أولاً: الوحدة العربية خلال الحرب الأولى

«ما قبلها» قد يكون أغلبه معروفاً، غير أن السياق، من ناحية، وما تكشف

---

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

عنه الوثائق البريطانية السرية، من ناحية أخرى يتطلب إعادة قراءة!

ما أصبح معروفاً في التاريخ بمراسلات الحسين ـ مكماهون يكتسب أهمية كبيرة، لأن تلك المراسلات ظلت الأساس الذي قامت عليه مطالب الشريف حسين بالوحدة بين الأقطار العربية الآسيوية، كما أن بعضاً مما جاء بها ظل يقدم الذرائع للحكومة البريطانية للتملص من أية وعود تكون قد بذلتها في هذا الصدد.

ظروف تبادل هذه المراسلات أفضت جميعها إلى قوة المركز العربي.. ثورة السنوسي في طرابلس الغرب، واحتمالات انضمام علي دينار سلطان دارفور للسنوسيين، واقتراب القوات التركية من قناة السويس، وانسحاب قوات الحلفاء من غاليبولي، وأخيراً الهجوم الذي أخذت تشنه القوات العثمانية المتمركزة في اليمن على مستعمرة عدن[٨].

عشر مكاتبات هي التي تشكل تلك المراسلات بدأها الشريف حسين بمكاتبة مؤرخة في ١٤ تموز/يوليو عام ١٩١٥ وأنهاها مكماهون (Sir Henry McMahon) المندوب السامي البريطاني بالقاهرة برده الأخير المؤرخ في ١٠ آذار/مارس عام ١٩١٦.

في المكاتبة الأولى حدد الشريف حسين مطالبه وكانت ستة، **الأول**: حدد المطلب الأساسي للحركة العربية التي فوضت الشريف للتعبير عنها، وكان أن تعترف إنكلترا باستقلال البلاد العربية الآسيوية، وقد عين حدودها، على أن توافق على إعلان الخلافة العربية[٩].

المطالب الخمسة الباقية كانت تؤكد على ضرورة التحالف مع إنكلترا وإعطائها الأفضلية في المشروعات الاقتصادية وتبادل المعونة في الشؤون العسكرية والبحرية، ووضع كل طرف في حالة تعرض الطرف الآخر لاعتداء من طرف ثالث، وعلى أن تعاون إنكلترا الدولة العربية الجديدة في إلغاء الامتيازات الأجنبية في أراضيها

---

(٨) أنيس صايغ، **الهاشميون والثورة العربية الكبرى** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٦)، ص ٦٧.

(٩) Firstly: England to acknowledge the independence of the Arab countries bounded on the north by Mersina-Adana up to the 37th degree of latitude, in which degree full Birijik, Urfa, Mardin, Midiat, Amadia Island, up to the border of Persia; on the east, by the border of Persia up to the Gulf of Basra; on the south, by the Indian Ocean, with the exception of the position of Aden, to remain as it is; on the west, by the Red Sea, the Mediterranean Sea up to Mersina. England to approve of the proclamation of an Arab Khalifate of Islam».

F. O. 371/5066 Foreign Office Memorandum on possible negotiations with the Hedjaz, Appendix B.

ثم حدد أخيراً مدة المعاهدة المقترحة بخمسة عشر عاماً[١٠].

وبدأت المراوغات الإنكليزية مع رد مكماهون المؤرخ في ٣٠ آب/أغسطس من العام نفسه، الأمر الذي يلاحظ معه أن هذا الرد قد استغرق نحو شهر ونصف جرت خلالها اتصالات عديدة بين القاهرة ولندن حتى استقر البريطانيون عليه، وكان الرد قصيراً ويتعامل بالأساس مع القضية المحورية التي أثارها الشريف حسين.. قضية المملكة أو الخلافة العربية كما حددها الأخير، وكان نص هذا الرد:

«بشأن مسائل التخوم والحدود فإنه لا يبدو من الصواب أن نضيع وقتنا في بحث مثل هذه التفاصيل في حمأة الحرب، بينما لا يزال الأتراك يحتلون مساحات عديدة منها، وبخاصة وقد نمي إلى علمنا، بكل دهشة وأسف، أن بعض العرب في تلك الجهات لا يبدون تعاوناً معنا، وأنهم يتجاهلون الفرصة العظيمة ويمدون أيديهم للألمان والترك.. المستغلين الجدد والظالمين القدامى»[١١].

وتقول مذكرة الخارجية البريطانية أن هذا الرد لم يعجب الشريف حسين الأمر الذي بدا في كتابه التالي المؤرخ في ٩ أيلول/سبتمبر حين انتقد ما وصفه بالبرودة والتردد في ما يخص مسألة الحدود وأن مثل هذه الحدود ليست مطلباً لشخص يمكن استرضاؤه ولكن «شعوبنا ترى أن البحث فيها يخلق الثقة في المطلب المطروح الآن وفي الامبراطورية البريطانية»[١٢].

وبينما لم يتطلب رد الشريف على كتاب مكماهون أكثر من تسعة أيام فإن الكتاب الثاني للأخير مؤرخ في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر أي بعد أكثر من شهر ونصف من مراسلة الحسين، واستهله بالتعبير عن أسفه للانطباع الذي خرج به

---

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) «With regard to the questions of limits, frontiers and boundaries, it would appear to be premature to consume our time in discussing such details in the heat of war, and while in any portions of them the Turk is up to now in effective occupation; especially as we have learnt with surprise and regret that some of the Arabs in those very parts, far from assisting us, are neglecting in this their supreme opportunity, and are lending their arms to the German and Turk–to the new despoiler and the old oppressor».

المصدر نفسه.

(١٢) تضمنت المذكرة البريطانية نصين لهذا الخطاب من الشريف أحدهما بصياغة انكليزية سليمة والأخرى ترجمة حرفية لبعض الفقرات Literal translation of the passage.

الشريف، وأنه لهذا السبب أجرى اتصالاته مع حكومته التي خولته بإبلاغه بما يعتقد أنه سيكون محل رضائه ونصه:

«يصعب القول إن جهات مرسينا والاسكندرونة وغيرها من المناطق السورية الواقعة غرب مناطق دمشق وحماه وحمص وحلب عربية تماماً، ومن ثم ينبغي استبعادها من الحدود المقترحة.

«ومع التعديل السابق ودون انتهاك لمعاهداتنا المعقودة مع الرؤساء العرب نقبل الحدود التي طالبتم بها في ما يخص الأراضي التي تتمتع بريطانيا العظمى بحق التصرف فيها دون تعد على مصالح حليفتها فرنسا وإني مخول باسم بريطانيا العظمى لإعطاء التأكيدات التالية وتقديم الإجابات على خطابكم الأخير».

أهم ما في هذه التأكيدات إبداء استعداد بريطانيا للاعتراف باستقلال العرب داخل الأراضي المعينة بالحدود المقترحة من جانب شريف مكة، كما تضمن سلامة الأراضي المقدسة ضد أي اعتداء خارجي والاعتراف بحرمتها[١٣].

أما في ما يتصل بولايتي بغداد والبصرة فعلى العرب أن يعترفوا أن الوضع القائم ومصالح بريطانيا العظمى تقتضي إجراءات خاصة للسيطرة الإدارية، وذلك لضمان تأمين هذه المناطق من أي عدوان خارجي وتشجيع رفاهية السكان المحليين وتأمين المصالح الاقتصادية المشتركة.

في خطابه الثالث المؤرخ في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه يرسي الشريف حسين مبدأ هاماً بدا معه وكأنه قد اعتنق الأفكار العلمانية لدعاة القومية العربية السوريين، فهو عندما يصف ولايتي حلب وبيروت ومناطقهما الساحلية يقول بالحرف الواحد أنه «ليس هناك اختلاف بين العربي المسلم والعربي المسيحي فكلاهما ينحدر عن جد واحد[١٤]، وسوف نتبع نحن المسلمين خطى أمير المؤمنين

---

(١٣) «Subject to the above modifications, Great Britain is prepared to recognise and support the independence of the Arabs within the territories included in the limits and boundaries proposed by the Sherif of Mecca.

Great Britain will guarantee the holy places against all external aggression, and will recognise their inviolability».

المصدر نفسه.

(١٤) «But the provinces of Aleppo and Beirut and their seacoasts are purely Arab provinces, and there is no difference between a Moslem and a Christian Arab; they are both descendants of one forefather».

عمر بن الخطاب الذي أعلن بالنسبة للنصارى أن «لهم ما لنا وعليهم ما علينا»».

وجاء في خطاب السير مكماهون ـ الثالث أيضاً ـ والمؤرخ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر أنه باستثناء المناطق التي لفرنسا مصالح فيها والتي تتضمن حلب وبيروت، والرغبة في إقامة إدارة مستقرة في ولاية بغداد لتأمين المصالح البريطانية «فإن حكومة بريطانيا العظمى كما سبق وأن أبلغتكم مستعدة لإعطاء كل ضمانات المساعدة والدعم التي في طاقتها للمملكة العربية».

الخطابات الأربعة التي تبودلت بعد ذلك إلى جانب ما تضمنته من محاولة الحسين التوفيقية لإرضاء المطالب البريطانية فإنها حددت طبيعة المعونات التي كان على الجانب البريطاني أن يقدمها ليبدأ الشريف في ثورته الشهيرة، غير أنه في ذات الوقت كانت حكومة لندن، وبمنطق الغنائم الذي تنبه إليه الأمير فيصل. . كانت تعقد الاتفاقات مع حلفائها والتي لم تراع فيها تعهداتها في المراسلات، وكان أهمها اتفاقية سايكس ـ بيكو التي وقعها المندوب الإنكليزي المستر مارك سايكس (Sykes) والمندوب الفرنسي المسيو جورج بيكو (Picot) خلال النصف الأول من أيار/ مايو عام ١٩١٦، أي بعد أسابيع قليلة من الاتفاق مع شريف مكة.

باختصار قضت الاتفاقية المذكورة بتقسيم المنطقة العربية الآسيوية إلى عدة مناطق ملونة (!). . منطقة **سوداء**: تشمل فلسطين وتخضع لإدارة دولية، و**حمراء**: تضم البصرة وبغداد وخانقين توضع تحت الحكم البريطاني، و**زرقاء**: وتشمل ساحل سوريا وتوضع تحت الحكم الفرنسي، وفي داخل هذه المناطق الملونة تقوم دولة، أو دول عربية وتقسم إلى منطقتي نفوذ. . المنطقة (ألف) وتشمل دمشق وحماه وحلب ودير الزور والرقة والموصل وتمتد إلى حدود العراق ـ إيران، ووضعت تحت النفوذ الفرنسي، والمنطقة (باء) التي تركت للنفوذ البريطاني وتضم بادية الشام وتكريت وسامراء وكركوك وشرق الأردن[١٥].

وبعد أكثر من عام قليلاً تأتي ثالثة الأثافي في السياسات البريطانية تجاه الوحدة العربية ممثلة في تصريح بلفور في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٧[١٦].

تنبه الشريف حسين إلى كل ذلك مما تكشفه الرسالة الطويلة الموجهة إلى السير ريجنلد وينجت المندوب السامي البريطاني في القاهرة الذي حل محل مكماهون. .

---

(١٥) انظر الملحق رقم (١): Arrangement of May 1916, commonly known as the Sykes-Picot Agreement (English Text) F. O. 371/5066, Appendix D.

(١٦) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

التاريخ ٢٨ آب/أغسطس عام ١٩١٨، أي قبيل نهاية الحرب بأقل من ثلاثة شهور، ومع ما بدا من انهيار معسكر دول الوسط، وقرب انعقاد مؤتمر السلام لرسم خريطة العالم لما بعد أول حرب عالمية.

أرفق الشريف خطابه هذا بأهم البنود التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين(١٧). وبعد أن أعرب عن رأيه بأنه قصد بهذا الاتفاق ضمان مصالح المسلمين عموماً والعرب على وجه الخصوص، وبعد أن شكر الإنكليز على وفائهم بسائر ما جاء في الاتفاق فإنه لاحظ أن أهم ما فيه المتعلق بالبند الأول، وهو البند الخاص بتحديد الأراضي التي اتفق عليها قد تعرض لانتهاكات شديدة، وهو ما احتج عليه ملك الحجاز.

ثانياً: المملكة العربية

«ما بعدها»: فبإيعاز وتأييد من حكومة لندن تحولت الانتهاكات إلى اتفاقات

---

(١٧) Translation of "the Agreement come to with the British Government Regarding the Rising and its Foundation"

«1. Great Britain agrees to the formation of an Independent Arab Government in every meaning of the word «Independence» internally and externally, the boundaries of the said government, being, on the east, the Persian Gulf; on the west the Red Sea, the Egyptian frontier, and the Mediterranean; on the north; the northern boundaries of the vilayet of Aleppo and Mosul up to the River Euphrates and its junction with the Tigris as far as their mouths in the Persian Gulf, but with the exception of the Aden colony, which is excluded from these boundaries.
The Arab Government will undertake to respect the agreements and contracts which the British Government makes with any Arab or individual Emir who happens to be within these boundaries; namely; that she will replace the British Government in seeing that the rights involved in those agreements and contracts are maintained for the benefit of those who are entitled to them.

2. Great Britain undertakes to shield the said Government and protect it against any interference or encroachment of any kind or form whatever affecting her internally or her boundaries by land or sea; and even, in the case of an internal rising caused by enemy intrigues or the jealousy of Emirs, the British Government will give the Arab Government moral and material help in putting down the rising; this help in internal disorders and risings shall be limited to the time when the Arab Government shall have completed its material formation.

3. Basra shall be in the occupation of the British Government until the said new Arab Government shall have completed its material formation as above mentioned. A sum of money shall be allotted by the British Government, in assessing which the requirements of the Arab Government will be taken into consideration, seeing that the said Government is like a minor in the keeping of the British Government, and the sum referred to will be a gift make in respect of the said occupation.

4. Great Britain undertakes to supply her foster-daughter, the Arab Government with all its requisitions of arms, ammunition, war materials and money, in the way of subsidies, for the duration of the war.

Great Britain undertakes to cut the railway line at Marsin or any other convenient spot in that area».

المصدر نفسه، الملحق A.

دولية.. في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم الذي ضمنته معاهدة فرساي، وكان مما جاء فيها «لقد وصلت مجتمعات معينة من تلك التي كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية إلى مرحلة من التطور يسمح لها بالقيام كأمم مستقلة يمكن أن تخضع مؤقتاً لنصيحة ومعونة قوة منتدبة حتى يأتي الوقت المناسب حين يستطيعون القيام بشؤونهم بأنفسهم. ويجب أن توضع رغبات سكان تلك المناطق في اختيارهم للقوة المنتدبة عليهم موضع الاعتبار»[١٨].

تأتي بعد ذلك المواد التي تضمنتها معاهدة سيفر والتي خصت كلاً من سوريا وبلاد ما بين النهرين وفلسطين بأربع مواد (من ٩٤ إلى ٩٧)، وخصت الحجاز بثلاث مواد (من ٩٨ إلى ١٠٠).

وبينما تنص المادة ٩٤ على تطبيق المادة ٢٢ من الميثاق على سوريا وبلاد ما بين النهرين، تنص المادة التالية على تطبيقها على فلسطين، وإن اختلفت التفاصيل في كل منهما.

بالنسبة للأولى فإنها تعترف بهذين القطرين كدولتين مستقلتين وإن تقرر أن يظلا يخضعان بشكل مؤقت للمشورة الإدارية، والمساعدة من جانب الدولة المنتدبة إلى أن يحين الوقت الذي تصبحان فيه قادرتين على إدارة شؤونهما بنفسيهما[١٩].

أما بالنسبة للثانية (المادة ٩٥) فقد أضيف إليها أن تكون القوة المنتدبة مسؤولة عن وضع التصريح الذي أصدرته الحكومة البريطانية في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٧، وتبنته الدول الأخرى، موضع التطبيق بهدف إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين «على أن يكون مفهوماً عدم القيام بأي عمل من شأنه انتهاك الحقوق المدنية والدينية لغير اليهود في فلسطين أو الحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر»[٢٠].

---

(١٨) «Certain communities formerly belonging to the Turkish Empire have reached a stage of development where their existence as independent nations can be provisionally recognised subject to the rendering of administrative advice and assistance by a mandatory until such time as they are able to stand alone. The wishes of these communities must be a principal consideration in the selection of the mandatory».

المصدر نفسه، الملحق C

(١٩) «Provisionally recognised as independent states subject to rendering of administrative advice and assistance by a mandatory until such time as they are able to stand alone».

المصدر نفسه، الملحق C.

(٢٠) نقلاً عن نص التصريح الذي اشتهر باسم وعد بلفور.

أما المواد الثلاث التي تخص الحجاز (من ٩٨ إلى ١٠٠) فقد تضمن أولاها اعتراف تركيا بالحجاز كدولة مستقلة وأن تتنازل لها عن كل الحقوق والادعاءات التي كانت تمارسها على أراضي الامبراطورية السابقة خارج تركيا كما قررتها المعاهدة موضوع التطبيق، وعالجت المادة الثانية الوضع المقدس للحرمين الشريفين، مكة والمدينة، بأن يتعهد ملك الحجاز على الإبقاء على تلك الأماكن مفتوحة أمام المسلمين الوافدين من أي بلد للراغبين في أداء فريضة الحج أو أية فريضة دينية أخرى، بينما نصت المادة الأخيرة على تعهد ملك الحجاز بالمساواة في معاملة الأشخاص والسفن والبضائع للدول المتحالفة أو للدول الجديدة التي تنشأ على أنقاض الامبراطورية التركية، كذا للدول الأعضاء في عصبة الأمم[٢١].

وتكشف الوثائق البريطانية بعد ذلك عن الاجتماع الذي عقد في مقر وزارة الخارجية في لندن يوم الخميس ٢٣ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٢٠ بين كل من الأمير فيصل ممثلاً لملك الحجاز، والسير تللي (J. Tilley) ممثلاً لوزير الخارجية البريطانية حيث ناقش الطرفان قضية «المملكة العربية» بعد الحرب[٢٢].

وتبدو أهمية هذا الاجتماع من أن الحكومة البريطانية قد أخذت في وضع النقاط على الحروف بعد أن بدأت سياساتها تجاه «المملكة العربية» تتحدد، في ما استهل به السير تللي قوله إن هناك سوء فهم لسياسة الحكومة البريطانية من قبل الملك حسين وأنه قد آن الأوان لإزالة سوء الفهم هذا، ثم دلف من ذلك ليؤكد لفيصل أن أي لبس حدث فإنما قد نتج من صعوبة الاتصالات وقت الحرب، وكالعادة أكد أن المشاعر الودية لحكومته تجاه العرب لم تتبدل!

وبعد تأكيد مقابل من الأمير فيصل سجل السير تللي مجموعة من النقاط يرى وزير الخارجية، السير كرزون، أنها جديرة بالبحث في هذه المناسبة، منها: العلاقة بين الملك حسين وسائر الحكام العرب، ومنها وضع الرعايا البريطانيين في الحجاز، وأخيراً عقد اتفاق مباشر بين الحكومة البريطانية والحجاز لوضع الترتيبات اللازمة التي كانت محل معاهدات واتفاقات بين حكومة لندن والحكومة التركية.

وافق فيصل على بحث تلك النقاط، بل وقال إن إثارتها دليل على إخلاص

---

(٢١) المصدر نفسه، الملحق C.

(٢٢) F. O. 371/5067 Report of conversation between Sir J. Tilley, K. C. M. G., C. B., reporting the Secretary of State for Foreign Affairs, and His Highness the Emir Feisal, representing the King of the Hedjaz. (Held at the Foreign Office on Thursday, December 23, 1920).

الحكومة البريطانية، غير أنه طالب قبل الدخول في التفاصيل إثبات موقفه، فذكّر أولاً بالتعاون الذي كان قائماً بين الملك حسين وبين اللورد اللنبي خلال الحرب، وأنه لا يطلب المستحيل أو الضغط على الحكومة البريطانية بطلبات يعلم أنها غير قادرة على الوفاء بها. . كل ما يطلبه تذكير اللورد كرزون بوضع الملك حسين في نظر العالم الإسلامي. وأنه عندما دخلت تركيا الحرب فإن السلطان بصفته خليفة للمسلمين أعلن الجهاد، وأن الشريف حسين دخل الحرب ضد السلطان بناءً على تعهدات حصل عليها من المندوب السامي البريطاني في القاهرة، وأنه أعلن للمسلمين وقتئذٍ أن نتائج إيجابية سوف تنتج عن هذا العمل. وأنه قد فعل ذلك لأنه آمن بأن المصلحة العربية هي ذاتها المصلحة البريطانية، وأنه وقد انتهت الحرب فهو مطالب أن يبين للعالم الإسلامي أنه قد تم الوفاء بالتعهدات التي حصل عليها.

ولما أجاب السير تللي على ذلك بأن الحكومة البريطانية تعي تماماً هذا الموقف وأنها وفت بالوعود التي قطعتها على نفسها، فقد قامت في بلاد ما بين النهرين حكومة عربية وتحرر العرب من أية سيطرة تركية وأن الملك حسين يستطيع أن يبلغ العالم الإسلامي أنه قد تم ضمان استقلاله، رد فيصل بأن العرب يطلبون ما هو أكثر من ذلك، فالملك حسين لا يعلم بحقيقة نوايا الحكومة البريطانية تجاه بلاد عربية بعينها.

دعا ذلك السير تللي إلى أن يوضح أن الدول الحليفة الكبيرة قد قررت مستقبل الأراضي التركية المحررة وضمنت ذلك في مواد في معاهدة السلام، وأنه قد تمت دعوة الملك حسين للانضمام لهذه المعاهدة التي يعرف موادها والتي سوف يوقع عليها.

وكان رد فيصل أن أباه لن يقبل توقيع هذه المعاهدة قبل أن يعرف وبشكل رسمي أن الحكومة البريطانية سوف تفي بالتعهدات التي أدت به إلى دخول الحرب في صف الحلفاء، وأنه يملك في حوزته وثائق عربية تحمل توقيع المندوب السامي البريطاني في القاهرة نيابة عن حكومته يعترف فيها بـ «المملكة العربية»، وأنه قد سبق وأبلغه اللورد كرزون عام ١٩١٩ أن التعهدات التي قطعتها بريطانيا على نفسها للملك حسين تتساوى مع اتفاقاتها مع سائر الدول، وانتهى إلى التساؤل عن نيات الحكومة البريطانية تجاه قيام «المملكة العربية».

وجاء رد السير جون تللي واضحاً هذه المرة وهو أن ما وعدت به الحكومة البريطانية، مع بعض التحفظات، هو الاعتراف باستقلال العرب ودعمه وليس «مملكة عربية».

غير أن فيصل تمسك بلفظة «المملكة العربية» مؤكداً على أن مكماهون قد استخدمها، ومع ذلك فقد أبدى استعداده لقبول ما أسماه روح بريطانيا الودية وطالب بفرصة لإحضار الخطابات التي تحدث عنها للسير تللي، وحتى لا يكون هناك شك حول نصوص هذه المراسلات فقد تعهد فيصل أن يحضر في اليوم التالي نسخاً منها لمقارنتها بالأوراق المحفوظة في وزارة الخارجية.

وبالعودة إلى نصوص المراسلات يتأكد الباحثون من صحة ما ذهب إليه فيصل من استخدام توصيف «المملكة العربية» في ما جاء في المراسلة الخامسة التي بعث بها الحسين في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٥، وفي رد مكماهون عليه في ١٤ كانون الأول/ديسمبر.

جاء في الرسالة الأولى ما نصه: «ونحن نتخلى عن إصرارنا في إدخال ولايتي مسينا وأطنه في نطاق (المملكة العربية)»[٢٣]، أما الرسالة الثانية فقد جاء فيها ما نصه: «إيماء إلى القول بأن العرب مستعدون للاعتراف ولاحترام كل معاهداتنا مع الرؤساء العرب، فإنه من المفهوم طبعاً أن هذا سوف ينطبق على كل الأراضي المنضوية داخل (المملكة العربية)، وأن حكومة بريطانيا العظمى لا تستطيع انتهاك التعهدات التي سبق اتخاذها»[٢٤].

ثالثاً: كونفدرالية عربية

تكشف لنا الوثائق البريطانية عن سر ظل طي الكتمان لسنوات طويلة، وحتى بعد أن فتحت وثائق عام ١٩٢٢ للباحثين فإن أحداً لم يلتفت إليه.. السر جاء في مراسلتين متبادلتين بين السير هربرت صمويل المندوب السامي البريطاني في فلسطين ووزير المستعمرات الذي يتبعه، ووزير الخارجية الماركيز كرزون أوف كدلستون (The Marquess Curzon of Kedleston).

وقبل التعرض للسر ومطالعة هذه المراسلات نرى ضرورة معرفة الظروف التي أدت إلى الزج بالسير هربرت صمويل، أشهر مندوب سامي في تاريخ

---

(٢٣) «We renounce our insistence on the inclusion of the vilayets of Messina and Adana in the (Arab Kingdom)».

(٢٤) «In stating that the Arabs are ready to recognise and respect all our treaties with Arab chiefs, it is of course understood that this will apply to all territories included in the (Arab Kingdom), as the Government of Great Britain cannot repudiate engagements which already exist».

الانتداب البريطاني على فلسطين، والذي شغل المنصب بدءاً من عام ١٩٢٠ ولخمس سنوات تالية، في هذه القضية.

ففي خلال العامين الفاصلين بين إعلان الإدارة المدنية في فلسطين تموز/يوليو ١٩٢٠، وإقرار صك الانتداب تموز/يوليو ١٩٢٢، بدا أن الأمور لا تسير على النحو الذي تصورته سلطات حكومة لندن، أو وفقاً للسياسات التي اختطها المندوب السامي اليهودي صاحب الميول الصهيونية.

ففي أيار/مايو عام ١٩٢١ وقبل أن ينعقد المؤتمر الفلسطيني الرابع نشبت اضطرابات دموية في مدينة يافا استمرت لخمسة عشر يوماً حدث خلالها مصادمات عنيفة بين العرب والصهيونيين، وبقي الهياج شديداً في المدينة والمناطق المجاورة على رغم تدخل القوات البريطانية الذي ارتآه العرب دفاعاً عن اليهود وحماية لمستعمراتهم التي كانت محلاً للغضب العربي(٢٥).

وتشير التقارير الرسمية التي صدرت عن تلك الأحداث إلى جسامة الخسائر البشرية التي بلغت ٤٨ قتيلاً و٧٣ جريحاً من العرب و٤٧ قتيلاً ومائة من الجرحى من اليهود(٢٦).

وتصاعدت الحركة الوطنية الفلسطينية خلال الشهور التالية من حادثة يافا، ففي أيلول/سبتمبر عام ١٩٢١ احتج الوفد الفلسطيني لدى عصبة الأمم لعدم إجراء استفتاء لتحديد اختيار الشعب الفلسطيني للسلطة المنتدبة، ثم توجه إلى لندن للاتصال بالمسؤولين البريطانيين حيث تبادل المكاتبات مع المستر تشرشل وزير المستعمرات(٢٧).

من مضمون هذه المكاتبات نلاحظ أن مطالب الوفد الفلسطيني قد تركزت حول رفض صك الانتداب الذي تتوقف عليه سياسة الحكومة لإنشاء الوطن القومي اليهودي وأن لا شيء يحمي حقوق العرب ومصالحهم إلا إنشاء حكومة وطنية، وجاء رد وزارة المستعمرات في نيسان/ابريل ١٩٢٢ وكان واضحاً منه أن الحكومة البريطانية مصممة على السير بسياستها المعلومة دون اعتبار لمصالح الشعب العربي في فلسطين(٢٨).

---

(٢٥) عادل حسن غنيم، **الحركة الوطنية الفلسطينية، من ١٩١٧ إلى ١٩٣٦** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤)، ص ٨٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٢٧) نص هذه المراسلات ـ الكتاب الأبيض رقم ٧٠٠.

(٢٨) المصدر نفسه.

في تموز/ يوليو من العام نفسه أصدرت حكومة جلالته الكتاب الأبيض الذي تضمن تلك المكاتبات، في الوقت ذاته صدر قرار عصبة الأمم بانتداب بريطانيا على فلسطين، فاحتج الوفد على ذلك القرار، كما أضربت جميع مدن فلسطين وعطلت أعمالها احتجاجاً، وتلقى الوفد تعليمات من اللجنة التنفيذية العربية في القدس تدعوه إلى قطع المفاوضات مع وزارة المستعمرات والعودة إلى البلاد بعد أن يبلغ الحكومة البريطانية وعصبة الأمم قرار الأمة برفض الانتداب(٢٩).

وفي تلك الظروف جاء اقتراح هربرت صمويل المندوب السامي البريطاني الذي كان يحكم فلسطين، متعلقاً بفكرة الوحدة العربية، والذي يبدو غريباً لأول وهلة بحكم ما عرف عن الرجل من انحياز لتنفيذ سياسة إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين.

الاقتراح جاء بناءً على مذكرة طويلة وضعها السكرتير الأول لحكومة الانتداب السير وينهام ديدز (W.H.Deedes) بناءً على تكليف من صمويل، ولأهمية هذه المذكرة التي بلغت ست صفحات في توضيح سياسة بريطانيا إزاء الوحدة العربية(٣٠) خلال تلك الفترة نقدم في ما يلي دراسة لها.

في مستهل هذه المذكرة المهمة يشير صاحبها إلى أن موضوعها «إقامة كونفدرالية من دول تقع في تلك المناطق التي كانت تشكل من قبل قسماً من الدولة العثمانية في ما هو جنوب الأناضول والتي انفصلت عنها كنتيجة للحرب العظمى»(٣١).

يعترف السير ديدز بعد ذلك أن السبب الأول للفكرة الوضع السياسي القائم في فلسطين مما يزيد من أسباب القلق، فالوفد العربي الذي تقرر أن يذهب إلى لوزان حيث تجرى المفاوضات النهائية مع تركيا بشأن تقرير مصير الأراضي التي كانت تشكل من قبل قسماً من الامبراطورية العثمانية لن يعود بشيء يذكر، ولن يتحقق أي من الآمال المعلقة على حكومة مصطفى كمال التي يعنيها بالدرجة الأولى ضمان وحدة الأناضول.

ويضيف أنه من المنتظر أن يتوجه الوفد بعدئذٍ إلى لندن حيث يتوقع أن تغير

---

(٢٩) غنيم، المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١٠٦.

(٣٠) انظر الملحق رقم (٣) من هذا الكتاب.

(٣١) F. O. 371/9001/39977 - Secretariat - Government House - Jerusalem, 22nd December 1922.

الحكومة الجديدة من السياسة البريطانية في فلسطين، وهو الأمل الذي يبدو غير قابل للتحقيق، وهو ما ستنعكس آثاره على حالة الأمن بعد عودة الوفد إلى فلسطين مما سيؤثر في التطور الاقتصادي وحالة الاستقرار العام في البلاد(٣٢).

وبعد التركيز على فلسطين قدم عرضاً لأحوال سائر البلدان العربية الآسيوية، وهو العرض الذي استهدف منه أن يؤكد على وجاهة الفكرة.. فكرة إقامة كونفدرالية من الدول العربية الآسيوية.

العراق، يرى أن هناك من الأسباب ما يدفع إلى الاعتقاد بوجود حالة غير مرضية، وبخاصة على ضوء التهديد التركي المسلط على رقاب القومية العربية والمصالح البريطانية جنباً إلى جنب.

سوريا، يدعو الموقف فيها إلى القلق، وهو الأمر الذي سوف يعانيه الفرنسيون بشكل مباشر كما ستعانيه السلطات البريطانية في فلسطين بشكل غير مباشر.

شرق الأردن، تجرى محاولة فيها للتوصل إلى حل مرض لكل من الحكومة البريطانية والأمير عبد الله، غير أن العوامل التي تتسبب في الافتقار إلى الاستقرار والأمن قائمة.

الحجاز، يبدو الملك حسين وهو غير راض عن الحكومة البريطانية، كما أنه في الوقت نفسه عاجز عن إرضاء حكومة جلالته.

وسط الجزيرة العربية، تظهر إلى الوجود مملكة عربية مستقلة ـ يقصد السعودية ـ على أسس داخلية، ويبدو أنها في وضع يمكنها من أن تكون مصدر تأثير في الدول المحيطة بها.

يحاول السير ديدز بعد ذلك أن يفحص تأثير هذه الأوضاع غير المرضية (Unsatisfactory condition of affairs) على حد تعبيره، في سائر الأطراف المعنية:

العرب: قام في العراق وشرق الأردن ما يقرب من الحكم الذاتي الكامل، غير أنه يسود الشعور بأنها مقسمة على نحو أكبر كثيراً مما كان قائماً تحت الحكم

---

(٣٢) «On the return of the delegation to Palestine there will then ensue either serious trouble or a continuance of the present state of hostility between the communities and consequent insecurity, which is so prejudicial to the economic development, and general stability of the country».

التركي. وبينما وقعت سوريا تحت الانتداب الفرنسي، فقد وقعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ونظام الانتداب عموماً لا يحظى بشعبية لأسباب مختلفة. ويزيد من الشعور بحدة التقسيم أن لشرق الأردن إدارة منفصلة عن فلسطين، وأن العراق أصبح دولة منفصلة تماماً عن سائر البلدان العربية المحيطة به بإدارة مستقلة. فضلاً عن ذلك ينظر العرب إلى الحدود التي تم وضعها بين البلدان العربية كعراقيل مبثوثة في وجه الوحدة العربية.

اليهود الذين تحقق أملهم بقيام الانتداب بعد طول انتظار، غير أن استغلالهم لهذا الانتداب بشكل يتفق مع طموحاتهم القومية وقفت دونه المقاومة العربية فضلاً عن قسم مهم من الصحف البريطانية، وعدد من الساسة الإنكليز المؤثرين. واستتبع ذلك تزايد الروح العدائية نحوهم سواء في البلاد العربية المجاورة أو البعيدة التي نظر أبناؤها إلى اليهود بمقت وكراهية، وقد أغلقت شرق الأردن في وجوههم، ثم أنه من المفهوم أن يهود سوريا والعراق يخشون الإفصاح عن مشاعرهم الصهيونية لئلا يقعوا تحت غضب السلطات المحلية.

بريطانيا العظمى، فعلى الرغم من امتنان اليهود للحكومة البريطانية لما قدمته لهم غير أنهم غير راضين تماماً، شأنهم في ذلك شأن العرب، وقد عانت مكانة بريطانيا كثيراً في المنطقة كلها، وانتشر السخط عليها حتى وصل إلى الهند وغيرها حيث ينتشر سائر الرعايا البريطانيين من المسلمين، وقد زاد الأمور تعقيداً مشهد عديد من الدول تم تقسيمها بشكل تعسفي بكل ما استتبع ذلك من قيام حواجز جمركية ونظام للجوازات وقوات للحدود، ولا شك في أن الشعور بالارتياح الذي ساد بين العرب تجاه البريطانيين للدور الذي أدوه في تحريرهم من الحكم التركي في طريقه إلى الاختفاء. أخيراً فإن العلاقات بين بريطانيا العظمى وفرنسا قد أصبحت أكثر صعوبة نتيجة لسياسة الأولى الشرق أوسطية.

حل هذا الوضع المعقد في رأي السير ديدز يأتي من خلال خطة من ثلاثة جوانب:

١ ـ تشكيل مجلس من ممثلين للدول المذكورة؛ سوريا والعراق وفلسطين وشرق الأردن والحجاز، فضلاً عن دول وسط شبه الجزيرة العربية التي قد ترغب في الانضمام إليه، ويخول صلاحية بحث الأمور التي تحال عليه من أي من إدارات الدول المذكورة، أو يقوم بالتباحث في أي شأن يراه مهماً للفت نظر تلك الإدارات.

٢ ـ يقوم هذا المجلس بالتعاون في الأمور التي تخص التشريعات والإدارة في

الموضوعات المحالة إليه مثل: الأمور الاقتصادية كالتخلص من الحواجز الجمركية، وقيود الجوازات، وتنفيذ مشروعات محددة للأشغال العامة مثل مشروع توليد الكهرباء من المساقط المائية في شرق الأردن، وتوحيد المواصلات البريدية والتلغرافية، كذلك في الأمور الثقافية مثل توحيد نظام التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية في الدول الأعضاء، وإقامة كليات للتعليم الفني العالي، وأخيراً تأسيس جامعة للعرب.

٣ ـ بالنسبة للقانون فإن ما اتصل منه بالأحوال الشخصية التي تهم المسلمين العرب فيمكن ضمان توحيدها من خلال تشكيل مجلس إسلامي أعلى لكل البلاد العربية. ويحل هذا المجلس محل شيخ الإسلام في استانبول والذي كان يدير خلال العهد التركي كل المحاكم الشرعية.

وكان من رأي واضع المذكرة أن مثل هذا التنظيم يصلح كنقطة بداية لقيام كونفدرالية بين الدول العربية، والذي يمكن أن يتطور مع الوقت إلى كونفدرالية سياسية قريبة الشبه من الاتحاد الألماني خلال القرن التاسع عشر، ويعرب السير ديدز عن الاعتقاد بأن قيام مثل هذا التنظيم سوف يؤدي إلى ثقة الشعب العربي في الدول المنتدبة، ثم أنه قد يؤدي إلى تحسين العلاقة بين العرب واليهود، ذلك أنه إذا ما أصبحت مسألة إقامة وطن قومي لليهود جزءاً من عملية إحياء الحضارة الشرقية فالأمل معقود أن يصل الجانبان إلى نوع من التفاهم والتعاون، وإذا ما اقتنع العرب بأن التمويل اليهودي يمكن أن يساعد على تنميتهم الاقتصادية فقد يكونون على استعداد لقبول ممثل يهودي في هذا المجلس.

شفع السير هربرت صمويل هذه المذكرة الطويلة التي رفعها إلى وزير المستعمرات، برأيه المحبذ للمشروع، وأن السكرتير الأول لحكومة الانتداب قد وضعها بناءً على هذا الرأي، وأن مبرره لهذا أن إحياء فكرة كونفدرالية بين الدول العربية وقتئذٍ سيقدم معونة كبرى لهذه الحكومة بعد عودة الوفد العربي الفلسطيني من لوزان خالي الوفاض[٣٣].

بعد دراسة دقيقة للمذكرة في وزارة المستعمرات أرسلها وزيرها دوق ديفونشاير (Duke of Devonshire) الذي كان قد حل محل تشرشل في الوزارة. . أرسلها إلى وزير الخارجية في ١٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٣ مشفوعة برأي المسؤولين في وزارته وكان سلبياً، ولأسباب عدّدها على النحو التالي:

(٣٣) F. O. 371/9001 from Herbert Samuel to Duke of Devonshire.

١ ـ فقد يزعج المشروع الفرنسيين الذين قد يرفضون أن تكون لهم أية صلة بالمجلس الفدرالي المقترح أو قد يستخدمونه كوسيلة للتآمر مع العرب الموجودين في منطقة النفوذ البريطانية.

٢ ـ سوف تثير شكوك ابن سعود الذي قد يرى فيها شكلاً من أشكال التعاون مع خصومه من الأشراف وهو تعاون موجه ضد مصالحه.

٣ ـ أنه لن يعطي العرب الفلسطينيين الذين يستهدفهم المشروع بالأساس ما يطمحون إليه، مثل التخلي عن السياسة البريطانية تجاه الصهيونية، بالعكس فإنها قد تمدهم بآلية مناسبة لمزيد من الاحتجاجات وإثارة الاضطرابات.

٤ ـ إن محاولة تشجيع التعاون بين شعوب لا تجمعها روابط كافية ويسود بينها غيرة متبادلة لن تصيب أي نجاح.

ولم تملك الخارجية سوى أن توافق على وأد المحاولة بعد أن ارتأت أن اعتراضات وزارة المستعمرات تحظى بقدر من الوجاهة، وعموماً فقد تخوف المسؤولون فيها وعلى رأسهم دوق ديفونشاير مما اعتبروه لوناً من المغامرة في ظروف ما بعد الحرب المعقدة[٣٤].

غير أن الوثائق البريطانية تكشف عن أن الأمر لم ينته عند ذلك، فأمر المذكرة قد تسرب خارج دوائر حكومة الانتداب في فلسطين ووزارتي المستعمرات والخارجية في ما تكشف عنه الرسالة التي وجهها القنصل البريطاني في حلب إلى وزارة الخارجية في أواخر أيار/مايو عام ١٩٢٣[٣٥].

تشير هذه الرسالة إلى نشر عدد من التقارير مؤداها أن مفاوضات تجري بين الملك حسين وسائر الملوك العرب وبين الحكومة البريطانية بهدف إقامة اتحاد فدرالي عربي تحت الرعاية البريطانية، وأن ذلك قد أثار قلق الفرنسيين، كما أنعش في الوقت نفسه آمال العرب في حلب، وأن كثيرين من أهل المدينة أخذوا يسألون القنصل عما إذا كان الاتحاد المقترح سيضم سوريا أم لا.

في الوقت نفسه أدى نشر الصحف لتقارير عن تقارب بريطاني ـ تركي إلى أن يتصور الوطنيون العرب المتعاطفون مع تركيا أنه سيمكن إخراج الفرنسيين من

---

(٣٤) F. O. 371/9001 from Duke of Devonshire to the Marquess Curzon of Kedleston, January 16, 1923.

(٣٥) F. O. 371/9053-39804 Consul Smart to the Marquess Curzon of Kedleston, Aleppo, May 31, 1923.

سوريا بدعم من كل من بريطانيا وتركيا، وكل هم الوطنيين العرب هو التخلص من الفرنسيين وبالتالي تحرير سوريا من الانتداب الفرنسي.

ويعلق القنصل سمارت على ذلك بأن هذا التفكير يؤكد أن الشرقي تظل عواطفه تقوده أكثر مما يحتكم إلى عقله، وأن العرب في رغبتهم في التخلص من الفرنسيين لا يدركون بدرجة كافية النتائج الجلية للتدخل التركي في الشؤون السورية.

وكانت ردود الفعل السورية تجاه مشروع الكونفدرالية العربية (١٩٢٢ ـ ١٩٢٣) بمثابة نهاية مرحلة من مراحل السياسات البريطانية تجاه الوحدة العربية، لتختفي القضية بعد ذلك من الأضابير والصحف الإنكليزية لنحو ثماني سنوات، وكان لهذا الاختفاء أسبابه.

فقد تسارعت إبان تلك الفترة الفاصلة بين عام مؤتمر لوزان (١٩٢٣) الذي سوى أخيراً قضية الولايات العربية القديمة في الدولة العثمانية، بموافقة من تركيا هذه المرة، وعام ١٩٣٠ الذي شهد توقيع المعاهدة الإنكليزية ـ العراقية، بكل ما صحبها من تداعيات دولية.. تسارعت الأحداث على نحو غير متوقع، الأمر الذي صرف حكومة لندن عن الاهتمام بقضية الوحدة العربية.

عام ١٩٢٤ شهد إلغاء الخلافة العثمانية بكل ما نتج منه من ردود فعل في الوطن العربي بإنعاش فكرة إحيائها من خلال خليفة عربي، وبكل ما صحبه من منافسات بين عدد من عواهله للتربع على عرش خليفة المسلمين، كان أهمهم الملك فؤاد حاكم مصر، والشريف حسين ملك الحجاز، وعرف العام التالي الثورة السورية الكبرى، ومع أن السوريين كانوا دوماً في طليعة القوميين العرب، فإن القضية الأكثر إلحاحاً والتي فرضت نفسها وقتئذٍ اتصلت بالسياسات الفرنسية خلال السنوات السابقة بتفتيت سوريا لعدد من الدويلات، وهو ما سعوا إلى مواجهته، وبلغ من شأو هذه الثورة أن اضطر الفرنسيون إلى استخدام أسوأ أساليب العنف لإخمادها إلى حد قصف دمشق بالمدافع ليومين متتاليين، والتي بلغ عدد ضحاياها ستة آلاف من السوريين، هذا غير الخسائر في صفوف القوات الفرنسية[٣٦].

ولقد دفع ذلك حكومة باريس إلى البحث عن حلول للموقف في أعقاب تلك الثورة، الأمر الذي تكشف عنه الوثائق البريطانية في تسجيلها للقاء الذي تم

---

(٣٦) Elizabeth P. MacCallum, *The Arab Nationalist Movement* (New York: Foreign Policy Association, [n. d.]), vol. 11, no. 5, p. 55.

بين وزير الخارجية الفرنسية المسيو برثلو (Berthelot) والملك فيصل في مقر الوزارة - الكي درساي - في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٥، حيث طلب الوزير نصيحة الملك في الطريقة التي يمكن أن يتعامل بها مع المسألة السورية[٣٧].

رد فيصل بأن الوضع مختلف بين العراق الهادىء، حيث يعسكر ٢٠٠٠ فحسب من القوات البريطانية وبين سوريا المضطربة حيث يوجد ٣٠ ألفاً من القوات الفرنسية، والسبب أن العراق تتمتع باستقلال كامل في شؤونها الداخلية، وأنه إذا كانت الحكومة الفرنسية تبغي النصيحة فعليها أن تحذو حذو السياسة البريطانية في العراق، وأن تمنح سوريا دستوراً مشابهاً لما حصل عليه.

اعترض المستر برثلو على نصيحة الملك بالقول بأن هناك اختلافين بين القطرين؛ **أولهما**: انه بينما يشكل العراق دولة واحدة فإن سوريا تتكون من مجموعة من الدويلات، وقد تناسى في ذلك أن السياسات الفرنسية هي التي صنعت هذا الوضع، **وثانيهما**: عدم وجود شخصية كبيرة مثل الملك فيصل تصلح لرئاسة الدولة، ويتناسى هنا للمرة الثانية أن تصرفات بلاده كانت وراء الإطاحة بفيصل من دمشق بعد ميسلون عام ١٩٢٠.

وانتهت المقابلة بتنبيه فيصل إلى الخطأ الكبير الذي وقع فيه الفرنسيون بتقسيم سوريا إلى مجموعة من الدويلات، وإلى ضرورة العودة إلى توحيد البلاد، والإسراع في ذلك، وأن تتخذ في تلك الأثناء الإجراءات المناسبة لتوسيع الحكم الذاتي في تلك الدويلات[٣٨]. وهي النصيحة التي لم يستمع إليها الفرنسيون، وانتظروا أكثر من خمس سنوات للعمل بها[٣٩].

وانتهى في عام ١٩٢٦ الصراع بين السعوديين والهاشميين في الحجاز بهزيمة الأخيرين وباستيلاء سلطان نجد، عبد العزيز آل سعود، على الأراضي المقدسة.

وأهمية هذا الحدث بالنسبة للسياسة البريطانية تجاه الوحدة العربية أنه خلص حكومة لندن من المطالبات المستمرة من الشريف حسين بالوفاء بتعهداتها التي كانت قد قطعتها له خلال الحرب، فقد اختفى معه مشروع «المملكة العربية» الذي ظل الشغل الشاغل لدوائر الحكومة البريطانية خلال الفترة السابقة.

---

(٣٧) F. O. 371/10851 Telegram from Lord Crewe to Mr. Chamberlain, Paris, 4th November 1925.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

فضلاً عن ذلك فقد كانت بريطانيا مطمئنة للحاكم الجديد عبد العزيز آل سعود، وبخاصة بعد أن أرسلت له أحد وكلائها، واسمه منشى إحسان الله، الذي استمع من الملك في مكة إلى حديث طويل مساء ٨ نيسان/ابريل عام ١٩٢٦، بعث به إلى القنصلية البريطانية في جدة والتي بعثت به بدورها إلى لندن[٤٠].

ومن الملاحظ أن بعض الدعاة العرب نظروا إلى الخطوة التي قام بها عبد العزيز بالاستيلاء على الحجاز وضمها إلى ملكه باعتبارها خطوة وحدوية، الأمر الذي كشفت عنه جريدة **فتاة العرب** في ١٥ آذار/مارس عام ١٩٢٦، حين نشرت خطاباً بعث به الملك عبد العزيز يشكر فيه الأمير شكيب أرسلان على رسالته التي هنأه فيها بتوحيد نجد والحجاز وعلى جهوده لخلق أمة عربية موحدة في الجزيرة العربية[٤١].

جاء في حديث الملك عبد العزيز أن كثيرين قد نصحوه أن يحذر من الحكومة البريطانية وأنها تعمل على تفتيت العالم الإسلامي عموماً والعرب على وجه الخصوص، وأنه يقسم على أنه لم يتلق من تلك الحكومة كتابة أو شفاهة ما يفيد بحال عن رغبتها في التفريق بين العرب وأنها قد حاولت دائماً إشاعة السلم والرخاء بينهم، وأنها قد بذلت جهدها للمصالحة بينه وبين الملك حسين غير أن تردد هذا الأخير قد دفعه إلى الاحتكام إلى السيف، وأنها قد التزمت بموقف الحياد خلال ذلك الصراع «واحترموا ديني وشرفي واستقلالي»[٤٢].

وقد بدا اطمئنان المسؤولين عن وضع السياسات البريطانية إلى الأحوال في المشرق العربي بعد عام ١٩٢٣ إلى الحد الذي وفر لهم الوقت إلى النظر في التطورات على الجناح الآخر من الوطن، في المغرب العربي، مما تكشف عنه المذكرة التي وضعتها وزارة الخارجية تحت عنوان «الوضع السياسي في شمال إفريقيا» في ٢١ حزيران/يونيو عام ١٩٢١[٤٣].

نبه كاتب التقرير إلى تعاظم الحركة الوطنية في المغرب العربي وإلى احتمال قيام نوع من التعاون بينها وبين الحركات الوطنية في بلاد المشرق العربي، إذا ما

---

(٤٠) F. O. 371/11436 Vice Consul Jordan to Sir Austen Chamberlain, Jeddah, April 17, 1926.

(٤١) F. O. 371/11445 Consul Smart-Damascus to Foreign Office, 16th March 1926.

(٤٢) F. O. 371/11436 Enclosure in No. 1 Prec'is of Munshi Ihsanullah's Report.

(٤٣) F. O. 371/40064 Memorandum on the Political Situation in North Africa by F. R. Rodd, June 21, 1924.

ظهر زعيم قادر على توحيد الجناحين، وأنه ينبغي مراقبة الموقف عن كثب حتى ولو بدا أن الخطر ليس قريباً[٤٤].

غير أن هذا الوضع أخذ في الانقشاع أواخر العشرينيات، وعرفت الأقطار العربية تطورات مهمة خاصة في كل من فلسطين والعراق، مما فتح صفحة جديدة في سياسات بريطانيا تجاه الوحدة العربية.

على الجانب الفلسطيني كانت حدة الأزمة تتصاعد خلال الأعوام الثلاثة التالية بشكل مأساوي حتى وصلت إلى ذروتها عام ١٩٢٩ في الثورة التي قام بها الفلسطينيون ضد سياسات الانتداب بتنفيذ ما جاء في تصريح بلفور، والتي أشعلها النزاع حول الحائط الشهير الملاصق للمسجد الأقصى. . حائط البراق، كما أسماه العرب، وحائط المبكى كما روج له اليهود.

وكان ما جرى عامئذٍ أسوأ ما واجه البريطانيين في المسألة الفلسطينية، الأمر الذي دعاهم إلى تشكيل لجنة تحقيق رأسها السير جون هوب سمبسون، صدرت توصياتها على شكل كتاب أبيض في العام التالي قبل به العرب لاعترافه بالوضع الراهن في البلاد، وبأن فلسطين لم تعد تتسع لمهاجرين جدد، فضلاً عن توصيته بوقف انتقال ملكية الأراضي من العرب إلى اليهود لما ترتب على ذلك من أضرار فادحة نزلت بالمزارعين العرب[٤٥].

على رغم أن القبول العربي بهذا الكتاب الأبيض تم على مضض فإن الحركة الصهيونية قد نجحت بعد تعبئة قواها والضغط على الحكومة البريطانية أن تدفع الأخيرة إلى النكوص عما التزمت به فيه، وانتهى الأمر إلى إصدار الأخيرة بيان على شكل خطاب موجه من رئيس الوزارة إلى الدكتور وايزمن يفسر به ما جاء في الكتاب الأبيض على نحو يوافق الأهداف الصهيونية، مما اصطلح العرب على تسميته بالكتاب الأسود[٤٦].

وعلى رغم أن هذه التطورات قد أدت إلى صرف أنظار الحكومة البريطانية عن قضية الوحدة العربية، فإنها هي نفسها التي أمسكت بخناق حكومة لندن،

---

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) اميل الغوري، **المؤامرة الكبرى، اغتيال فلسطين وحق العرب** (القاهرة: دار النيل، ١٩٥٥)، ص ٦٩.

(٤٦) نجيب صدقة، **قضية فلسطين**، قدم له عبد الرحمن عزام والسيد جمال الحسيني (بيروت: دار الكتاب، ١٩٤٦)، ص ١٥٠.

وجرتها مرة أخرى إلى الاهتمام بهذه القضية.

فمن ناحية أدى تخبط السياسات الإنكليزية تجاه القضية الفلسطينية، كما أدى الطابع الديني لثورة ١٩٢٩ من ناحية أخرى، إلى أن تتحول هذه القضية من مجرد شأن يعني الفلسطينيين وحدهم إلى شأن إسلامي عام، وهو ما كان يقلق الحكومة البريطانية كثيراً، وبخاصة لما يتصل بتأثير القضية في المسلمين الهنود الواقعين تحت الحكم الامبراطوري، الذين كانوا فضلاً عن كثرتهم العددية الأكثر حماساً للدفاع عن الإسلام.

ثم إن تلك الفترة عرفت تغيرات واضحة في منطقة **الهلال الخصيب**.. فالعراق حصلت على وضعية دولية بعد عقد المعاهدة مع بريطانيا عام ١٩٣٠، وهي وضعية أنعشت الآمال عند المثقفين من أبناء البلاد المنخرطين في الحركة القومية بأن تقوم بلادهم بدور فاعل في هذه الحركة، وقد زاد من انتعاش تلك الآمال أن سلطات الانتداب الفرنسية في سوريا كانت تبحث عندئذٍ في مصير الأراضي الواقعة تحت حكمهم، ولم يرَ القوميون السوريون في تلك الظروف ثمة ما يمنع من الوحدة مع المملكة العراقية.

كل ذلك فرض القضية مرة أُخرى على سائر دوائر الحكومة البريطانية.. وزارة الهند بحكم تأثير ما يحدث في المسلمين الهنود، أو في المناطق العربية المطلة على الخليج والتي كانت مسؤولة عن إدارتها، ووزارة المستعمرات التي تولت إدارة نظام الانتداب في البلاد العربية، على رأسها فلسطين، وأخيراً وزارة الخارجية التي انشغلت أيما انشغال بأثر تلك التطورات في الأوضاع الدولية التي تقع في نطاق مسؤوليتها.

وتقدم الوثائق الخاصة بكل تلك الإدارات صورة للمرحلة الثانية من الموقف البريطاني من قضية الوحدة العربية.

الفصل الثالث

المؤتمر العربي
١٩٣١ ـــ ١٩٣٣

واحد من أهم التقاليد التي درج عليها الاستعمار البريطاني في الأقطار العربية أن تكون له عين على كل ما يجري داخل القطر ترصد وتراقب وتحلل وتقيم، وغالباً ما كان يصبح للتقارير التي يضعها المسؤولون عن هذه العين أهمية كبيرة لدى أصحاب القرار في لندن عند وضع سياساتهم.

في القاهرة تجسدت هذه العين في الإدارة الأوروبية (The European Department) الملحقة بوزارة الداخلية، والتي ارتبطت لوقت طويل باسم مؤسسها المستر كين بويد. في الخرطوم كانت هذه العين تحت اسم مخابرات السودان (The Sudan Intelligence)، وقد ارتبطت باسم شخصية من أهم الشخصيات التي حكمت تلك البلاد.. السير فرانسيس ريجنلد وينجت. أما في فلسطين فقد تسمت تلك العين باسم إدارة المباحث الجنائية (Criminal Investigation Department)، والتي كانت تعكف بالأساس على وضع تقارير سياسية، مما كان لا يتفق كثيراً مع مسماها.

فقد كانت إحدى المهام الرئيسية لتلك الإدارات أن تضع تقارير أسبوعية (Weekly Reports) ذات طبيعة مسحية تتعرض فيها لكل ما يمكن أن يمس الأمن أو يؤثر في الوجود البريطاني في البلاد، بدءاً من تحركات الشخصيات العامة، ومروراً بنشاطات التجمعات السياسية بما فيها اتجاهات الصحف الناطقة باسمها، ووصولاً إلى التحركات الدولية التي يمكن أن تقوم بها تلك التجمعات.

كان أحد تقارير إدارة المباحث الجنائية هو نقطة البدء في المرحلة الجديدة من مراحل السياسات البريطانية تجاه الوحدة العربية.

التقرير مؤرخ في ١٨ شباط/فبراير عام ١٩٣١ ويتناول بالفحص والتقييم أحداث الأسبوع الذي انتهى يوم ١٤ من الشهر نفسه، وشمل خمسة موضوعات كانت أربعة منها محل اهتمام بالغ من المسؤولين في لندن، سواء في وزارة

المستعمرات أو في وزارة الخارجية[1].

جاء أول هذه الموضوعات تحت عنوان «جولة شوكت علي في فلسطين»، والرجل أحد زعماء المسلمين في الهند، والذين تصاعد اهتمامهم بالقضية الفلسطينية بعد أحداث عام ١٩٢٩ ذات الطبيعة الدينية، ويقول التقرير أن شوكت قد قام بجولة في المناطق العربية في فلسطين شن خلالها حملة معادية للأوروبيين وكانت في الوقت نفسه ذات طبيعة مؤيدة للجامعة الإسلامية والقومية العربية، ودار محورا هذه الحملة على المطالبة بمقاطعة السلع الأوروبية، من جانب، وإحياء الجامعة الإسلامية من جانب آخر.

بالنسبة إلى المحور الأول، يعلق التقرير أن «شوكت علي» ظل يثير هذه القضية بين الحين والآخر، ومع أن الفكرة تبدو محببة عند العرب فمن المشكوك فيه أنهم قادرون على اتخاذ أية خطوة محددة لتنفيذها إلا في نطاق محدود جداً.

العكس هو الصحيح بالنسبة للمحور الثاني، في رأي كاتب التقرير، فالنشاطات الخاصة بالجامعة الإسلامية تبدو على درجة كبيرة من الخطورة، وأن ما يجري متصلاً بترويجها بالتوازي مع فكرة القومية العربية يوفر لها زخماً في الأقطار العربية، وقد وضع «شوكت علي» بالاتفاق مع الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين برنامجاً مكثفاً يقوم الأول وفقاً له بجولة في كل من سوريا والعراق، بعد أن زار مصر، على أن تكون فلسطين مركزاً للجامعة الإسلامية.

شرح «مولاي شوكت علي»، كما كانت تسميه الصحف المصرية، فكرته في هذا الصدد في حديث لإحداها كان مما جاء فيه قوله إن دعوته للمؤتمر صدرت عما رآه من الخلاف «والمنازعات التي قتلتنا، والغاية التي أصبو إليها هي القضاء على ذلك الخلاف وأن نتحد جميعاً في خدمة الإسلام»[2].

ونتوقف هنا لنطالع تقريراً آخر وضعته «الإدارة الأوروبية» في القاهرة عن زيارة «شوكت علي» إلى مصر. . يقول التقرير إن الرجل قد حصل من توفيق نسيم، رئيس الديوان الملكي، على شيك قيمته عشرة آلاف جنيه لصالح مسلمي الهند على أن يروج لمصالح الملك فؤاد في بلاده، وأن يقاوم أية دعاية لصالح ابن سعود. وقد دلف من ذلك إلى التقليل من أهمية أحلام ملك مصر بأن يلعب دوراً

(١) F. O. 371/15282 Weekly Appreciation Summary No. 7, 18th February 1931.

(٢) الأهرام، ٢/ ١٢/ ١٩٣١.

في العالم الإسلامي، فإنه بالكاد يستطيع الحفاظ على العرش الذي يعتليه[٣]!

نرصد أيضاً في التقرير نفسه تقييماً لعلاقة مصر بالحركة العربية، فهو يرى أنها ضعيفة، وأن الميل القوي في البلاد العربية للون من الوحدة الثقافية يجد التشجيع في مصر من جانب جماعات محدودة تتمثل في رابطة الشرق التي يرأسها عبد الحميد البكري ومعه كل من أحمد زكي باشا وأحمد شفيق باشا، فضلاً عن جمعية الشبان المسلمين التي يترأسها عبد الحميد سعيد بك، أحد أبرز رجالات الحزب الوطني.

وقد تبع ذلك بأن كشف لنا عن نية نوري السعيد على القيام بجولة يزور فيها شرق الأردن وفلسطين والحجاز ومصر، وأنه لن يجد في الأخيرة تشجيعاً يذكر من الملك فؤاد، فمنظور الأخير للوطن العربي استمده من فتوحات أجداده في هذا العالم، يقصد ما حدث في عصر محمد علي من تقدم القوات المصرية إلى كل من الشام وشبه الجزيرة العربية، وبالتالي فهو يتأسس على فكرة الهيمنة على تلك البلاد، وهو منظور لا يجد قبولاً من القوميين العرب.

ويخلص تقرير الإدارة الأوروبية في القاهرة إلى التقليل من أسباب القلق التي عبر عنها تقرير المباحث الجنائية الفلسطينية في ما يخص الجامعة الإسلامية، وأن الاهتمام يجب أن يتركز حول مستقبل القومية العربية، فأعمال المقاومة في فلسطين يمكن أن تنتقل عدواها إلى مصر حتى لو بدت الأخيرة بعيدة عن التأثيرات العربية.

مرة أخرى نترك تقرير المسؤولين الإنكليز في القاهرة ونعود إلى تقرير أقرانهم في القدس لنتابع ما عوله من أهمية عن المحور الثاني من زيارة «شوكت علي»، وبالذات في ما يتعلق بموضوع «الجامعة الإسلامية» (Pan Islamism)، الذي خصص له الفقرتان الرابعة والخامسة من التقرير.

تحت هذا العنوان جاء في التقرير ما ترجمته «بدأ الشعور بالجامعة الإسلامية بشكل محدد. فقد أخذت القوى تتجمع من جهات عدة وتتحرك نحوها. ويبدو توحد الشرق ضد أوروبا من مجموعة من الأحداث. . المباحثات والتحركات الأخيرة المتعلقة بإنشاء كونفدرالية من الدول العربية، النشاط الحالي نحو خلق وحدة ثقافية والتي بدأت بخطوة اتخذت في مصر نحو إنجاز موسوعة عربية، ما

(٣) F. O. 371/15282 The Residency, Cairo to the Right Honourable Arthur Henderson, 27th February 1931.

تردد عن نية رئيس وزراء العراق على زيارة الحجاز وبحث المسائل المتعلقة بالوحدة العربية، اللقاء الذي انعقد بين «شوكت علي» والملك السابق حسين - يقصد الشريف حسين الذي تلقب بلقب الملك في فترة حكمه للحجاز - وتصريحاته التي أعقبت ذلك المتعاطفة مع الأخير والمعادية لابن سعود»(٤).

وقد رشح التقرير فلسطين لتكون ميداناً للصراع الذي أومأ إليه.. الصراع بين الشرق وأوروبا، ذلك أن إدارة المباحث الجنائية واضعة التقرير رأت أن ثمة تغيراً ملحوظاً سوف يلحق بالحركة السياسية في فلسطين، إذ سوف تخرج هذه الحركة من نطاقها المحدود بالعمل ضد الصهيونية والسعي للاستقلال الوطني لتصبح جزءاً من حركة واسعة في العالم العربي الإسلامي، وأنه إذا ما توفرت الأموال التي كان يفتقر إليها المفتي، الحاج أمين الحسيني، فسوف يتغلب على أهم الصعوبات التي تواجه حركته.

غير أنه لم يمضِ أكثر من أربعة شهور على رصد آثار زيارة «شوكت علي» حتى أخذت تتحقق بعض المخاوف التي عبرت عنها الإدارة الاستعمارية الفلسطينية من بعث نشاط الجامعة الإسلامية، الأمر الذي اعترفت به دار المندوب السامي في القاهرة والتي كان قد سبق لها وأن خففت من تلك المخاوف، فقد وصل المسؤولين في هذه الدار، تقرير من الإدارة الأوروبية فحواه أن أولئك الذين يبثون دعاياتهم في البلاد الإسلامية غير راضين عن حالة الجامعة الأزهرية، والتي كانت في رأيهم، سواء من ناحية المناهج التي تدرس، أو من ناحية طبيعة الطلاب المنخرطين فيها، غير مناسبة لطموحاتهم(٥).

فالأزهر في تقديرهم كان يفتقر إلى الحماس الديني الذي يمكن أن يكون مصدر تأثير في مختلف البلاد الإسلامية، والبديل الذي سعى إليه شوكت علي، في ما ارتآه التقرير، إقامة جامعة إسلامية في القدس لتكون في موقع المواجهة للجامعة

---

(٤) «Pan-Islamism is beginning to be felt in a concrete form. Forces are gathering from various quarters and point to its approach. The past discussions and activity respecting the Arab confederated states, the present activity towards cultural unity as instanced by the step taken in Egypt for the compilation of an Arabic Encyclopaedia, the rumoured intention of the Prime Minister of Iraq to visit Hedgaz for discussing the question of Arab unity, the meeting of Shawkat Ali with ex-king Hussein and his subsequent declaration in favour of the latter and against Ibn Sioud are some of the factors at work towards the unity of the East against Europe».

(٥) F. O. 371/15282 The Residency, Cairo to Sir L. Oliphant, 12th June 1931.

العبرية، على أن يكون أول شيوخها الحاج أمين الحسيني، وقد أعرب المسؤولون عن الإدارة الأوروبية في القاهرة عن مخاوفهم من أن تكون تلك المؤسسة الجديدة مركزاً لبث الدعايات السوفياتية في البلاد الإسلامية.

وليست واضحة الأسباب التي دفعت هؤلاء إلى ذلك الاعتقاد، اللهم إلا وقوعهم الدائم تحت مخاوف انتشار البلشفية في الوطن العربي، وهي المخاوف التي ظلوا يعبرون عنها كلما تصاعدت حركة وطنية في أي قطر عربي ضد الوجود الإمبريالي، مما يعرفه دارسو ثورة ١٩١٩ في مصر مثلاً.

ويذهب كين بويد وزملاؤه في الإدارة المذكورة بعيداً في هذه القضية إلى حد القول ان «شوكت علي» بدأ يقوم بنشاط واسع في الهند لجمع التبرعات لإقامة الجامعة المزمعة، وأن كثيراً من علماء الأزهر قد اتصلوا بالشيخ رشيد رضا، صاحب جريدة المنار، وأعربوا عن ترحيبهم بالعمل في الجامعة الجديدة فور أن يبدأ التدريس بها.

ويقدم المسؤولون في دار المندوب السامي في العاصمة المصرية ملاحظاتهم على التقرير بعد أن استعرضوا فحواه، اعترفوا في أولها أن الشهور الأربعة المنصرمة تشكل علامة فارقة في المشاعر المؤيدة للجامعة الإسلامية والقومية العربية في الشرق الأوسط، وبخاصة في سوريا وفلسطين، وبدرجة أقل في مصر، وأنها قد بدأت مع زيارة «شوكت علي» إلى الشرق الأوسط في طريق عودته إلى الهند.

ويلاحظ هؤلاء أن تلك الزيارة أحرزت نجاحاً أكبر في فلسطين إلى حد اختفت معه الصدامات التي ظلت تتفجر بين أنصار المفتي وخصومه، وتوحد جميع المسلمين العرب استجابة للمشاعر الدينية التي نجح «شوكت علي» ببثها.

وتركز ملاحظات دار المندوب السامي في القاهرة بعدئذٍ على مشاريع شوكت علي، والتي ارتأتها ذات شقين؛ فهو في المقام الأول يدعو إلى تأسيس جامعة إسلامية في القدس، وهو في الجانب الثاني يدعو إلى انعقاد مؤتمر إسلامي خلال صيف العام التالي، تدعى إليه الشخصيات القيادية في كل بلد إسلامي، لتبحث فيه كل الشؤون التي تخص العالم الإسلامي، وبخاصة تلك المتعلقة بإقامة فدرالية بين تلك البلاد.

ويعترف المسؤولون البريطانيون بأن الفلسطينيين والسوريين قد استقبلوا مشروعات الداعية الهندي بحماس ملحوظ، وأنه قد افتتح اكتتاب عام لجمع الأموال اللازمة لإقامة الجامعة الإسلامية في القدس، وأن القائمين عليه تلقوا

وعوداً بمساعدات مالية كبيرة من سائر البلدان الإسلامية. غير أنه على جانب آخر ينفي المسؤولون في دار المندوب السامي في العاصمة المصرية ما ذهب إليه تقرير الإدارة الأوروبية عن وجود علاقة بين «شوكت علي» وروسيا السوفياتية، إذ يؤكدون أنه ليس ثمة دليل واحد عن مثل هذه العلاقة، هذا من جانب، ثم أنهم من جانب آخر لا يوافقون على ما جاء في التقرير بشأن ترحيب علماء الأزهر بالاشتغال في الجامعة الجديدة، وأن مصادرهم تؤكد أن الشيخ رشيد رضا قد اتصل فعلاً ببعض هؤلاء العلماء لهذا الغرض، إلا أنهم لم يرحبوا بقيام جامعة جديدة في المنطقة لتنافس جامعتهم العريقة.

ما لم يتمكن هؤلاء من نفيه جاء متصلاً بالجانب الثاني من نشاطات شوكت الساعية إلى عقد مؤتمر إسلامي في القدس، وهو المؤتمر الذي انعقد فعلاً وأثر أيما تأثير في السياسات البريطانية تجاه الوحدة العربية.

أولاً: المؤتمر الإسلامي في القدس

تشير كل الدلائل إلى أنه بينما سار الداعون إلى عقد مؤتمر إسلامي في المدينة المقدسة قدماً في مشروعهم حتى أوشكوا أن يخرجوه إلى حيز الوجود أواخر عام ١٩٣١، فإن المسؤولين عن الانتداب البريطاني في فلسطين لم يجدوا مسوغاً لمنع انعقاد المؤتمر، ثم أنهم كانوا يعلمون أن الإقدام على مثل هذه الخطوة سوف تكون له مردودات سلبية، سواء في فلسطين، أو في سائر أنحاء العالم الإسلامي الذي يحكمونه، وبخاصة بين مسلمي الهند.. كل ما كانوا يستطيعونه هو تحجيم آثار هذا المؤتمر.

يكشف عن ذلك هذه البرقية الطويلة التي بعثت بها وزارة الخارجية إلى وزارة الهند في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٣١[٦].

يسجل القسم الأول من البرقية موقف الحكومة البريطانية من انعقاد المؤتمر، وأنه طالما لم يخلّ ذلك بالأمن فإنه من الصعب الفصل بين طابعه الديني وأهدافه السياسية وأن «هناك اعتراضات واضحة على القيام بأي إجراء يبدو معه أن هناك تدخلاً في شؤون الدين الإسلامي»[٧].

---

(٦) F. O. 371/15282 Cypher Telegram from Secretary of State to Government of India, dated 18th November 1931.

(٧) «There are obvious objections to taking any action which might be represented as interference in Moslem religious matters».

يسجل أيضاً أن الحكومة البريطانية قد تلقت احتجاجات وتساؤلات من عدد من الحكومات الأجنبية، ويعددها: تركيا وإيطاليا والحجاز ومصر ويوغوسلافيا وأسبانيا، وأن تلك الدول تنظر للمؤتمر بقلق شديد وأنه يمكن أن يتسبب في صعوبات دولية. وقد أعربت إيطاليا عن مخاوفها من أن تلقى سياستها في طرابلس انتقادات شديدة، بينما نظرت حكومة الحجاز إلى المؤتمر باعتباره معادياً للسعوديين.

أما تركيا فقد أعربت عن قلقها من إثارة قضية الخلافة، وقد صرح وزير خارجيتها أن بلاده لن تحضر المؤتمر، كما أنها تلقت تأكيدات تفيد أن إيران وأفغانستان والحجاز لن تشارك فيه، وأن مصر والعراق سوف تشاركان بوفود غير رسمية[٨].

القسم الثاني يشير إلى أن وزارة الخارجية البريطانية قد نظرت بعين الاعتبار لهذه الاحتجاجات وأنها قررت أن ترسل إلى تلك الحكومات لتطمئنها إلى اتخاذ الاحتياطات التي تبدد مخاوفها وشملت جانبين:

ـ الحصول على تعهد من المفتي أنه لن تثار في المؤتمر مسألة الخلافة أو طرابلس أو غيرها من المسائل التي تثير قلق الدول الأجنبية، وإن علقت على ذلك بالشك في قيمة مثل هذا العهد.

ـ احتمال منع عقد المؤتمر في أرض تخضع للانتداب البريطاني بحجة التعقيدات الدولية التي يمكن أن يثيرها، غير أن هذا المنع يتطلب قراراً من عصبة الأمم، التي أوكلت لبريطانيا الانتداب، أو بطلب من إحدى الدول المحتجة، وهو ما لم يتقدم به أي منها، خوفاً من ردود الفعل المحتملة لمثل هذا الطلب.

وكان على المسؤولين البريطانيين في لندن والقدس والقاهرة أن يتابعوا بعين القلق ما جرى في المدينة المقدسة من وقائع المؤتمر الذي انعقد خلال الأيام العشرة الممتدة بين ١٠ و١٧ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٣١.

* * *

حفلت الصحافة العربية بأخبار المؤتمر قبيل انعقاده، وقد شارك بالرأي الشخصيات التي عرفت بتاريخها الطويل في خدمة العروبة كان في مقدمتها أحمد زكي باشا شيخ العروبة الذي كتب مقالاً طويلاً في **الأهرام** تحت عنوان «إلى رجال المؤتمر الإسلامي ـ دعاء ورجاء» طالب فيه أن يكون المؤتمر عملياً، وأن يقلل من

(٨) **الأهرام**، ٥/ ١٢/ ١٩٣١.

قراراته حتى تكون قابلة للتنفيذ، وأن ينصرف المؤتمرون عن إثارة قضية الخلافة بحكم ما يمكن أن تسببه من انشقاقات داخل المؤتمر.

أما الأمر الذي ينبغي توجيه كل عناية له، فيما ارتآه شيخ العروبة، فهو «الاحتفاظ بأرض فلسطين لعرب فلسطين، حتى لا يستمر تفلتها من أيديهم رغم أنوفهم إلى يد غيرهم. فلا يبقى للعرب بعد ذلك سبب للبقاء والقرار في فلسطين».

الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك في رأي أحمد زكي باشا بذل المساعي لدى المسلمين لجمع مليون جنيه على الأقل تخصص لشراء الأراضي من أهل فلسطين الذين أرهقتهم الديون وجعلها وقفاً على المسجد الأقصى، وإنشاء كلية إسلامية وإقامة الملاجئ والمستشفيات والمدارس(٩).

وبدأت جلسات المؤتمر الإسلامي في القدس، وبدأت معها المشاكل للحكومة البريطانية.

كانت الحكومة الإيطالية أول من قدم احتجاجاً على ما وقع قبيل انتهاء المؤتمر، فقد طيرت رويتر برقية جاء فيها أن رئيس الوفد المصري، عبد الرحمن بك عزام، قد تعرض في خطبته أمام المؤتمر للفظائع التي ترتكبها إيطاليا في برقة. وقد هرع السنيور ماملي (Mameli) القائم بأعمال السفارة الإيطالية في لندن للقاء رئيس الإدارة الشرقية في الخارجية، المستر رندل (Rendel) ترك بعده مذكرة يحتج فيها على خطبة عزام بك، وعلى أن المفتي قد أوقف الجلسة لمدة دقيقة حداداً على روح الزعيم الليبي المعروف عمر المختار، وطلب ماملي في هذه المذكرة التي أرفقها ببرقية رويتر إصدار التعليمات للمندوب السامي في فلسطين بإدانة هذا التصرف وصدور بيان يحمل هذا المعنى، مما يمكن أن يقدم ترضية مناسبة للحكومة الإيطالية(١٠).

في أي حال لم يكن ما حدث غريباً من رجل له ماض مثل ماضي عزام بك، الذي انضم خلال الحرب العالمية الأولى إلى حركة المقاومة السنوسية للوجود الإيطالي في ليبيا، وأصدر عليه الإيطاليون بسبب ذلك حكماً بالإعدام، ومع أنه قد توقف عن العمل العسكري بعدئذٍ وانخرط في العمل السياسي، وبخاصة بعد أن انضم للوفد ودخل مجلس النواب عضواً عن دائرة العياط بمديرية الجيزة إلا أنه

---

(٩) الأهرام، ٧/ ١٢/ ١٩٣١.

(١٠) F. O. 371/15283 Italian Charge' d'affaires (Conversation), 16th December 1931.

ظل معروفاً باهتماماته العربية(١١).

استجابة لمطلب الحكومة الإيطالية صدرت التعليمات من وزارة المستعمرات إلى المندوب السامي في فلسطين لإبعاد عزام بك من البلاد في أسرع وقت، مما تم بشكل درامي.

فقد توجه أحد ضباط البوليس إلى الفندق الذي كان يقيم فيه الرجل وكلفه بمغادرة البلاد حالاً. «وقد سافر بالسيارة إلى غزة ولحق به في الطريق كثيرون من أصدقائه بالسيارات، ولما وصل إلى غزة أقبل الناس للسلام عليه فأراد البوليس منعهم، فثارت ثائرتهم وتكاثر عددهم وكانوا يأتون مواكب بشكل مظاهرات إلى أن سمح لهم بمقابلة الأستاذ عزام ولكن ضابط البوليس رجاه أن يقابل زائريه بالفندق وأن لا يخرج منه. وقد أحدثت هذه الحالة تأثيراً عظيماً في فلسطين كلها»(١٢)، وفي دوائر الحكومة البريطانية أيضاً!

وبينما كان الفلسطينيون يقومون بمظاهرات الاحتفاء بعبد الرحمن عزام كان المفتي يشرح للمندوب السامي البريطاني السير ووكهوب (A. Wauchope) أسباب عدم التزامه بالاتفاق مع إدارة الانتداب بمنع مثل هذه الخطب؛ وكانت أنه لم يتمكن من إيقاف المتكلم الذي كان يتحدث بشكل انفعالي وصل إلى حد الصراخ، أما مسألة الحداد على عمر مختار فقد جاءت كاقتراح من بعض الأعضاء، ولم يكن في إمكانه الاعتراض عليه(١٣). وهي الأعذار التي لم يقبلها ووكهوب الذي أعلن عدم رضائه عما جرى، الأمر الذي استتبعه قرار استبعاد عبد الرحمن عزام بك(١٤).

دفعت تلك التطورات وزارة المستعمرات بأن تكلف إدارة الأبحاث بها بوضع دراسة تفصيلية عن الحركة الإسلامية في فلسطين، نعلم منها بأنها بدأت عام ١٩٢٤ حين التقى مولاي محمد علي، شقيق شوكت علي، بالحاج أمين الحسيني خلال المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في الحجاز، وأنه قد تم الاتفاق بين الرجلين أن يقدم المسلمون الهنود كل عون للفلسطينيين وإنقاذ الأماكن المقدسة من الاعتداء اليهودي(١٥).

وإعمالاً لهذا الاتفاق وصل مولاي محمد علي إلى فلسطين في ٢١ تشرين

---

(١١) F. O. 407/221 enclosure in No. 25 – Egyptian Personalities.

(١٢) الأهرام، ١٨/١٢/١٩٣١.

(١٣) F. O. 371/15283 From the High Commissioner for Palestine to the Secretary of State for Colonies, 17th December 1931.

(١٤) F. O. 371/15283 From Foreign Office to the Italian Embassy, 18th December 1931.

(١٥) F. O. 371/16009 The Pan-Islamic Movement.

الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٨، وفي طريقه إلى القدس زار نابلس والتقى بالحاج أمين الحسيني في البيرة حيث ألقى خطبة مهمة قدم فيها الإسلام من وجهة نظر اجتماعية فضلاً عن الدينية، بهدف إثبات قدرة الدين الحنيف على التعامل مع معطيات الحضارة الحديثة، وركز على حاجة المسلمين إلى الاتحاد والتماسك.

وكان من أهم نتائج زيارة مولاي محمد علي تقوية جمعيات الشبان المسلمين التي ارتبطت بشكل أو بآخر بالجمعية الأم في مصر، ومع ما بدا أن تلك الجمعيات ذات أهداف ثقافية، إلا أنه لم يكن هناك ما يمنع أن تتحول مع مرور الوقت إلى العمل السياسي[١٦].

وقد اكتسبت الحركة الإسلامية في فلسطين زخمها الأساسي بعد أحداث حائط البراق (المبكى) عام ١٩٢٩ حيث انعقد مؤتمر ضم خمسمائة شخصية في أول تشرين الثاني/نوفمبر. ويركز التقرير هنا على المشاركة الواسعة من دعاة القومية العربية في هذا المؤتمر، في طليعتهم شكري القوتلي من سوريا، فضلاً عن المشاركين من لبنان وشرق الأردن مما أعطى المؤتمر طابعاً عربياً.

وقد اتخذ هذا المؤتمر عدداً من القرارات كان من أهمها، فضلاً عن حماية الأماكن المقدسة في فلسطين، تمكين الوفد السوري من عرض قضيته على عصبة الأمم، ويعلق التقرير في هذه المناسبة على الطابع العربي للحركة بأنه «من الحقائق المعروفة اتفاق الجماعة التي حضرت المؤتمر بزعامة الحاج أمين الحسيني مع أهداف الاستقلاليين السوريين على ربط فلسطين بكونفدرالية عربية، وأنهم يأملون من خلال ذلك بأن يكونوا في وضع أفضل لمحاربة الخطر الصهيوني (المزعوم) والحكم الأجنبي»[١٧].

ويعود التقرير مرة أخرى للتعرض لقضية الاتحاد العربي للفلسطينيين، بعد ١٩٢٩ هذه المرة، فيقول ان الزعماء الوطنيين أصبحوا أكثر انشغالاً بالشؤون المحلية، ودخلت الحركة في حالة من السكون ما لبثت أن انهمكت بعدها في بحث الترتيبات اللازمة للدخول في كونفدرالية عربية[١٨].

---

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) «It is a known fact that the association of these persons with the Syrian Istiqlalists aims at committing the destinies of Palestine to an Arab Confederation and, by this means, they hope to be in a better position to fight the alleged Zionist peril and foreign rule».

(١٨) «The nationalist leaders having subsequently become absorbed in local affairs, the movement fell into a state of dormancy and was soon superseded by discussions of arrangements for the Arab Confederation».

في الوقت الذي انشغلت فيه إدارات البحوث في الوزارات البريطانية المعنية بوضع الدراسات حول المؤتمر كانت تجري الاتصالات بين حكومتي لندن وباريس حول آثاره، وذلك في العاصمة المصرية. فقد التقى المسيو لافورج (Laforge) سكرتير الوكالة الفرنسية في القاهرة مع السكرتير الشرقي في دار المندوب السامي وطلب منه رأيه حول المؤتمر، وبخاصة أنه قد لاحظ أن أعداداً كبيرة من دعاة القومية العربية تركوا مصر إلى فلسطين لحضوره، وقد تنبأ باحتمال عودة العمل بسكة حديد الحجاز التي كانت أهم رمز من رموز الجامعة الإسلامية قبل قيام الحرب الأولى، ثم أعرب عن أمله ألا يكون للمؤتمر أي تأثير في سوريا بالرغم من أن عدداً من السوريين قد حضروه[١٩].

ولما كان المؤتمرون قد اتخذوا قراراً بتخويل اللجنة التنفيذية التي انبثقت عنهم باتخاذ التدابير اللازمة لاسترداد الأقسام المغتصبة من سكة حديد الحجاز، وتوحيد أجزائه وتشغيله من قبل هيئة إسلامية[٢٠]، مما كان مثار قلق الديبلوماسي الفرنسي فقد طمأنه السكرتير الشرقي وأبلغه أن الملك ابن سعود غير متعاطف مع المؤتمر، وأن قراراً بشأن السكة الحديد لن يجد سبيلاً للخروج إلى حيز التنفيذ دون القبول من الملك السعودي.

بعد بضعة شهور من انفضاض المؤتمر، وفي آذار/مارس عام ١٩٣٢، وضع السير ووكهوب، المندوب السامي البريطاني في فلسطين تقريراً نهائياً عن مؤتمر القدس وضع فيه الخطوط المستقبلية لسياسة الحكومة البريطانية تجاه هذا النوع من المؤتمرات[٢١].

كان أهم ما عنيت به السياسة البريطانية ما تضمنته قرارات المؤتمر من إضفاء الطابع المؤسسي عليه، فهو فضلاً عما اتفق عليه من انعقاده مرة كل عامين، تشكلت لجنة تنفيذية[٢٢] تقوم على متابعة القرارات التي صدرت، ويمكن أن تدعو إلى انعقاد المؤتمر أي وقت دون تقيد بشرط العامين، وينبثق من هذه اللجنة هيئة

---

(١٩) F. O. 371/16009 The Residency, Cairo to Sir John Simon, 26th November 1931.

(٢٠) عادل حسن غنيم، **الحركة الوطنية الفلسطينية، من ١٩١٧ إلى ١٩٣٦** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤)، ص ٢٢٩.

(٢١) F. O. 371/16009 Colonial Office-Moslem Congress in Jerusalem, 21st May 1932.

(٢٢) تشكلت اللجنة من كل من ضياء الدين الطباطبائي سكرتيراً عاماً، رياض بك الصلح مساعداً للسكرتير العام، محمد علي باشا أميناً للصندوق، السيد أمين الحسيني وعبد العزيز الثعالبي وسعيد شامل بك ونبيه العظمة أعضاء. **الأهرام**، ١٨/١٢/١٩٣١.

مكتب تتولى التعامل مع الأمور العاجلة.

ويقول المندوب السامي البريطاني في فلسطين في تقريره ان اللجنة لم تجتمع ولا مرة خلال الشهور المنصرمة، وان هيئة المكتب لم يتم تشكيلها بعد، وان ضياء الدين الطباطبائي السكرتير العام، وهو إيراني له شهرة تنظيمية كبيرة، موجود في سويسرا ولم يصل حتى تلك اللحظة «ومن المشكوك فيه أن يأتي إلى فلسطين ليتولى مهامه التي أنيطت به»[٢٣].

ويتشكك السير ووكهوب في أن اللجنة التنفيذية أو المكتب المنبثق عنها سوف تلتئم أصلاً مما يخفف من أسباب قلق المسؤولين في وزارة المستعمرات من الطابع المؤسسي الذي قرر المجتمعون في المؤتمر إضفاءه عليه.

ويهون أيضاً من آثار المؤتمر على الموقف في فلسطين، فقد خفت كثيراً الاضطرابات الدينية والعرقية في البلاد خلال فترة انعقاد المؤتمر، غير أن درجة حدة تلك الاضطرابات «بقيت هي كما لو أن المؤتمر لم ينعقد أصلاً»، وأن الصراع بين المفتي وخصومه السياسيين في البلاد، الذين ارتأوا أن الحاج أمين الحسيني قد استثمر المؤتمر لصالحه ظل على ما هو عليه إن لم يكن قد ازداد حدة.

غير أن السير ووكهوب يستدرك في تقريره أن ذلك لا يعني السماح مرة أخرى بانعقاد مثل هذا المؤتمر في القدس، فإن الظروف المواتية لسلطات الانتداب التي انعقد المؤتمر في ظلها، قد لا تتوفر في المرات التالية، مما خلص إليه في نهاية التقرير بقوله: «ما أستطيع أن أتعهد به هو مراقبة تطورات الموقف الناشئة عن انعقاد المؤتمر بعناية، وإذا ما اقتضت الضرورة سوف أنصحكم في وقت لاحق بأن انعقاد مؤتمر آخر في فلسطين قد يعرض السلام في تلك البلاد للخطر، وأن أتصرف على أفضل نحو ممكن للتقليل أو لمنع النتائج الشريرة التي يمكن أن تنتج من عقد مؤتمر إسلامي في القدس»[٢٤].

ويمكن الوصول من هذا التقرير إلى حقيقتين.. **الأولى**: انه كالعادة في مثل

---

(٢٣) F. O. 371/16009 the same document.

(٢٤) «I can undertake to do is to watch carefully the development of the situation arising out of the last congress and, if I think necessary, advise you at a later date that the holding of another congress in Palestine will jeopardise the peace, and to act as I think best, in the circumstances existing at the time, to minimise or prevent those evil consequences which I foresee will arise from the holding of a Moslem Congress in Jerusalem».

هذه المناسبات تبدأ في الوطن العربي بزخم شديد لا يلبث أن يتآكل بعد انتهاء المناسبة، أو بالأحرى في أعقابها، وفي تقديرنا أن الفارق الأساسي بين هذا العالم، بل والعالم المتخلف عموماً، وبين العالم المتقدم أن الأخير يملك القدرة على متابعة القضية المطروحة ومراكمتها، **والثانية**: ان فكرة عقد مؤتمر آخر في البقعة نفسها كانت ستلقى مقاومة من حكومة لندن، الأمر الذي يمكن القول معه ان مرحلة «المؤتمر الإسلامي» قد انتهت وبدأت مرحلة أخرى.

ثانياً: المؤتمر العربي في بغداد

بالتواكب مع المؤتمر الإسلامي في القدس، وفي مطلع الثلاثينيات، كانت كل من سوريا والعراق تشهد تطورات مهمة، صنعت تحولاً في الاتجاه نحو عقد مؤتمر عربي.

سوريا عرفت لوناً من السيولة السياسية أعقبت ثورة ١٩٢٥، فمسألة وضع دستور للبلاد قد فرضت نفسها على البلاد، وقد اتبع المسيو بونسو (Ponsot) المندوب السامي الفرنسي سياسة تقوم على المراوغة، فبعد أن وضعت جمعية تأسيسية دستوراً يقوم على تحقيق الآمال الوطنية، وبخاصة في ما اتصل بالوحدة السياسية، أصدر المندوب السامي دستوراً مختلفاً، مما لم يكن محلاً لرضاء الحركة الوطنية[٢٥].

انعكس ذلك بحالة من الاضطراب ظلت تمسك بتلابيب البلاد، وبخاصة دمشق، مما تكشف عنه عناوين الأخبار في تلك الفترة، منها «تكهرب الجو السياسي في سوريا ـ دمشق تقفل احتجاجاً»، وقد جاء تحت هذا العنوان أخبار ما جرى في العاصمة السورية يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١ والمظاهرات التي قام بها الطلاب انتصاراً للكتلة الوطنية[٢٦]، ثم أخبار كثيرة أخرى عن الصدامات التي جرت بين أنصار هذه الكتلة وبين «أذناب الفرنسيين» على حد تعبير الصحف الصادرة أواخر عام ١٩٣١ وأوائل العام التالي.

أما في العراق فقد سارت الأمور سيراً حسناً بعد عقد المعاهدة العراقية ـ الانكليزية عام ١٩٣٠، وقد قضت هذه المعاهدة بإنهاء الانتداب واستقلال العراق

---

(٢٥) صلاح العقاد، «نجيب عزوري وآراؤه السياسية،» **مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة** (القاهرة) (١٩٦٠)، ص ١٧ ـ ١٩.

(٢٦) **الأهرام**، ١٨/١٢/١٩٣١.

التام. أما دوافعها كما سجلتها بريطانيا في تقريرها الذي قدمته إلى عصبة الأمم فقد تمثلت في ما شاع من استقرار البلاد، والمحافظة على الأمن، وقدرة القضاء على حماية مصالح الأجانب، وما تضمنه الدستور من حماية حقوق الأقليات[٢٧].

وفي حالة السيولة التي عرفها القطر السوري، بالمقابل حالة الاستقرار التي شهدها القطر العراقي، طرحت اقتراحات؛ منها اتحاد سوريا والعراق تحت التاج الفيصلي، ومنها قيام مملكة مستقلة يحكمها الملك علي شقيق فيصل وملك الحجاز السابق، ومنها أخيراً تعيين عباس حلمي خديوي مصر السابق ملكاً على البلاد، مما كان محل اهتمام الصحافة المصرية، فضلاً عن الدوائر الرسمية البريطانية.

كل هذا ناقشته وثيقة بريطانية على شكل مذكرة طويلة بعثت بها وزارة المستعمرات إلى ممثل بريطانيا في بغداد[٢٨]، وتكشف هذه الوثيقة عن بداية تبلور مرحلة جديدة من مراحل موقف بريطانيا تجاه الوحدة العربية، تختلف عن المرحلة السابقة إبنة ظروف الحرب العالمية الأولى.

ناقشت المذكرة أولاً احتمال قيام مملكة في سوريا، وما دار حوله من اقتراحات، وقد استهلت ذلك بمحاولة تحديد المقصود بـ «سوريا»، وبخاصة أن الفرنسيين يقصدون بها دولة سوريا بعد أن أخرجوا منها دولتي العلويين وجبل الدروز وأنهم ـ أي الفرنسيين ـ ينوون الاحتفاظ بهما طالما بقيت بريطانيا في شرق الأردن، ثم أن الفرنسيين ينوون البقاء في طرابلس وبيروت ما دام للبريطانيين وجود في فلسطين، الأمر الذي يستبعد معه أن يدخل لبنان في إطار المملكة الجديدة.

ترصد وزارة المستعمرات بعد ذلك المؤشرات على نية حكومة باريس على قيام المملكة السورية مما بدا في كلمة ممثلها عن سياساتها تجاه القطر السوري في اللجنة الدائمة للانتداب في حزيران/يونيو عام ١٩٣١، فقد أعربت فرنسا عن استعدادها لتوقع مع حكومتي سوريا ولبنان معاهدات تعبر عن التقدم الذي عرفه البلدان خلال الفترة المنصرمة منذ وقوعهما تحت الانتداب، وأن تلك المعاهدات، فيما ارتآه المسؤولون البريطانيون، سوف تقوم على نفس خطوط المعاهدة العراقية ـ

(٢٧) وميض جمال عمر نظمي، غانم محمد صالح وشفيق عبد الرازق، **التطور السياسي المعاصر في العراق** ([بغداد]: جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، قسم السياسة، [ـ ١٩٨]).

(٢٨) F. O. 371/15364 Sir P. Gunliffe-Lister to Sir F. Humphrys (Bagdad), November 27, 1931.

الإنكليزية المعقودة عام ١٩٢٢، ويجري بمقتضاها استفتاء يقوم السوريون من خلاله باختيار الشخص المناسب لتولي شؤونهم، ملكاً كان أو رئيس جمهورية، وهم في هذا السبيل يبحثون عن مرشحين لاعتلاء العرش السوري، سواء من الأسرة الهاشمية أو من خارجها.

علم الإنكليز أن الفرنسيين قد عرضوا العرش على فيصل بعد أن فاتح هذا الأخير ممثل بريطانيا في بغداد في لقاء معه في ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣١ أنه قد أصبح في حكم المقرر أن يتولى عرش سوريا فضلاً عن عرش العراق، وأنه يفهم أن الحكومة البريطانية ليس لديها أي اعتراض على ذلك.

علموا أيضاً أن هناك ما يشير إلى عرض العرش على الخديوي عباس حاكم مصر السابق، ولهذا قصة ففي ١٢ كانون الأول/ديسمبر تنشر جريدة **الطان** خبراً مؤداه ترشيح عباس لعرش سوريا[(٢٩)] ورغم التشكيك في الخبر إلا أن الرحلة التي قام بها خديوي مصر السابق إلى الشام كانت محل اهتمام بالغ من الأطراف كافة، ففي ٢١ كانون الأول/ديسمبر سافر من الآستانة إلى حلب بقطار الشرق، بعد يومين وصل إلى بيروت، وسافر منها بشكل فجائي إلى القدس بالسيارة، ومع أن الخديوي ذكر في حديث **للأهرام** أن الكلام عن توليه عرش سوريا «لا يستند إلى أساس صحيح ولا علم لي بذلك»[(٣٠)]، غير أن ذلك لم يكن رأي الدوائر البريطانية فيما يؤكده هذا التقرير الطويل الذي بعث به المستر مورجان من السفارة البريطانية في أنقرة إلى حكومته.

يتابع هذا التقرير الرحلة الخديوية إلى الشام حيث بدأ بزيارة شرق الأردن بناءً على دعوة الأمير عبد الله، وعرج في طريقه على بيروت حيث لقي استقبالاً رسمياً من المسيو بونسو المندوب السامي الفرنسي، ومنها إلى القدس حيث بقي لعدة أيام.

يخلص المستر مورجان إلى القول بأن عباساً يتطلع إلى اعتلاء عرش سوريا، وبخاصة أن وكالة الأنباء الأناضولية نشرت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ما مؤداه أن المسيو بونسو والحكومة الفرنسية قد وافقا على ترشيح الخديوي السابق لهذا العرش، وأنه سوف تعلن بعد فترة قصيرة الملكية في البلاد[(٣١)].

---

(٢٩) نقلاً عن: **الأهرام**، ١٨/١٢/١٩٣١.

(٣٠) **الأهرام**، ٢٧/١٢/١٩٣١.

(٣١) F. O. 371/15364 Morgan to Sir John Simon, December 23, 1931.

دعت هذه التطورات وزارة المستعمرات في لندن إلى تمحيص الموقف، وقد وصلت في النهاية إلى قرار محدد يكشف عن السياسات البريطانية تجاه الوحدة العربية في المرحلة الجديدة والتي كانت قد أخذت في التبلور وقتئذٍ.

جاء في قرار الحكومة البريطانية أنه «طالما تعلق الأمر بالمصالح البريطانية فالأفضل أن تصبح سوريا جمهورية برئيس سوري. وسوف تصبح سوريا في هذه الحالة قادرة على تطوير نفسها على النهج العراقي وتتحرر بذلك من المكائد التي لن يمكن تجنبها والناتجة من ارتباطها بالأسرة الهاشمية، مما يمكن أن تكون طرفاً فيه الأسر المالكة في نجد ـ الحجاز ومصر.

وإذا ما عرض العرش السوري على الملك فيصل، فسوف يقبله، إذ من الصعب أن يقاوم إغراء أن يعود إلى دمشق ملكاً[٣٢]. ولن يكون واضحاً في هذه الحالة ما إذا كان سيتم توحيد عرشي سوريا والعراق، أو ما إذا كان فيصل سوف ينقل عرشه من العراق إلى سوريا»[٣٣].

وينتهي التقرير من كل ذلك إلى تشخيص سياسة الحكومة البريطانية، وكانت: المعارضة الشديدة لتوحيد العراق وسوريا تحت تاج واحد، فلو تم هذا فسوف يتخذ الملك فيصل في الغالب سوريا مقراً له بسبب حسن جوها، ويترك قائمقاماً له في بغداد. ولما كان مركزه في الأخيرة ضعيفاً أصلاً، ولما كانت أسباب استقلال العراق قد نمت في الوقت الذي ضعفت فيه أسباب السيطرة البريطانية، فإن هذا المركز سوف يزداد ضعفاً إذا ما تم ذلك.

عارضت وزارة المستعمرات البريطانية أيضاً أن يكون فيصل ملكاً على سوريا دون العراق، لأنه يمكن أن يترتب على هذا أن ينجح من أسمتهم الوثيقة البريطانية بالحزب الوطني المتطرف (The Extreme Nationalist Party) في الاستيلاء على

---

(٣٢) تشير الوثيقة في هذا إلى سقوط العرش الذي كان قد أقامه فيصل في دمشق خلال الحرب العالمية الأولى بعد هجوم الفرنسيين على العاصمة السورية عام ١٩٢٠ وتمكنهم من دحر القوة العربية المدافعة عنها في موقعة ميسلون الشهيرة.

(٣٣) «So far as the interests of His Majesty's Government are concerned, it would be preferable that Syria should be a republic with a Syrian as President. In that case, the Syrians could develop their country in their own way, possibly on similar lines to Iraq, and would be free from the inevitable intrigues which would result from a connexion with the Hashemite family, or, for that matter, with the Royal families, but both events are undesirable».

السلطة وإعلان الجمهورية، مما سيزيد من صعوبة مهمة السفير البريطاني في بغداد في المستقبل(٣٤).

انسحبت الاعتراضات نفسها على تتويج علي، ملك الحجاز السابق وأخ فيصل، ملكاً لسوريا، نتيجة ضعف شخصيته، مما يمكن أن يترتب عليه أوخم العواقب على الملكية في العراق.

لكل تلك الأسباب أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها إلى ممثلها في بغداد بعدم تشجيع فيصل على أي وجه من قبول أي من الاقتراحين، مما أغلق هذا الملف، وفتح ملفاً آخر قبل نهاية عام ١٩٣٢.

* * *

كما أن تقريراً من إدارة البوليس في فلسطين كان بداية لقضية «المؤتمر الإسلامي»، فإن تقريراً آخر من الإدارة نفسها قد طرح قضية «المؤتمر العربي».

التقرير مؤرخ في ٢ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٣٢، وقد جاء فيه أن مباحثات جرت بين الأمير عادل أرسلان وشقيقه الأمير شكيب لاستئناف الجهود لعقد مؤتمر عربي، وأن الأخير قد توجه إلى بغداد للتشاور حول هذا الأمر، ولو أنه حتى ذلك الوقت لم يتم الاتفاق على ميعاد ومكان انعقاد المؤتمر، وذلك لأسباب يتعلق بعضها بالصراع بين أنصار ابن سعود وأنصار فيصل داخل حزب الاستقلال، أو لأسباب شخصية.

فبينما سعى أنصار فيصل إلى عقد المؤتمر في بغداد، بهدف دفع مشروع الوحدة العراقية ـ السورية مما يهتم به ملك العراق كثيراً، فإن أنصار ابن سعود تخوفوا مما قد يترتب على المؤتمر من زيادة مكانة فيصل، وأن يستخدم تلك المكانة المتنامية في صالحه، الأمر الذي طرحوا معه مكة كمكان مناسب لعقد المؤتمر أو أية منطقة محايدة أخرى، مثل منطقة الحدود بين العراق ونجد، ويشير التقرير أخيراً إلى أن هناك مجموعة داخل الحزب ترى عقد المؤتمر في دمشق نفسها(٣٥).

قبل مضي عشرين يوماً كان الملك فيصل يفاتح السفير البريطاني في بغداد حول عقد المؤتمر في العاصمة العراقية، وقد أسس رغبته في تحقيق هذا المطلب

---

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) F. O. 371/16011 Extract from Palestine Police Secret Appreciation Summary, December 2nd, 1932.

على أن حكومة القطر العراقي لا يمكن أن تتجاهل حركة القومية العربية، صحيح أن عليها مهمة تطوير مصادر البلاد ورفع مستوى التعليم والمعيشة عند الشعب غير أن عليها أن تستشرف المستقبل، فالعراق يحيط به في الشمال والشرق جيران أقوياء ممن يمكن أن يشكلوا خطراً على مستقبله[٣٦].

في فارس تروج الأحلام بإحياء الامبراطورية الساسانية، ومع أن العلاقات مع تركيا بعد أن تمت تسوية مشكلة الموصل عام ١٩٢٦[٣٧] قد اكتنفها الهدوء ولكن لا أحد يعلم ما إذا كانت أطماعها في تلك الولاية يمكن أن تبعث مرة أخرى أو لا، أما في الغرب فسوف يظل العراق يواجه التهديد طالما بقي الفرنسيون في موقفهم القوي القائم، فهم بدورهم يتطلعون إلى الموصل ونفطه، وليس من يقطع بأنهم لن يحلموا بالسيطرة على حقوله[٣٨].

ويدعم فيصل رؤيته بأنه ليس من العدل في شيء أن يظل العراق معتمداً على المعونة البريطانية في تأمين نفسه، وبخاصة أن هذه المعونة لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، وأنه على ضوء ذلك الواقع فإنه يشعر أن من الضروري على بلاده أن تبحث عن مصدر للقوة، فمع اعتماد العراق على دعم الشعوب العربية، فإنه مع توحده مع عرب سوريا سوف يخفف كثيراً من المخاطر المستقبلية.

خلص فيصل بعد أن عرض وجهة نظره على هذا النحو المفصل إلى توجيه سؤال محدد للسفير البريطاني عما إذا كانت حكومته لا زالت تتعاطف مع القضية العربية، وعما إذا كانت تنظر بقبول إلى عقد مؤتمر عربي في بغداد، ولعله لم يدر وقتئذٍ أنه قد شغل الإدارات البريطانية بالقضية العربية، ولوقت غير قصير، مما صنع ملفاً كبيراً حولها.

ردود الفعل الأولى عبر عنها السير همفريز في اللقاء نفسه، وقد حاول أن يبدد من خلاله مخاوف الملك، فمن ناحية فارس سوف يقلقها تصاعد المد القومي العربي، فهي تسعى إلى الاتجاه بحراً نحو الخليج في الجنوب، وهي منطقة مسكونة أساساً بالعرب، وهو القلق الذي سيعتور فرنسا التي سوف تعارض أي تحرك سياسي يؤدي إلى وحدة العرب، الأمر الذي يتهدد لبنان معه من الشرق، ويصل

---

(٣٦) F. O. 371/10611 Sir F. Humphrys to Sir John Simon, December 21, 1932.

(٣٧) انظر: فاضل حسين، **مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية ـ الانكليزية ـ التركية وفي الرأي العام**، ط ٢ (بغداد: مطبعة أسعد، ١٩٦٧)، ص ١٨٤ ـ ١٨٧.

(٣٨) F. O. 371/16011, Ibid.

من ذلك إلى القول انه بدلاً من أن تؤدي الوحدة مع الشعوب العربية إلى تقوية العراق، فإنه يمكن أن تثير ضده عداوات جيرانه، وهو ما يسبب مخاوف الحكومة البريطانية من الفكرة.

فند السفير البريطاني أيضاً أسباب قلق الملك فيصل من تركيا أو فارس وما يتصوره عن أطماعهما في الأراضي العراقية، ثم أن فرنسا تحكم أكثر مما يزيد على حاجتها، وأنه ليس على بغداد أو لندن أن ينشغلا بما يمكن أن يحدث بعد عشر سنوات، وأن أفضل طريقة تخدم بها الحكومة العراقية القضية العربية هي دفع التقدم الاقتصادي والثقافي، وذلك لتستعيد للعرب مكانتهم التي كانت لهم بين الأمم[٣٩].

أما بالنسبة للسؤال الذي طرحه فيصل على همفريز، فقد قدم الأخير إجابة مائعة، مؤداها أن على ملك العراق أن يلاحظ أن سياسة بريطانيا تجاه بلاده تقدم أكبر دليل على استمرار تعاطفها مع آمال الأمة العربية لتحتل مكانها المشروع بين أمم العالم المتقدم، وأنه لا يستطيع أن يقول ما هو أكثر من ذلك رداً على هذا الجانب من السؤال، في ما يخص الجانب الآخر من السؤال والمتصل بعقد مؤتمر عربي في بغداد فإن الفكرة طبيعية، وعبر السفير البريطاني عن اعتقاده أنها لن تواجه أية مصاعب خاصة إذا ما اتسم المشاركون فيه بالسلوك القائم على حسن التفهم للواقع العام.

غير أنه أردف ذلك بمحاولة لتخويف فيصل إذا ما انعقد المؤتمر في بغداد، وذلك بتحميل العراق مسؤولية ما يمكن أن يجري فيه لو تطاول الحاضرون على الحكومات المجاورة، وقد عمد همفريز على أن يعطي إجابته في هذا الشأن الطابع الشخصي، وأن لا يقدم في ذلك إجابة رسمية، وقد نصح الملك في نهاية حديثه أنه إذا ما رغب في عقد المؤتمر في بغداد، فعليه أن يراعي بضعة شروط: أن يقتصر جدول أعمال المؤتمر على الجوانب الاقتصادية والثقافية وأن يستبعد كل ما له صلة بالسياسة، بذل أقصى جهد لحث السوريين على تجنب الوسائط غير السلمية في تسوية أمورهم مع الفرنسيين، تحاشي أن يثير الفلسطينيون قضية علاقتهم مع اليهود، وأخيراً مراعاة مخاوف الملك عبد العزيز آل سعود من أن يتسبب المؤتمر في تهديد وضعه من جانب الأسرة الهاشمية، بمعنى آخر أن السفير البريطاني في بغداد قد أفرغ المؤتمر من أي مدلول قومي.

---

(٣٩) المصدر نفسه.

الغريب أن فيصلاً أعرب عن موافقته على آراء السير همفريز غير أنه تحفظ على إمكانية عدم خروج أي من المشاركين عن جدول الأعمال المقترح، على رغم أن كل المدعوين سيكونون من الشخصيات صاحبة الخبرة. في نهاية المقابلة أجاب الملك العراقي عن تساؤل السفير عن الميعاد المزمع لعقد المؤتمر بأنه في شهر آذار/ مارس، أي بعد نحو ثلاثة شهور.

دارت السياسة البريطانية خلال الشهور الستة التالية على محورين، **أولهما**: ألفت من عضد الملك فيصل في التعجيل بعقد المؤتمر، مما شكل اللقاء بينه وبين همفريز بداياته، **وثانيهما**: الانتظار إلى شهر حزيران/ يونيو حيث كان مزمعاً أن يقوم ملك العراق خلال ذلك الشهر برحلة إلى لندن يتباحث خلالها مع المسؤولين فيها، وبالذات السير جون سيمون وزير الخارجية.

في تلك الأثناء كان المسؤولون في الوزارة على رأسهم المستر جورج رندل رئيس الدائرة الشرقية يعدون للوزير تقريراً كاملاً عن الموضوع ليستهدي به في لقائه المنتظر مع فيصل.. وهو التقرير الذي وضع بناءً على طلب السير همفريز لتثبيط همة الملك في السير قدماً نحو عقد المؤتمر(٤٠).

كان المطلوب أولاً التقليل من أهمية الاعتبارات التي كان قد سبق لفيصل وأن قدمها في تبريره لعقد المؤتمر؛ مثل دعم موقف العراق الدولي، وأنه ـ أي المؤتمر ـ يمكن أن يأتي بنتائج عكسية لما يسببه من ردود الفعل لدى الفرنسيين على الأقل، وبالتالي مما قد يؤدي إلى تعقيد العلاقة بين العراق وسوريا.

وكان المطلوب ثانياً تنبيه الملك إلى أن المؤتمر قد يكون مناسبة لطرح تساؤلات محرجة بالنسبة للأسرة الهاشمية مثل موقف الأمير عبد الله تجاه الاستيطان اليهودي في شرق الأردن، والعلاقة مع الملك ابن سعود، والموقف تجاه الأحزاب العربية في فلسطين.

فضلاً عن ذلك، فيما تقرر أن يكون من حجج وزير الخارجية في لقائه مع فيصل، فإن المؤتمر قد يكون مناسبة لصناع المتاعب، على حد تعبير الوثيقة البريطانية، لشن حملة معادية للأجانب، كما حدث في مؤتمر القدس عام ١٩٣١، مما قد يسبب حساسية من جانب الدول الأوروبية، مثل فرنسا وإيطاليا، تجاه المصالح الإسلامية، ويوفر ذلك مناخاً ملائماً لخصوم الهاشميين لبث دعاياتهم،

---

(٤٠) F. O. 371/16855 Proposed Arab Congress, 13th June 1933.

ومما يؤدي إلى تكريس الخلافات القائمة عند الرأي العام العربي أكثر من إشاعة روح الصداقة والتعاون بين الشعوب العربية.

كان مطلوباً أيضاً إفهام ملك العراق أن كلاً من وزارة المستعمرات والمندوب السامي البريطاني في فلسطين لن يوافقا على عقد مثل هذا المؤتمر في القدس، بما يمكن أن يترتب على ذلك من مقارنات تكون في غير صالح الملك في نهاية الأمر.

وكان مطلوباً أخيراً استغلال فرصة حالة التردد التي كان يعيشها فيصل وقتئذٍ، بين انعقاد المؤتمر والتخلي عن الفكرة، وتقديم الحجج إليه، ومن شخص وزير خارجية بريطانيا وليس مجرد سفيرها في بغداد، ليحزم أمره ويتخلى عن موقفه المؤيد لهذا الانعقاد.

قبيل اللقاء المنتظر بين وزير الخارجية والملك وضعت القضية العربية كلها موضع الدراسة، وقد سخرت الآلة البيروقراطية البريطانية، والتي تتسم بالدقة الشديدة، جهودها خلال تلك الفترة لبناء تصور عام للموقف البريطاني تجاه الوحدة العربية، وقد تولى التنظيم بين إداراتها المستر جورج رندل (George Rendel) والذي دخل السلك الديبلوماسي قبل عشرين عاماً، وكان يشغل وقتئذٍ منصب مدير الإدارة الشرقية (Eastern Department) بوزارة الخارجية[٤١].

بدأت الاتصالات بين الوزارات المعنية لمعرفة مواقفها من الفكرة، وكان على رأسها بالطبع كل من وزارتي المستعمرات والهند، وقد وضع تحت تصرف هذه الإدارات مذكرة طويلة كانت قد وضعتها الإدارة الشرقية كورقة عمل، وقد اتسمت بقدر كبير من الشمول[٤٢].

البداية في هذه الورقة كانت بإصدار حكم ظالم على «الوحدة العربية» التي اتهمتها بأنها عبارة غامضة جداً استخدمت للدلالة على عدة معان(!).

الفقرة الثانية جاءت للتأكيد على هذا الحكم العام، فهذه العبارة الغامضة في رأي المستر رندل، أو إدارته، تظهر في المناسبات مثل عقد مؤتمر عربي أو إسلامي، في ما حدث وقت انعقاد المؤتمر الإسلامي في القدس في خريف عام ١٩٣١، وهي تستخدم وقتئذٍ كصرخة شعبية ضد الإمبريالية الغربية والحركة

---

(٤١) George Rendel (Sir), *The Sword and the Olive: Recollections of Diplomacy and the Foreign Service, 1913-1954* (London: J. Murray, [1957]).

(٤٢) F. O. 371/16855 Attitude of His Majesty's Government towards the Question of Arab Unity, June 13, 1933.

الصهيونية، غير أنها قلما نمت عن فكرة ناضجة للتعاون بين الشعوب في ميادين غير التعليم والدعاية (البروباغندا)، وأحياناً في بعض القضايا التي يغلب عليها الطابع السياسي ـ الديني مثل سكة حديد الحجاز أو مستقبل الأماكن المقدسة، وما إلى ذلك، والوحدة العربية بهذا المفهوم أقرب لفكرة الجامعة العربية (Pan Arabism) وهي بذلك لا تزيد في أهميتها عن فكرة الجامعة الإسلامية التي كان يسمع عنها كثيراً قبل عشرين عاماً.

يقدم المستر رندل في الفقرة الثالثة ما وصفه بالمفهوم السياسي والعملي لـ «الوحدة العربية» وهي تعني الاتحاد في دولة واحدة، أو في تجمع بين دول تتمتع بالحكم الذاتي وتضم تلك الأقاليم الواقعة جنوب تركيا الحالية، والتي كانت تشكل قسماً من الدولة العثمانية، والتي يكون العرب الغالبية العظمى من سكانها.

يتطرق من هذا إلى أصل الفكرة التي نشأت خلال الحرب والتي كانت الهدف الأسمى للثورة العربية خلالها، والمثل الأعلى الذي سعى الهاشميون إلى بلوغه، وأن ابني الشريف حسين، فيصل وعبد الله، لم يتخلاّ أبداً عن الفكرة، رغم ما ترتب على التطورات اللاحقة من صعوبة تنفيذها.

أهم هذه «التطورات اللاحقة»، في رأي الإدارة الشرقية لوزارة الخارجية البريطانية، ما حدث من جراء سيطرة ابن سعود على أغلب أنحاء شبه الجزيرة العربية بما فيها مملكة الحجاز، وما استتبع ذلك من احتدام المنافسة الأسرية بين السعوديين والهاشميين على نحو يصعب معه تصور قيام أي شكل من الوحدة بين المناطق التي يحكمها كل منهم، ومع أن المذكرة تتحفظ في هذا الجانب مشيرة إلى تحسن العلاقات بين فيصل والسعودية، غير أنها ترى أن هذا التحسن لم يلغ المنافسة القائمة، كما لم يؤد إلى تقوية احتمال قيام أي شكل من الوحدة بين الجانبين، و«طالما ظل العرب منقسمين على أنفسهم في هذين المعسكرين فإن الحديث عن أي وحدة سياسية عربية يتحول إلى مجرد وهم»[٤٣].

يخرج من هذا إلى محاولة تحديد موقف الحكومة البريطانية من المعسكرين المذكورين. . بالنسبة (للهاشميين) فهناك ما قدموه لقضية الحلفاء خلال الحرب العظمى، فضلاً عن أشكال التعاون مع السياسات البريطانية بعدئذٍ، ويرصد في هذه المناسبة المعونة التي قدمها أمير شرق الأردن، عبد الله، في مناسبتين على الأقل،

---

(٤٣) «While the Arabs are themselves divided into these two camps, any talk of Arab political unity in the wider sense must be illusory».

الثورة السورية عام ١٩٢٥، والثورة الفلسطينية عام ١٩٢٩، والتي أسماها بالاضطرابات مما خلق شكلاً من الالتزام البريطاني تجاهه، وهو التزام قائم بالنسبة لأخيه فيصل في العراق نتيجة معاهدة ١٩٣٠. أما بالنسبة (للسعوديين) فالملك عبد العزيز لم يكتف بتطوير علاقاته الودية مع بريطانيا بل أثبت أنه من الحكام القلائل الذين امتلكوا كفاءة واضحة في إقامة حكومة مستقرة في شبه الجزيرة، من جانب آخر فإن الحكومة البريطانية، ونتيجة مصالحها الإسلامية الكبيرة في الهند لا بد وأن تحرص على إقامة علاقات ودية مع حاكم الأماكن المقدسة. ويخلص من كل هذا إلى أنه ليس أمام هذه الحكومة سوى أن تحافظ على علاقات متوازنة بين الطرفين.

يضيف إلى كل ذلك ما يعتور سائر أنحاء شبه الجزيرة من الافتقار لأسباب الوحدة؛ مملكة اليمن المستقلة التي يحكمها الإمام يحيى، «وهو رجل قصير النظر ومشاكس»، وحكام الإمارات الصغيرة مثل الكويت والبحرين وقطر والساحل المتصالح الذين تدب أسباب الغيرة بينهم، فضلاً عن حرصهم على استقلالهم، غير أنه يرى أن لسلطنة مسقط وعمان فضلاً عن محمية عدن وضعية خاصة نتيجة علاقاتها مع بريطانيا.

ومع أن مذكرة الإدارة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية لم تستبعد أن يؤثر دعاة الوحدة العربية على تلك البلدان لو نجحوا بترجمة مثلهم الأعلى إلى واقع عملي، في ما حدث بالفعل بعد نحو ربع قرن وقت ارتفاع موجة المد القومي خلال الخمسينيات والستينيات، إلا أنها كشفت عن أن السياسة البريطانية تقوم على السعي إلى تكريس حالة الانفصال القائمة بين البلاد العربية فيما يسفر عنه ما جاء في الفقرتين الثامنة والتاسعة من تلك المذكرة التي اكتسبت شهرة كبيرة:

- في أولى هاتين الفقرتين تفصح الحكومة البريطانية عن نواياها تجاه الخليج؛ برفض ابتلاع البلدان الخليجية الصغيرة بواسطة جيرانها الأقوياء وأنها ستبقى كوحدات منفصلة تحت الهيمنة البريطانية، وفصّلت في احتمالات مثل هذا الابتلاع[٤٤].

---

(٤٤) «It is a basic principle of the policy of His Majesty's Government in the Middle East that these states should not be absorbed by any of their powerful neighbours, but should remain as far as possible separate units under effective British control. The development of inter-imperial air communications, both civil and military, has in the last few years given this well-established principle a new importance. In the case of Koweit, both King Feisal of Iraq and King Ibn Saud of Saudi Arabia have at various times shown signs of wishing to acquire a =

ـ في الفقرة الثانية تعترف الوثيقة بأن حكومة لندن لا يسعها أن توافق على أي شكل من الوحدة تندمج بمقتضاها فلسطين في اتحاد عربي شامل يشكل العرب فيه الغالبية العظمى لما ينتج من ذلك من عدم الوفاء بالوعود البريطانية بقيام وطن قومي لليهود في تلك البلاد(٤٥).

تخلص السياسة التي قررتها وزارة الخارجية البريطانية من كل ذلك إلى نتيجة مؤداها أن فكرة الوحدة العربية على ضوء كل تلك الاعتبارات تقتصر من الناحية العملية على العراق وشرق الأردن وسوريا، ثم تبعت ذلك ببث الألغام حتى أمام احتمالات هذه الوحدة التي وصفتها بالعملية.

بالنسبة لشرق الأردن، وعلى رغم إمكانية الوحدة بينها وبين العراق بحكم أن البلدين يخضعان لحكم أخوين، فيصل وعبد الله، غير أنها من جانب تقع تحت الانتداب الذي تقع تحته فلسطين مما ينبغي معه فض هذا الاشتباك أولاً، ثم أنها من جانب آخر تواجه وجود أقلية يهودية مما يغري أبناءها بإقامة مستوطنة على أراضيه.

وكان الموقف أكثر تعقيداً بالنسبة لسوريا؛ صحيح أن الفرنسيين قد أبدوا من السياسات ما يشير إلى سعيهم لعقد معاهدة مع تلك البلاد، وصحيح أن القوميين العرب في البلدين متحمسون لتوحيدهما، غير أن فرنسا في سبيلها إلى عقد معاهدة مع سوريا على غرار المعاهدة العراقية ـ البريطانية، مما يستتبع أن كل بلد منهما سوف يقع في دائرة نفوذ إحدى الدولتين الكبيرتين، بريطانيا وفرنسا، وما يمكن أن ينتج من الوحدة بينهما في تلك الظروف من تعقيدات سياسية خطيرة.

الفقرات الأخيرة من هذه المذكرة المهمة تخلص إلى نتائج محددة هي التي صنعت قسمات السياسة البريطانية تجاه الوحدة العربية في تلك الفترة، وبالتالي تجاه

---

hold over this territory, which would be a useful acquisition to either. Both on treaty grounds, = however, and on grounds of imperial policy, it is important to us that Koweit should not be absorbed by either Saudi Arabia or Iraq. Similarly, as regards, Bahrein, apart from our treaty obligations to protect the Sheikh against aggression, it would be definitely against British interests that the islands should be absorbed by either Saudi Arabia or Persia».

(٤٥) «His Majesty's Government are equally precluded from allowing Palestine to be absorbed in any way in any kind of predominantly Arab union, if only in view of their deep commitment to the policy of the Jewish national home, quite apart from their obligations to the other non-Arab or non-Moslem communities and interests in Palestine proper».

مشروع عقد مؤتمر عربي في بغداد:

أولاً: إن فكرة الوحدة السياسية على أساس المفاهيم الغربية غير قابلة للتطبيق، ففضلاً عن العقبات السياسية هناك عقبات جغرافية وبشرية، والتي قدمتها في وصف متشائم بقولها إنه مع ما تبدو عليه تلك البلاد من الخريطة كأنها موحدة فإنها يمكن أن توصف «بأنها أرخبيل من المستوطنات البشرية في بحر من الصحراء، تسكنها عشائر تسيرها متطلبات حياة الصحراء لتصبح نوعاً من قرصنة البر حيث يغزو بعضهم بعضاً دون انقطاع»[٤٦].

ثانياً: إنه إذا ما أثيرت مسألة المؤتمر مع الملك فيصل فإن موقف الحكومة البريطانية ينبغي أن يتأسس على بناء تعاون اقتصادي سلمي، وتنمية العلاقات الثقافية الوثيقة بين البلاد العربية، مما يفرغ المؤتمر المزمع من أي مضمون سياسي[٤٧].

في ٢٢ حزيران/يونيو، وفي مبنى وزارة الخارجية في لندن انعقد الاجتماع المنتظر بين جلالة الملك فيصل، ملك العراق، وبين السير جون سيمون، وزير الخارجية البريطانية، والذي بحث فيه الطرفان جملة موضوعات تهم البلدين، منها: هيئة سكك حديد العراق، والقضاة البريطانيون في العراق، وحدائق النخيل التي يملكها شيوخ الكويت في المحمرة، وعقود البعثة البريطانية العسكرية في العراق، وأخيراً المؤتمر العربي الذي كان مزمعاً عقده في بغداد[٤٨].

وخلال بحث موضوع مزارع النخيل التي يملكها شيوخ الكويت في المحمرة انتهز فيصل الفرصة لينتقل بالحديث إلى موضوع الطموحات العربية، وقد استهل بقوله إنه لن يذهب بعيداً في التاريخ لتلك الطموحات والموقف البريطاني منها، وإنما سيذكر بالحديث الذي جرى عام ١٩٢١ بينه وبين المستر تشرشل وزير المستعمرات وقتئذٍ قبل أن يغادر إنكلترا مرشحاً لاعتلاء عرش العراق، وأن الأخير قد شرح له في هذا الحديث السياسة التي على الملك أن يتبعها، والتي وافق عليها

(٤٦) «Southern Arabia, although it appears to possess a certain unity from a first glance at the map, is really more accurately be described as an archipelago of human settlements in a sea of desert, inhabited by tribes who are driven by the exigencies of desert life into becoming, as it were, land pirates ceaselessly preying on each other».

(٤٧) F. O. 371/16855, Ibid.

(٤٨) F. O. 371/16855 Memorandum–Points under discussion with King Feisal and his Ministers at present in London.

الأخير، ونفذها بإخلاص منذئذٍ[٤٩].

انتقل بعد ذلك إلى القول إن المرحلة التي أملت تلك السياسات قد انتهت وحلت محلها مرحلة جديدة، وقد بدأ حديثه في هذا الجانب بأنه يتفهم أن السياسات المقترحة لتلك المرحلة ينبغي أن تتوافق مع التحالف الوثيق الذي دخلت فيه العراق مع الحكومة البريطانية.

دلف من ذلك إلى القول إن العراق راغب في فتح طريق للاتصال بالبحر المتوسط، مما يمكن أن ينجز إما من خلال سوريا أو من خلال فلسطين، ولا زالت الحكومة العراقية في حيرة حول اختيار أي من الطريقين، فعلى الجانب السوري تشير الطريقة التي يدير الفرنسيون بها البلاد بضعف الأمل في أن تقوم في سوريا في المستقبل القريب حكومة تعمل على تحقيق الآمال العربية، وعلى الجانب الفلسطيني، وبالرغم من تفهم حسن نيات الحكومة البريطانية، فإن نمو الصهيونية على هذا النحو يثير كثيراً من الشكوك حول مستقبل العرب في فلسطين، مما يجعل اختيارها طريقاً للعراق نحو البحر المتوسط أمراً لا يتسم بالواقعية.

تلك المشاكل كلها، في ما ذكره فيصل، قابلة للحل إذا ما عمل العرب بتوافق مع السياسة البريطانية، فهناك رغبة متصاعدة لدى شعب العراق وممثليه في البرلمان والحكومة لمساعدة العرب في سوريا، وهناك اقتراح محدد في هذا الشأن أن يقوم العراق بصفته عضواً في عصبة الأمم بمعارضة فرنسا بتطبيق المادة ٢٢ من ميثاق العصبة على سوريا، لأنه طالما بقي هذا القطر تحت الانتداب الفرنسي بشكله القائم، فإن ذلك سوف يشكل عقبة في طريق المواصلات المقترح بين البلدين.

أمام سيل هذه الحجج لم يستطع السير سيمون تقديم إجابة مباشرة.. كل ما فعله كان وعداً أن يعرض على زملائه في الوزارة الرأي العراقي، غير أن موقفه كان مختلفاً عند مناقشة الموضوع المتعلق بانعقاد المؤتمر العربي في بغداد، إذ كان قد استعد له.

وزير الخارجية البريطاني كان هو الذي فتح الموضوع وعرض الآراء التي كانت قد سبقت دراستها، وكيف أن انعقاد مثل هذا المؤتمر سوف يخلق تعقيدات خطيرة في علاقة العراق بجيرانه، غير أن رد فيصل جاء بأنه يعلق أهمية أكبر على العمل مع الحكومة البريطانية لتحقيق الآمال العربية، وليس على انعقاد المؤتمر، وأنه

---

(٤٩) F. O. 371/16855 Conversation between Secretary of State and King Feisal, June 22nd, 1933.

لو أمكن تحقيق مثل هذا الهدف فسوف يبذل أقصى طاقته لمنع انعقاد مثل هذا المؤتمر(٥٠).

بعد عودة الملك فيصل إلى بغداد استمرت السياسة البريطانية القائمة على الضغط عليه لمنع انعقاد مؤتمر الوحدة العربية في العاصمة العراقية، مما نتبينه من التقرير الذي بعث به السير همفريز، السفير البريطاني في العاصمة العراقية، عن اجتماع عقده مع الملك يوم ١٨ تموز/يوليو عام ١٩٣٣.

تطرق السير همفريز للحديث عن هذا الموضوع حيث أبلغ فيصل أنه سيرتكب خطأ فادحاً إذا ما وافق على عقد المؤتمر في بغداد أو في أي مكان آخر، وأن مثل هذا المؤتمر سوف يثير شكوك جيرانه.

كان رد الملك أن الفكرة من وراء عقد هذا المؤتمر كانت للتعبير عن المشاعر العربية وتشجيع الوحدة العربية، غير أنه أمام الموقف البريطاني لا يملك سوى أن يتعهد بالتدخل لمنع دعاة المؤتمر من عقده خلال ذلك الخريف(٥١). ولم تمض سوى أسابيع قليلة على هذا اللقاء حتى توفي فيصل، ودفنت فكرة عقد المؤتمر العربي في بغداد معه، بل انها في ما تبينه الدراسة الوثائقية قد دفنت قبله!

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) F. O. 371/16855 From Sir F. Humphrys (Bagdad) to Mr. Sterendle Bennett (Colonial Office), October 5th, 1933.

الفصل الرابع

بين الوحدة العربية والجامعة العربية
١٩٣٦ ــ ١٩٤١

في ٢٩ أيار/مايو عام ١٩٤١، وفي المانشن هاوس (Mansion House) مقر عمدة لندن، ألقى وزير الخارجية البريطاني، المستر أنطوني إيدن، خطبة جاء فيها بالحرف الواحد: «لقد خطا العالم العربي خطوات واسعة منذ التسوية التي تم التوصل إليها في نهاية الحرب الأخيرة، ويسعى عديد من المفكرين العرب إلى درجة أكبر من الوحدة بين الشعوب العربية عما هو قائم الآن. وهم في تطلعهم إلى الوحدة يأملون في الحصول على دعمنا، ويعسر ألا نستجيب لمثل هذا المطلب من أصدقائنا. ويبدو لي أن من الطبيعي والصحيح العمل على تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية، فضلاً عن الروابط السياسية. وأن حكومة جلالته سوف تقدم من جانبها كل تعضيد لأي مشروع من هذا القبيل يلقى تأييد الرأي العام العربي»[١].

وبدا لبعض المراقبين والدارسين وكأن هذا التصريح قد استدعته تطورات الحرب الثانية التي كانت قد اشتعلت قبل ذلك بأقل من عامين، وأخذوا في محاولات تفسيره من هذا المنطلق، غير أن ما تقوله لنا أضابير الوثائق البريطانية يختلف عن هذا الاستنتاج، ويشكل فصلاً مهماً في موقف بريطانيا من الوحدة العربية بدأ قبل خمس سنوات، ومنذ عام ١٩٣٦ على وجه التحديد.

---

(١) لأن الصحافة العربية، فضلاً عن بعض الكتابات لمؤلفين عرب قد نقلت هذا التصريح بتصرف أخل ببعض جوانبه فقد آثرنا أن نترجمه عن النص الإنكليزي، وكان كما يلي:

«The Arab world has made great strides since the settlement reached at the end of the last war, and many Arab thinkers desire for the Arab peoples a great degree of unity than they now enjoy. In reaching out towards this unity they hope for our support. No such appeal from our friends should go unanswered. It seems to me both natural and right that the cultural and economic ties between the Arab countries, and political ties too, should be strengthened. His Majesty's Government for their part will give their full support to any scheme that commands general approval».

F. O. 371/27044 Arab Federation - Foreign Research and Press Service, Balliol College, Oxford, 9th June 1941.

لقد شهد منتصف الثلاثينيات (١٩٣٥ ـ ١٩٣٦) أحداثاً جسيمة بامتداد رقعة الوطن العربي، في سوريا، وفي مصر، فضلاً عن حالة من عدم الاستقرار في العراق، وأخيراً تعاظم الاضطرابات في فلسطين إلى حد وصلت معه إلى ثورة شاملة.

في سوريا: أدى مشروع المعاهدة التي حاولت فرنسا أن تفرضها في أواخر ١٩٣٤ إلى نشوب اضطرابات خطيرة في دمشق بسبب ما تضمنته نصوصها من قيود، ونجح الأعضاء الوطنيون في مجلس النواب بتوفير أغلبية لرفض المعاهدة مما دفع المفوض السامي إلى تعطيل المجلس.

وتتعقد الأمور بعد أن توالت الاحتجاجات على الحكومة التي قبلت توقيع المعاهدة مما أدى إلى استقالتها، وبدلاً من أن تستجيب السلطات الفرنسية وتتراجع عن المعاهدة المرفوضة قام المفوض السامي بتأليف وزارة جديدة لقمع الحركة الوطنية مما زاد الأمور اشتعالاً، وقابل الفرنسيون ذلك بالعنف وهاجموا مكاتب الكتلة الوطنية، واعتقلوا الزعماء وسجنوا الكثيرين مما بدا معه وكأن سوريا على شفا ثورة عارمة[٢].

في مصر: شهد شتاء عام ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ اضطرابات طلابية خطيرة، والتي عرفت بحوادث عام ١٩٣٥، وقد تفجرت هذه الاضطرابات من جراء تدخل الحكومة البريطانية في شؤون البلاد وتصميمها على عدم إعمال دستور عام ١٩٢٣ بعد إلغائه قبل ذلك بخمس سنوات، وقد ساندت في ذلك كلاً من القصر وحكومة توفيق نسيم التي كانت تحكم البلاد.

وقد تحولت المقاومة من حركة تدعو إلى مقاطعة البضائع الإنكليزية، إلى مظاهرات قام بها طلاب الجامعة والمدارس الثانوية، ثم تصاعدت إلى صدامات واسعة مع رجال البوليس، شهدت كثيراً من الضحايا في صفوف المتظاهرين، وكانت دار المندوب السامي في العاصمة المصرية تواقة إلى احتواء هذه الحركة وساعية إلى إشاعة الهدوء في ربوع البلاد[٣].

في العراق: شهدت الفترة التي أعقبت وفاة الملك فيصل عام ١٩٣٣،

(٢) محمود صالح منسى، **المشرق العربي المعاصر** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٥)، القسم ١: **الهلال الخصيب**، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٣) يونان لبيب رزق، **حوادث ١٩٣٥ في مصر على ضوء الوثائق البريطانية: بحوث في التاريخ الحديث** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٦).

واعتلاء الملك غازي عرش البلاد، حالة من عدم الاستقرار كانت قد كفلتها شخصية فيصل المتوازنة، وكان أبرز مظاهرها حدة التنافس بين الشخصيات السياسية البارزة حول قضية تولي السلطة، حتى أن متوسط عمر الوزارات خلال تلك الفترة لم يتجاوز الشهور الستة، فضلاً عن ذلك فقد انتشرت أعمال التمرد خلال الحقبة نفسها والتي انبعثت عن أسباب عنصرية وعشائرية. تمرد الأثوريين في شمال البلاد عام ١٩٣٣، وتمرد عشائر العراق الأوسط بعد ذلك.

ولما كانت الحكومة المركزية في بغداد قد استخدمت الجيش على نطاق واسع لإخماد أعمال التمرد تلك، فقد أتاح ذلك لبعض قياداته التدخل في الشؤون السياسية، والسعي لتحقيق طموحاتها بالهيمنة على السلطة، مما حدث فعلاً في انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦[٤].

في فلسطين: كانت قد بدأت موجة أخرى من موجات المقاومة العربية للسياسات البريطانية، وبخاصة بعدما اتسع نطاق الهجرة اليهودية، وبعد انتقال مساحات كبيرة من الأراضي من أيدي العرب إلى أيدي اليهود، في ما ساعدت عليه قرارات المؤتمر الصهيوني المنعقد في براغ عام ١٩٣٣.

تبع ذلك ظهور عدد من الأحزاب العربية ما لبث أغلبها أن شكل ما عرف بـ «لجنة الأحزاب» بدأت أول أعمالها بالقرار بالقيام بالإضراب الكبير الذي دعت إليه في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٣٥ احتجاجاً على سياسات حكومة الانتداب في التغاضي عن الأعمال الصهيونية لتحول فلسطين إلى مستودع للأسلحة. غير أن الأهم من ذلك ما عرفته حركة المقاومة العربية في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ذاته من انتهاج أسلوب الكفاح المسلح الذي لجأت إليه الجماعات التي أسسها الشيخ عز الدين القسام الذي استشهد بعد أيام قليلة من إعلان حركته، وقد أحدثت الروايات التي انتشرت عن استشهاده هياجاً شعبياً كبيراً[٥].

ووصلت الأزمة إلى حافة الثورة خلال الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٣٥ ومطلع العام التالي، مما بدا في الدعوة لعدم التعاون بجملة من الوسائل: عدم دفع

---

(٤) وميض جمال عمر نظمي، غانم محمد صالح وشفيق عبد الرازق، **التطور السياسي المعاصر في العراق** ([بغداد]: جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، قسم السياسة، [- ١٩٨])، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

(٥) عادل حسن غنيم، **الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية** (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨١)، ص ١٤ ـ ١٦.

الضرائب، استقالة الموظفين العرب وأخيراً تكوين جماعات للكفاح المسلح(٦).

وفي مواجهة كل تلك التطورات عاد المسؤولون البريطانيون لبحث قضية الوحدة العربية، اعتقاداً منهم أن التلويح بها يحجّم من ذلك المناخ المعادي، وجاءت البداية على شكل تقريرين، صدر أحدهما عن دار السفارة البريطانية في بغداد والآخر عن دار المندوب السامي في القاهرة، ويلفت النظر أن تاريخ التقريرين كان واحداً، ٢٤ شباط/فبراير عام ١٩٣٦، مما ينم عن أن المسؤولين البريطانيين في العاصمتين العراقية والمصرية قد وضعوهما بناءً على تعليمات من وزارة الخارجية في لندن.

التقرير الأول صدر عن سير كلارك ـ كير (A.C. Clark-Kerr) السفير البريطاني في بغداد، وكان عنوانه «الوحدة العربية»(٧) ويعترف في مستهله أن العراق شهد مؤخراً لوناً من يقظة فكرة القومية العربية عند الرأي العام، وعزا ذلك إلى ما جرى خلال الشهور السابقة من اضطرابات في كل من سوريا ومصر وفلسطين والتي احتلت أخبارها مساحة كبيرة من كتابات الصحف العراقية، فضلاً عن التعليقات التي وضعها محررو هذه الصحف مما أشاع في صفوف العراقيين الشعور بضرورة التعاون بين الشعوب العربية.

ويضيف أنه مما زاد من هذا الاهتمام الزيارات التي قامت بها بعض الشخصيات العربية للعراق؛ ويقدم نموذجاً خلال شهر شباط/فبراير الزيارة التي قام بها كل من إميل الغوري من فلسطين وعبد القادر المازني من مصر، وهي الشخصيات التي استقبلت بحفاوة بالغة من النوادي والجمعيات العربية والإسلامية، حيث أُلقيت الخطب التي تمجد الفكرة العربية، ودعم الشعور بالترابط ما «حدث مؤخراً من قدوم الدكتور السنهوري ليشغل منصب عميد كلية الحقوق في العاصمة العراقية، فضلاً عن عدد من الأساتذة والمدرسين المصريين الذين استدعتهم وزارة التعليم للعمل في مؤسساتها، وقد لقي هؤلاء استقبالاً حميماً كرموز لزيادة التفاهم بين الشعبين الشقيقين؛ المصري والعراقي».

في وقت توافد الأساتذة المصريين نفسه، يلاحظ السير كلارك ـ كير، قدوم أعداد من الطلبة اليمنيين لتلقي العلم في العراق، زد على ذلك وصول الشيخ يوسف ياسين من العربية السعودية الذي شاعت أنباء عن قيامه بمفاوضات مع

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٧) F. O. 371/19980 Clark Kerr to Eden, February 24, 1936–Arab Unity.

الحكومة العراقية لعقد ميثاق يجمع الدول العربية، كما لم يفت السفير البريطاني أن يثبت طلب سلطان مسقط من حكومة بغداد لترسل إليه خبيراً في زراعة النخيل، وكيف أن مثل هذا العمل زاد من الاهتمام الشعبي بالقومية العربية.

وبينما اهتم تقرير السفارة البريطانية في بغداد بالوجود العربي في العراق فإنه اهتم في الوقت نفسه بالوجود العراقي في البلاد العربية، وهو يتابع في هذا الصدد الرحلة التي قام بها نحو ثلاثين طالباً عراقياً، من كليتي الحقوق والمعلمين، في الشهر نفسه، شباط/فبراير عام ١٩٣٦، لعدد من الأقطار العربية: سوريا وفلسطين ومصر.

ويلفت النظر في هذا التقرير ذلك التحول الذي رصدته الوثيقة البريطانية في تغير الأداة التي أصبح يعبر بها العرب عن مفهومهم للوحدة، فبينما سادت من قبل فكرة المؤتمرات التي يقوم عليها بعض أفراد أو تنظيمات سياسية، في ما حدث في انعقاد المؤتمر الإسلامي، أو حتى بعض الحكام، في ما حدث في محاولة عقد المؤتمر العربي، فقد تحولت هذه الأداة منذ منتصف الثلاثينيات لتصبح أداة أكثر جماهيرية.

يرصد تقرير السير كلارك ـ كير ذلك في فقرتيه السادسة والسابعة.. يقول في أولاهما: «من الملاحظ أن الحديث قد قل كثيراً حول تنظيم مؤتمر للوحدة العربية، مما كان يمثل الخيار المفضل للملك فيصل»، ويقول في الثاني إنه «يبدو أن أنصار الحركة الحاليين قد تفهموا أنه قبل التفكير في أي شكل من الوحدة السياسية الحقيقية بين سائر شعوب الأمة العربية ينبغي أولاً إشاعة شكل عام من الآمال والأفكار المشتركة. من ثم فهم معنيون الآن بالأساس بانتهاز كل فرصة لنشر مبادئ الأخوة العربية، وبث أسباب الاعتزاز بتراث الجنس العربي، وإيقاظ الوعي بالعمل سوياً لتحقيق الحرية القومية والرخاء في المستقبل»[٨].

ملاحظة أخيرة حول مذكرة السفير البريطاني في بغداد تكشف عن طبيعة المفهوم البريطاني لمراكز التأثير في الوطن العربي وقتئذٍ، فقد أرسل السير كلارك ـ كير صوراً من مذكراته تلك لكل من المندوبين الساميين في القاهرة والقدس، والوزير المفوض في جدة، والقنصل العام في بيروت، والقنصلين البريطانيين في كل من دمشق وحلب.

* * *

(٨) المصدر نفسه.

المذكرة الثانية التي بعث بها السير مايلز لامبسون المندوب السامي البريطاني في القاهرة في التاريخ نفسه وهي قصيرة، غير أنها تضم مرفقاً طويلاً وضعته وكالة السودان في القاهرة (Sudan Agency, Cairo)، وهي المؤسسة التي احتلت مكان مخابرات السودان (Sudan Intelligence)[٩]، بعد أن توقفت الأخيرة عن عملها المخابراتي الذي ظلت تقوم به بين عامي ١٨٩٨ و١٩٢٤، كنتيجة لإخراج الجيش المصري من السودان بعد الحوادث الشهيرة التي جرت في ذلك العام الأخير.. اغتيال السردار السير لي ستاك والمضاعفات التي ترتبت عليه.

وقد سارت وكالة السودان بالقاهرة على الأسس نفسها التي كانت تسير عليها مخابرات السودان: ألا يكون فيها مصري أو سوداني واحد على رغم التسمية، أن المسؤولين فيها من الإنكليز أو من بعض العناصر الشامية المتعاونة معهم، أن يكون لها مصادر إخبارية منبثة هنا وهناك تساعدها في كتابة تقارير دورية ترصد فيها اتجاهات الرأي العام، أسبوعية أو شهرية، وكان منها التقرير الذي اعتمد عليه السير مايلز لامبسون في وضع مذكرته محل الدراسة.

تعزو الوكالة أسباب الاضطرابات التي كانت قد انتشرت وقتئذٍ في دمشق وحلب وحماه وحمص، ليس فحسب إلى سوء الإدارة الفرنسية، وإنما أيضاً إلى حالة الاضطراب العام في العالم العربي الإسلامي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في المستقبل السياسي للشرق الأدنى.

تتتبع بعد ذلك نشأة الفكرة العربية وتعزوها إلى انتشار التعليم واحتكاك السوريين بأوروبا وما نتج من ذلك من زيادة المشاعر القومية التي قمعها العهد الحميدي بقسوة، وإن كانت قد نجحت في فترة حكم الاتحاديين في رفع صوتها أكثر، وبدا أنها مستعدة لاستشراف آفاق المستقبل[١٠].

ويتطرق واضعو المذكرة من رجال وكالة السودان بالقاهرة إلى قضية قلما تناولها غيرهم من الرسميين البريطانيين في كتاباتهم.. الشعور بأن بريطانيا وفرنسا قد خانتا ثقة العرب التي وضعوها فيهما، وانتشرت بينهم فكرة مؤداها أن الدولتين الاستعماريتين بمساعدتهما على قيام دولة مسيحية في سوريا، هي لبنان الكبير، ودولة صهيونية في فلسطين إنما قصد من ورائها خلق دولتين حاجزتين (Buffer States) لتفصل السوريين والعراقيين عن المصريين والسودانيين وغيرهم من

---

(٩) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(١٠) F. O. 371/19980 Enc. Movement–Sudan Agency, Cairo, February 14, 1936.

الشعوب الإسلامية الإفريقية. وقد بدأ أبناء الهلال الخصيب في سوريا والعراق ينظرون بتعاطف واهتمام للحركة المعادية للبريطانيين في مصر.

ويبدو أن واضعي المذكرة من رجال الإدارة البريطانية في السودان كانوا متأثرين كثيراً بمعايشتهم للأوضاع هناك حيث لعب الانتماء الديني دوراً حاكماً في تفسير مثل هذه الأمور، ولم يتمكنوا أن يدركوا مثلاً أن المسيحيين من أبناء الشام كانوا أول دعاة الفكرة العربية، مما دعاهم إلى تبني هذا التفسير إلى نهاية مذكرتهم.

ويرصد هؤلاء بعد ذلك المتغيرات التي جرت خلال السنوات الأخيرة وكيف أدى تحسن وسائل الاتصال إلى التقارب بين الشعوب العربية، حتى أن صحافة القاهرة تقرأ في اليوم نفسه في سوريا وفلسطين، وفي بلاد ما بين النهرين في اليوم التالي، ثم كيف أن عديداً من الشبان من سائر أنحاء الوطن العربي يتجمعون في مؤسسات تعليمية مثل الجامعة الأميركية في بيروت، حيث يتواصلون ويتمتعون بحرية التعبير ويتطلعون إلى تحقيق طموحاتهم المستقبلية.

ويرتب واضعو التقرير على ذلك ملاحظة مؤداها أن المتعلمين أضحوا يقودون الحركات السياسية في سائر البلدان العربية، وكل ما يفتقرون إليه شخصية قيادية تنسق في ما بينهم، فيما حاوله فيصل ملك العراق، غير أن وفاته قد أدت إلى غياب هذا التنسيق، مما يبدو أنه سيظل قائماً لبعض الوقت طالما استمرت فرنسا على سياساتها التسلطية في سوريا، وطالما ظلت بريطانيا قادرة على إخماد الحركة العربية في فلسطين، بيد أنه ستبقى حالة عدم الاستقرار سائدة طالما بقي الطلاب على نشاطاتهم السياسية.

وفي القسم الخاص بسوريا ارتأى رجال وكالة السودان بالقاهرة أن سوء الحكم الفرنسي يصب الزيت على النار، وأن الاضطرابات القائمة إنما صدرت عن حالة اليأس الناشئة عن ضرب كل محاولة توفر نوعاً من الاستقلال الذاتي لحكومة دمشق، ويتنبأون بأحداث دموية توشك أن تتفجر في البلاد[١١].

في التعليق الذي وضعه السير مايلز لامبسون المندوب السامي البريطاني في القاهرة على هذه المذكرة خلص إلى ثلاث نقاط:

ـ **الأولى**: متصلة بالتأثير المصري في كل من سوريا وفلسطين، وما أصبح للمصريين من مكانة ثقافية في الوطن العربي اكتسبوها من خلال صحافتهم.. هذه

---

(١١) المصدر نفسه.

المكانة التي تتضح من مردودات جو التوتر في مصر على هذين البلدين مما لوحظ خلال السنوات الأخيرة.

ـ **الثانية**: ما أشارت إليه التقارير الصحفية الأخيرة من اضطرابات تنتشر في ممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا، ويرى أنها رد فعل طبيعي لما يحدث في البلاد العربية في شرقي البحر المتوسط.

ـ أخيراً يوصي أن تضع الحكومة البريطانية في حسابها أهمية إشاعة الهدوء في مصر ومحاولة الفصل بين المصريين وبين المناخ المعادي للأوروبيين في البلاد المجاورة[١٢].

وقد عنيت دوائر وزارة الخارجية البريطانية بما جاء في التقرير، وبخاصة بعد الإضراب الذي عرفته المدن السورية واستمر لنحو شهر، حتى أنها طالبت دار المندوب السامي في العاصمة المصرية أن يوافيها بمزيد من التقارير في هذا الشأن، الأمر الذي استجابت إليه الدار عندما كلفت وكالة السودان بوضع تقرير ثان عن الموضوع نفسه[١٣].

القسم الأكبر من التقرير الجديد كان على شكل استعراض للتطورات التي عرفتها سوريا خلال سنوات الحرب العالمية الأولى وما بعدها حتى عام ١٩٣٦، ولم يجد فيها المندوب السامي في القاهرة جديداً، وهو ما نبه إليه وزير الخارجية عندما رفعه إليه.

ما اهتم به السير مايلز لامبسون ورجاله في وكالة السودان المتغيرات الدرامية التي بدت في سياسة حكومة باريس عندما وافقت على استقبال وفد من الزعماء الوطنيين السوريين في باريس بعد الإضراب الذي استمر في البلاد لخمسين يوماً، وتحول السياسات الفرنسية تجاه الحركة الوطنية ١٨٠ درجة، مما كان محوراً للتقرير في محاولة للتفسير، هذا من جانب، وفي سعي للتعرف على آثار ذلك في الوطن العربي من جانب آخر.

التفسير يعزو التغير الكبير إلى ثلاثة أسباب المخاوف التي انتابت الفرنسيين من تدهور الموقف في أوروبا، حيث إن إعلان هذا التغير تم قبل أيام قليلة من

---

(١٢) F. O. 371/19980 Sir M. Lampson to Mr. Eden, February 24, 1936.

(١٣) F. O. 371/19980 Enc. Report on the Pan-Islamic Arab Movement–Report on the Pan-Islamic Arab-Sudan Agency, Cairo, March 28, 1936.

أحداث الراين[١٤]، والتصميم السوري غير الاعتيادي وغير المتوقع في الاستمرار في الإضراب كل هذا الوقت، وما صحبه من تنظيم حملة دعاية للحركة الوطنية السورية في سائر أنحاء العالم، وما صحب الإضراب من شد أقصى ألوان الاهتمام في الوطن العربي مما بدا في الاحتجاج الرسمي للبرلمان العراقي ومن الحملة الصحفية المصرية، فضلاً عن المشاعر الفلسطينية.

ويرصد التقرير بعض مظاهر الابتهاج التي عرفها العرب بسبب تسليم الفرنسيين في نهاية الأمر بالتفاوض مع الممثلين الحقيقيين للحركة الوطنية السورية، وهو الابتهاج الذي تحول إلى احتفالات كبرى في العراق بمناسبة عيد ميلاد الملك غازي، والتي امتدت إلى أغلب المدن السورية بما فيها دمشق وبيروت.

أما في مصر فقد بدأت حملة تبرعات لإعانة المتضررين من الأحداث في القطر السوري، ويلفت نظر دار المندوب السامي في العاصمة المصرية أن الأمير عمر طوسون قد تبرع بمبلغ خمسين جنيهاً في هذا الاكتتاب، ليس لسبب قيمة التبرع وإنما لدلالته، فلم يكن هذا الأمير معنياً أي وقت بالحركة العربية بل ركز كل اهتماماته السياسية من قبل لخدمة الخلافة العثمانية حتى انتهائها عام ١٩٢٤، ثم دارت جهوده بعدئذٍ حول إحيائها، وقد أعلن الأمير وعدد من أصدقائه أن الوسيلة الوحيدة لمواجهة الاستعمار الأوروبي هو وضع ميثاق عربي.

في مصر أيضاً استقبل وفد برلماني وطلابي عراقي بكل حفاوة واهتمام حيث أُلقيت الخطب والأشعار التي تكشف عن انتشار روح جديدة للوحدة بين الأقطار العربية.

وعندما رفع السير لامبسون التقرير السابق إلى وزارة الخارجية في لندن شفعه بموافقته على أغلب ما جاء فيه، في الوقت نفسه ولما رصده التقرير المذكور من اتجاه العرب نحو تكوين جبهة واحدة ضد الاستعمار الأوروبي فقد بعث بنسخة منه إلى السفير البريطاني في بغداد، ولم يجد بداً من أن يعترف أن الجو الجديد لا بد أن يترك بصماته على المفاوضات البريطانية ـ المصرية التي كان مزمعاً إجراؤها وقتئذٍ[١٥].

---

(١٤) في أواخر أيار/مايو عام ١٩٣٥ وقعت فرنسا ميثاقاً للتعاون المتبادل مع الاتحاد السوفياتي، دفع ذلك هتلر أن يعلن في ٧ آذار/مارس عام ١٩٣٦ أن هذا الميثاق قد أبطل مفعول ميثاق لوكارنو الذي تم توقيعه بين الدول الأوروبية عام ١٩٢٥، وكان من بين ما تضمنه أن تظل منطقة الراين منزوعة السلاح، وتبع ذلك بأن أمر قواته باحتلال تلك المنطقة. محمود صالح منسى، الحرب العالمية الثانية (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٩)، ص ٦٠ ـ ٦١.

(١٥) F. O. 371/19980 Sir M. Lampson to Mr. Eden, April 2, 1936.

ويؤكد الاطلاع على الوثائق البريطانية أن حكومة لندن قد نصبت كل قرون الاستشعار لممثليها في المنطقة: القاهرة، وبغداد ودمشق في حالة استعداد كامل لمتابعة التطورات السريعة للفكرة العربية، مما يشكل فصلاً ممتعاً في التعرف على موقف بريطانيا من الوحدة العربية.

أولاً: الجامعة الإسلامية ـ العربية

من العاصمة المصرية نعثر على ثلاثة تقارير طويلة خلال الشهور الخمسة الممتدة بين أوائل نيسان/ابريل وأوائل أيلول/سبتمبر عام ١٩٣٦ يكشف الإطلاع عليها أهم الأسباب الداعية إلى أن تبدأ الحكومة البريطانية في إعادة النظر في سياساتها تجاه الوحدة العربية، وأكثر من ذلك تصحيح مفاهيمها في هذا الشأن.

فقد بعث السير مايلز لامبسون المندوب السامي في القاهرة بتاريخ ٨ نيسان/ ابريل عام ١٩٣٦، كتاباً ضمنه تقريراً وضعته الإدارة الأوروبية (European Department) بوزارة الداخلية المصرية، وكانت هذه الإدارة قد نشأت بعد صدور تصريح ٢٨ شباط/فبراير عام ١٩٢٢ بالقبول باستقلال مصر بأربعة تحفظات منها «حماية الأقليات والأجانب»، وأن الهدف منها إيجاد الأداة الأمنية المناسبة لحماية هؤلاء الأخيرين، وقد اتسعت اختصاصات تلك الإدارة لتشمل كل ما هو سياسي من شؤون الأمن، حتى أنه قد نشأ فيها ما يعرف بالقسم المخصوص (Special Section) الذي اكتسب شهرة كبيرة في تعقب الوطنيين في مصر خلال ذلك العصر.

في التقرير الذي أعدته هذه الإدارة بتاريخ أول نيسان/ابريل تذكر أن أحد عملائها قد حضر حفل شاي أقامته جمعية الإخوان المسلمين لأعضاء جمعية المقاصد الخيرية السورية الذين وصلوا في زيارة إلى القاهرة، وأن الحفل قد ضم نحو مائتين من الإخوان أغلبهم من طلاب الأزهر حيث أُلقيت الخطب التي تدعو إلى إعادة أمجاد العرب وتحث على بذل الجهود للتخلص من الاستعمار، وأن هؤلاء قد استشهدوا في خطبهم بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحض على الاستشهاد في سبيل الله والوطن.

أعضاء الجمعية السورية ردوا التحية بأحسن منها، حيث ألقوا الخطب النارية الداعية إلى التخلص من الاستعماريين الإنكليز والفرنسيين، وأن على العرب أن يفخروا بعنصرهم شأنهم في ذلك شأن الألمان والإيطاليين والإنكليز، ولم ينسَ أحدهم أن يخص الإيطاليين بهجومه.

وقد وعد رئيس جمعية المقاصد في خطبته أنه وأعضاء الوفد سوف يبدأون حال عودتهم لبلادهم بالتبشير بمبادئ الإخوان المسلمين، في ذات الوقت توحيد الكلمة في مواجهة المستعمرين وإعادة أمجاد العرب، وانتهى الاحتفال بالهتاف «العرب فوق الجميع»!

وعندما رفع السير لامبسون هذا التقرير إلى وزارة الخارجية البريطانية شفعه بملاحظة مؤداها أن النغمة التي غلبت على الخطب والتي اتسمت بالنارية والتعصب ضد الاستعمار والدعوة إلى استقلال العرب قد صدرت عن الجانبين؛ المصري والسوري(١٦).

في السياق نفسه اهتمت دار المندوب السامي في العاصمة المصرية بنشاطات جمعية الإخوان المسلمين تجاه القضية الفلسطينية مما كان موضوع رسالة بعث بها لامبسون إلى لندن في ٢٨ أيار/مايو من العام نفسه، وقد تضمن تقريراً وضعته إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية المصرية هذه المرة.

جاء في هذا التقرير أن الجمعية قد بدأت في إنشاء عدد من فروعها في فلسطين فضلاً عن الفروع المنتشرة في عدد من المدن المصرية الكبيرة، وأن الجمعية تدعو إلى العودة إلى نقاء الإسلام وتطهير كل البلاد الإسلامية من الوجود الأوروبي، وأن زعماءها قد عمدوا مؤخراً إلى نشر عدد من المقالات في الصحف المصرية تهاجم السياسة البريطانية في فلسطين، وأنهم قد عقدوا اجتماعاً سرياً في ١٦ أيار/مايو تقرر بعده أن يوجه حسن البنا رئيسها نداء إلى كل المصريين، مسلمين وأقباطاً، للدفاع عن المسجد الأقصى، وبفتح اكتتاب يظهرون من خلاله تعاطفهم مع القضية الفلسطينية، وأن المجتمعين قد توصلوا إلى مجموعة من القرارات: إرسال برقيات لكل من المندوبين الساميين في مصر وفلسطين، فضلاً عن وزارة الخارجية البريطانية وعصبة الأمم، لإعلان دعمهم للقضية العربية، نشر المقالات في الصحافة المحلية، مطالبة كلاً من علوبة باشا والأمير عمر طوسون والدكتور عبد الحميد سعيد بتكوين جماعات لمساعدة الفلسطينيين، جمع التبرعات في الجوامع والمدارس وأخيراً إرسال مندوبين إلى فلسطين لمراقبة الموقف(١٧)، والملاحظ أن واضعي هذه التقارير قد اختاروا لها عنواناً: «حركة الجامعة الإسلامية ـ

---

(١٦) F. O. 371/19980 Sir M. Lampson to Mr. Eden, April 8, 1936, Pan-Islamic Arab Movement.

(١٧) F. O. 371/19980 Sir M. Lampson to Mr. Eden, May 28, 1936, Pan-Islamic Arab Movement.

العربية» (Pan-Islamic Arab Movement) مما يدل على التباس المفاهيم، الأمر الذي حرصت السفارة البريطانية في بغداد على إزالته بعدئذٍ.

وبينما توالي دار المندوب السامي بالقاهرة وزارة الخارجية البريطانية بتقاريرها جدّ أمر دفع أنظار الجميع إلى أن تتجه شرقاً، فقد وصل كتاب من السفير البريطاني في بغداد أن خمسة عشر من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، فضلاً عن عدد من الأعيان العراقيين قد قاموا بزيارة إلى كل من سوريا وفلسطين ومصر وعادوا إلى العاصمة العراقية في أول نيسان/ ابريل.

وتشير رسالة السير كلارك ـ كير إلى أن أعضاء الوفد قد لقوا كل ترحيب أينما حلوا، وأنهم قد أعلنوا أنهم سوف يبذلون غاية طاقتهم لتقوية العلاقات الدينية والاجتماعية بين العراق وأخواته العربيات، وأنهم قد ألقوا عدداً من الخطب أكدوا فيها على أهمية الوحدة بين الشعوب العربية، وأن العراق سوف يقدم كل عون للأشقاء العرب في نضالهم من أجل الاستقلال.

تشير أيضاً إلى أن بعض أعضاء الوفد تجاوزوا الحدود في ما حدث في الخطبة التي ألقاها سعيد ثابت نائب الموصل في نابلس، الأمر الذي دفع السفير البريطاني في بغداد إلى أن ينبه رئيس الوزراء نوري باشا السعيد، أنه لو درج الآخرون على النهج نفسه فإن الزوار العراقيين لفلسطين لن يتمتعوا بالتسهيلات والمقابلة الحسنة من السلطات التي ظلوا يتمتعون بها من قبل.

وقد أعرب السير كلارك ـ كير في نهاية هذه المراسلة عن مخاوفه مما يتردد عن نية بعض الجماعات المؤثرة في كل من سوريا وفلسطين ومصر على زيارة العراق، وأكثر من ذلك نبه بعض الأعيان العراقيين على القيام بزيارة غير رسمية لمناطق الخليج.

ويبدو حجم القلق البريطاني من هذه التحركات من أن السفير البريطاني في بغداد أرسل نسخاً من ذلك الكتاب إلى كل من المندوبين الساميين في القاهرة والقدس والوزير المفوض في جدة والقنصل العام في بيروت وأخيراً القنصلين البريطانيين في كل من دمشق وحلب[١٨].

(١٨) F. O. 371/19980 Sir A. Clark Kerr to Mr. Eden, April 3, 1936 – Arab Unity: Visit of Iraqi notables to Syria, Palestine and Egypt.

ثانياً: تدقيق المفاهيم

أدى التباس المفاهيم الذي ظهر في مكاتبات دار المندوب السامي في القاهرة إلى أن ينهض السفير البريطاني في بغداد إلى إزالته بعد أن اطلع على تقارير زميله في العاصمة المصرية، في ما نتبينه من هذه المذكرة الطويلة التي بعث بها لحكومته في ٢٨ أيار/مايو من العام نفسه، ١٩٣٦.

نوّه في مطلع هذه المذكرة إلى ما يترتب من لبس في الفهم عن الاستمرار في استخدام تعبير الجامعة الإسلامية كتوصيف في بحث الحركة الحديثة التي صدرت عن القومية العربية(١٩)، فبينما تتسم الجهود التي بذلت مؤخراً لإحياء روح الإسلام بأنها ذات طبيعة دينية وعالمية فإن القومية العربية تبقى ذات طابع سياسي إقليمي، ومع أنه توجد نقاط التقاء للحركتين غير أنها لا تبرر التعامل معهما باعتبارهما شيئاً واحداً.

يستطرد بعدئذٍ في تشخيص فكرة الجامعة الإسلامية بعد إلغاء الخلافة في تركيا عام ١٩٢٤ وتحولها إلى دولة علمانية، وحرمان العالم الإسلامي من مؤسسة مركزية يلتف حولها المسلمون، وأن محاولات قد جرت بعدئذٍ لإحياء الخلافة، مرة بإعلان حسين ملك الحجاز نفسه خليفة على المسلمين في العام نفسه، ومرة أخرى من خلال مؤتمر الخلافة المنعقد في القاهرة عام ١٩٢٦، غير أن المحاولتين باءتا بالفشل، كما لم يسفر مؤتمر العالم الإسلامي الذي دعا إليه الملك عبد العزيز في مكة في صيف عام ١٩٢٦ عن نتائج تذكر.

وتعزو تلك المذكرة المهمة السبب وراء إخفاق محاولات إقامة تنظيم يجسد العالم الإسلامي إلى الشكوك التي أحاطت بها من الحكومات الإسلامية، فقد نظرت الحكومتان التركية والإيرانية إليها باعتبارها حركة رجعية وظلامية (Reactionary and Obscuranist)، بينما نظر إليها كل من العراق والمملكة السعودية بعدم رضاء بحكم ما تصوره المسؤولون فيهما أن بلادهم لن تتمتع بتأثير قوي فيها، وتأخذ مصر جانباً منها، وتنشغل أفغانستان باضطراباتها الداخلية التي لا توفر لها الوقت للاهتمام بشؤون الخارج، الأمر الذي دعا الشعوب العربية إلى أن تتطلع إلى مستقبلها في إطار أوطانها القائمة.

في عملية التمييز بين حركتي الجامعة الإسلامية والقومية العربية تقول مذكرة

(١٩) «I think it is perhaps a little misleading to use the term pan-Islamic when discussing the modern movement which springs from Arab nationalism». Sir A. Clark Kerr to Mr. Eden, May 28, 1936.

السير كلارك ـ كير أن الحركة العربية الداعية إلى وحدة سياسية بين الشعوب العربية اتبعت نهجاً مختلفاً، فالتعبير عن مشاعر القومية العربية الذي جسده كل من الأمير فيصل ولورنس في الحجاز لم يلق رد الفعل المناسب في سائر البلدان العربية، ففي قلب شبه الجزيرة، في نجد وحائل، بقي الناس هادئين، وفي بلاد ما بين النهرين لا يكاد أبناء المناطق الصحراوية يعرفون بأنباء الثورة، وفي مصر جرت المناقشات حول ما إذا كانت البلاد عربية أصلاً، بقيت سوريا وفلسطين التي كان للثورة العربية ردود فعل واضحة غير أن قبضة الأتراك القوية فيهما منعت أبناءها من تقديم مساعدة فعالة للثورة.

ويرى السفير البريطاني في بغداد أن حلم تحقيق الوحدة العربية تحت العرش الهاشمي قد تعرض لنكستين، أولاهما بعد غزو الملك عبد العزيز للحجاز عام ١٩٢٥، وثانيهما بعد وفاة الملك فيصل عام ١٩٣٣، فقد ظل الرجل بامتداد حياته وهو يسعى إلى تحقيق هذا الحلم، غير أنه بعد فترة شرع الرجال الذين شاركوه في قيادة قواته والذين أصبحوا من وزرائه بعدئذٍ في وضع خطة جديدة للوحدة العربية، والتي تطورت لتشكل قسماتها الجديدة وقتئذٍ.

ويعرب السير كلارك ـ كير عن اعتقاده أن قلب الحركة العربية قد انتقل إلى العراق حيث أصبح القادة السياسيون أصحاب القرار في تقرير مصير بلادهم، ذلك أن كلاً من فلسطين وسوريا مقيدة بنظام الانتداب، وحتى ينتهي هذا النظام فسيظل اهتمام قادة هذين البلدين منصباً حول النضال من أجل الاستقلال، أما السعودية فمع أنها متحررة من أية سيطرة أجنبية، فإنها متخلفة ومنكفئة على ذاتها إلى الحد الذي يصعب معه أن تأخذ أي دور قيادي، وتبقى بعد ذلك مصر، وشأنها حيال هذه القضية شأن فلسطين في الإنهماك في تسوية علاقاتها مع بريطانيا.

وتأسيساً على هذا الفهم يمكن متابعة سعي قادة العراق لتقوية الشعور القومي بين الشعوب العربية من خلال أعمال الدعاية وتوثيق العلاقات الشخصية بين زعماء البلاد العربية الكبيرة؛ العراق ومصر والعربية السعودية وفلسطين، وتبدو أحلام هؤلاء أكثر واقعية فهم لا يخططون لإقامة امبراطورية عربية تحت حكم عاهل واحد، وإنما يفكرون في شكل من أشكال العلاقة الفدرالية التي تسمح بقدر كبير من الاستقلال الداخلي لكل بلد، مما يؤدي إلى وجود دولة يمكن أن تمتد يوماً من الحدود الفارسية إلى الأطلنطي[٢٠] (Which might perhaps stretch

(٢٠) نرى أن هذا الذي عبرت عنه الوثيقة البريطانية في عام ١٩٣٦ ظل الهدف الذي تسعى إليه الحركة العربية حتى أصبح شعاراً لها خلال الخمسينات والستينات، وهو الشعار القائل «من المحيط إلى الخليج».

some day from the Persian border to the Atlantic) وتستطرد تلك المذكرة المهمة التي وضعتها السفارة البريطانية في بغداد، والتي تكتسب أهميتها من أنها كانت أول محاولة جادة لتمييز الحركة العربية عن الجامعة الإسلامية.. تستطرد في الكشف عن السياسات التي تعبر عن الفهم الجديد للحركة العربية من جانب قادة العراق؛ المفاوضات العراقية ـ السعودية التي تسفر عن الرغبة في إقامة حلف دفاعي بين جميع الدول العربية، سياسة عربية خارجية موحدة، على أن يسبق ذلك الاتصال بين البلاد العربية لوضع سياسة ثقافية واقتصادية موحدة.

ويختم السير كلارك ـ كير مذكرته الفريدة برنة تفاؤل في ما يخص موقف القوميين العرب من الحكومة البريطانية، فهو يعرب عن اعتقاده أن المرارة التي خلفها الشعور العربي بأنها لم توف بتعهداتها التي جاءت في مراسلات الحسين ـ مكماهون قد زالت تقريباً، وأن السياسات البريطانية في العراق والصداقة مع ابن سعود والموقف من أزمة الحبشة[٢١] وزيادة الأمل في تسوية مع مصر.. كلها أمور تبعث الثقة في حسن نيات الحكومة البريطانية، وأنه قد وصلته أخبار مؤداها أن القوميين العرب في سوريا عادة ما يمتدحون السياسات البريطانية في العراق، ولم يبقَ بعد كل ذلك ما يؤثر في العلاقات بين البريطانيين والحركة القومية العربية سوى المسألة اليهودية في فلسطين، ومع ذلك فإن أغلب الزعماء العرب في العراق لم يفقدوا الأمل في رغبة الحكومة البريطانية في الوصول إلى حل مناسب لهذه المسألة[٢٢].

ويخلص السفير البريطاني في بغداد من كل ذلك إلى القول بأنه لا يرى أي سبب يدفع حركة القومية العربية لموقف العداء من بريطانيا، أو أن يكون هدفها الإضرار بالمصالح البريطانية، باستثناء لو عرف الموقف في فلسطين مزيداً من التدهور، فعندئذٍ فقط يمكن أن تتعرض تلك المصالح لنتائج «غير مريحة» (Uncomfortable) في البلاد العربية الكبيرة، على حد تعبيره[٢٣].

في الوقت نفسه تقريباً وبتكليف من وزارة الخارجية البريطانية يضع القنصل البريطاني في دمشق، جلبرت ماكريث (MacKereth)، مذكرة حول الموضوع نفسه، تحت عنوان «القومية العربية»، والتي تقدم فيها برؤية مختلفة جد الاختلاف عن رؤية زميله في بغداد.

---

(٢١) في خريف عام ١٩٣٥ هاجمت إيطاليا الحبشة، وقد تزعمت كل من بريطانيا وفرنسا في عصبة الأمم العمل على اتخاذ قرار يدمغ إيطاليا بأنها «أمة معتدية»، وهو القرار الذي وافقت عليه خمسون دولة.

(٢٢) انظر الملحق رقم (٤).

(٢٣) F. O. 407/19980 Sir A. Clark Kerr to Mr. Eden, May 28, 1936–Arab Unity.

بعد استبعاد المقدمة التاريخية الطويلة التي تتبع فيها الحركة العربية منذ عام ١٩٠٥ انتهى إلى الاجتماع الذي عقده عدد من القوميين العرب من سائر البلاد في القدس عام ١٩٣٢ تحت رئاسة الزعيم العراقي ياسين الهاشمي، حيث تجنب المجتمعون التعرض للمشاكل الدينية واتبعوا نصيحة الزعيم المصري الراحل سعد زغلول في هذا الشأن، وهم في هذا كما أعلنوا أرادوا أن «يجردوا السياسة الاستعمارية من أهم أسلحتها التي حاولت من خلالها استعباد شعوب الشرق»، وتضمن برنامجهم بعد ذلك السعي إلى إقامة «زولفرين عربي» (Arabian Zollverein)[٢٤]، توحيد العملة، إقامة بنك عربي، إلغاء تأشيرات الدخول، وأنه بعد أن يتم ذلك يمكن توحيد العلم وطوابع البريد بين كل من العراق وسوريا وشرق الأردن.

وكان مفترضاً أن يبحث ما تم التوصل إليه في هذا الاجتماع التمهيدي في مؤتمر يعقد في بغداد، وهو المؤتمر الذي لم يقدر له الانعقاد نتيجة الصراعات الشخصية، ولم يشأ ماكريث أن يشير في هذه المناسبة إلى الدور البريطاني في منع انعقاد المؤتمر.

أكثر من ذلك فقد أخذ الرجل يعدد العقبات التي تواجه فكرة القومية العربية على نحو يشي بعدم تعاطفه معها، نشوء دول عربية منفصلة في كل من بلاد ما بين النهرين وسوريا وشبه جزيرة العرب بكل ما يصحب ذلك من شوفينية وطنية تنتشر بين سكانها، فالفكرة الوطنية آخذة في التطور، حتى لو تم ذلك ببطء، في الوقت نفسه ينشأ في كل دولة جهاز إداري على أسس أوروبية، ولا بد أن يكون رجاله حريصين على سلطتهم ومصالحهم، ثم إن الأنظمة القانونية والسياسية تنشأ بينها اختلافات كبيرة، فضلاً عن كل هذا فهناك الحرص على الحدود التي تم تعيينها بين تلك الدول خلال فترة الحرب.

ولا ينسى القنصل البريطاني في دمشق في هذه المناسبة الإشارة إلى الغيرة التي تتملك بعض العناصر الوطنية من بعض العرب الذين يحتلون مناصب رفيعة في بلادهم، وقد أعطى المثل على هذا بمصر على وجه التحديد حيث حصلت عناصر شامية على تلك المناصب في ظل الاحتلال البريطاني، وما تبع ذلك من أن المصريين ظلوا ينظرون إلى هؤلاء باعتبارهم أجانب.

---

(٢٤) اتحاد جمركي نشأ في ألمانيا بقيادة بروسيا وانضمت إليه عام ١٨٣٤ كل من سكسونيا وبافاريا و١٤ دولة ألمانية أخرى مما مهد لقيام الاتحاد الجمركي بعدئذٍ.

ويتوقف المستر ماكريث عند هذه النقطة حيث يرى أن موقف مصر من حركة القومية العربية لا يتسم بالوضوح، فهي لم تبد ما يفيد من رغبة في تحمل أية مسؤولية جماعية في كونفدرالية عربية أو إسلامية، وأن المصريين لم يستقروا بعد عما إذا كانوا عرباً أو فراعنة، أو ينوون تحديد هويتهم على أسس غربية.

مع كل ذلك فلا يستطيع الرجل أن ينكر ما ترتب على انتشار الأدب العربي الحديث والصحافة من تقوية الفكرة العربية، وأن المصريين قد لعبوا دوراً جوهرياً في تغيير العربية الكلاسيكية التي كادت تتحول إلى إحدى اللغات الميتة مثل اللاتينية إلى لغة حية يقرأها جميع العرب، ويسوق في هذه المناسبة المنظر الذي رآه مراراً على مقاهي دمشق حيث يجلس أحد الرواد يقرأ في صحيفة بصوت عال وقد تحلق حوله العديدون يناقشون بعض ما جاء في هذه الصحيفة(٢٥).

ولم يكن الدور المصري في الوحدة العربية غائباً في أي وقت عن ذهن مخططي السياسة البريطانية، مما يكشف عنه ذلك الرصد الدقيق لأي نشاط من جانب المصريين في هذا الاتجاه، وفي مناسبات متعددة.

من تلك المناسبات ما جرى أواخر عام ١٩٣٦ حين ارتأى البعض على ضوء الأحداث الجسيمة التي شهدتها فلسطين خلال ذلك الوقت من ضرورة عقد مؤتمر عربي، وقد نظروا إلى العاصمة المصرية باعتبارها المكان الملائم لإقامته، وبخاصة بعد أن كانت مصر قد أبرمت مع بريطانيا معاهدة ١٩٣٦ الشهيرة، والتي تصور الكثيرون أنها تحد من قدرة بريطانيا على التدخل في الشؤون المصرية.

من جانب آخر ارتأى هؤلاء أن التطورات التي شهدتها مصر تشجع على هذا النوع من التفكير تأسيس جمعية الوحدة العربية (The Arab Union Society) في القاهرة ببرنامج مؤداه تقوية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، ويعلق تقرير للسفارة البريطانية في القاهرة أن تلك الجمعية إسلامية بالأساس، وأن أعضاءها قد اجتمعوا في مطلع عام ١٩٣٧ برئاسة محمود بسيوني، رئيس مجلس الشيوخ، وشكلت لجنة للنظر في مسألة انعقاد المؤتمر العربي في القاهرة يدعى إليه ممثلون من العراق وسوريا وفلسطين، فضلاً عما عرفته تلك الفترة من جهود بدأها طلاب الجامعة لتأسيس اتحاد الطلبة العرب (Arab Students Union) والتمهيد لعقد مؤتمر له في إحدى العواصم العربية(٢٦).

---

(٢٥) F. O. 371/19980 Consul MacKereth to Mr. Eden, May 15, 1936 - Memorandum respecting Pan-Arabism.

(٢٦) F. O. 371/20780 Pan-Arab Congress–Note by Samuel Bey Attiya, January 13, 1937.

وقد انتعشت الآمال بإمكان عقد هذا المؤتمر خصوصاً بعدما انعقد المؤتمر الطبي لدول الشرق الأدنى في القاهرة الذي واكبه زيارة أعداد من المثقفين والوجهاء العرب للعاصمة المصرية لبحث الاقتراح، وإن لم تتمخض محادثاتهم عن شيء محدد.

يعلق السير مايلز لامبسون، السفير البريطاني في القاهرة، على تلك التطورات بأن لوناً من عدم الثقة بين العراق ومصر يعيق التوصل إلى اتفاق لعقد مثل هذا المؤتمر، الأمر الذي دفع العرب الفلسطينيين الذين كانوا وراء الفكرة إلى الاتجاه إلى عقد المؤتمر في مكة خلال موسم الحج، غير أن حافظ وهبة، الوزير المفوض للسعودية في لندن أبلغ المسؤولين في السفارة البريطانية بالقاهرة، وقت أن كان في زيارة لها، أن الملك عبد العزيز بن سعود لا يميل إلى الفكرة.

ويخلص السير لامبسون من ذلك العرض إلى القول إن المصريين ميالون لحصر علاقاتهم بالوطن العربي في تشجيع العلاقات الاجتماعية والثقافية بين البلاد العربية، وتظهر العصبة العربية التي يرأسها محمود بسيوني رئيس مجلس الشيوخ بعضاً من النشاط في هذا المجال، وإن كان الرجل نفسه لا يميل، بحكم منصبه، إلى تكثيف نشاطاته في هذا المجال، الأمر الذي أدى إلى نشوب خلافات بينه وبين أعضاء العصبة، مما أثر بدوره في نشاطاتها، وهو ما عبرت السفارة البريطانية عن رضائها عنه[٢٧].

ولم تمر القضية بسهولة فقد حدث في أواخر عام ١٩٣٧ أن نشرت بعض الصحف المصرية أن السعودية قد رفضت عقد مؤتمر عربي في مكة، وهو الخبر الذي نقلته عنها بعض الصحف السورية والعراقية، الأمر الذي أثار غضب الملك عبد العزيز بن سعود، في ما عبرت عنه جريدة **أم القرى**، مما كان محل رصد من البعثة البريطانية في جدة[٢٨].

كتبت هذه الجريدة في ٣ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٣٧ لتؤكد أن التقرير الذي نشرته بعض الصحف العربية في هذا الشأن عارٍ تماماً عن الصحة، وأنه لم يحدث أي وقت أن تقدم أي فرد أو جماعة بطلب عقد مثل هذا المؤتمر في مكة، وأنه بالتالي ليس هناك المجال للقول إن السعودية قد رفضت مثل هذا الطلب إن كان له وجود في الأصل.

---

(٢٧) F. O. 371/20786 Sir M. Lampson to Mr. Eden, January 9, 1937 – Arab Unity.

(٢٨) F. O. 371/20786 Sir R. Bullard (British Legation, Jedda) to Foreign Office, December 7, 1937.

وقد هاجمت **أم القرى** الصحف التي روجت لهذه الإشاعة، على حد توصيفها، ورأت أنها تسعى بمثل ذلك العمل إلى تقسيم العرب الذين هم في أمسّ الحاجة إلى الانسجام والوحدة، وأن مثل تلك الأنباء الكاذبة عن الملك ابن سعود لن يستفيد منها سوى أعداء العرب والإسلام «وأن الجميع يعلمون أن الملك عبد العزيز لا تحركه الرغبات والأهواء وأنه رجل كل العرب وأنه نذر نفسه لنشر الحقيقة والإيمان دون أن يبالي بعمل دعاية لشخصه وأنه لا يمكن أن ينكص عن أي عمل يعتقد بأنه يحقق مصالح العرب والمسلمين»[٢٩].

غير أن الوثائق البريطانية تحفظ لنا في هذا الصدد قصة الاتصالات التي جرت بين الوزير السعودي في لندن، حافظ وهبة والمستر رندل رئيس الإدارة الشرقية في وزارة الخارجية خلال شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٣٨ حين أنبأ الشيخ وهبة المسؤول البريطاني عن البرقيات التي وصلت إلى المسؤولين السعوديين من طلاب جامعة الأزهر تطلب منهم دعم القضية الفلسطينية، وقد أكد المستر رندل أنه قد وصلت الخارجية البريطانية برقيات مشابهة، وأنهم قد قرروا إهمال الرد عليها، وهو ما قرر الشيخ وهبة بدوره أن يفعله[٣٠].

وبدا وكأن الحكومة البريطانية قد ارتاحت لهذه النهاية السعيدة، بالنسبة لها، لفكرة عقد المؤتمر العربي خلال عام ١٩٣٧، وبخاصة أن دوافعه كانت قد انبعثت هذه المرة من التطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية، وكان من الطبيعي أن يسود دوائر حكومة لندن الاعتقاد أن مثل هذا المؤتمر لو انعقد فسوف يكون ساحة للهجوم على السياسات البريطانية في المنطقة.

صدرت بعض أسباب هذا الاعتقاد عن الحملة التي ظلت تشنها الصحف المصرية على السياسات البريطانية في فلسطين، فمن ناحية تكتب إحداها أن مصر لن تظل منشغلة بأمورها الداخلية عن القضية الفلسطينية، وذهبت بعيداً في الهجوم على السلطات الإنكليزية وطالبتها بوضع المطالب العربية في حسبانها[٣١]، ونقلت صحيفة أخرى عن مراسلها في القدس بأن علماء السعودية قد احتجوا على قرار التقسيم وأن ابن سعود أبلغ الحكومة البريطانية بعدم موافقته عليه[٣٢].

---

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) F. O. 371/21872 Saudi Minister Conversation, 7th January 1938.

(٣١) مقال بقلم توفيق دياب، في: **الجهاد** (٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧).

(٣٢) **المصري** (١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧).

على رغم تلك النهاية السعيدة لحكومة لندن، فإن ذلك لم يدعُ القائمين على شؤون السياسات العربية في وزارة الخارجية البريطانية إلى إغفال أية تطورات تتصل بالقضية العربية خلال الشهور التالية، الأمر الذي نلاحظه ضمن تعليمات أرسلها المستر إيدن إلى السفير البريطاني في القاهرة، السير مايلز لامبسون، عن السياسات الواجب إتباعها مع الحكومة المصرية في ظل معاهدة التحالف التي تم عقدها بين الطرفين.

ومع أن التعليمات تخص الأوضاع في مصر فإنه يلفت النظر القواعد التي وضعتها للحكومة البريطانية والتي سمحت بمقتضاها لسفيرها في القاهرة بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد في حالات معينة.

ست حالات وافقت حكومة لندن على أن يتدخل سفيرها في القاهرة لمواجهتها.. الثلاث حالات الأولى متعلقة بوفاء الحكومة المصرية بشروط المعاهدة، والحالتان الأخريان متصلتان بالإخلال بالأمن العام أو تدهور الأوضاع المالية، الحالة الأخيرة كانت الحالة الوحيدة المتصلة بسياسات مصر الخارجية، وكانت متعلقة بموقف مصر من القضية العربية.

وقد جاء فيها بالحرف الواحد أنه يسمح للسفير البريطاني بالتدخل في حالة «أن تقدم الحكومة أو الملك فاروق العون لبعض العناصر العربية المعادية لحكومة جلالته أو تبني مشروع غير مرغوب فيه للجامعة العربية أو الجامعة الإسلامية»[٣٣].

تنفيذاً لتلك التعليمات أخذت السفارة البريطانية في العاصمة المصرية تراقب بكل عناية أية نشاطات عربية في القاهرة وتبعث بتقاريرها حولها إلى وزارة الخارجية، مما يكشف عنه ما جاء في تلك التقارير السرية عن كل من المؤتمر البرلماني العربي والمؤتمر النسائي العربي اللذين انعقدا على التوالي في القاهرة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٣٨.

المؤتمر الأول انعقد في الفترة بين يومي ٧ و١١ من ذلك الشهر، وقد وجه علوبة باشا[٣٤] الذي تبنى الفكرة الدعوة إلى «جميع أعضاء البرلمانات في الدول

---

(٣٣) «Support by the Government or King Farouk of Arab elements hostile to His Majesty's Government or the launching of some undesirable pan-Arabic or pan-Islamic scheme». F. O. 371/21945 Eden to Lampson, February 10, 1938.

(٣٤) محمد علي علوبة باشا قانوني مصري بدأ حياته السياسية عضواً في الحزب الوطني، ثم انضم للوفد ليخرج منه وينضم للأحرار الدستوريين، ثم أصبح بعد ذلك أكثر انحيازاً لرجال الحزب الوطني، وقد كرس جهده بعد عام ١٩٢٩ للقضايا العربية والإسلامية وكان عضواً في اللجنة التنفيذية للمؤتمر =

العربية وإلى الشخصيات البارزة في البلاد العربية التي ليس فيها مجالس برلمانية»[٣٥]، وحضر المؤتمر ممثلون عن مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن كما اشترك فيه مندوبون عن المغرب واليمن.

أما المؤتمر الثاني فقد انعقد بين يومي ١٥ و٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ويعزى الفضل في قيامه إلى السيدة هدى شعراوي رئيسة الاتحاد النسائي المصري التي وجهت الدعوة إليه واشترك فيه عدد كبير من النساء العربيات من كل من مصر وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن والعراق[٣٦].

في تقرير طويل بعث به السير مايلز لامبسون ضمنه ملاحظات السفارة البريطانية حول مجريات المؤتمرين، وقد أبدى في مستهله ارتياحه للنغمة المعتدلة التي سادت في المؤتمر البرلماني بتأثير من علوبة باشا الذي وقع تحت ضغوط من رئيس الوزراء علي ماهر، وإن كان قد عزا ذلك في جانب منه إلى الافتقار إلى الاهتمام الشعبي نتيجة مقاطعة الوفد للمؤتمر وإن كان النحاس باشا قد حرص على استقبال الوفود المشاركة ليؤكد لهم أن غياب الحزب الكبير يجب ألا يفسر على أنه ينتقص من حماس الوفد للقضية الفلسطينية، وفي الجانب الآخر إلى أن غياب كل من السعودية وتركيا وإيران قد حرم المؤتمر من طابعه العالمي (ecumenical) وإن كان أغلب أعضاء الوفود الذين جاءوا إليه من الشخصيات الوطنية الكبيرة في بلادها[٣٧].

ويصف السير لامبسون القاهرة بأنها قد أصبحت المركز العصبي (The nerve center) للعالمين العربي والإسلامي، وأن المجتمعين فيها قد جاءوا من الشخصيات الكبيرة من الشرقين الأدنى والوسط فضلاً عن بلاد شمال أفريقيا، وهو تجمع لا بد وأن «يشيع الشعور بالوحدة بينهم خاصة في ما يتصل بمعارضة سياسة حكومة جلالة الملك في فلسطين والتعاون الإسلامي العام ضد الانتهاكات الغربية» في ما

=الإسلامي حيث قام ممثلاً له بجولة في الهند عام ١٩٣٣ وتولى وزارة المعارف خلال رئاسة علي ماهر (كانون الثاني/يناير ـ أيار/مايو ١٩٣٦) حيث عين عضواً في مجلس الشيوخ في أعقاب ذلك.

(٣٥) F. O. 371/21883 Lampson to Halifax, October 24, 1938 – Arab Parliamentary Congress and Arab Women's Congress.

رأس الوفد السوري: فارس الخوري رئيس مجلس النواب، الوفد العراقي: مولود مخلص باشا رئيس مجلس النواب، الوفد اللبناني: جبران تويني، الوفد المغربي: محمد المكي الناصري. انظر: الأهرام، ٦/١٠/١٩٣٨.

(٣٦) الأهرام، ١٢/١٠/١٩٣٨.

(٣٧) المصدر نفسه.

عبرت عنه قرارات المؤتمر: بطلان تصريح بلفور، وقف هجرة اليهود إلى فلسطين، رفض تقسيم فلسطين، وكان الاهتمام الخاص الذي أولاه المؤتمر للقضية الفلسطينية طبيعياً حتى أن المؤتمرين أسموه «المؤتمر البرلماني للبلاد العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين»[٣٨].

وقد رأى السفير البريطاني في مصر أن تشكيل لجنة دائمة للمؤتمر مقرها القاهرة[٣٩] إنما يكشف عن النية على تنمية روح التعاون بين تلك البلاد، وخص بالذكر في هذا الصدد الخطبة التي ألقاها الشيخ المراغي، شيخ الأزهر، على أعضاء الوفود لدى زيارتهم للجامع الكبير والتي عبر فيها عن أمله أن يكون المؤتمر فاتحة لمؤتمرات أخرى لبحث المشاكل الشرقية والإسلامية.

ولما كانت الصحف البريطانية، **التايمز والمانشستر غارديان**، قد بشرت قراءها بأن المؤتمر لم يحقق ما عقده عليه منظموه[٤٠]، فقد كان من الطبيعي أن يعرب الممثل البريطاني عن أمله في أن تؤدي الطموحات الشخصية، فضلاً عن ألاعيب الساسة الشرقيين إلى إحباط جهود التعاون بين المؤتمرين، غير أن ذلك ـ في رأيه ـ لا ينفي أن مثل تلك المؤتمرات تقوي من التماسك بين تلك الشعوب وإن كان يبقى تماسكاً ذا طبيعة عاطفية بين أناس يغلبون العاطفة على العقل.

أما عن المؤتمر النسائي فإن أهم ما عني البريطانيين فيه أنه يقوي من ذلك الشعور العاطفي بين النساء القادمات من شتى البلاد العربية ويمحورهن حول القضية نفسها. . القضية الفلسطينية، وفي ما عدا ذلك فقد كان المؤتمر أقل تنظيماً من المؤتمر البرلماني.

ويختم السير مايلز لامبسون هذا التقرير المهم بتحذير حكومته من مخاطر مثل هذه المؤتمرات على وضع بريطانيا، وبخاصة إذا ما أضيف إليها المصاعب التي تعانيها في أوروبا والشرق الأقصى، وأنه على ضوء ذلك فإنه «لا يمكن التغاضي عما تمثله الحركة العربية ـ الإسلامية المتمحورة حول القضية الفلسطينية من مخاطر، ليس فحسب بصدد العلاقة بين اليهود والعرب وإنما الأهم من ذلك من تأثير

(٣٨) F. O. 371/21883 Lampson to Halifax, Ibid.

(٣٩) جاء في القرار السابع من قرارات المؤتمر «انتخاب لجنة دائمة تنوب عن المؤتمر في اتخاذ ما تراه من الوسائل المؤدية لتنفيذ هذه القرارات ويكون مقرها الرئيسي مصر ولها أن تضم إليها وتوكل عنها من تشاء بأغلبية أصوات أعضائها». انظر قرارات المؤتمر في: **الأهرام**، ١٢/١٠/١٩٣٨.

(٤٠) **الأهرام**، ١١/١٠/١٩٣٨.

استراتيجي على المصالح البريطانية».

وبداية النظر لقضية الوحدة العربية من المنظور الاستراتيجي قد اقتضته التطورات التي عرفتها ساحة العلاقات الدولية وقتئذٍ والتي قادت في النهاية إلى اشتعال الحرب العالمية الثانية لتدخل هذه القضية في مرحلة جديدة تكشف لنا عنها الوثائق البريطانية.

ثالثاً: أثر قيام الحرب

لم تكن قد انقضت سوى أيام قليلة على قيام الحرب حين وضعت الإدارة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية مذكرة شاملة عن الوحدة العربية (١٤ صفحة) كانت بمثابة المسح الكامل للأوضاع في الوطن العربي في ذلك الوقت الحاسم مما اكتسبت معه، في رأينا، أهمية كبيرة[٤١].

البداية كانت محاولة لرسم خريطة الوطن العربي بمفهومه القائم وقتئذٍ.. يشكل الدول العربية: مصر، والعراق، والعربية السعودية واليمن، بعدها كل من سوريا ولبنان وشرق الأردن التي تديرها حكوماتها تحت إشراف القوة المنتدبة (فرنسا وبريطانيا)، يليها المستعمرة البريطانية في عدن والبلاد الواقعة تحت الحماية البريطانية أيضاً في الخليج: الكويت، والبحرين، وقطر، وكلبا وإمارات الساحل المتصالح الست، أما مسقط فهي وإن كانت مستقلة من الناحية القانونية إلا أنها من الناحية العملية تخضع للنفوذ البريطاني. ومع أن البعض ينظر إلى طرابلس باعتبارها بلداً عربياً كذا بلاد شمال أفريقيا فإن المذكرة تعترف باستبعادها وهو ما حدث مع السودان الواقع تحت الحكم الثنائي، فعلى الرغم من أن «العربية هي لغة تلك البلاد غير أنه لا يمكن توصيفها بالعربية»[٤٢]!

تتحول المذكرة بعد ذلك لما أسمته «الحلم العربي»، فقد رأت أنه كان يبدو من الصعب تحقيق هذا الحلم المتمثل في توحيد كل البلاد العربية الواقعة في آسيا فضلاً عن مصر، غير أن اكتشاف اللاسلكي واستخدام السيارات قد أزال كثيراً من معوقات الاتصال والمواصلات، ثم إن اكتشاف النفط أدى إلى تجاوز الصعوبات المالية «ومن ثم فليس ثمة ما يمنع من توحيد البلاد العربية التي يحدها شمالاً

(٤١) انظر الملحق رقم (٥).

(٤٢) F. O. 371/23239 Memorandum respecting Arab Federation, September 28, 1939.

الأناضول وشرقاً الهضبة الإيرانية، وإن كان من المحتمل أن تبقى مصر بعيدة عن تلك الوحدة».

تطرح مذكرة الإدارة الشرقية بعد ذلك المشروعات المقترحة للوحدة العربية وتمحص كل منها على حدة:

ـ اتحاد سوريا والعراق؛ وهي الفكرة التي نوقشت قبل سنوات على أساس قيام مملكة ثنائية تحت تاج ملك العراق.

ـ اتحاد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن.

ـ اتحاد كل من فلسطين وشرق الأردن والعراق وهو المشروع الذي كان يدافع عنه نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي وقتئذٍ.

خلص واضعو المذكرة من ذلك الطرح إلى القول بأن كلاً من فلسطين وشرق الأردن شأن سوريا ولبنان اللذين يشكلان وحدة جغرافية واقتصادية وسياسية، وأن الفصل بينهما مصطنع، وأن وحدة تضم العراق وسوريا بما فيها لبنان، فضلاً عن فلسطين وشرق الأردن ستكون طبيعية، أما الحدود بين كل تلك البلاد فهي حدود سياسية، وباستثناء مصر والعراق ـ الدولتان صاحبتا الحدود الجغرافية الطبيعية ـ فإن بقية الأقسام العربية لا يتوفر لها ذلك.

واستمراراً في تتبع العوامل الإيجابية للوحدة فإن المذكرة تتحدث عن صعوبة احتفاظ الكيانات الصغيرة في عالم بداية الحرب الثانية باستقلالها، وأن عليها أن تعتمد بدرجة أو بأخرى على مساعدة جار قوي، مما يعني أن قيام دولة كبيرة سيكفل لها الاستقلال بأجلى معانيه.

على الجانب الآخر تعدد الإدارة الشرقية العقبات في طريق تحقيق مثل هذه الوحدة وكانت أربع: حكام الدول المختلفة، وفرنسا، وتركيا وبريطانيا العظمى، وقد أعطت العقبة الأولى مكان الصدارة.

بالنسبة لحكام الدول تؤثر في علاقاتهم أسباب الغيرة والتنافس.. أهمهم وأكثرهم تأثيراً ابن سعود، ومع أن البلاد التي يحكمها أكثر المناطق العربية تخلفاً فإن المتوقع من اكتشاف النفط والذهب أن تتحول إلى بلد غني، وهو يرى أنه إذا وجد زعيم للعرب فلن يكون سواه، وهو في الوقت نفسه على علاقة عداء تقليدية مع الأسرة الهاشمية التي تحكم العراق وشرق الأردن، غير أنه حتى هذين الأخيرين تسود بينهما أسباب التحاسد والغيرة، فالأمير عبد الله حاكم شرق

الأردن يرى أن المحاولات العراقية للوحدة مع سوريا تشكل تهديداً لمصالحه. هناك بعد ذلك فاروق ملك مصر وله تطلعات في زعامة العالم الإسلامي مما يجعله محل شك من الملك ابن سعود، وحتى شيوخ عدن والخليج مع أنهم يرفضون السيطرة البريطانية إلا أنهم يفضلونها على أن يبتلعهم جار قوي.

وتلفت المذكرة البريطانية النظر إلى أن أسباب الغيرة والتنافس انتقلت من الحكام إلى الوزراء وكبار موظفي الإدارة، فالحكومة العراقية مثلاً تتعرض لانتقادات لو وظفت في إحدى إداراتها سوري أو فلسطيني أو مصري، مما يعبر عن مشاعر وطنية وهي أكثر وضوحاً في مصر عنها في أي بلد عربي آخر.

في ما يخص فرنسا فقد عبرت حكومة باريس مراراً عن موقفها المعادي للوحدة العربية، أو أي تطور من شأنه إضعاف وضعها في سوريا وبخاصة في لبنان، وهم يرون أن من مصلحتهم ومصلحة بريطانيا الإبقاء على الأوضاع الراهنة في الوطن العربي، ولا يجد البريطانيون تفسيراً لعدم رغبة فرنسا في التخلص من العبء السوري، اقتصادياً وسياسياً، سوى العلاقات الحضارية القديمة، والغيرة من بريطانيا التي اعتقدت فرنسا دائماً أنها قد حرمتها من نصيبها العادل في غنائم الحرب!

أما في ما يتعلق بتركيا فعلى الرغم مما أعلنته حكومة أنقرة مراراً أنه ليس لديها أية أطماع في الأراضي العربية فإن كثيرين لا يصدقونها وبخاصة بعد أن ضمت سنجق الإسكندرونة، وهم يعتقدون أن تركيا تتطلع لضم كل من حلب والموصل، الأمر الذي يجعلها تنظر لأية مشاريع للوحدة العربية على أنها تهديد لمصالحها، وإن كان من الصعب أن تقول الحكومة التركية ذلك بصراحة!

تبقى بريطانيا العظمى والاعتقاد السائد أن الشكل القائم للشرق الأوسط.. شكل مجموعة من الدول، يناسب المصالح البريطانية عن سواه، وهذه المصالح في رأي دوائر الخارجية البريطانية تتركز في أمرين: المواصلات والنفط.

بالنسبة للمواصلات تقول المذكرة إن لبريطانيا خطين رئيسيين للمواصلات من البحر المتوسط إلى الهند واستراليا والشرق الأقصى.. الخط الأول بحري ويمر عبر قناة السويس والبحر الأحمر إلى المحيط الهندي، والثاني جوي ويمر من البحر المتوسط عبر فلسطين وشرق الأردن والعراق ثم إلى الخليج فالمحيط الهندي.

أما في ما يتعلق بالنفط فتقع مصادره الأساسية في فارس والعراق، فضلاً

عن البحرين والسعودية التي تشهد نمواً سريعاً في إنتاج حقولها. ويشحن النفط العراقي إلى طرابلس وحيفا، الأمر الذي يتطلب نفوذاً بريطانياً قوياً في تلك المناطق.

على ضوء كل تلك الحقائق تخلص المذكرة في النهاية إلى السياسات الواجب على حكومة لندن اتباعها حيال فكرة الوحدة العربية، الأمر الذي يمكن توصيفه بأنه أهم ما جاء في تلك المذكرة مما تضمنته الفقرتان العشرون والإحدى والعشرون منها، واللتان نسوقهما بنصهما هنا:

الفقرة **الأولى** يفترض المدافعون عن الوحدة العربية حتمية أن تعارض الحكومة البريطانية أفكارهم لنفس الأسباب التي تعارضها فرنسا، وبخاصة أن دولة واحدة في المنطقة لن تستجيب للنفوذ البريطاني بالقدر الذي تستجيب به مجموعة من الدول الصغيرة الضعيفة، وهو افتراض يحظى بالصحة، الأمر الذي لن تقوم معه الحكومة البريطانية من تلقاء نفسها بتشجيع أفكار الوحدة العربية، هذا على افتراض أن الحكومة الفرنسية قد تركتها تفعل ذلك، وعلى افتراض أن علاقاتها بسائر الحكام العرب يمكن أن تساعدها على اتباع هذا النهج.

الفقرة **الثانية** غير أنه لما كانت الفكرة العربية تشكل ظاهرة قوية في الشرق الأوسط فإن الحكومة البريطانية تتبنى سياسة عدم اتخاذ زمام المبادرة في هذا الشأن على أنه إذا ما اتخذ العرب هذا الزمام فإنها لن تقف من تلك الحركة موقف العداء حتى يتبنى الاتحاد الذي يفترض قيامه سياسة الصداقة مع بريطانيا العظمى[٤٣].

هذه المذكرة المهمة التي أرسلت للمسؤولين البريطانيين المعنيين بالشؤون العربية في لندن ولممثلي بريطانيا في بعض العواصم العربية لقيت ردود فعل مختلفة.

أول هذه الردود جاءت من وزارة الحربية البريطانية التي دخلت المنطقة إلى بؤرة اهتماماتها نتيجة ظروف الحرب، وقد حفلت بأسباب التشكيك في الفكرة العربية.

حصر المسؤولون في تلك الوزارة أهداف الفكرة العربية في ثلاثة: النهضة الثقافية العربية القائمة على اللغة والدين المشترك فضلاً عن درجة من الوحدة

(٤٣) المصدر نفسه.

العنصرية، وكومنولث من الدول العربية، وامبراطورية عربية، وأخذت تفند هذه الأهداف هدفاً وراء آخر[٤٤].

بالنسبة للهدف الأول ترى المذكرة أنه قد شابه كثير من أسباب المبالغة «فالحضارة العربية من الناحية التاريخية خليط من الحضارات اليونانية والآسيوية يجمعها وحدة الدين، وباستثناء ذلك فالخلافات ظاهرة فغالبية الفلاحين في مصر ينحدرون من أصول المصريين القدماء، وتغلب الدماء المغربية على شعوب ليبيا والمغرب الخ، وباستثناء شبه الجزيرة فإن غلبة العرب تبدو في شرق الأردن وفلسطين يليهما سوريا والعراق».

أما في ما يتعلق بالهدف الثاني.. إقامة كومنولث عربي، فتبدو الفكرة غربية أكثر منها شرقية، فالنهج الأخير يغلب عليه الطابع الفردي، ولعل ذلك ما أدى إلى إخفاق تجربة محمد علي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، إذ انها كانت تعبيراً عن طموح شخصي، وإن أول تعبير جماعي عن الفكرة جاء في برنامج جمعية بيروت السرية عام ١٨٧٥، غير أن ما أدى إلى انتعاشها على هذا النحو الأخير قد نتج عن الضغط الذي مارسته القوى الأوروبية على عديد من أنحاء الوطن العربي.

يبقى الهدف الثالث بناء إمبراطورية عربية، وهو في ما ارتآه المسؤولون في وزارة الحرب البريطانية أكثر الاحتمالات تعبيراً عن العقلية العربية، وهو الأمر المحصور بين العراق من جانب وبين السعودية من جانب آخر، وبخاصة أن ابن سعود يعتبر في الوقت الحالي الشخصية السياسية القيادية رقم (١) في المنطقة، وأنه لأسباب عديدة أكثر الأمور منطقية أن يسعى ليكون «ملك العالم العربي» (King of the Arab World).

ونصحت مذكرة وزارة الحرب في النهاية باتخاذ موقف وسط بين كل من العراق والسعودية، الأمر الذي تمليه الضرورات الاستراتيجية[٤٥].

بالنسبة لممثلي بريطانيا في البلاد العربية فقط احتفظت لنا الوثائق البريطانية برأي كل من القنصل العام في بيروت، هافارد (Havard)، والمستر ماكريث (MacKereth) القنصل البريطاني في دمشق.

---

(٤٤) F. O. 371/23195 Major Tod (War Office) to Mr. Baggallay, 3rd November 1939, Arab Federation.

(٤٥) المصدر نفسه.

مذكرة المستر هافارد كانت قصيرة ولكنها تمتلئ بأسباب المعارضة لفكرة الوحدة العربية، وقد أسس معارضته لها على أن المسيحيين في لبنان سوف يكونون من أشد الناس معارضة للفكرة، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن فرنسا سوف تبذل قصارى جهدها لإفشال الفكرة(٤٦).

صاحب الرد المسهب كان الكولونيل جلبرت ماكريث القنصل البريطاني في دمشق، ويبدو أن الرجل كان متأثراً كثيراً بجو العاصمة السورية الذي كان مفعماً طوال الوقت بأسباب الدعوة القوية للفكرة العربية.

وافق ماكريث على ما خلصت إليه مذكرة الإدارة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية بألا تتورط حكومة جلالته ما أمكن في السياسات الداخلية العربية، وفي أن تتجنب لأطول وقت ممكن إصدار تصريح إيجابي في موضوع الوحدة العربية، وأنه ينبغي في هذا الصدد أن تصدر التعليمات لكل الموظفين البريطانيين في المنطقة بألا يبحثوا هذه القضية مع أي طرف بطريقة يشتم منها أنهم يعبرون عن آراء حكومة جلالته.

تبع ذلك بأن أبدى اعتراضه على الفكرة التي أخذت تروج في دوائر الخارجية بلندن ومؤداها أن تهدئة الأوضاع في فلسطين يمكن أن تؤدي إلى شيوع حالة من الإخلاص والود من جانب العرب تجاه بريطانيا، وكان الأمر في رأيه أنه طالما احتفظت إنكلترا بما يمكن أن تقدمه فإن العرب سيسعون وراءها، أما إذا لم تكن تملك هذا «فسوف تصفع الأبواب في وجهها».

بحكم وجود الكولونيل ماكريث في دمشق ودرايته بسياسات فرنسا في سوريا ولبنان فقد سخر من تفسير الإدارة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية لأسباب تمسك فرنسا بهذا الوجود، وقدم تفسيراً مختلفاً اعتمد على عدد من الأسباب: المخاوف من أن تنتشر أيديولوجية الوحدة العربية في المستعمرات الفرنسية في شمال أفريقيا، الاعتقاد بأن الخروج من المنطقة قد يستتبعه أن تتطلع قوة أوروبية أو أكثر للحلول محلها بما يترتب على ذلك من إضرار بالمصالح الفرنسية، وفي هذا الصدد فقد كانت أنظار حكومة باريس تتركز بالذات على السياسات الإيطالية والألمانية في المنطقة، اعتقاد عدد من الموظفين الفرنسيين أن العرب لم يبلغوا من مراحل التطور الاجتماعي ما يمكنهم من إقامة حكومة وطنية

(٤٦) F. O. 371/23195 Havard (Beirut) to Mr. Baggallay, 14th November 1939, Arab Federation.

في مثل هذا العالم المضطرب[٤٧].

بيد أنه على الجانب الآخر كان القلق البريطاني يتزايد من تدهور الأوضاع في عديد من المناطق العربية، وبخاصة في كل من العراق وفلسطين.

في العراق تسارعت التطورات بعد قيام الحرب حتى انتهت بتشكيل وزارة رشيد عالي الكيلاني في نيسان/إبريل عام ١٩٤٠ بعد صراع بين السياسيين والعسكريين، وتفاقمت الأزمة بعد التدخل البريطاني وإجبار هذه الوزارة على الاستقالة وتشكلت وزارة طه الهاشمي، التي لم يقبل بها الجيش الذي أخذ مقاليد السلطة بين يديه في نيسان/إبريل عام ١٩٤١ في الانقلاب المعروف باسم الكيلاني[٤٨].

في فلسطين بدأت المرحلة الثانية من ثورة عام ١٩٣٦ في صيف عام ١٩٣٩ والتي استمرت لعامين متواليين، ولم يقتصر الأمر خلال تلك الفترة على المظاهرات وقطع الأسلاك التليفونية وتخريب الطرق وإنما تعداه إلى مهاجمة المطارات، اللد، فضلاً عن حرب العصابات التي عانتها السلطات البريطانية، وبخاصة في ظروف الحرب العالمية التي تطلبت من البريطانيين تكريس كل جهودهم لمواجهة دولتي المحور[٤٩].

في تلك الأثناء كانت الحكومة البريطانية تتحرك في أكثر من اتجاه بالنسبة لبلورة سياساتها نحو الوحدة العربية، منها الاتصالات التي أجرتها مع الفرنسيين خلال شهر أيار/مايو عام ١٩٤٠ لتقرير سياسة واحدة في هذا الشأن، وهي اتصالات لم يقدر لها النجاح[٥٠]. ومنها محاولة إغراء الملك ابن سعود أن يلعب دوراً أكثر فعالية في قيامة الوحدة العربية للتقليل من تأثير نفوذ المفتي المتطرف[٥١].

ويبدو أن أسباب القلق قد انتقلت إلى الجانب الآخر من المحيط حيث دعا موظف كبير من إدارة الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، المستر والاس مري (Wallace Murray)، أحد المسؤولين في السفارة البريطانية في واشنطن

---

(٤٧) F. O. 371/23195 Note by Gilbert MacKereth, British Consulate, Damascus, November 15, 1939.

(٤٨) نظمي، صالح وعبد الرازق، **التطور السياسي المعاصر في العراق**، ص ٢٠٥ ـ ٢١٧.

(٤٩) غنيم، **الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية**، ص ١٩٢ وما بعدها.

(٥٠) F. O. 371/24584 Stonehewer-Bird to Baggallay, April 8, 1940.

(٥١) المصدر نفسه.

لإجراء محادثات حول الوضع في المنطقة العربية، وقد أعرب المسؤول الأمريكي عن قلقه مما يجري في فلسطين والعراق وتخوفه من أن يتحول الأمر إلى ثورة عامة في البلاد العربية وتساءل عن احتمال أن يضع ابن سعود اليهود تحت حمايته، غير أن الدبلوماسي البريطاني أشار إلى ضعف مثل هذا الاحتمال، وأن حكومته بصدد إصدار تصريح عام (Public Declaration) يعني المنطقة كلها[٥٢].

في تلك الأثناء كانت إدارات الخارجية البريطانية منهمكة في إعداد هذا «التصريح العام» مما تضمنته مذكرة طويلة وضعها الوزير نفسه، المستر أنطوني إيدن، ورفعها إلى مجلس الوزراء.

يقر المستر إيدن في مستهل هذا التقرير أن على بلاده أن تتخذ قرارات على درجة كبيرة من الأهمية في سياساتها العربية، وأن المشكلة الفلسطينية سوف تحتل مكانة مهمة في ذلك السبيل لما لها من تأثير خطير في الرأي العام العربي، وقد أكد أنه ينظر لتلك المشكلة في الظروف القائمة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ مما أسماه «المشكلة العربية»، وإن كان قد اعترف أنه بالنسبة للقضية الفلسطينية سيظل الألمان قادرين على تقديم ما هو أكثر مما يستطيعه الإنكليز، غير أنه أمل أن يؤدي الكتاب الأبيض الذي أصدرته حكومة لندن وقتئذٍ إلى التخفيف من حدة المشكلة، وقد خلص من ذلك إلى توصيات محددة:

أ ـ بالنسبة لفلسطين ـ لا تغيير.

ب ـ سوريا ـ إذا لم تستطع حكومة فرنسا الحرة أن تقدم شيئاً فعلينا أن نصدر بياناً بتأييد استقلالها.

ج ـ العراق ـ إقامة حكومة صديقة يتم حثها على اتباع سياسات تتوافق مع الأوضاع المحلية.

د ـ العربية السعودية ـ استمرار الدعم.

هـ ـ دعم فكرة الوحدة العربية على نحو يسمح للعرب بوضعها موضع التطبيق»[٥٣].

بعد يومين كان المستر إيدن يلقي تصريحه المشهور الذي استقبل بترحيب بالغ

---

(٥٢) F. O. 371/27043 British Embassy, Washington, D. C. to Charles Baxter, May 9th, 1941.

(٥٣) F. O. 371/27043 Arab Policy Memorandum by the Secretary of State on the whole question of our policy in Palestine, Syria, Iraq and Saudi Arabia, May 27, 1941.

من جهات عربية عديدة حتى أن السير مايلز لامبسون السفير البريطاني في العاصمة المصرية قد لاحظ أن أحمد حسين زعيم مصر الفتاة، والمشهور بعدائه للإنكليز، وكان مختبئاً وقتئذٍ من بعض المطاردات الحكومية، قد أصدر بياناً من مخبئه يمدح فيه خطبة وزير الخارجية البريطانية من دون أية تحفظات، وفي هذه المناسبة نصح السير لامبسون الحكومة البريطانية على أن يحظى هذا التصريح بأكبر مساحة ممكنة من اهتمامات القسم العربي لهيئة الإذاعة البريطانية[٥٤]، مما يمكن القول معه إنه كان بمثابة انتهاء مرحلة للسياسة البريطانية نحو الوحدة العربية وبداية مرحلة جديدة.

---

(٥٤) F. O. 371/27043 From Sir Lampson, Cairo, 3rd June 1941, Secretary of State's Speech of 29th May on the Middle East, 4th June 1941.

الفصل الخامس

سياسة بريطانيا تجاه الوحدة العربية
إبان احتدام الحرب الثانية ١٩٤١ ـ ١٩٤٣

في آب/أغسطس عام ١٩٤١، وبعد أقل من ثلاثة شهور من تصريح إيدن، تقدم له الوزير المفوض السعودي في لندن باقتراح بأن تبادر الحكومة البريطانية بإعداد مشروع للوحدة العربية دون انتظار لنهاية الحرب، مما دعا وزارة الخارجية إلى أن تبعث إلى سفيريها في القاهرة والمملكة العربية السعودية، فضلاً عن المندوب السامي في فلسطين، تسألهم آراءهم في هذا الاقتراح.

وقد أجمعت آراء ممثلي بريطانيا في المنطقة على أنه ليس من الحكمة تشجيع أي مشروع للوحدة السياسية وقتئذٍ وأوصوا بأنه في حالة إذا ما استدعت الضرورة اتخاذ إجراء في هذا الشأن فإنه من المستحسن أن يقتصر على تشجيع تعاون أوثق بين البلاد العربية في الميادين الاقتصادية والثقافية[1].

ومع أنه ثبت في ما بعد أن الوزير السعودي في لندن قد تصرف بمبادرة شخصية ودون موافقة من حكومته فإن الحكومة البريطانية قد أخذت على عاتقها بعدئذٍ أن تتشاور مع الآخرين في سياساتها الخاصة بتنفيذ تصريح إيدن، كان منها ما جرى في اللقاء الذي انعقد يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤١ بين المستر أوليفر ليتلتون (Lytellton) وزير الدولة[2] والجنرال كاترو (Catroux) ممثل حكومة فرنسا الحرة في العاصمة المصرية.

وقد أعرب كاترو في هذا الحديث عن رأيه أنه ليس ممن يؤمنون بأن أي شكل من أشكال الوحدة العربية قابل للتطبيق من الجانب العملي، وأن أقصى ما

---

(١) F. O. 371/31337 War Cabinet-Arab Federation Report, January 9, 1942.

انظر الملحق رقم (٦).

(٢) كانت بريطانيا قد عينت وزيراً للدولة في الشرق الأوسط مقره القاهرة للتنسيق بين الجهات المختلفة لدعم المجهود الحربي.

يمكن التوصل إليه في المستقبل هو درجة أكبر من التعاون الاقتصادي، وقد وافق الوزير البريطاني زميله الفرنسي على رأيه وأعرب عن اعتقاده بأن الاختلافات بين الأسر الحاكمة، فضلاً عن الاختلافات الجغرافية والاجتماعية، أكبر من أن تسمح بأي وحدة عربية وأن أي تقدم يمكن إحرازه في هذا الاتجاه سوف يكون على الخطوط التي اقترحها الجنرال كاترو، وأبدى في نهاية اللقاء سروره لاتفاق الطرفين، وأنه من المهم للغاية أن تعمل السياستان الفرنسية والإنكليزية في هذا الشأن بأكبر قدر من التنسيق.

ارتأت الحكومة البريطانية في تلك الظروف، وبدلاً من أن تترك القضية لاجتهادات وزارة الخارجية أو ممثليها في العواصم العربية، أن تؤلف لجنة متفرعة عن وزارة الحرب (War Cabinet)[٣] لتضع الخطوط الأساسية التي يتوجب على الحكومة البريطانية اتخاذها حيال الوحدة العربية على ضوء تصريح وزير الخارجية.

أولاً: تخطيط جديد

اجتمعت اللجنة في وزارة الخارجية يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩٤١ حيث وضعت تقريراً ضافياً وازنت فيه بين العوامل الداعية إلى أن تأخذ بريطانيا بزمام المبادرة في ذلك الوقت في مقابل العوامل الداعية إلى إرجاء ذلك..

العوامل الداعية إلى التدخل لخصتها اللجنة في ثلاثة؛ أن الملك عبد العزيز ابن سعود الذي ارتأته اللجنة أقوى الحكام العرب آنئذٍ والصديق الموثوق به من جانب حكومة لندن كان في ذروة قوته وقتذاك، وأن لبريطانيا في ذلك الوقت أكبر قوة عسكرية في المنطقة ولا يتوقع أن يكون لها مثل هذه القوة في المستقبل، فضلاً عن ضمان استقلال سوريا ولبنان واحتمال إلغاء الانتداب الفرنسي عليهما في تلك الظروف مما يمكن أن ينعش الآمال العربية في كل مكان، وبخاصة في فلسطين وشرق الأردن، وأنه إذا ما كانت فكرة الوحدة العربية سوف تحمل في ثناياها حلاً مقبولاً للمشكلة الفلسطينية «فيستحسن عندئذٍ القيام بعمل فوري دون انتظار لما بعد نهاية الحرب»[٤].

أما العوامل الداعية إلى عدم التعجيل بالبحث عن وسائل تنفيذ الفكرة فقد

---

(٣) وزارة الحرب هي وزارة مصغرة تضم أهم وزراء الحكومة البريطانية لتتخذ القرارات العاجلة المتعلقة بمجريات الحرب.

(٤) F. O. 371/31337 War Cabinet-Arab Federation Report.

كانت ثلاثة بدورها؛ **أولها** أنه ليس هناك ما يشير إلى استعداد الرأي العام العربي لتشجيع أي مشروع للوحدة السياسية بين الدول العربية وقتئذٍ. **وثانيها**، أن تبني هذا المشروع ومحاولة وضعه موضع التنفيذ يمكن أن يشعل كثيراً من أسباب الحساسيات السياسية في العالم العربي، بل أيضاً والعالم اليهودي(!)، **أخيراً** فإن تبني الحكومة البريطانية لأي مشروع للوحدة سيكون موضع شبهة، مما قد يثير روح العداء لبريطانيا في وقت يتربص فيه أعداؤها في المنطقة لانتهاز أية فرصة لإيقاظ تلك الروح.

وأخذت اللجنة بعدئذٍ في التقرير الطويل الذي وضعته تفصل في كل عامل من تلك العوامل. . .

بالنسبة **للعامل الأول**، فقد استقر رأي أعضاء اللجنة على أن فكرة الوحدة العربية لم تشكل في أي وقت هدفاً حقيقياً للدول العربية أو لعموم الشعوب العربية، فلم يكن هناك وقتئذٍ مشروع عربي للوحدة، ودللت على ذلك القصور بأنه كان يوجد آنذاك ثلاث دول على الأقل تحظى بالاستقلال التام منذ سنوات وهي العراق والسعودية واليمن، وأنها لو سعت إلى الوحدة لما وجدت من يصدها في هذا السبيل، وكل ما فعلته في هذا الشأن عقد معاهدة «للأخوة العربية والتحالف» بين العراق والسعودية عام ١٩٣٦ انضمت إليها اليمن في العام التالي، وكان الهدف من وراء هذه المعاهدة إرساء لون من التعاون والتفاهم الأخوي في الشؤون التي تمس مصالح الممالك الثلاث.

ومع أن مواد تلك المعاهدة، في رأي اللجنة البريطانية، تضم عدداً من التعهدات للتشاور والتعاون بين أطرافها غير أنها لم تضع أي لون من الآلية السياسية، أو أي شكل من السلطة السياسية أو الإدارية المشتركة، والمعاهدة بهذا الشكل تقدم نموذجاً للمفهوم العربي للوحدة، وهو أنهم لا يرغبون في الاندماج في دولة واحدة أو مجموعة من الدول المتحدة.

العامل الثاني: ما يمكن أن يترتب على مشروع للوحدة من قيام صعوبات طويلة المدى يستحسن عدم إثارتها في ذلك الوقت. . من هذه الصعوبات أسباب الغيرة القوية بين ابن سعود واليمن أو بينه وبين الهاشميين في كل من العراق وشرق الأردن، أضف إلى ذلك المنافسات بين سكان الدول العربية. . بين دمشق وبغداد، بين السنة والشيعة، بين المسلمين وغير المسلمين، وأخيراً بين البدو والحضر، فضلاً عن ذلك فهناك الاعتراضات القوية على مشروع الوحدة العربية سواء من جانب الفرنسيين أو من جانب الصهيونيين.

العامل الثالث: ما يمكن أن ينتج عن تبني بريطانيا لمشروع شامل للوحدة العربية من إثارة الشبهات حوله، وأنه من الأفضل أن تتبنى إجراءات محددة يمكن اتخاذها لتشجيع نوع من التعاون بين الدول العربية على نحو تبدي معه تعاطفها العملي مع القضية العربية وسعيها لإزالة أي حواجز تفصل بين تلك الدول، وقد طرحت اللجنة أربعة مشروعات في هذا الشأن، وبحثت إيجابيات كل مشروع وسلبياته.

قبل أن تتعرض لتلك المشروعات صنفت البلاد العربية في أربع مجموعات:

أ ـ المملكة المصرية.

ب ـ المملكة العربية السعودية ومملكة اليمن ومشيخات الكويت والبحرين وقطر والساحل المتصالح وسلطنة مسقط ومستعمرة عدن ومحمية عدن.

ج ـ مملكة العراق.

د ـ جمهوريتا سوريا ولبنان (مستقلتان تحت الانتداب الفرنسي) والبلاد الواقعة تحت الانتداب البريطاني في كل من فلسطين وشرق الأردن.

وبعد أن استبعد أعضاء اللجنة مصر من تلك المشروعات، بحكم مخاوف المصريين من أن يؤدي دخول بلادهم في مشروع للوحدة العربية إلى الحد من استقلالهم، طرحت المشروعات المقترحة على النحو التالي:

مشروع (١): وحدة شاملة تضم كل البلاد المذكورة في ب، ج، د على أن تحتفظ كل دولة باستقلالها ويبقى لها حق عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية وإرسال المثلين الدبلوماسيين، وأن يشكل مجلس للوحدة تمثل فيه كل دولة بمندوب وتكون رئاسته بشكل دوري أو يتولى هذه الرئاسة ابن سعود مدى الحياة، وتكون اختصاصات هذا المجلس النظر في الشؤون الوحدوية، وأن يكون لكل دولة من الدول المشاركة في هذا الشكل من الوحدة عدد من الأصوات يتناسب مع حجمها وعدد سكانها.

وبمقتضى هذا المشروع تبقى كل دولة مسؤولة عن الأمن في أراضيها وأن تنشأ آلية فدرالية لتسوية النزاعات، أما إذا تحولت تلك النزاعات إلى اشتباكات مسلحة فلن تلزم الدول الأعضاء بالاشتراك فيها، على عكس الحال لو واجهت إحدى دول الاتحاد عدواناً خارجياً فتتعامل معه دول الاتحاد ككتلة واحدة، ولما كان هذا الشكل من الكونفدرالية لا يستطيع الصمود وحده فسوف يحتاج إلى ضمانة عسكرية من الحكومة البريطانية تحصل في مقابلها هذه الحكومة على

ضمانات للمصالح البريطانية والاحتياجات الاستراتيجية.

إيجابيات هذا المشروع كما ارتأتها اللجنة ثلاث: ما يظهره للعرب من أن بريطانيا تأخذ مسألة وحدتهم مأخذ الجد، وما يبينه للعالم من أن الحكومة البريطانية لها رؤيتها الشاملة لتسويات ما بعد الحرب، وأخيراً أنه في مثل هذا التكتل الكبير يكون العرب أكثر استعداداً لمنح اليهود امتيازات في ذلك الهامش الساحلي المطل على البحر المتوسط.

السلبيات: أربع؛ أنه ليس هناك ما يشير إلى أن مثل هذا المشروع يمكن أن يلقى قبولاً من أي من الدول العربية، وبخاصة أن الوزير المفوض البريطاني في جدة قد ذكر أنه من الصعب أن تشارك العربية السعودية في أي مشروع للوحدة، وأنها ليس لديها ما تضيفه إلى مثل هذه الوحدة أو تستفيده منها، فضلاً عن ذلك لن يكون اليمن عضواً فاعلاً فيها، كما أن مشيخات الخليج ليست مؤهلة لها، أما صعوبات ملاءمة دخول محمية عدن فيها فهو أمر لا يحتاج إلى توضيح.

وخلصت اللجنة من ذلك إلى القول بأن وحدة تضم كلاً من العربية السعودية واليمن ودول الخليج ومسقط ومحمية عدن غير قابلة للدخول إلى حيز التنفيذ في المستقبل المنظور، وإذا ما حدث ثمة تقدم نحو الوحدة السياسية فإنه ينبغي البدء بالبلاد العربية الأكثر تقدماً الواقعة إلى الشمال.

مشروع (٢): وحدة محدودة تضم كلاً من العراق وسوريا وفلسطين وتستبعد العربية السعودية وكل الدول الأخرى الواقعة في شبه الجزيرة، ويكفي في هذا المشروع الإشارة إلى أن المنافسة بين الهاشميين وابن سعود ستدفع الأخير إلى النظر إلى مثل هذه الوحدة باعتبارها تهدد مصالحه الحيوية. ولهذا السبب فإن الأفضل في هذا الاتجاه البدء بكل من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن واستبعاد العراق إلى مرحلة تالية.

مشروع (٣): وهو المشروع الذي يضم كلاً من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن وأساسه قيام نظام فدرالي يتعامل مع الشؤون الاقتصادية والسياسية التي تخص البلاد الأربعة، وأنه كلما نجح مثل هذه التوجه، ساعد ذلك في الاتجاه نحو حل مشكلة فلسطين.

يشجع على الأخذ بهذا المشروع أن سوريا ولبنان وفلسطين كانت تشكل وحدة في العهد التركي تحت اسم «سوريا الكبرى» وأن تقسيمها على نحو ما جرى كان خطأً تاريخياً تسبب في كثير من المتاعب، وبخاصة أن الحدود القائمة بينها

اصطناعية ولا يمكن الدفاع عنها، غير أن الصعوبات أمام وضع هذا المشروع موضع التنفيذ جسيمة:

ـ فقد اعترض الفرنسيون دائماً على فكرة الوحدة العربية، وأن حكومة فرنسا الحرة[٥] لن تكون أقل معارضة لإقامة أي لون من الوحدة بين سوريا ولبنان من جهة، وبين فلسطين وشرق الأردن من جهة أخرى، وسوف ينظر الفرنسيون إلى ذلك على أنه مناورة لزيادة النفوذ البريطاني في منطقة اللفانت على حساب النفوذ الفرنسي.

ـ بالنسبة لفلسطين فسوف يتضمن المشروع إلغاء الانتداب البريطاني، مما ستنشأ معه صعوبة إيجاد نظام بديل يكون مقبولاً من اليهود والعرب في الوقت نفسه. ومن المهم في هذا الصدد أن يكون مستقبل اليهود في فلسطين قسماً من المشروع منذ البداية، وأن يبدي اليهود والعرب قدراً من الرغبة في التعاون والتعايش.

ـ بالنسبة لشرق الأردن فإنه من الصعب استبعادها عن أي مشروع يضم فلسطين وسوريا ولبنان غير أنه من الصعب أيضاً ضم الأمير عبد الله لمثل هذا المشروع. ومع أنه يمكن مكافأة الأمير على الخدمات الجليلة التي ظل يؤديها لبريطانيا بجعله ملكاً على المنطقة كلها، غير أن مثل هذا الموقف سيقاومه ابن سعود بشدة.

مشروع (٤): تطوير معاهدة التحالف والأخوة العربية المنوه عنها بين كل من العراق والسعودية واليمن (١٩٣٦ ـ ١٩٣٧) لتصبح أساساً للوحدة العربية بتشجيع سوريا ولبنان على الانضمام إليها بعد الحصول على استقلالهما، وباتخاذ الترتيبات اللازمة لاجتماع ممثلي أطراف المعاهدة بين وقت وآخر لبحث المسائل ذات الاهتمام المشترك ووضع المواد التي تنص على التشاور بين أطراف المعاهدة موضع التنفيذ، مما يمكن أن تنمو معه آلية فدرالية.

ومع أن ميزة مثل هذا المشروع ـ في رأي واضعيه ـ أنه يتخذ من معاهدة تعاقد عليها الحكام العرب من تلقاء أنفسهم أساساً للبناء فإنه سوف يصعب على الحكومة البريطانية من جانب آخر أن تمارس نفوذاً على هذا الاتحاد، ومن الواضح

---

(٥) الحكومة التي أعلنها الجنرال ديغول بعد سقوط باريس في أيدي النازيين، وقد اتخذت من لندن مركزاً لها.

أنه طالما بقي الانتداب البريطاني فسوف يصعب على فلسطين الانضمام إلى معاهدة «الأخوة العربية» ثم إن استبعادها سوف يزيد من الانتقادات الموجهة للسياسة البريطانية وللأطماع اليهودية في فلسطين، وليس لدى الحكومة البريطانية ما يدفعها إلى تشجيع كل من سوريا ولبنان على الانضمام لمثل هذه المعاهدة.

مشروع (٥): بتشجيع إزالة الحواجز الاقتصادية على أن يبدأ في ذلك بكل من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، وقد أوصى وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط بتبني هذا المشروع على أن يتولى وضعه موضع التنفيذ.

وإن مثل هذا المشروع ذي الصبغة الاقتصادية الخالصة سوف يحقق مصالح البلاد الأربعة المعنية ولن تجد حكومة فرنسا الحرة معه سبباً للاعتراض، وسوف تؤدي إزالة الحواجز الاقتصادية إلى تقليل حجم السخط على الحدود المصطنعة القائمة، وبخاصة أن التعاون الاقتصادي يمكن أن يؤدي في النهاية إلى شكل من أشكال التعاون السياسي.

فضلاً عن ذلك فإن اللجنة تبنت اقتراح السفير البريطاني في بغداد الداعي إلى تنسيق قوي في المناهج الدراسية في المدارس العربية، وعقد مؤتمرات ثقافية دورية، وإصدار الصحف ذات الاهتمام المشترك، وأخيراً بتبادل طلاب التعليم العالي.

ومع تبني اللجنة لهذا المشروع لتشجيع العلاقات الثقافية بين البلاد العربية إلا أنها نبهت إلى أن مصر ستقفز إلى الصورة في هذا النطاق، حيث ينظر المصريون إلى القاهرة باعتبارها العاصمة الثقافية للوطن العربي، وليس معروفاً بالضبط ما يمكن أن تفعله الحكومة البريطانية في هذا الميدان سوى الترحيب بأية مبادرة يتخذها العرب فيه[٦].

بعد استعراض المشاريع الخمسة استقر رأي أعضاء اللجنة على أن الوقت غير مناسب لاشتراك كل من السعودية واليمن وبقية بلاد شبه الجزيرة في أي من مشروعات الوحدة التي ينبغي أن تقتصر على البلاد الواقعة شمالاً لتقتصر أولاً على كل من سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين، على أن تبدأ بتوثيق عرى الروابط الاقتصادية بين تلك البلاد الأربعة، وعلى الجانب السياسي فليس لدى الحكومة البريطانية أي اعتراض على انضمام كل من وسوريا ولبنان لمعاهدة الأخوة العربية

---

(٦) F. O. 371/31337 Annex-Schemes of Arab Federation.

والتحالف، أما من الجانب الثقافي فمن المطلوب من ممثلي بريطانيا في المنطقة تشجيع كل خطوة في هذا الاتجاه.

التحفظات التي وضعتها اللجنة على هذه الرؤية شملت جانبين؛ أولهما: متعلق بالمصالح البريطانية في المنطقة و**ثانيهما**: متصل بالقضية الفلسطينية..

في ما يخص مصالح بريطانيا في الشرق الأوسط فهي تدور حول المواصلات والنفط، وذلك من خلال الاحتفاظ بالتسهيلات البحرية والعسكرية والجوية لحماية تلك المصالح، وتنبه اللجنة في هذا الشأن إلى المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها تلك المصالح من جراء وقوع الاتحاد المزمع في أيدي العناصر المتطرفة، مما يتطلب من الحكومة البريطانية أن تتخذ منذ البداية موقفاً إيجابياً يعمل على توجيه الحركة على نحو يحقق المصالح العربية بشكل لا يتعارض مع المصالح البريطانية.

أما في ما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية فمن المطلوب أن تساعد الوحدة العربية على إيجاد حل لتلك المشكلة، مما يتم من خلال الحصول على موافقة الدولة الفدرالية العربية على تحويل فلسطين إلى دولة يهودية مقابل إغراءات مالية، وقد طرحت في هذه المناسبة فكرة أن يتمتع اليهود في فلسطين بحماية الملك ابن سعود، غير أنه عدل عن تلك الفكرة بعد التيقن من أن الرجل لن يقبل مثل ذلك الاقتراح، والحل البديل كان بأن يحل محل الانتداب حكومة فلسطينية مقبولة من كل من اليهود والعرب، ويمكن إقناع العرب بذلك من خلال انتهاء نظام الانتداب الذي يرفضونه، فضلاً عن انضمام فلسطين لاتحاد عربي، كما يمكن إقناع اليهود بأن مستقبل مشروعهم بإيجاد وطن قومي في فلسطين يعتمد على التوصل إلى تفاهم مع العرب في نطاق مشروع الاتحاد.

وانتهت اللجنة إلى وضع توصياتها بخصوص السياسة التي يتوجب أن تتبعها الحكومة البريطانية حيال قضية الوحدة العربية على ضوء تصريح إيدن، وكانت أربع:

أ ـ التعاون الاقتصادي: دعوة ممثلي بريطانيا في الشرق الأوسط لوضع تصوراتهم لقيام تعاون اقتصادي وثيق وإزالة الحواجز الاقتصادية بين سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن. وبعد الموافقة على ما سوف يتم التوصل إليه تعرض توصياتهم على حكومة فرنسا الحرة ويشرع على الفور في وضعها موضع التطبيق.

ب ـ التعاون الثقافي: بأن يقوم ممثلو حكومة جلالة ملك بريطانيا بتحديد

ماهية تلك العلاقات التي ليس لها طابع سياسي، والتي ستحصل على كل تشجيع منهم.

ج ـ عدم معارضة أن تتسع «معاهدة الأخوة العربية» لتشمل الدول العربية المستقلة الأخرى مثل سوريا ولبنان، ولو أن تنفيذ هذا الإجراء سيكون مرهوناً بالطبع برغبة الدول المعنية.

د ـ إجراء دراسة حول الاحتياجات الاستراتيجية البريطانية لفترة ما بعد الحرب، على نحو تتوافق به مع الحقوق الفرنسية والطموحات اليهودية والآمال العربية[٧].

* * *

وبينما كان المسؤولون في مجلس وزراء الحرب منهمكين في وضع السياسات البريطانية تجاه الوحدة العربية بعد تصريح إيدن بادر ممثلو حكومة فرنسا الحرة في القاهرة بالتقدم باقتراح لوزير الدولة البريطاني في العاصمة المصرية لإصدار بيان مشترك من الدولتين حيال هذه القضية، وكان قد سبق لهذه الحكومة أن أصدرت تصريحاً في ٨ حزيران/يونيو ١٩٤١، وفي ظل ظروف الحرب الضاغطة، بإنهاء نظام الانتداب والقبول بحرية سوريا ولبنان واستقلالهما بمقتضى معاهدة تعقد بعد الحرب[٨].

مؤدى هذا التصريح كما قدمه الجنرال كاترو أن تنتهز الدولتان فرصة إعلان استقلال سوريا ولبنان واعتباره خطوة مهمة في تاريخ الشعوب ذات اللغة والثقافة العربية في الشرق الأوسط[٩] وذلك لإقرار سياساتهما حيال تلك الشعوب القائمة على الرغبة المشتركة للاستجابة لتطلعاتها للاستقلال والحرية، وأنهما مستعدتان للنظر بروح العطف إلى تلك التطلعات في ضوء تصريح المستر إيدن لتقوية روابط اللغة والثقافة المشتركة والتمهيد لروابط اقتصادية وسياسية أوثق[١٠].

غير أن ذلك الاقتراح لم يلق استجابة من الجانب البريطاني الذي رأى أن السوريين واللبنانيين لا يتطلعون إلى مزيد من التصريحات بل إلى وفاء فرنسا

---

(٧) F. O. 371/31337 War Cabinet-Arab Federation Report.

(٨) J. L. Magnes, «Palestine and Arab Union,» *Bayot Hayoum*, 25/7/1941.

(٩) «An Important step in the history of the peoples of Arab language and culture in the Middle East».

(١٠) F. O. 371/31337 Text of declaration proposed by General Catroux.

بالتعهدات التي سبق وقطعتها على نفسها، فضلاً عن تشكك المسؤولين الإنكليز في القاهرة في الصياغة الفرنسية لتوصيف الشعوب العربية الذي جاء في المذكرة الفرنسية بأنها «الشعوب ذات اللغة والثقافة العربية في الشرق الأوسط»، والذي يتيح الفرصة للهجوم على مثل هذا التصريح.

والحقيقة أن اقتراح الجنرال كاترو كان أشبه بالجملة الاعتراضية بالنسبة لواضعي سياسات الحكومة البريطانية للوفاء بتصريح المستر إيدن، والذين ساروا قدماً في وضع تلك السياسات.

* * *

من جانبها شاركت وزارة المستعمرات في طرح تصورها لوضع تصريح إيدن موضع التنفيذ، الأمر الذي جسده السير هارولد ماكمايكل (MacMichael) المندوب السامي البريطاني في فلسطين في مذكرة طويلة وضعها في ٧ حزيران/يونيو عام ١٩٤٢[١١].

كان السير ماكمايكل أكثر تحديداً لماهية السياسة الواجب على بريطانيا اتباعها في المنطقة العربية وما اتصل بها من حماية مصالحها فيها. المنطقة: تركزت في الساحل الشرقي للبحر المتوسط عموماً، وضرورة ميناء حيفا وظهيره البري للدفاع عن المنطقة، ميناء العقبة الجديد، كل من بحيرة طبرية والبحر الميت باعتبارها مناطق هبوط للطائرات البرمائية، المناطق الصالحة للمطارات في الأقسام الأربعة، سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، حماية خطوط أنابيب البترول الممتدة من العراق إلى كل من حيفا وطرابلس، ومعامل التكرير المتصلة بها، الاهتمام بالسكك الحديدية التي تربط بين المناطق الأربعة وبينها وبين كل من مصر وتركيا، فضلاً عن طريق حيفا بغداد، العناية بالمناطق المقدسة في بيت المقدس، وضرورة التحكيم في حالة الخلافات حولها، الوطن القومي لليهود وما اتصل بهذا الموضوع من حماية حقوق السكان العرب في فلسطين، وأخيراً المصالح الفرنسية في اللفانت.

وضع المندوب السامي في فلسطين تصوراً لآليات الوحدة المزمعة، وكان فريداً، هذا من ناحية، ومتأثراً بالمنصب الذين يشغله من ناحية أخرى.

ـ قيام مجلس فدرالي يتم تشكيله على الأساس النسبي لعدد سكان كل من

(١١) F. O. 371/31338 High Commissioner for Palestine to His Majesty's principal Secretary of State for the colonies, 7th June 1942.

البلاد الأربعة، مع مراعاة التمثيل النسبي أيضاً لكل وفد.. عرب مسلمون، عرب مسيحيون، يهود، ثم الأقليات الأخرى مثل الدروز.

- اختيار عاصمة للاتحاد الفدرالي وقد وقع اختياره على حيفا، وبرز هذا الاختيار بعدد السكان (١١٢ ألفاً) من العرب، مسلمين ومسيحيين، ويهود وأوروبيين، وليس لها تعقيدات دينية أو تاريخية، فضلاً عن مناخها الصحي وماء وفير ومواصلات سهلة، ثم انها تقع في موقع متوسط على الساحل ونهاية لخط أنابيب البترول، وهي بذلك على قدر كبير من الأهمية التي تفوق أهمية أية نقطة أخرى.

- أن يكون لكل دولة مجلسها التشريعي المنتخب للنظر في شؤونها الداخلية، على أن يتم التمثيل فيه وفقاً للأعداد النسبية للجماعات في داخلها.

- توحيد وزارات وإدارات بعينها؛ التعليم، السكك الحديدية، البريد والتلغراف، الجمارك ومحكمة الاستئناف العليا، كما ينبغي توحيد العملة.

- تشكيل مجلس إشراف أعلى على هذا الاتحاد من ممثلين لكل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وهيئة أخرى للإدارة تتكون من رؤساء وزارات سوريا ولبنان وشرق الأردن ورئيس المنظمة الصهيونية.

لم تتحمس وزارة الخارجية لمشروع المندوب السامي في فلسطين، وأبدى المسؤولون فيها مجموعة من الملاحظات؛ كان أهمها توصيفه بأنه مشروع غير عملي إلى أقصى حد (Fundamentally Impracticable)، «فهناك فارق كبير بين ما يتوقعه العرب من النظام الفدرالي وبين الفكرة التي يقترحها السير ماكمايكل والقاضية بوضع هذا الاتحاد تحت إشراف ثلاث دول أجنبية، وسوف تقع الحكومة البريطانية في خطأ بالغ إذا ما تبنت مثل هذا الاقتراح. وينبغي تذكر أننا قد وعدنا السوريين واللبنانيين بالاستقلال، وهم لن يوافقوا على أن يكون استقلالهم مرهوناً بالتبعية للجنة استشارية بريطانية ـ فرنسية ـ أمريكية.. ولن يقبل هؤلاء بأقل من الاستقلال المضمون بمعاهدة دولية شأن كل من مصر والعراق»[١٢].

الملاحظة الأخرى التي أبداها مسؤولو وزارة الخارجية تتصل بالشركة مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، فالفرنسيون لم ترق لهم أبداً فكرة الوحدة العربية، وهم يتخوفون من أن أي مشروع لهذه الوحدة سوف يترتب عليه زوال

---

(١٢) F. O. 371/31338 Cassia (Foreign Office) to Boyd (Colonial Office), 9th June 1942.

النفوذ الفرنسي لحساب النفوذين البريطاني والأمريكي، فضلاً عن ذلك فمن المشكوك فيه أن يرحب الأمريكيون بالمشروع لما يمكن أن يترتب عليه من تحمل مسؤوليات كبيرة تجاه الدولة الاتحادية الجديدة، وبخاصة إذا ما طولبوا بمعونة عسكرية لها.

* * *

جاء الدور بعد ذلك على وزارة الهند التي عبرت عن موقفها المذكرة التي وضعها الكولونيل بريور (Prior) ممثل الهند في المجلس الحربي للشرق الأوسط في القاهرة، وكان موقفاً متطرفاً في رفض فكرة الوحدة العربية من أساسها![١٣].

استهل ممثل الهند مذكرته بإصدار الحكم باستحالة أي وحدة بين الدول العربية وقتئذٍ، ونبه إلى خطورة أي تحرك في هذا الاتجاه، فالمبادرة بأية خطوة سوف تضع بريطانيا في موقف لا تحسد عليه لأنها سوف تنعش من آمال تعجز عن الوفاء بها في هذا الشأن، وأن بلاده سوف تحمل مسؤولية الفشل المتوقع.

انثنى بعد ذلك ليعدد العقبات التي تحول دون قيام أي اتحاد وثيق بين الدول العربية؛ غياب روح التضحية، انعدام الرغبة في التضحية بالمصالح الذاتية لحساب الصالح العام، الصراعات المحتدمة التي تزكيها فروق في الإمكانيات والثقافات، ويضيف القول إن «تاريخ العنصر العربي يكشف عن أن أي محاولة لعلاقات وثيقة غير مقبولة ولا عملية».

ويستطرد الكولونيل بريور في التدليل على رأيه بالقول بأنه لن يمر وقت طويل على قيام مثل هذه الوحدة إلا وتفقد بريقها، فخدمة القوات العسكرية التي تنتمي لأي بلد من بلاد الاتحاد في أراضي بلد آخر سوف يسبب انزعاجاً شديداً بين أبناء البلد الأول، ثم إن اللغة لا تصلح وحدها ركيزة للاتحاد المنشود، وبخاصة أن هناك اختلافات عظيمة بين اللهجات التي يتحدث بها أبناء كل بلد.

غير أنه اتفق مع السير ماكمايكل على إجراء تجربة للوحدة تضم كلاً من سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين حيث كانت تشكل من قبل وحدة اقتصادية، وقد نتج من تفتيتها مصاعب شديدة لأبنائها، بالمقابل فإن العراق كان منفصلاً دائماً عن سوريا عرقياً واقتصادياً، وكانت أراضيه من الناحية التاريخية، مسرحاً للصراع بين الفرس واليونانيين، ثم بين الأمويين والعباسيين. وبحكم أنه يملك أكبر ثروة

---

(١٣) India Office-White Hall London to Foreign Office, 6th May 1942.

تعدينية بعد مصر فلن يكون راغباً في أن تشاركه سوريا وشرق الأردن وفلسطين فيها.

وخلص من كل ذلك إلى التوصية بالسياسة التي على بريطانيا أن تتبعها. . عدم المبادرة بتشجيع أية خطوة وحدوية وأن يقتصر دورها على إزالة الحواجز الاقتصادية والثقافية.

بالنسبة للأولى تبنى الرأي بلون من الوحدة الجمركية على نسق الزولفرين (Zollverein) وإن كان قد أبدى تشككه بعملية السياسات الساعية إلى إزالة الحواجز الجمركية بما قد تثيره من مخاوف الدول الغنية بأن تشاركها الدول الفقيرة ثرواتها. أما بالنسبة لإزالة الحواجز الثقافية، فقد كانت أسهل في رأيه، غير أنه نبّه إلى المعارضة التي يمكن أن تثيرها فرنسا في هذا المجال، فبحكم الروابط التي تربط بين الثقافة الفرنسية وسكان اللفانت فإن أية وحدة ثقافية عربية سوف يترتب عليها إضعاف هذه الروابط.

وقدم في هذا السياق نص مقالة نشرت في جريدة **الإجبشيان** ميل في عددها الصادر يوم ٢١ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٢، على ضوء أنها تعبر عن وجهة نظر عربية في هذا الشأن، وقد دعا كاتب المقالة إلى عقد مؤتمر بين ممثلي الإذاعات العربية لدراسة التعاون بينها فضلاً عن مؤتمر لخبراء التعليم لبحث توحيد المناهج، ومع أنه لم يتفاءل كثيراً بنتائج المؤتمر الأول إلا أنه رأى أن المؤتمر الثاني أكثر عملية، وزاد على ذلك باقتراح مؤداه تخفيض رسوم الاتصالات البريدية والتلغرافية بين البلاد العربية.

غير أن أهم ما تناوله ممثل حكومة الهند في مذكرته كان ذلك المتعلق بموقف بلاد الخليج من الاتحاد المقترح، بحكم الصلة الحميمة بين تلك الحكومة وشؤون الخليج.

رأى الكولونيل بريور أن المساوئ التي يمكن أن تجنيها بلاد الخليج من الاتحاد أكبر كثيراً من المزايا، فأي وحدة جمركية سوف تكلف تلك البلاد الجانب الأكبر من دخلها الناتج من الرسوم التي تجنيها من تلك الجمارك، فضلاً عن ذلك فإنه من المشكوك فيه أن توافق دول مثل البحرين والكويت وقطر على أن تتقاسم دخولها النفطية مع البلاد العربية الكبيرة، زد على كل ذلك، على حد قول صاحب المذكرة، أن بعد بلاد الخليج عن المركز العربي، وقلة عدد سكانها مع تخلفها، لن يجعل منها إضافة ذات قيمة للجسد العربي العام، بينما ينتظر منها أن تقدم إسهامات مالية كبيرة.

وبحكم أن ممثلي الهند انصرفت عنايتهم على الدوام إلى المصالح الإمبراطورية فقد أفرد صاحب المذكرة جانباً لأثر الوحدة العربية في تلك المصالح، وقد امتدت لناحيتين:

أولاً: الوجود الهندي في الخليج، فإن انضمام بلاده إلى أي وحدة عربية كبرى سوف يترتب عليه تشكيل جبهة معادية لمصالح غير العرب، وأن التمييز الذي عرفه العراق من قبل ضد الهنود سوف يجد طريقه إلى الخليج، وهو التمييز الذي أدى إلى نزوح هؤلاء إلى بلاد الخليج.. صحيح أن الظروف المناخية لن تشجع السوريين على القدوم إلى دول الخليج غير أنها لن تحول دون قدوم النجديين وبأعداد كبيرة، وسوف يرفعون وقتذاك شعار «الجزيرة العربية للعرب» سعياً للتخلص من منافسيهم من الهنود.

ثانياً: حيوية المصالح البريطانية في دول الخليج على نحو لا يسمح لبريطانيا بالتخلي عنها، وعدّد هذه المصالح بتأمين الطرق الجوية، وقواعد الأسطول، وحقول البترول المكتشفة التي تتطلب مزيداً من التنمية، وأنه يتحتم مع ذلك «تشجيع تلك الدول أن تنظر إلينا وليس إلى أحد سوانا»![(١٤)] وقد حذر في هذه المناسبة من امتداد الأطماع الروسية إلى منطقة الخليج في حالة تزعزع النفوذ البريطاني في أرجائه[(١٥)].

* * *

لم يقتصر الأمر على التعرف على رأي كبار المسؤولين في وزارة المستعمرات أو وزارة الهند، وإنما امتد لمعرفة رأي المتخصصين في أوضاع المنطقة، فقد تم تكليف أحد كبار الأساتذة المعنيين بشؤون الشرق الأوسط لتقديم تصوره حول الموضوع.. الوحدة العربية، هو البروفسور غيب (Gibb)[(١٦)]، الذي وضع مذكرة كانت محل اهتمام المسؤولين البريطانيين وانتقاداتهم!

حمّل في مستهل هذه المذكرة الحكومة البريطانية اتخاذ زمام المبادرة في

(١٤) «These states should be encouraged to look to us and to no one else».

(١٥) Report by Colonel Prior-Representative of India Middle East War Council, Cairo, January 26th, 1942.

(١٦) البروفسور هاملتون غيب أحد المهتمين بالتاريخ الإسلامي، وله مع زميل مؤلف مشهور تحت عنوان: **المجتمع الإسلامي والغرب** Hamilton Alexander Gibb and Harold Bowen, *The Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East*, 2 vols. (London; New York: Oxford University Press, 1950-1957).

المشروع، وبخاصة أن الموقف القائم إنما نتج من السياسات الانتهازية التي اتبعها المنتصرون في الوطن العربي خلال الحرب العالمية الأولى (the opportunist policies adopted by the victors in the last war) ومن ثم فإن هناك التزاماً يقع على عاتق حكومته في صياغة هذا المشروع، وبخاصة أنها عقدت أوثق العلاقات مع الحركة العربية منذ بداياتها المبكرة. وانتهز الفرصة ليحذر المسؤولين من أنهم إذا لم يبادروا بعمل في هذا الاتجاه فسوف ينتقل زمام المبادرة على الأرجح إلى أيدي آخرين مما قد يخلق موقفاً ضاغطاً على الحكومة البريطانية(١٧).

بعد أن وضع الأستاذ المشهور الأسس التي ينبغي أن يقوم عليها المشروع؛ البعد عن التعقيدات، والبساطة والمرونة، والتعامل مع المشاكل الاقتصادية العربية، وأخيراً مراعاة مصالح العرب واستقلالهم، عرض للفكرة التي يتم من خلالها معالجة موضوع الوحدة والتي تقوم على أن تتم على مراحل، ثقافية ثم اقتصادية وأخيراً سياسية، واتهمها بأنها لا تقوم على أساس، فأي مؤسسات اقتصادية مشتركة ذات طبيعة دائمة لن تقوم إلا على أساس سياسي، وأن أي نظام للوحدة الاقتصادية يقوم على مجرد اتفاق بين الدول صاحبة السيادة سوف يتعرض لضغوط ناتجة من تصادم المصالح بين بعض الفئات مما سوف يؤدي إلى نهايته السريعة.

وقد رأى البروفسور غيب أن إبقاء الحدود السياسية التي قامت بعد الحرب على ما هي عليه سيكون من أهم العقبات في طريق إتمام الوحدة المنشودة، وأن الحل الأمثل توحيد الأقاليم القديمة في كيان سياسي واحد، وعدّد تلك الأقاليم بالبصرة، وبغداد، والجزيرة، وحلب، ودمشق، واللاذقية، ولبنان، وجبل الدروز، وفلسطين، وشرق الأردن، وتبقى الصحراء السورية التي يمكن تقسيمها إلى إقليمين؛ شمالي وجنوبي.

وبرر هذا الاقتراح بأن الوحدة القائمة على مثل هذا الأساس سوف تتجاوز من ناحية وجود وحدات سياسية تتفاوت في حجمها بكل ما يمكن أن يترتب على ذلك من إثارة المشاكل، ثم ان مثل تلك الوحدات الصغيرة من ناحية أخرى لن تكون مصدراً لتهديد دولة الوحدة، فضلاً عن كل ذلك فإنها سوف تحل مشكلة الأغلبية المعقودة للسنة وتعطي للأقليات قدراً من الاستقلال الداخلي في الأقاليم الذين يشكلون فيها نسبة عددية كبيرة مثل الشيعة في البصرة، والأكراد في

---

(١٧) F. O. 371/31338 A Plan of Arab Federation by Professor Gibb (Royal Institute of International Affairs), 21st December 1942.

الموصل، والعلويين في اللاذقية، والمسيحيين في لبنان، واليهود في فلسطين، بالإضافة إلى أنها ستؤمن مصالح الجماعات الرعوية الموجودة في الصحراء السورية «وأنها سوف تسمح بالاختلافات في البنية السياسية في كل إقليم دون تأثير على الحكومة المركزية، فضلاً عن أن مثل هذا النهج سوف يحمل من أسباب المرونة ما يسمح بضم مزيد من الأقاليم».

غير أن مثل هذه الخطة، في ما ارتآه صاحبها، تواجهها صعوبتان؛ **الأولى**: كيفية تفكيك مملكة العراق، وهو أمر يصعب تصوره، غير أن الحل الذي اقترحه قام على تقسيمه إلى ثلاثة أقاليم يقوم بينها اتحاد فدرالي، **والثانية**: موقف ابن سعود من مثل هذا الاتحاد، وقد رأى البروفسور غيب أنه سوف يصعب على ملك السعودية أن يعترض عليه طالما رحبت به الشعوب التي سوف تنضم إليه، فضلاً عن ذلك فإن الملك عبد العزيز طالما أعرب عن رغبته في إتمام الوحدة العربية، وأن الاحتمال القائم أن تدخل السعودية في تحالف أو ربما كونفدرالية مع الدول العربية المتحدة.

بيد أن الأمر يرقى إلى مستوى المشكلة في ما يتعلق بالوطن القومي لليهود، وبدا الرجل وكأنما يتنبأ بما حدث في ما بعد.. فقد رأى أن مستقبل هذا الوطن مرهون بقدرته على الاندماج «كعنصر تعاون إيجابي في الاتحاد المزمع، وأن تستبعد تماماً فكرة قيام دولة يهودية مستقلة، ومن الضروري عدم السماح لفلسطين لتصبح عامل قلق أو أن تتبع سياسة خارجية مختلفة عن بقية جيرانها أو متناقضة معهم»[(١٨)].

ولم يكن المسؤولون في وزارة الخارجية البريطانية مستعدين لقبول مشروع البروفسور غيب بدوره، فقد أبلغه أحد هؤلاء، هو المستر كاشيا (Cassia) أنه يحول دون قبول مشروعه صعوبتان كبيرتان، **أولاهما**: أن العراقيين لن يوافقوا أبداً على تفكيك دولتهم، **وثانيتهما**: أنه من المشكوك فيه كثيراً أن يوافق الرأي العام

---

(١٨) «Its corporation as a positive cooperating element in the Federation and that the erection if Palestine into an independent Jewish state is entirely excluded. If any stable settlement at all is to be reached in the Middle East, it is essential that Palestine should not be allowed to become a discordant factor, pursuing a foreign policy different from and possibly antagonistic to that of its neighbours».

المصدر نفسه.

اليهودي على أن يصبح اليهود في فلسطين إقليماً من اثني عشر إقليماً تشكل الاتحاد المزمع[١٩].

على الجانب الآخر علق مسؤولو الخارجية البريطانية على اقتراح البروفسور غيب بأنه ليس عملياً فقط بل إن تقسيم الوطن العربي إلى أقاليم سوف يكون محل سخط من جانب العرب ويخلق تعقيدات عديدة، وأن الحل باتخاذ خطوة جريئة للتعامل مع جذور المشكلة وإعطاء الشعوب العربية الفرصة للإمساك بنقطة البداية وانتظار الوقت المناسب لقيام دولة عربية ديمقراطية، وقد دفن مع هذا التعليق مشروع الأستاذ البريطاني في أضابير الوثائق حتى أخرجتها منه هذه الدراسة!

* * *

كان مطلوباً مع كل تلك المشاورات التي جرت بين الدوائر البريطانية سماع صوت عربي، وقد وقع الاختيار في هذا المجال على الأمير عبد الله أمير شرق الأردن، بحكم أنه كان أوثق الحكام العرب ارتباطاً ببريطانيا وقتذاك، وبخاصة بعد الدور الفاعل الذي لعبه في مساعدة البريطانيين في ضرب حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق في نيسان/ابريل ١٩٤١.

في قصر الأمير في عمان يوم الاثنين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٢ حيث كان حاضراً على الغداء عدد من كبار المسؤولين البريطانيين في المنطقة على رأسهم وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط، المستر كيسي، والمندوب السامي البريطاني في فلسطين، السير هارولد ماكمايكل، أوعز هؤلاء للأمير عبد الله أن يقدم آراءه بشأن الوحدة المزمعة، وإن كانوا قد نبهوا الرجل إلى أن أية اقتراحات في هذا الشأن لن تلقى سبيلها إلى التنفيذ إلا بعد انتهاء الحرب، ذلك أن كبار أقطاب الحلفاء يعطون أولوية الآن لتطورات القتال، كما نبهوا عليه أن في نية الحكومة البريطانية أن تترك للعرب الأخذ بزمام المبادرة في هذا الشأن[٢٠].

فضّل الأمير أن يكون رده على شكل خطاب موجه إلى رئيس الوزراء المستر تشرشل «العزيز والصديق الكبير»، وهو الخطاب المؤرخ في اليوم التالي للقاء (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر الموافق ٢٢ ذي القعدة عام ١٣٦١ هجرية)، وقد عبر في

(١٩) F. O. 371/31338 Minutes by Mr. Caccia, 10th February 1943.

(٢٠) F. O. 371/31338 From Baxter (Foreign Office) to Sir Kinahan Cornawallis (Bagdad), 23rd February 1943.

مستهله عن فرحته بالنجاحات البريطانية الأخيرة في الحرب، وأنه على أيدي تشرشل تم خروج الحلفاء من ظلمات الهزيمة إلى أنوار النصر، وكلام كثير في هذا الشأن، أهم ما فيه كان المذكرة المرفقة بالخطاب والتي عبر فيها عن آرائه في الموضوع المطلوب.

كشف في هذه المذكرة أن محادثة جرت، بين رئيس وزرائه وبين المندوب السامي البريطاني في عمان خلال العام السابق، ١٩٤١، والتي عبر فيها الأول عن الأماني القومية للعرب وأنه قد تلقى في هذا الشأن تأكيدات بضمان الحقوق العربية «وإنه من الأمور التي كشفتها الحرب الأخيرة ضرورة الحفاظ على علاقات متينة بين المسلمين ودول الحلفاء، ويقف العرب في مقدمة هؤلاء»، ثم وضع بعد ذلك مقترحاته في أربع نقاط:

١ ـ إقامة الوحدة السورية التي تتشكل من بلاد اللفانت، وهو أمر سوف يكون محل رضاء العرب.

٢ ـ تنمية الوحدة الثقافية بين العراق والبلاد السورية الأمر الذي يمهد للعرب تشكيل كونفدرالية عامة.

٣ ـ حل المشكلة الفلسطينية داخل هذا التجمع على نحو لا ينتهك الوعود السابقة التي قطعتها بريطانيا على نفسها ولا يعرض العرب في الوقت نفسه لخطر التفوق اليهودي.

٤ ـ وقد حرص في بداية هذا الاقتراح على أن يؤكد أنه لا يقصد من ورائه تحقيق أية دوافع شخصية.. أما مؤدى هذا الاقتراح فإقامة نظام لضمان رضاء العالم الإسلامي وأن يوضع في عين الاعتبار عدم السماح لأي أقلية أن تتحكم في الأغلبية من المسلمين في هذا العالم بكل ما لها من تقاليد ومبادئ أرستها منذ فجر الإسلام، وحتى يومنا هذا.

وأنهى خطابه باستعراض تاريخي للعبء الذي تحملته بريطانيا تجاه الوطن العربي، وساق في هذا الشأن شواهد غريبة.. مساعدة الدولة العثمانية ضد بونابرت في محاولته الاستيلاء على عكا، ثم مساعدتها ضد محاولة محمد علي ونجاحها في هذا الشأن في إعادته إلى أراضيه التي انطلق منها، ثم ما أنجزته من دور في حرب القرم وتوصلها إلى صلح منصف بين تركيا وروسيا، ودخول بريطانيا مصر بعد أن أخفقت الدولة العثمانية في إخماد الثورة العرابية. وأعرب أخيراً عن امتنانه للمستر تشرشل ولوزير الشرق الأوسط لما أتاحاه له من فرصة

الإدلاء بنصيحته في هذا الشأن المهم(٢١).

ولما كان الأمير قد طلب في اللقاء مع المسؤولين البريطانيين تمثيل بلاده في مؤتمر الصلح الذي سوف ينعقد بعد الحرب، ولما كان قد ألمح إلى احتمالات تنازله عن العرش إذا لم يتلق تأكيدات مرضية من الجانب البريطاني، فقد قررت وزارة المستعمرات أن يرد المستر تشرشل على مقترحات الأمير عبد الله في عبارات عامة مع تجاهل هذين المطلبين، وبخاصة مع استحالة الاستجابة للمطلب الأول، فوقوع شرق الأردن تحت الانتداب كان لا يسمح لها بالوجود في مؤتمر الصلح أو غيره، بحكم أن الدولة المنتدبة كان منوطاً بها إدارة الشؤون الخارجية للبلاد.

ثانياً: الوحدة الاقتصادية الثقافية

بعد كل تلك الدراسات والمذكرات والتعرف على آراء أصحاب الشأن تقرر تبني فكرة تشجيع شكل من أشكال التقارب الاقتصادي والوحدة الثقافية، مما تبلور في السياسات البريطانية تجاه الوحدة العربية خلال الشهور التالية.

ـ عن التعاون الاقتصادي تم تكليف قسم البحوث الخارجية بكلية باليول بجامعة أكسفورد بوضع دراسة تم الانتهاء منها في نيسان/ ابريل عام ١٩٤٢(٢٢).

الهدف من الدراسة كما حدده واضعوها.. رفع مستوى معيشة سكان البلاد العربية، وإعداد السبل اللازمة لتوثيق الروابط السياسية بينها، أما البلاد العربية التي عنتها الدراسة، فقد كانت تلك التي لبريطانيا تأثير فيها، وقد حددتها بكل البلاد العربية الآسيوية ومعها مصر وبرقة، وأن الهدف منها دراسة إمكانية جعل كل تلك البلاد كتلة اقتصادية واحدة.

تحول الباحثون في كلية باليول بجامعة أكسفورد بعد ذلك إلى تحديد المشكلات التي تتطلب حلاً للتوصل إلى الهدف المرجو، وكانت خمساً:

١ ـ ضرورة إجراء مسح شامل للحاصلات الزراعية التي تنتجها المنطقة، وحجم التجارة في ما بينها، بهدف التوصل إلى الإجابة عن السؤال عما إذا كانت هناك أي مزايا اقتصادية يمكن أن تنتج من تشجيع التجارة الداخلية دون تغييرات

---

(٢١) F. O. 371/31338 From Edmond (Colonial Office) to Foreign Office, 23rd December 1942.

(٢٢) F. O. 371/31338 A Note on the Proposed Enquiry into the Possibility of Closer Economic Association between the Arab Countries, 23rd April 1943.

جذرية في طبيعة النشاطات الاقتصادية القائمة، ومن المفيد في الإجابة عن السؤال التعرف على ما يمكن أن يتحقق من جراء وضع تعريفة جمركية توفر وضعاً تفضيلياً في ما بينها، والسياسة النقدية، فضلاً عن المواصلات الداخلية.

٢ ـ الاحتمال الأكبر أن تكون الإجابة عن السؤال السابق بالنفي، الأمر الذي يجب أن يقود إلى إعادة النظر في المشاريع الإنتاجية مما يندرج تحته الاستغلال الكامل للمصادر الطبيعية وبخاصة زراعة الأرض بواسطة الري، فضلاً عما يمكن التوصل إليه من خلال عملية للتطوير الصناعي، ويتطلب الأمر هنا التعرف على حجم الأسواق التي يمكن أن تبرر إقامة مشروعات صناعية كبرى ذات تكلفة عالية، الأمر الذي يتطلب أيضاً التفكير في عملية تمويل مثل هذه المشروعات، وما تستطيع الدول العربية أن تدبره من مواردها، وما يتوجب أن تحصل عليه من الخارج، كما سوف يتطلب الأمر دراسة تأثير التغيرات التي ينتظر حدوثها في التجارة الخارجية.

٣ ـ من المطلوب أيضاً التعرف على نيات الحكومات العربية نحو احتمالات التغيير المذكورة في المقترحين السابقين، فتقسيم البلاد الشمالية من الوطن العربي إلى مناطق انتداب فرنسية وبريطانية، وما خولته مصر عام ١٩٣٠ من حق اتباع سياسة حمائية قد استتبعه انتعاش المصالح المحلية، وتقف عقبة أخرى في وجه التحرك نحو لون من الوحدة الاقتصادية تتمثل في المخاوف من التغلغل التجاري اليهودي، وبخاصة في كل من سوريا والعراق.

فضلاً عن هذا وذاك، فمن المطلوب معلومات وافية عن طبيعة الاقتصاد اليهودي في فلسطين، والمعلوم أن العلاقات الاقتصادية بين العرب واليهود سوف تتوقف على طبيعة العلاقات السياسية بين الجانبين، كما أن العرب لا بد من أن يتساءلوا عما إذا كانت هذه الوحدة الاقتصادية سوف تؤدي بهم إلى الاعتماد على رؤوس الأموال المستقدمة من الغرب، بكل ما يستتبع ذلك من تدخل في شؤونهم.

٤ ـ من الطبيعي مع المقترحات السابقة أن تثور التساؤلات حول ما إذا كان مزيد من الوحدة الاقتصادية سوف يؤدي إلى حصول المشتركين فيها على مزايا متبادلة، وسوف تكون الخطوة التالية في هذا الشأن تقرير طبيعة المؤسسات التي ينبغي أن تنشأ لوضع ما يتم الاتفاق عليه موضع التطبيق، وإن تعبير الوحدة الاقتصادية يجب أن يترجم إلى خلق مؤسسة للإشراف على العلاقات الاقتصادية بين

الدول العربية تتمتع بصلاحيات الإشراف على الجوانب المهمة من حياة الناس المتعلقة بهذه العلاقات.

٥ ـ أخيراً فمن المطلوب تمحيص أثر هذه العلاقات ذات الطبيعة الإقليمية في طبيعة التنمية العالمية كما سوف يتوقع لها في مجالي الزراعة والتجارة بعد نهاية الحرب.. مثل على ذلك، فإن وضع الخطط القاضية بالسيطرة على الاستثمارات الدولية على نطاق واسع سيتطلب وضع تصور عن دور البلاد العربية في مثل هذا النظام الاقتصادي، وعلى أي الأحوال فإن المصالح الاقتصادية الأجنبية النشطة في الوطن العربي سوف تلعب على وجه اليقين دوراً في صياغة مستقبل العلاقات الاقتصادية بين بلدان الوطن العربي، والعكس صحيح بمعنى أن التغيرات التي يمكن أن تحدث نتيجة للوحدة الاقتصادية بين العرب سوف تؤثر في طبيعة تلك المصالح(٢٣).

ـ أما عن الوحدة الثقافية فقد بدا الأمر أقل تعقيداً، وكانت البداية مصرية، فتكشف وثيقة بريطانية عن أن ابن سعود قد تلقى دعوة من الحكومة المصرية للاشتراك في مكتب ثقافي جديد تنوي إقامته لتدعيم العلاقات الثقافية بين الأقطار العربية، وقد جاء في الدعوة التي وجهتها حكومة القاهرة إلى سائر الحكومات العربية أن الأمر لن يزيد على إرسال مبعوث لحضور اجتماعات المكتب وتبادل المعلومات في الشؤون الثقافية والتعليمية وبحث أسس معاهدة ثقافية يمكن أن تعقد بين البلاد العربية(٢٤).

وكانت الحكومة العراقية أولى الحكومات التي استجابت للدعوة، الأمر الذي دفع ابن سعود إلى الشك في أن يد نوري السعيد كانت وراء الفكرة، فقد وصل إلى القاهرة في أوائل آب/أغسطس عام ١٩٤٣ اثنان من موظفي وزارة التعليم العراقية لبحث مسألة العلاقات الثقافية بين البلدين(٢٥)، وبعد نحو أسبوعين من المباحثات صدر بيان من وزارة المعارف المصرية عن انتهاء المباحثات بين الطرفين الخاصة بالتعاون الثقافي، وقد جاء في هذا البيان أن الطرفين قد اتفقا على عقد معاهدة ثقافية تنص على تبادل الطلاب والمعلمين والإصدارات العلمية والمناهج.

---

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) F. O. 371/34955 Egyptian proposal for a cultural bureau of Arab Countries, 22nd February 1943.

(٢٥) F. O. 371/35537 Weekly Political and Economic Report, from July 29th to August 4th, 1943.

وتضمنت المعاهدة التوصية بتشجيع أعمال النشر في العلوم والآداب باللغة العربية، كما تم الاتفاق على إنشاء مكتب مشترك لوضع المعاهدة موضع التنفيذ على أن يعقد جلسته التالية في بغداد تحت رئاسة وزير التعليم العراقي[(٢٦)].

ويبدو أن حكومة الوفد التي كانت في الحكم وقتئذٍ كانت وراء تشجيع تطوير هذه العلاقات، مما يتضح من تشكيل ما أسمي بعصبة العروبة في جامعة فؤاد الأول من الطلاب الوفديين والتي أخذت في التحضير لانعقاد مؤتمر للطلاب العرب تحت رعاية النحاس باشا، وكان من أهم أغراض هذا المؤتمر الدعوة لفكرة الوحدة العربية[(٢٧)].

وقد لعب القانوني المصري الشهير الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا دوراً في توثيق العلاقات الثقافية بين البلدين، سواء من خلال دوره في كلية الحقوق في بغداد أو من خلال إسهامه في وضع مجموعة القوانين المدنية في العراق[(٢٨)].

ولم يمضِ وقت طويل حتى كانت دول أخرى تسعى للانضام للمعاهدة المصرية ـ العراقية، فبينما كان وزير الخارجية السوري في زيارة للقاهرة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣ بحث مع وزير المعارف المصري إمكانية اشتراك سوريا في المعاهدة، وقد توصل الطرفان بالفعل إلى تفاهم كامل حول الأسس التي يقوم عليها التعاون الثقافي بين البلدين في المستقبل[(٢٩)].

وقد رحبت الدوائر البريطانية بهذا الاتجاه للتعاون الثقافي، وكان وراء ذلك هدف سياسي نتج عما جاءت به التقارير المتوالية من عطف واضح تبديه الطبقة المتعلمة في البلاد العربية من تعاطف مع دوائر المحور، والأفكار الفاشية عموماً، الأمر الذي دعا «المجلس الحربي للشرق الأوسط» إلى أن يوصي في تقرير له بتقديم بريطانيا المساعدات في الميدان الثقافي، وأن الأمل معقود على ترحيب المثقفين بهذه النشاطات التي تقوم على أساس تشجيع وتطوير الفكر العربي على نحو ينسجم مع أسس الحضارة الغربية[(٣٠)].

---

(٢٦) F. O. 371/35537 Weekly Political and Economic Report, from 12th to 18th August 1943.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) F. O. 371/35537 Weekly Political and Economic Report, from 14th to 20th October 1943.

(٢٩) F. O. 371/35537 Weekly Political and Economic Report, from 4th to 10th November 1943.

(٣٠) F. O. 371/34975 Resolutions adopted by the Middle Eastern War Council.

ولم يكن متوقعاً بالطبع أن تتجمع الأمور عند العلاقات الثقافية الاقتصادية، إذ لم يمضِ وقت طويل حتى بدأ التحرك إلى المسار السياسي، وبخاصة بعد النجاحات التي أحرزتها القوات البريطانية في حربها ضد قوات المحور. ففي تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٤٢ نجح الجيش الثامن البريطاني في اختراق قوات المحور في العلمين، وتابعها بعد ذلك حتى نجح في أوائل كانون الثاني/يناير من العام التالي في دفع قوات روميل للانسحاب مسافة ألف وثلاثمائة وخمسين ميلاً في اثنين وثمانين يوماً، وانسحب القائد الألماني الشهير إلى ما وراء الحدود التونسية[٣١]، الأمر الذي تأكد معه زوال التهديدات الألمانية عن شمال أفريقيا وعن المنطقة العربية عموماً.

جاءت المبادرة من جانب الحكومة العراقية، ونوري باشا السعيد على وجه التحديد، الذي بدأ بأخذ الإذن من حكومة لندن التي لم تبخل به عليه. ففي ١٥ شباط/فبراير عام ١٩٤٣ بعث نوري بمذكرة إلى اللورد هاليفاكس يبلغه فيها أنه مع اقتراب نهاية الحرب وما سيتبع ذلك بالضرورة من وضع تسويات سلمية فإنه يعتقد أن الوقت قد حان لبحث موضوع استقلال العرب ووحدتهم على ضوء التطورات التي جرت خلال الثمانية والعشرين عاماً السابقة، وقد أرفق بهذه المذكرة بحثاً صغيراً عن آرائه حول هذا الموضوع[٣٢]. من بين هذه الآراء أن تصدر الأمم المتحدة في أعقاب الحرب إعلاناً بتوحيد كل من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، فيما عرف باسم سوريا الكبرى، ومنها أن تقرر شعوب تلك البلاد طبيعة الحكومة التي ستتولى شؤونها، ومنها ثالثاً قيام جامعة عربية تنضم إليها على الفور كل من سوريا والعراق ومن يرغب من البلاد العربية الأخرى، على أن يكون مجلس هذه الجامعة مسؤولاً عن شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية والنقد والجمارك.. الخ.

تضمن مشروع نوري السعيد أيضاً إعطاء اليهود في فلسطين شكلاً من أشكال الحكم الذاتي يسمح لهم بالاحتفاظ بنظام تعليمي خاص وبخدمات أمنية على أن تكون تحت إشراف الدولة السورية الكبرى، وأن يمنح موارنة لبنان نظاماً خاصاً مثل ذلك الذي تمتعوا به في ظل الحكم التركي، على أن يكون كل ذلك

(٣١) A. J. Grant and Harold Temperley, *Europe in the Nineteenth and Twentieth Centuries (1789-1932)*, pp. 515-516.

(٣٢) F. O. 371/34958 Council of Ministers, Baghdad to Viscount Halifax, February 15th, 1943.

بضمانات دولية[٣٣]. وخلص نوري السعيد بعد كل ذلك العرض إلى القول إن اتباع مقترحاته هو وحده الكفيل بقيام سلام دائم في هذا الجزء من العالم.

ثالثاً: نحو عقد المؤتمر العربي

وجاء الرد على شكل تصريح آخر أدلى به المستر إيدن في مجلس العموم في ٢٤ شباط/فبراير عام ١٩٤٣ كان بمثابة إضاءة النور الأخضر لرئيس الوزراء العراقي للتحرك.

ورداً على سؤال المستر برايس (Price) عما إذا كانت الحكومة البريطانية قد اتخذت أية خطوات لتشجيع التعاون السياسي والاقتصادي بين البلاد العربية بهدف خلق اتحاد عربي، أجاب وزير الخارجية بأنه قد سبق الإعلان بكل وضوح أن «حكومة جلالة الملك سوف تنظر بكل عطف لأي حركة بين العرب تؤدي إلى وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية. غير أنه يجب أن تحدث المبادرة من جانب العرب أنفسهم، وعلى حد علمي فإنه لم يطرح بعد مشروع في هذا الشأن يلقى الموافقة من جميع الأطراف»[٣٤]، وكان على أحد هذه الأطراف أن يتحرك.

ومع الحصول على الموافقة البريطانية استهل العراقيون مبادرتهم بالجولة التي قام بها جميل المدفعي رئيس الوزراء العراقي السابق خلال شهر آذار/مارس عام ١٩٤٣ في عدد من البلاد العربية انتهت في القاهرة التي صحبه إليها الوزير العراقي، تحسين العسكري، ومع أن ظاهر الرحلة أن الوزيرين قد وصلا إلى العاصمة المصرية بهدف الإعداد لزيارة ملكية يقوم بها فيصل الثاني مع الملكة الأم، غير أن الحقيقة كانت إجراء مباحثات غير رسمية مع المصريين حول الوحدة العربية[٣٥].

في القاهرة بدا أن هناك اختلافاً بين وجهتي النظر المصرية والعراقية في التعامل مع الموضوع، ففي المحادثات التي جرت بين النحاس باشا رئيس الوزراء المصري وبين كل من تحسين العسكري وجميل المدفعي في ٢٧ آذار/مارس حول عقد مؤتمر عربي يجمع كل الدول العربية، رأى الأخيران أن تكون هذه الدعوة

---

(٣٣) F. O. 371/34959 Memorandum on the Arab Unity by the Naval Intelligence Department, 4th June 1943.

(٣٤) F. O. 371/34955 Parliamentary Question.

(٣٥) F. O. 371/35537 Weekly Political and Economic Report, from March 18th to 24th, 1943.

على المستويين الرسمي والشعبي، بينما كان رأي النحاس باشا أن تقتصر على الجانب الرسمي.

ولعل هذا الاختلاف هو الذي دعا الجانب المصري إلى أن يتخذ زمام المبادرة مما يتضح من البيان الطويل الذي أدلت به الحكومة في مجلس الشيوخ في ٣٠ آذار/ مارس عن سياستها تجاه الوحدة العربية، والذي استهله وزير العدل، الذي أدلى بهذا البيان نيابة عن الحكومة، بأن النحاس باشا معني بالشؤون العربية منذ وقت طويل، وأنه بعد تصريح المستر إيدن الأخير فسوف يتم التشاور مع سائر الحكومات العربية والتعجيل بالاتصالات السياسية مع كل منها على حدة للتعرف على مواقفها بشأن تحقيق الآمال العربية وللتوفيق بين آرائها على قدر الإمكان، ثم دعوة تلك الحكومات إلى مؤتمر يعقد في القاهرة برئاسة رئيس الحكومة المصرية لإتمام بحث المسألة واتخاذ القرارات التي تحقق أهداف الشعوب العربية.

أشار البيان نفسه إلى اللقاء الذي انعقد بين النحاس وكل من تحسين العسكري وجميل المدفعي، وأن رئيس الحكومة المصرية قد أخبرهما ببرنامجه وأنه وجه دعوة رسمية لنوري باشا السعيد، على أن تكون الخطوة التالية النظر في مقترحات العراق المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والسياسية للمسألة، وبخاصة الناحية السياسية، وأن النحاس سوف يوجه الدعوات بعد ذلك لمختلف الحكومات العربية لإجراء محادثات أولية، وهو يأمل إذا ما بدت علامات النجاح في تلك المحادثات أن توجه الحكومة المصرية الدعوة للوفود لعقد مؤتمر في القاهرة.

وتعلق السفارة البريطانية في القاهرة على البيان المصري بأن مصطفى النحاس معني بأن يأخذ لنفسه زمام القيادة من نوري السعيد وفي الوقت نفسه تجاوز أية عقبة يضعها الملك فاروق في طريقه إذا ما وافق على أن يكون هذا المؤتمر ذا صبغة غير رسمية[٣٦].

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن المبادرة العراقية، والاتصالات التي جرت بين القاهرة وبغداد، قد حركت المياه في نهر فكرة الوحدة العربية، في السعودية والأردن بل واليمن، هذا فضلاً عن سوريا ولبنان..

في **السعودية**: أرسل المستر ويكلي (Wikeley) الوزير البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية وممثلي بريطانيا في كل من بغداد والقدس وبيروت والقاهرة في ٢٦

(٣٦) F. O. 371/35537 Weekly Political and Economic Report, from March 25th to 31st, 1943.

نيسان/إبريل مضمون رسالة من الملك عبد العزيز يبين فيها آراءه في ما يتصل بالوحدة العربية، والقضية العربية على وجه العموم، وذلك تعليقاً على ما جاء في بيان المستر إيدن في مجلس العموم.

لفت الملك السعودي في مستهل هذه الرسالة النظر لما سبق وأبداه لممثلي بريطانيا في بلاده من انتشار الانقسامات بين الزعماء العرب الداعين لانعقاد المؤتمر، وأنه لا يثق في أي منهم لأن كلاً يعمل من خلال الدعوة للمؤتمر على تقوية مركزه في بلاده، وأنه ينصح الحكومة البريطانية أن تأخذ بالنهج نفسه!

دلف من ذلك إلى القول إنه مدرك بأن كلاً منهم يسعى للحصول على تأييده لخططه، ومع ما يعلمه من أن الحكومة البريطانية تؤيد بقوة كل الآمال المشروعة للعرب إلا أنه يفضل أن ينأى بنفسه عن تلك المناورات، وهو لا يثق إلا في الحكومة البريطانية ولن يعمل إلا بالتنسيق معها، وأنه إذا ما ارتأت هذه الحكومة أن المصلحة العامة للجميع تقتضي الاشتراك في هذا الجهد فإنه مستعد لأن يبذل ما يستطيع في هذا الشأن، وسوف يشارك في هذه الحالة في المؤتمرات المزمع عقدها على أن يحصل على تأكيدات بريطانية بأنها لن تكون ضد مصالحه.

وهو في هذه الحالة سوف يعمل بالتشاور مع الحكومة البريطانية في كل خطوة يقدم عليها، وسوف يبدأ بالسؤال عن السياسة التي يمكن أن تتخذ في حالة إذا ما شرع المؤتمر المزمع في بحث المسألة الفلسطينية على نحو يتناقض مع المصالح البريطانية.

وانتهى إلى القول بأنه إذا ما لم تبد الحكومة البريطانية رغبتها في الاشتراك في المؤتمر فهو يفضل أن يبقى بعيداً عنه، ويبقى على ثقته بأن الحكومة البريطانية تعامل العرب بكل صداقة وصراحة، وأنه سوف يظل يبدي النصح للعرب بأن مصلحتهم تكمن في التعاون مع الحكومة البريطانية وتجنب كل الأمور التي من شأنها ممارسة أي ضغط على تلك الحكومة(٣٧).

ردت حكومة لندن على ذلك بتعليمات أرسلتها لممثلها في جدة تطلب فيها منه، بعد إسداء الشكر للملك ابن سعود على صراحته، إبلاغه بأن سياسة الحكومة البريطانية تم شرحها بوضوح في بيان المستر إيدن في مجلس العموم يوم ٢٤ شباط/فبراير وأنها سوف تشجع أية حركة تنشأ بين العرب لتحقيق الوحدة

---

(٣٧) F. O. 371/34957 From Mr. Wikeley (Jedda) to Foreign Office, 26th April 1943.

الاقتصادية والثقافية والسياسية، على أن تبدأ هذه الحركة من العرب أنفسهم، وأنه إذا ما رغبت الحكومات والزعماء العرب أن يدخلوا في محادثات في هذا الشأن فلن يكون لدى الحكومة البريطانية أي اعتراض، ولو أنها ترى أن عقد المؤتمر ليس أفضل السبل لتحقيق ذلك، بل ينبغي البدء أولاً بمحادثات سرية من خلال القنوات الدبلوماسية وأنها أفهمت رئيس الوزراء العراقي هذا الاتجاه دون أي لبس[٣٨].

في مناسبة تالية أعرب ابن سعود للوزير البريطاني في جدة عن ضيقه أنه خارج الصورة التي تضم كلاً من النحاس ونوري السعيد اللذين يسعيان للترتيب لعقد المؤتمر العربي دون استشارته، وأنه على اتفاق تام مع الحكومة البريطانية في وجوب إجراء اتصالات سرية بين الدول العربية قبل عقد المؤتمر، وأنه على استعداد أن يأخذ بزمام المبادأة في هذا الشأن إذا ما وافقت الحكومة البريطانية على ذلك[٣٩].

في أوائل حزيران/يونيو أدلى الملك عبد العزيز بن سعود بحديث لمجلة **لايف** الأمريكية أعرب فيه بصراحة عن موقفه من القضية الفلسطينية، وأنه قد أحجم طويلاً عن الإدلاء بهذه الآراء من قبل حتى يتجنب أي ضغط على الحلفاء، غير أن الوقت قد حان الآن للإعراب عنها، وأنهى هذا الحديث بالقول إنه على ثقة بأنه سوف يتم بلوغ الوحدة العربية بمساعدة من الحلفاء[٤٠].

وقد تزايدت شكوك الملك عبد العزيز بعد الاتصالات السعودية ـ العراقية التي جرت في أواخر نيسان/ابريل وأوائل أيار/مايو، إذ لاحظ أن نوري السعيد أعار أهمية كبرى لمسألة توحيد سوريا وفلسطين في دولة مستقلة واحدة، وأن على القادة العرب أن يبذلوا غاية طاقتهم لتحقيق هذا المشروع، وقد ادعى نوري باشا أن النحاس وافق على هذا الرأي وعلى عقد اجتماع لبحثه، وأن الأخير سوف يبعث بدعوة للملك للانضمام إلى هذا الاجتماع.

أضاف رئيس الوزراء العراقي إلى ذلك أنه يمكن عقد مؤتمر للوحدة العربية بعد النجاح في التوصل إلى تسوية المسألة الفلسطينية ـ السورية، وهو ما لم يقبله ابن سعود الذي سلم بأهمية المسألة غير أنه رأى أن من الواجب على كل العرب أن

(٣٨) F. O. 371/34957 From Foreign Office to Jedda, 4th May 1943.

(٣٩) F. O. 371/34958 Ibn Saud and the proposed Arab Conference-From Mr. Wikeley (Jedda), 29th May 1943.

(٤٠) F. O. 371/34958 From Wikeley (Jedda) to Foreign Office, April 27th, 1943.

يسعوا لإحراز هذين البلدين لاستقلالهما على أن يتم ذلك بهدوء ودون ضجيج، وبالاتفاق الكامل مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية(٤١).

في منتصف الشهر نفسه، حزيران/يونيو، كتب ابن سعود رسالة مطولة للحكومة البريطانية يوضح فيها موقفه من بيان النحاس في البرلمان المصري، ومن محاولات نوري السعيد التي أعقبت ذلك للتقرب منه، والتي أزعجت الملك الذي رأى أنه كان على الرجلين أن يستشيراه قبل اتخاذ مثل هذه البيان أو مثل تلك الأعمال، وأنه لا يستطيع التعاون مع كل من النحاس ونوري باشا على هذه الأسس.

أضاف إلى ذلك أنه لو انعقد المؤتمر المطلوب، وسواء اشترك فيه أو لا فإن مصيره الإخفاق وللأسباب نفسها التي أخفق من أجلها مؤتمر فلسطين الذي انعقد في لندن، فيمكن أن يقوم نوري باشا أو غيره بإلقاء خطبة معادية للإنكليز لإدخال السرور في قلوب العرب، ولن يكون أمامه في هذه الحالة سوى سلوك سبيل من ثلاثة؛ فإما الإنصات دون تحريك ساكن وهو أمر صعب للغاية، وإما التصفيق وهو ما لن يحدث، وإما الدخول في منازعات مما سيكون ضاراً للغاية بفكرة المؤتمر.

وأعرب الملك عبد العزيز عن عجبه من دعوة العراق له للتعاون في مثل هذه القضايا الكبرى رغم إخفاق البلدين في حل العديد من المشاكل الصغيرة القائمة بينهما، وتساءل عن الفائدة التي يمكن أن تعود من التعاون في الأمور الكبرى، وهو بذلك اتخذ موقف المعارضة لمشروع الوحدة العربية المزمع.

دعا ذلك الوزير البريطاني في جدة إلى التعليق على الرسالة بأن ابن سعود لن يشارك في المؤتمر إلا إذا بدا له أن البريطانيين مهتمون بالفعل بهذا الأمر، وإلا بعد تسوية المشكلات المعلقة بينه وبين العراق، وأخيراً أن يفعل كل من نوري السعيد والنحاس شيئاً يطيبون به خاطر الملك ويداوون ما يعتقده من أن جرحاً أصاب كرامته(٤٢).

انزعج البريطانيون أكثر بعد ما جرى في أواخر تموز/يوليو حين بعث النحاس باشا رسالة خاصة للملك عبد العزيز حملها سليمان الحمد راجياً منه التعرف على مقترحات نوري باشا بشأن الوحدة العربية، فجاء رد الملك السعودي

(٤١) F. O. 371/34958 From Wikeley (Jedda) to Foreign Office, June 10th, 1943.

(٤٢) F. O. 371/34960 From Wikeley (Jedda) to Foreign Office, July 20th, 1943.

مثيراً. . قال إنه ينبغي أن يبقى في الذهن أهداف نوري باشا من تلك المقترحات: أولها: الرغبة في استغلال الموقف لتحقيق أهدافه، الثاني: أنه يخطط لضم كل من سوريا وفلسطين إلى العراق، الهدف الثالث: السعي لإحداث الوقيعة بين كل من مصر والمملكة العربية السعودية، والأخير: العمل على تقوية الهاشميين على حساب ابن سعود(٤٣).

لمواجهة هذا الموقف من الملك السعودي الغاضب أرسلت الحكومة البريطانية أحد رجالها إلى الرياض، وكان من ضباط الحربية، حيث عقد اجتماعاً في أواخر آب/أغسطس مع الملك عبد العزيز ليتحرى منه موقفه النهائي من قضية الوحدة العربية، بعث بعده الكولونيل هوسكنز (Hoskins) بتقريره عن هذا الموقف وكان مما جاء فيه:

ـ أن ابن سعود لا يستطيع في الوقت الراهن أن يقترح خطة محددة للوحدة لأنه من الصعب عليه أن يتنبأ بالوضع الذي ستكون عليه الدول العربية بعد الحرب.

ـ اعترف الرجل بأنه لا يمكن تجاهل الوحدة الثقافية واللغوية والدينية التي تجمع بين العرب، والملك يرى حتمية شكل من أشكال الوحدة الاقتصادية والسياسية، وسوف يسعده أن يساهم في بلوغ هذا الهدف وأن يلعب دوراً في المفاوضات التي تعقد لإنجازه، بيد أنه يرى أن الخطوة الأولى نحو بلوغه هي قيام تجمع من الدول العربية على نسق اتحاد ولايات أمريكا الشمالية، مما يمكن أن يعقبها خطوة أخرى نحو مزيد من أشكال الاتحاد.

ـ مع ما أبداه ابن سعود من رغبة في التعاون لإتمام الوحدة العربية، إلا أنه وضع شرطين: ألا يدس الهاشميون أنوفهم في شؤون حكومتي سوريا وفلسطين، وألا تفضي الإجراءات الموصلة للوحدة العربية إلى بث أية عراقيل في طريق المجهود الحربي للدول الحليفة، أو في طريق إقامة سلام عادل بعد الحرب.

ـ وقد اعترف الملك عبد العزيز للكولونيل هوسكنز أنه لم يستشر بعد في الإجراءات التي قام بها كل من النحاس ونوري السعيد لإتمام الوحدة العربية، ولو أنه قد وصلته مؤخراً دعوة من رئيس الوزراء المصري ليرسل مبعوثاً إلى القاهرة للتعرف على آراء الملك في هذا الشأن، غير أنه رد على النحاس باشا يسأله أن

---

(٤٣) F. O. 371/34960 From Wikeley (Jedda) to Foreign Office, 27th July, 1943.

يبعث إلى الرياض بإفادة يشرح فيها خطته في هذا الشأن، لأنه لا يستطيع أن يبدي رأيه في شيء لا يعلمه على وجه التحديد(٤٤)!

وقد ساهم النحاس باشا في حملة تطييب خاطر الملك عبد العزيز فبعث له برسالة مؤداها أنه ليس من سبب لبدء الاتصالات بين مصر والعراق في ما يخص الوحدة العربية سوى أن نوري باشا بادر بتقديم أفكاره للحكومة المصرية وأنه من الطبيعي أن يعقب ذلك اتصالات بسائر الحكومات العربية.

وعندما سلم وزير الخارجية المصري هذه الرسالة لبعثة العربية السعودية في القاهرة لرفعها للملك ابن سعود طلب منه إبلاغ الملك أن بدء الاتصالات مع العراق لا يعطي له أي أسبقية على سائر الدول العربية، وفي سعيه لطمأنة حكومة الرياض أكد وزير الخارجية المصري للمندوب السعودي في القاهرة أن الأمير عبد الله حاول الحصول على معونة نوري لترشيحه للعرش السوري ولكن الأخير لم يشجعه على ذلك(٤٥).

في الوقت نفسه بعث نوري السعيد برسالة طويلة إلى الملك ابن سعود تضمنت موضوعين رئيسيين:

١ ـ انه بعد استشارة عدد من الشخصيات الهامة في كل من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن وجد أن هناك رغبة قوية لقيام وحدة سورية تضم الأقطار الأربعة، غير أنه يعرقل تحقيق هذا الهدف ثلاثة أمور: وجود الفرنسيين في سوريا، وأوضاع الأقليات في سوريا التي ستؤدي حتماً إلى القلاقل، وأخيراً الوجود اليهودي في فلسطين.

٢ ـ على ضوء ذلك قدم نوري باشا اقتراحاً مؤداه القيام بحملة هدفها العمل على تحقيق الوحدة السورية في أقرب وقت ممكن، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إجراء مباحثات على نطاق واسع لدعم العلاقات الودية بين كل الدول العربية التي يمكن أن تصل إلى لون من الوحدة الثقافية والاقتصادية والسياسية(٤٦).

رد الملك عبد العزيز على هذه الرسالة بأن على نوري أن يتأكد أن ابن سعود

---

(٤٤) F. O. 371/34961 Arab Unity-Conversations between Colonel Hoskins and King Ibn Saud at Riyadh, 30th August 1943.

(٤٥) F. O. 371/34960 From Wikeley (Jedda) to Foreign Office, 29th July 1943.

(٤٦) المصدر نفسه.

يسعى لحصول كل دولة عربية على استقلالها على نحو يحفظ لها شخصيتها والتأكد من أنه سوف يكون من المستحيل على أي منها القيام بأي أعمال عدوانية تجاه الأخرى، وأن ذلك لن يتحقق إلا بخلق نوع من التوازن بين الدول العربية بعضها وبعض[٤٧].

وبينما كانت الأنظار في كل من لندن وبغداد والقاهرة شاخصة للسعودية خلال عام ١٩٤٣ دخل إلى الساحة بطل جديد. . الأمير عبد الله أمير شرق الأردن وله رواية مع الوحدة العربية خلال ذلك العام كشفت الوثائق البريطانية عن أغلب جوانبها.

* * *

في شرق الأردن: البداية جاءت على شكل برقية من السفير البريطاني في بغداد السير كورنواليس (Cornwallis) مؤرخة في ١٢ آذار/مارس مؤداها أن الأمير عبد الله اتصل بالمندوب السامي في القدس يستأذنه في عقد مؤتمر عربي تحت رئاسته في عمان تحضره كل من مصر وسوريا وفلسطين والعراق والعربية السعودية.

لما علم نوري السعيد بأمر هذا المطلب حذر السير كورنواليس من قبول طلب الأمير عبد الله لأن أغلب الدول المشار إليها لن تقبل الدعوة التي يوجهها الأمير، والأمر سوف يعتمد إلى حد كبير على جدول أعمال المؤتمر المزمع، فهو إذا اقتصر على مسألة «الكونفدرالية العربية» فالأمل ضعيف أن تقبله تلك الدول، وإذا تضمن بنوداً خاصة بمستقبل الحكومات في كل من سوريا وفلسطين، أو اختيار مرشحين لتولي عرشها فسوف ينظر إليها المدعوون بريبة شديدة، وأضاف رئيس الوزراء العراقي أنه في أي الأحوال فإن الأمير عبد الله ليس بالرجل المناسب لرئاسة مثل هذا المؤتمر، وأنه سوف تكون إثارة مسألة ترشيح ملوك الآن لتولي عرش فلسطين أو سوريا مدعاة لتدمير القضية العربية برمتها، إذ سوف يتحول العرب عن القضايا الكبرى إلى صراعات حول العروش[٤٨].

لم يكن قد مضى وقت طويل على اقتراح الأمير عبد الله إلا وقام بخطوته الثانية بعد أن أخفقت مبادرته الأولى، وكانت بإصدار بيان يتناول الأهداف العربية

---

(٤٧) F. O. 371/34960 From Wikeley (Jedda) to Foreign Office, 3rd August 1943.

(٤٨) F. O. 371/34955 Cornwallis to Foreign Office, 12th March 1943 Amir Abdullah's proposals for an Arab Congress.

عامة، غير أنه ركز على حالة التفكك التي تعانيها الأقطار السورية وضرورة توحيدها في المستقبل، وقد وجه خطابه إلى الشعب السوري «من خليج العقبة إلى البحر المتوسط وأعالي الفرات»، مما كان يعني فلسطين وشرق الأردن وسوريا وبالإمكان لبنان أيضاً، ويصل البيان إلى ذروته بدعوة كل كبار الشخصيات في البلاد السورية للمشاركة في إتمام الوحدة السورية والذين يمكن أن يكونوا مؤتمراً سورياً خاصاً يرحب الأمير بأن ينعقد في عاصمة إمارته.

واتجهت نية الأمير إلى إذاعة هذا البيان في محطة إذاعة الشرق الأدنى التي كانت تتخذ من يافا مركزاً لها، غير أن المسؤول البريطاني في عمان تدخل وطلب من المسؤولين عن محطة الإذاعة عدم إذاعة البيان، وتكفل الرقيب في فلسطين بالبقية فمنع نشره في الصحف، ولو أن ذلك لم يمنع من تسرب بعض نسخه إلى فلسطين وسوريا وبعض الأقطار المجاورة.

الأهم من ذلك أن المقيم البريطاني في العاصمة الأردنية التقى بالأمير يوم ٢١ نيسان/ابريل ونبهه إلى عدم ملاءمة أن يصدر هذا البيان دون التشاور المسبق معه وأنه من الضروري «أن يكون واضحاً تماماً ألا يصدر الأمير أي بيان من هذا النوع قبل استشارة ممثل حكومة جلالته»[٤٩].

وقد اعترف الأمير عبد الله بأنه أخطأ حين أصدر البيان دون استشارة الحكومة البريطانية، وأنه يأسف بشدة لذلك، غير أنه تعلل بأنه فعل ذلك ليذكر الحكومة البريطانية بوجوده، وأنه خشي لو طلب الإذن بإصدار البيان لما حصل عليه، واستعرض الأمير أحداث ربع القرن السابق وشكا من أن البيت الهاشمي لم يلق ما يستحقه، وأنه هو نفسه، على رغم إخلاصه الذي لا شك فيه للحكومة غير أنها أحبطت آماله ولم تفِ بالوعود التي قطعتها له[٥٠].

لم يكل الأمير عبد الله عن محاولة حث الآخرين على قبول مشروع سوريا الكبرى، الأمر الذي نتبينه من إرساله لرئيس وزرائه توفيق أبو الهدى باشا لمصر في أواخر آب/أغسطس لعرض الموضوع على رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس باشا، حيث صدر بيان مشترك حول هذا الموضوع في أول أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٣.

---

(٤٩) F. O. 371/34957 Colonial Office to Foreign Office, 21st April 1943-Amir Abdullah's manifesto on Arab Federation.

(٥٠) F. O. 371/34957 Colonial Office to Foreign Office, 29th April 1943-Amir Abdullah's manifesto on Arab Federation.

جاء في هذا البيان أن الدولتين وضعتا في حسبانهما وضع شرق الأردن الحالي وما تطلع إليه بشأن علاقته بكل من سوريا ولبنان وفلسطين وسائر الأقطار العربية، ويبدو من غموض هذا البيان وحياديته أن الجانب المصري لم يبلع طعم الأمير عبد الله، الأمر الذي دفع أبو الهدى باشا إلى أن يدلي بتصريح صحفي لدى مغادرته القاهرة يثني فيه على النحاس باشا ويتحدث في أي شيء إلا ما تم التشاور حوله، فأعرب عن أمله أن يتعرف النحاس باشا على رأي فلسطين، وعن احتمال أن تكون سوريا الدولة الثانية التي تتم استشارتها[٥١].

ويكشف ما جرى في اللقاء الذي تم بين الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق والأمير عبد الله في مطار البحر الميت أثناء توقف الأول بالمطار يوم ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر عن تطلعات أمير الأردن ومخاوفه، فقد أعرب الوصي عن عدم رضائه عن توجهات الحكومة المصرية نحو الوحدة العربية وأن النحاس باشا يسعى إلى الاستئثار بالزعامة، ورد أمير الأردن على ذلك بأنه ينبغي التأكيد على أن تبقى الزعامة في البيت الهاشمي، وأن السوريين يتطلعون إلى إقامة جمهورية ويؤيدهم في ذلك ابن سعود، وأن المصريين مهتمون بزيادة مكانتهم، وأنه، أي الأمير عبد الله، لا يملك المال ولا الرجال للتأثير في مجريات الأمور على عكس الوصي الذي يملك الاثنين.

ويعلق السير هارولد ماكمايكل المندوب السامي البريطاني في فلسطين على ذلك اللقاء بالقول بأنه مع صحة كل ما أعرب عنه أمير شرق الأردن فإنه لم ينس أن يذكر للوصي أنه ـ أي عبد الله ـ أكبر أعضاء الأسرة الهاشمية وهو بذلك عبر عن مخاوفه من الشائعات التي انتشرت عن ترشيح الوصي لاعتلاء عرش العراق[٥٢].

في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣، وفي قاعة مجلس العموم البريطاني، توجه النائب نفسه، المستر برايس، مرة أخرى إلى وزير الخارجية بسؤال حول ما يتردد عن انعقاد مؤتمر للدول العربية في الشرق الأوسط، وعلى غير العادة رد إيدن على سؤال النائب بخطاب طويل جاء فيه:

«لعلمكم الخاص فقد زار رئيس وزراء العراق القاهرة في تموز/يوليو ليبحث

---

(٥١) F. O. 371/35538 Weekly Political and Economic Report, from 2nd to 8th September 1943.

(٥٢) F. O. 371/34963 From Sir H. MacMichael (Palestine) to Colonial Office, 3rd November 1943.

مع رئيس الوزراء المصري تنشيط روح التعاون العام بين الأقطار العربية، وفي الاجتماع بين الرجلين وافق النحاس على الدخول في محادثات مع حكومات الدول العربية الأخرى بهدف اكتشاف ما بينها من أسباب اتفاق. وإذا ما تمخض عن هذه المحادثات قدر كاف من الاتفاق بين البلاد العربية فالمقترح عقد مؤتمر تحضره كل الدول العربية المعنية في القاهرة للتوصل إلى اتفاق عام»[٥٣]، مما كان بمثابة دخول فكرة الجامعة العربية إلى حيز التنفيذ.

---

(٥٣) F. O. 371/34963 Parliamentary Question by Mr. Price.

الفصل السادس

بريطانيا وقيام الجامعة العربية
١٩٤٣ ـ ١٩٤٥

مع قدوم شهر أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٣ بدأت المشاورات لعقد المؤتمر الذي تولد منه صدور بروتوكول الإسكندرية في العام التالي (أيلول/سبتمبر) والذي انتهى بعقد ميثاق الجامعة العربية العتيدة بعد شهور قليلة (آذار/مارس ١٩٤٥)، ومع أن مصر اتخذت زمام المبادرة في تلك المشاورات إلا أن بريطانيا لم تكن بعيدة عنها في أي وقت مما تكشف عنه وثائق وزارة الخارجية البريطانية.

أولاً: المشاورات الأولى

كان «علي كامل حبيشة بك» سكرتير مجلس الوزراء المصري، وأحد المقربين لزعيم الوفد مصطفى النحاس باشا، أول المبعوثين الذين أرسلتهم مصر إلى سائر الدول العربية للترتيب لعقد مؤتمر الوحدة العربية، وهي بداية كان لها ما بعدها حتى أمكن بعد عام كامل عقد مؤتمر أنطونيادس بالإسكندرية والذي صدر عنه بروتوكول الجامعة في أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٤.

فقد غادر الرجل مطار القاهرة يوم ١٥ أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٣، ولكن بعد أن علمت السفارة البريطانية في العاصمة المصرية بوجهته ومهمته.. الوجهة إلى الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، والمهمة التشاور مع الملك عبد العزيز في الخطوة التالية نحو عقد مؤتمر الوحدة العربية[١].

نزل حبيشة بك في قصر البادية في الرياض حيث عقد اجتماعات عدة مع الملك السعودي، لم يكن الجانب البريطاني غائباً عنها، ويبدو من المعلومات التي أرسلها الممثل الإنكليزي في المملكة أن المبعوث المصري أراد أن يطمئن الملك عبد العزيز بالتأكيد له بأنه لن يغلب الطابع السياسي على المؤتمر المزمع عقده، وأنه لن

---

(١) F. O. 371/35538 Weekly Political and Economic Report, from September 9th to September 15th, 1943.

يتم أي اتفاق سياسي إلا عبر العلاقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

ويرصد ممثل بريطانيا في جدة ملاحظة مؤداها أن الحكومة المصرية لم ترسل مبعوثها إلا بعد استشارة السفير البريطاني في القاهرة، فضلاً عن أن الجانب السعودي كان يعلم هذا الممثل أولاً بأول عن مجريات المحادثات مع المبعوث المصري، وقد علم الوزير البريطاني في جدة أن الملك كان حريصاً طوال محادثاته على أن يؤكد لحبيشة بك أنه غير مستعد لأن يقوم بأي ضغط على بريطانيا والحلفاء خلال ظروف الحرب.

وفي لقاء بين الملك ابن سعود والمستر جوردان (Jordan) في ٢١ أيلول/ سبتمبر أوضح الأخير أن الحكومة البريطانية لا تعترض على الوحدة العربية وإن كانت ترى ألا يندفع العرب في اتجاهها خلال ظروف الحرب خوفاً من أن يكون لذلك آثار غير مستحبة على الحكومة السعودية، وقد وافقه الملك عبد العزيز على ذلك، وأضاف أنه حتى بالنسبة للوحدة الاقتصادية فإن ظروف الحرب تضعف من احتمالاتها، ومن ثم لا يبقى إلا الوحدة الثقافية التي يشجعها وسوف يبذل جهده لتقويتها.

وانتهت زيارة حبيشة بك بالاتفاق على ذهاب مبعوث سعودي إلى القاهرة، هو الشيخ يوسف يس، ليعمل وفقاً لما أبداه ابن سعود من آراء لممثل بريطانيا في المملكة[٢].

في القاهرة، وبعد عقد جلسات عدة للتباحث بين المبعوث السعودي وبين رئيس الوزراء المصري صدر بيان مشترك في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر بتأجيل تلك المحادثات إلى حين استشارة الشيخ يوسف يس الملك، ويعلق السفير البريطاني في العاصمة المصرية على ذلك بقوله: «من الواضح أن هناك اختلافاً ملحوظاً في الآراء بشأن الخطوات الأولى الواجب اتخاذها قبل عقد المؤتمر»[٣].

الجولة الأخيرة من محادثات القاهرة بين النحاس باشا والشيخ يوسف يس انعقدت في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، حيث عبر الأخير عن وجهة نظر سيده في القضية برمتها، وكانت أن الملك ابن سعود يرى أن البحث في الشؤون السياسية

---

(٢) F. O. 371/34962 Record of Conversations between Ibn Saud, Sheikh Yusuf Yasin and His Majesty's Minister on Arab Unity, September 20th, 1943.

(٣) F. O. 371/35539 Weekly Political and Economic Report, from October 14th to October 20th, 1943.

سابق لأوانه ومع ذلك فهو لم يستبعد تماماً التباحث في شأنها إذا ما ثبت أن ذلك سيفضي إلى نتائج عملية، وصدر بعد ذلك بيان مشترك كان مما جاء فيه أن الملك ابن سعود عاون في إنجاح تلك المحادثات بنصيحته الحكيمة النابعة من رغبة مخلصة لتحقيق رخاء الدول العربية وآمال شعوبها، وأن المحادثات بين الطرفين قد انتهت إلى تفاهم كامل على كل المبادئ والأهداف(٤)، وهو نوع من البيانات التي تبطن أكثر ما تظهر بحكم ما تتسم به من عمومية.

بيد أنه خلال الوقت نفسه، تشرين الأول/أكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣، شهدت العاصمة المصرية نشاطاً ملحوظاً في المشاورات الأولية لعقد المؤتمر، فقد جاءت الأخبار أن الإمام يحيى حاكم اليمن بصدد إرسال مبعوث للاشتراك في تلك المشاورات، ووصل فعلاً إلى العاصمة المصرية رئيس الوزراء السوري سعد الله الجابري بك ووزير الخارجية جميل مردم بك وبدأ على الفور في عقد محادثات مع النحاس باشا(٥).

وقد انتهز الشيخ يوسف يس فرصة وجود الوفد السوري في القاهرة حيث أجرى معهم بعض المشاورات حول قضية الوحدة العربية، انطلاقاً من الموقف السعودي نحو سوريا والذي أفصح عنه ملك السعودية لممثل بريطانيا في المملكة، حيث أبلغه أن هذا الموقف يصدر عن علاقة ودية طويلة مع تلك البلاد، وبخاصة أنه ليس لها أي أطماع إقليمية مثل الهاشميين في العراق، وأن كل ما يتمناه أن يرى سوريا وقد حصلت على استقلالها الكامل من الفرنسيين(٦).

وبعد محادثات بين الجانبين صدر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر بيان مشترك جاء فيه أنه قد تمت دراسة قضية الوحدة العربية والتعاون العربي من جميع جوانبهما في جو من الصداقة المخلصة، وقد تميزت المحادثات برغبة قوية بربط الأقطار العربية في إطار من التعاون الوثيق.

وانتهز رئيس الوزراء السوري بدوره فرصة وجوده في مصر ليبحث مع وزير المعارف إمكانية مشاركة سوريا في الاتفاقية الثقافية بين مصر والعراق، وأنهما قد

---

(٤) F. O. 371/35539 Weekly Political and Economic Report, from 28th October to 3rd November 1943.

(٥) F. O. 371/35539 Weekly Political and Economic Report, from 21st October to 28th October 1943.

(٦) F. O. 371/34962 Record of Conversations between Ibn Saud, Sheikh Yusuf Yasin and His Majesty's Minister on Arab Unity, September 20th, 1943.

توصلا إلى تفاهم في ما يخص التعاون الثقافي بين مصر وسوريا(٧).

وجاءت التقارير في الوقت نفسه أن مصر قد وجهت الدعوة للحكومة اللبنانية لتبعث وفداً للتباحث حول الموضوع نفسه. فقد أرسل الملك فاروق «ياوره» عمر فتحي إلى لبنان لتهنئة رئيس لبنان، بينما أعلنت الحكومة اللبنانية أنها قد قبلت دعوة النحاس باشا بإرسال وفد إلى العاصمة المصرية لإجراء محادثات بشأن الوحدة العربية(٨).

مرة أخرى تعلن حكومة لندن عن موقفها في مجلس العموم في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٤ حين توجه أحد أعضاء المجلس وهو المستر غالاشر (Gallacher) بسؤال إلى وزير الخارجية عن «نتيجة المؤتمر الذي عقد مؤخراً حول الوحدة العربية».

أجاب المستر إيدن أنه لا يملك أية معلومات عن مؤتمر انعقد مؤخراً حول الوحدة العربية «وكل ما أعلمه أن مشاورات جرت بين ممثلي سائر الحكومات العربية المعنية خلال الشهور الأخيرة وليس لديّ ما أقوله في هذا الشأن سوى أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف والاهتمام لمثل هذه المشاورات»(٩).

بعد أيام قليلة من هذا التصريح كان رئيس الوزراء العراقي، نوري باشا السعيد، يتحرك، ولكن في اتجاه مغاير حين قام برحلة في أوائل شباط/فبراير إلى كل من فلسطين وسوريا حيث لقي استقبالاً حافلاً في كل من بيروت ودمشق. وانه قد اتفق مع الحكومة السورية على إقامة نوع من الوحدة في الدفاع والعلاقات الخارجية، وأنه يمكن للدول العربية الأخرى أن تنضم إليها إذا شاءت، كما تم الاتفاق بين دمشق وبغداد على أن يطلب من النحاس باشا تشكيل لجنة قبل أول آذار/مارس من عضو أو عضوين عن كل دولة ذات الصلة بهذا الشأن لوضع جدول أعمال للمؤتمر الرئيسي المزمع عقده في القاهرة في نيسان/إبريل، وهو المؤتمر الذي تقتصر عضويته على الوفود الرسمية ليقرر نوع الوحدة المزمعة واستعداد كل دولة للأخذ بها(١٠).

---

(٧) F. O. 371/35539 Weekly Political and Economic Report, from November 4th to November 10th, 1943.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) F. O. 371/39987 Parliamentary Question by Mr. Gallacher, 23rd January 1944.

(١٠) F. O. 371/39987 Sir K. Cornwallis (Baghdad) to Foreign Office, 8th February 1944.

انزعجت وزارة الخارجية البريطانية من المبادرة التي قام بها نوري السعيد دون أخذ مشورتها، الأمر الذي دفع بها إلى أن ترسل بالتعليمات إلى سفيرها في بغداد ليبلغ رئيس الوزراء العراقي أن يتريث قليلاً في هذا الاتجاه، ولسببين؛ **أولهما**: أن ما يقترحه أقرب إلى التحالف منه إلى الاتحاد مما يتناقض مع المادة الأولى من المعاهدة العراقية البريطانية التي قررت موضوع الدفاع عن العراق، **وثانيهما**: أن أي اتفاق يمس سوريا يجب أن ينتظر إلى ما بعد نهاية الحرب إلى حين أن يكون الفرنسيون قد رتبوا أمورهم[(١١)].

ولقد تبين السير كورنواليس، بعد أن أجرى التحريات اللازمة، وبعد لقائه مع نوري السعيد، أن مخاوف الحكومة في لندن ليس لها ما يبررها، وأن الرجل لم يصل إلى أي اتفاق محدد مع السوريين، ولا يوجد احتمال لمثل هذا الاتفاق بحكم العلاقة الوثيقة التي تربط بين الرئيس السوري وبين ابن سعود «والغالب أن نوري السعيد قد خرج بانطباع خاطئ عن النوايا السورية بعد لقائه بوزير الخارجية السوري»[(١٢)].

وفي الوقت نفسه أرسل المستر إيدن بتعليمات في الشأن نفسه للسفير في القاهرة، اللورد كيلرن، يطلب منه أن يتابع تحركات النحاس في موضوع المؤتمر، وأن يحصل على الضمانات الكافية بألا يتحول إلى مظاهرة معادية لبريطانيا وبخاصة في ما يتصل بسياساتها في فلسطين.

وبالفعل نجح اللورد في أن يحصل من رئيس الوزراء المصري على تقرير شفوي عما جرى في المشاورات مع الحكومات العربية خلال الفترة المنصرمة، غير أنه تحفظ في ما يمس إثارة أية اعتراضات على ما تم في هذا الشأن حتى ذلك الوقت، إذ لم يكن فيها ما يستحق الاعتراض، «وسوف تتسم أية معارضة في هذا الوقت بحساسية شديدة بالنظر إلى البيانات المختلفة التي أدليتم بها في البرلمان بأن حكومة جلالته تنظر لمثل هذه التطورات بعين العطف، وعلى ضوء هذا فإني أشك في حكمة القيام بأية محاولة الآن لمنع المؤتمر المقترح الذي يبذل نوري باشا غاية طاقته لإتمام انعقاده»[(١٣)].

---

(١١) F. O. 371/39987 From Foreign Office to Baghdad, 18th February 1944.

(١٢) F. O. 371/39987 Arab Unity: Nuri Pasha's talks in Damascus, 21st February 1944.

(١٣) «It would be very delicate to raise objection now and particulary in view of your declarations in Parliament that His Majesty's Government would view such developments with sympathy».
F. O. 371/39987 From Lord Killearn (Cairo) to Foreign Office, 24th February 1944.

الأيام التالية تأكدت خلالها رغبة نوري السعيد في التعجيل بعقد المؤتمر، بينما كانت الحكومة البريطانية تشاركها في ذلك الحكومة المصرية من أنصار التؤدة، الأمر الذي كشف عنه اللورد كيلرن في برقية شفرية بعث بها إلى الخارجية في لندن في ١٤ آذار/مارس، ففي تلك الأثناء قام تحسين العسكري بزيارة رسمية إلى مصر لهذا الغرض، غير أن السفير البريطاني في العاصمة المصرية أبلغ جميع الأطراف أنه ليس ثمة سبب للعجلة في هذا الشأن وطالب في الوقت نفسه أن يقوم السفير في بغداد بكبح جماح نوري السعيد في ذات الشأن(١٤).

في الوقت نفسه كان يجري مسؤولون بريطانيون آخرون مباحثات في القاهرة، ومنهم وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط الذي أجرى اتصالات مع كل من الشيخ حافظ وهبة والشيخ يوسف يس اللذين كانا في القاهرة وقتئذٍ لإبلاغ النحاس باشا بشروط الملك ابن سعود للاشتراك في المؤتمر، وكانت:

١ ـ الاعتراف بوضع الملك في الوطن العربي.

٢ ـ ألا يتخذ المؤتمر أية قرارات تستهدف الضغط على الحكومة البريطانية وحلفائها خلال فترة الحرب.

٣ ـ ألا تطرح بأي شكل مسألة ضم كل من سوريا ولبنان وفلسطين سواء لمصر أو للعراق.

وقد انتهت المحادثات بين النحاس والمبعوثين السعوديين إلى موافقة الأول على تأجيل عقد المؤتمر إلى أن تتم تسوية مسألة التمثيل الفلسطيني فيه، وأبلغ الشيخ يوسف يس رئيس الوزراء المصري أن الملك ابن سعود يطالب بموقف متساو للدول المشاركة في المؤتمر وعدم السماح لأية دولة أن تكون لها الأسبقية على السعودية وألا تكون هناك أية نية لضم سوريا ولبنان وفلسطين سواء للعراق أو لمصر أو انخراطها في دولة هاشمية واحدة إذا ما قدر لمشروع سوريا الكبرى أن يرى النور(١٥).

ولقد فرضت قضية التمثيل الفلسطيني في المؤتمر نفسها خلال ربيع عام ١٩٤٤، فقد وجه النحاس مذكرة إلى السفير البريطاني في القاهرة يطالبه فيها أن

(١٤) F. O. 371/39987 Projected Arab Conference in Cairo-from Lord Killearn (Cairo) to Foreign Office, 17th March 1944.

(١٥) F. O. 371/41317 Weekly Political and Economic Report, from 23rd to 29th March 1944.

تعيد حكومته النظر في موقفها القائم على عدم السماح للقادة العرب الفلسطينيين بالتوجه إلى القاهرة، وأن تطلق سراح كل من أمين التميمي وجمال الحسيني ليأتيا إلى العاصمة المصرية للتباحث مع النحاس في شأن المؤتمر.

وقد علق اللورد كيلرن على تلك المذكرة بأن النحاس يسعى إلى تحميل الحكومة البريطانية مسؤولية عرقلة مشروعه للوحدة العربية بما تفعله من منع ممثلين لفلسطين من الذهاب إلى مصر والمشاركة في المحادثات الخاصة به[١٦].

وبعد الاتصال بحكومته في لندن أبلغ السفير البريطاني في القاهرة أمين عثمان باشا بأن يحذر النحاس من إثارة مسألة فلسطين في سياق دعوته للمؤتمر العربي المزمع، وأن يترك فكرة المؤتمر لتمر بسلام، الأمر الذي وافقه عليه أمين عثمان[١٧].

ثانياً: مؤتمر أنطونيادس

بينما كانت عيون المسؤولين البريطانيين في المنطقة تتابع باهتمام بالغ ما يجري في شأن المؤتمر المزمع كانت الأمور تتدافع بسرعة غير متوقعة وعلى نحو أقلق هؤلاء الذين عجلوا برفع تقاريرهم إلى لندن.

في ٢٢ نيسان/إبريل عام ١٩٤٤ أرسل المستر سبيرز (Spears) الوزير المفوض البريطاني في بيروت بتقرير طويل يسبر فيه غور الموقف اللبناني من المؤتمر جاء فيه أن تأثير ابن سعود بشأن الرغبة في تأجيل المؤتمر بدا واضحاً عند الساسة اللبنانيين، وبخاصة أن المسيحيين في البلاد، بمن فيهم رئيس الجمهورية، لا يميلون إليه، إلا أنهم غير قادرين عن الإفصاح عن ذلك، وأنه في مثل تلك الظروف لا يتمكن رئيس الوزراء، رياض الصلح، الأكثر حماساً للمؤتمر، أن يفرض آراءه.

هذا بالنسبة إلى لبنان، أما بالنسبة لسوريا فتربط رئيس الجمهورية، شكري القوتلي، علاقات وثيقة بابن سعود، الأمر الذي لن يتحمس معه لعقد المؤتمر إذا لم يكن الملك راغباً فيه، غير أنه يضع في اعتباره المشاعر القومية القوية، بالمقابل فإن جميل مردم مهيأ لأن يلعب دور نوري السعيد في التعجيل بعقد المؤتمر، وبخاصة

---

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) F. O. 371/41317 Weekly Political and Economic Report, from 1st to 7th June 1944.

أنه غير مخلص بدرجة كافية للرئيس، الأمر الذي دعا المستر سبيرز إلى أن يطلب من حكومته تنبيه النحاس باشا إلى أن مردم لا يعبر عن موقف الحكومة السورية، وأنه ليس أكثر من صوت لنوري باشا، وأنه ليس الرجل الذي يمكن الحديث معه وهو آمن!

وقد خلص الوزير البريطاني في بيروت في نهاية تقريره إلى أنه ليس من المطلوب من حكومته أن تقف بشكل سافر ضد المؤتمر، فالعوامل السلبية تتكفل بهذه المهمة وكانت في رأيه: توجهات ابن سعود، علاقته بالقوتلي، الصراعات داخل الأسرة الهاشمية، وأخيراً الموقف المتردد للمسيحيين في لبنان[١٨].

زادت الأمور تعقيداً أمام البريطانيين بالخطوة غير المتوقعة التي أقدم عليها النحاس باشا رئيس الوزراء المصري عندما وجه مذكرة إلى الجنرال ديغول في ٢٢ نيسان/إبريل، سلمت إلى البعثة الفرنسية في العاصمة المصرية، يطالبه فيها أن تشارك دول شمال افريقيا بما فيها ليبيا في المباحثات الدائرة بشأن الوحدة العربية، ويقترح فيها إطلاق سراح زعماء تلك البلاد المسجونين والاعتراف باستقلال كل من الجزائر والمغرب وتونس[١٩].

والواضح أن النحاس باشا وقع تحت تأثير الحملة الصحفية التي عرفتها مصر خلال الشهور السابقة والداعية إلى توسيع دائرة محادثات الوحدة المرتقبة، فقد كتب فكري أباظة، وكان من أشهر الصحفيين المصريين وقتئذٍ، أنه يرى أن هناك مرحلتين ينبغي أن تمر بهما تلك المحادثات؛ **أولاهما**: التشاور مع ممثلي كل من اليمن وفلسطين وبلاد شمال أفريقيا، **وثانيتهما** عقد مؤتمر عام للتوصل إلى نتائج عملية[٢٠]، كما ركزت الصحافة اليومية على أهمية أن تشارك بلاد المغرب العربي في تلك المحادثات[٢١].

تبع ذلك وفي محاضرة ألقاها الدكتور طه حسين أن قال الرجل ان تأثير الوحدة العربية لن يكون شاملاً من دون انضمام بلاد المغرب العربي، ويعلق السفير البريطاني في القاهرة في تقريره الأسبوعي أن تلك القولة لقيت استجابة

---

(١٨) F. O. 371/39988 From Mr. Spears (Beirut) to Cairo, 22nd April 1944.

(١٩) F. O. 371/39988 Participation of North African countries in Arab Union discussions-Killearn to Foreign Office, 22nd April 1944.

(٢٠) المصور (٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤).

(٢١) F. O. 371/41316 Weekly Political and Economic Report, from 20th to 26th January 1944.

كبيرة وتداولتها الصحف المصرية على نطاق واسع(٢٢).

ووصل الأمر إلى أن تقدم عبد المجيد صالح باشا عضو مجلس الشيوخ المصري بسؤال إلى الحكومة عن اشتراك بلاد شمال أفريقيا في محادثات الوحدة العربية، الأمر الذي دعا النحاس إلى تقديم إجابة غير حاسمة جاء فيها أن الحكومة المصرية تنتهز الفرصة لتؤكد على اهتمامها برخاء كل الشعوب العربية دون تمييز بما فيها سائر بلاد شمال أفريقيا(٢٣).

ولم تستسغ الحكومة البريطانية مثل هذه المبادرة المصرية وحاولت تجاهلها إلى أن طلب السفير المصري في لندن مقابلة المستر إيدن، وهو اللقاء الذي تم عصر يوم ٥ أيار/مايو حيث قدم له مذكرة من رئيس وزراء مصر متضمنة فحوى ما أرسله إلى الجنرال ديغول، الأمر الذي لم يملك الوزير البريطاني معه سوى إبداء دهشته من مثل هذا العمل الذي لن يوافق عليه الفرنسيون كما لن توافق عليه الحكومة البريطانية، وأبلغ السفير أنه ليس ثمة ما يشير إلى أن الأقطار موضع مذكرة النحاس مؤهلة للحكم الذاتي وأنه ليس هناك ما يبرر أن ترسلها الحكومة المصرية في مثل تلك الظروف، وأن على مصر أن ترتب شؤونها الداخلية أولاً، ولم يملك السفير سوى أن يجيب أنه سوف يبلغ النحاس باشا بما جرى في المقابلة(٢٤).

ويبدو أن القلق البريطاني قد وصل إلى مداه من اشتراك بعض أقطار الخليج في المؤتمر المنوي عقده، الأمر الذي نتبينه من التحذير الذي بعثت به وزارة الهند إلى وزارة الخارجية ومؤداه أن سلطان مسقط الذي كان في زيارة إلى القاهرة وقتئذٍ قد التقى بالنحاس للبحث في أمر المؤتمر العربي، معتمدة في ذلك على خبر نشرته جريدة عراقية ناطقة بالإنكليزية هي *Iraq Times* في ١٥ نيسان/ابريل عام ١٩٤٤، وإن كانت وزارة الهند قد تحفظت وهي تنقل هذا الخبر بأنه قد يكون من قبيل الدعاية العراقية(٢٥)، وهو ما أثبتت الأيام صحته.

---

(٢٢) F. O. 371/41316 Weekly Political and Economic Report, from 10th to 16th February 1944.

(٢٣) مضابط مجلس الشيوخ ـ جلسة يوم ٢٩ شباط/فبراير عام ١٩٤٤.

(٢٤) F. O. 371/39988 From Mr. Eden to Lord Killearn, 5th May 1944.

انظر الملحق رقم (٨).

(٢٥) F. O. 371/39988 Arabic Union project-Sultan of Muscat's interview with Nahas Pasha-from India Office to Foreign Office, 1st May 1944.

دفعت كل تلك التطورات اللورد كيلرن، السفير البريطاني في القاهرة، إلى التحرك، والذي بدأه بتوجيه تحذير غير مباشر لرئيس الوزراء المصري أرسله من خلال وزير المالية أمين عثمان باشا، والذي كان معلوماً أنه رجل الإنكليز في الحكومة المصرية، وقد شمل هذا التحذير جوانب عدة؛ أن يتريث النحاس باشا في التحرك نحو عقد المؤتمر، التحذير من إثارة القضية الفلسطينية على أي مستوى لأن هذه الإثارة يمكن أن تسبب ضرراً لا حد له، أن عقد المؤتمر لن يكون في صالح الحكومة البريطانية، وفي الوقت ذاته في غير صالح النحاس باشا، وأن على الأخير أن يترك الفكرة تموت تدريجياً، مما كان يحمل تهديداً غير مباشر لرئيس الوزراء المصري أن مثل هذا الموقف قد يكلفه منصبه، وبخاصة أن العلاقة بين النحاس والملك فاروق آنئذ كانت في أسوأ حالاتها، وكان معلوماً أن الأخير لم يقدم حتى ذلك الوقت على التخلص من رئيس الوزراء إلا تحسباً من رد الفعل البريطاني، وأنه ليس من سبب للاستمرار في الفكرة لأن المنافسة التي كانت منعقدة حول تنفيذها بينه وبين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد قد انتهت بعد ترك الأخير لمنصبه(٢٦).

في الوقت نفسه بعث كيلرن إلى حكومته يبلغها أن النحاس واقع تحت ضغط من كل من العراقيين والسوريين ويطالبها بأن تبعث بتعليماتها إلى ممثليها في كل من بغداد ودمشق ليوجهوا إلى الحكومتين تحذيرات مشابهة لتلك التي تم توجيهها إلى رئيس الوزراء المصري(٢٧).

تأشيرة أنطوني إيدن وزير الخارجية البريطانية على البرقية التي بعث بها كيلرن متضمنة الطلبات السابقة تكشف عن سياسة حكومة لندن وجاء فيها أنه لو انعقد المؤتمر الذي لا نستطيع أن نعترض عليه بشكل صريح فالمطلوب حصر نشاطاته في وجوه التعاون الاقتصادية والثقافية، وهو ما يستطيع العرب إنجازه بنجاح، أما إذا انغمسوا في الجوانب السياسية فلن تكون النتيجة سوى إثارة مسائل خلافية مثل القضية الفلسطينية أو الوجود الفرنسي في اللفانت(٢٨).

بناءً على هذه التأشيرة، أرسلت الخارجية البريطانية في ٣ حزيران/ يونيو إلى ممثليها في كل من القاهرة وبغداد وبيروت وجدة ببرقية شفرية طويلة تضمنت

---

(٢٦) F. O. 371/39988 From Lord Killearn (Cairo) to Foreign Office, 5th June 1944.

(٢٧) F. O. 371/39988 From Lord Killearn (Cairo) to Foreign Office, 22nd June 1944.

(٢٨) المصدر نفسه.

تعليماتها بشأن عقد المؤتمر:

الجانب **الأول**: أقر بأنه من غير المرغوب فيه أن يعترض هؤلاء بشكل ظاهر على عقد المؤتمر خصوصاً إذا ما أبدى المدعوون تردداً في تلبية الدعوة أو تشككاً في قيمة عقد المؤتمر في الظروف القائمة؛ وأن على ممثلي بريطانيا في تلك الحالة أن يشجعوا فحسب الراغبين في تأجيل المؤتمر.

الجانب **الثاني**: متصل بالنحاس الذي كان قد عانى كثيراً في المحادثات التي أجراها مع كل وفد على حدة، وأن على اللورد كيلرن أن يقنعه بأن يقصر اتصالاته على مجال التعاون الاقتصادي؛ مثل التنسيق بين الحكومات المحلية في الأنظمة المالية، وتسهيل المواصلات بين الأقطار العربية، وتنظيم الجوازات والجمارك والتبادل التجاري، وفي المجال الثقافي بتعاون أكبر في المسائل التعليمية والنشاطات البحثية والتقنية، بل يمكن أن يصل الأمر إلى شكل من أشكال توحيد القوانين، وأن المهمة الأساسية للمؤتمر سوف تكون حينئذٍ اكتشاف ما هو محل اتفاق.

الجانب **الثالث**: تذكير النحاس بما كان قد تعهد به في لقاء مع السفير البريطاني في العاصمة المصرية من أن البحث في قضية فلسطين سوف يتم في الحدود المعقولة، وأكثر من ذلك الحصول منه على تعهدات تفيد أنه لن تبحث في المؤتمر أية قضية متعلقة بماضي أو مستقبل الفرنسيين في الأقطار السورية، وألا تصدر قرارات في هذا الشأن أو تلقى خطب عامة حولهما.

أخيراً فقد جاء في تلك التعليمات أن على السفير البريطاني في القاهرة أن ينبه النحاس إلى أنه سوف يفعل حسناً لو لم يلجأ إلى العلنية في تلك المرحلة، لأن إخفاق المبعوثين في التوصل إلى أي نتائج ملموسة سوف يؤدي إلى ضرر بالغ إذا ما تم الإعلان عما يجري في تلك المحادثات[٢٩].

غير أن التقارير البريطانية تشير إلى أن النحاس باشا لم يعبأ بتلك التنبيهات وبعث في أواخر حزيران/يونيو بدعوات إلى سائر الدول العربية لترسل بمبعوثيها لتشكيل لجنة لوضع جدول أعمال لمؤتمر للوحدة العربية، واقترح أن تنعقد هذه اللجنة في القاهرة في أوائل تموز/يوليو، تبع ذلك أن أدلى وزير العدل بالنيابة عن رئيس الوزراء ببيان في مجلس الشيوخ جاء فيه أن الحكومة المصرية قد انتهت من المشاورات مع كل من العراق والأردن والسعودية وسوريا ولبنان واليمن، والتي

(٢٩) F. O. 371/39988 From Foreign Office to Cairo, 3rd July 1944.

تقرر على ضوئها تشكيل لجنة تحضيرية للإعداد للمؤتمر العربي العام(٣٠).

وبدأت ردود الفعل تصل من العواصم العربية.

من بيروت بعث المستر ماكريث في ١٠ آب/أغسطس بتقرير جاء فيه أنه التقى بنوري السعيد، الذي كان قد ترك الوزارة وقتئذٍ، والذي ذكر أنه يتحدث بالأصالة عن نفسه وبالإنابة عن كل من رئيس وزراء سوريا ورئيس وزراء لبنان، وقد طلب أن يتعرف بشكل جلي على موقف الحكومة البريطانية من انعقاد مؤتمر الوحدة العربية في القاهرة، وأنه قد خرج بانطباع مؤداه أن تلك الحكومة تفضل لو تأجل هذا المؤتمر إلى شهر أيلول/سبتمبر اعتقاداً منها أن الوقت لم يكن مناسباً حينئذٍ، وأنه وزميليه مستعدان لتأخير المؤتمر المقترح إذا ما كانت هذه هي رغبة الحكومة البريطانية، وقد عبر في الوقت نفسه عن اعتقاده بأن تحقيق فكرة الوحدة العربية تعتمد تماماً على رضاء الحكومة البريطانية، وأن العرب لن يضغطوا لإنجاز خططهم قبل حصولهم على الموافقة الكاملة من تلك الحكومة.

ويضيف ماكريث أنه قد خرج بانطباع مؤداه أن نوري السعيد لم يخرج كثيراً عن الخط الذي يتبناه وزير الخارجية العراقي، وأنه قد نما إليه من مصادر موثوق بها أن الرئيس السوري قد نصح بالتخلي عن فكرة عقد المؤتمر لسوء عاقبة بحث هذه المسألة قبل الانتهاء من تسويات ما بعد الحرب، وأنه من المستحيل تجاهل القضية الفلسطينية في جلسات المؤتمر(٣١).

رد الخارجية البريطانية على ممثلها في بيروت لم يتأخر كثيراً، فقد طلبت منه أن يشكر نوري السعيد على توجهاته، وأن الحكومة البريطانية لن توافق بحال على عقد مثل هذا المؤتمر إذا كانت نية المجتمعين متجهة إلى بحث المسألة الفلسطينية في جلساته(٣٢).

الأهم بالنسبة لبريطانيا كان الموقف السعودي من دعوة النحاس لحضور المؤتمر، وهو الموقف الذي اجتذب اهتماماً كبيراً في العاصمة البريطانية، وكان موضوعاً للمشاورات بين القاهرة ولندن والرياض خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر عام ١٩٤٤، بعد أن استقر رأي الحكومة المصرية على تحديد ميعاد

(٣٠) F. O. 371/41318 Weekly Political and Economic Report, 6th to 12th July 1944.

(٣١) F. O. 371/39989 From Mr. MacKereth (Beirut) to Foreign Office, 8th August 1944.

(٣٢) F. O. 371/39989 From Peterson (Foreign Office) to Mr. MacKereth (Beirut), 12th August 1944.

انعقاد المؤتمر في ٢٥ من الشهر الأخير، بعد انتهاء شهر رمضان وإجازة عيد الفطر.

وتكتسب المذكرة التي وضعها المستر جوردان رئيس البعثة البريطانية في جدة في ٣ آب/أغسطس عام ١٩٤٤ أهمية كبيرة على ضوء حقيقتين؛ **أولاهما**: ما تكشفه عن تطورات سياسة حكومة لندن إزاء عقد المؤتمر، **وثانيتهما**: ما تبينه من الموقف السعودي من هذا المؤتمر، والذي تفرد بوضع خاص حتى انه بدا خلال الفترة التالية أن ثمة صراعاً حوله بين القاهرة والرياض.

بدا الموقف السعودي في ما عبر عنه الشيخ يوسف يس للمستر جوردان من أن الملك عبد العزيز يرى أن الوقت غير مناسب لانعقاد المؤتمر وأن مثل هذا الاجتماع التمهيدي إذا ما قدر له الانعقاد قد يعود بالضرر أكثر مما يعود بالفائدة على القضية العربية، وقد رحب الممثل الإنكليزي بهذا الاتجاه، وبخاصة أن لدى بريطانيا ما يبعث على الاعتقاد بأنه لو اعتذرت دولة أو أكثر عن حضور هذه اللجنة فقد ينكص النحاس باشا عن عقدها، وهو الاعتقاد الذي كان وراءه المعلومات التي سرّبها أمين عثمان باشا للسفارة البريطانية في القاهرة عن آراء الزعيم المصري حيال عقد اللجنة التحضيرية، وأنه يفضل حالة من الإجماع بين الدول العربية على الحضور فيها.

غير أن ممثل بريطانيا في جدة تحفظ على الاستنامة لهذا الرأي ووضع الافتراض المقابل وهو أن ترحب أغلب الدول العربية بإرسال مبعوثين لها لحضور هذه اللجنة، الأمر الذي قد يغري النحاس على عقدها في اليوم المحدد، ٢٥ أيلول/سبتمبر، وقد نصح الملك السعودي بألا يتغيب في مثل هذه الحالة حتى تكون آراؤه معلومة للجميع وحتى تشيع روح الاعتدال في اجتماعاتها، وفي هذه الحالة فإن الحكومة البريطانية سوف تطالب بأن تكون المناقشات حول القضية الفلسطينية فضلاً عن موضوع الوجود الفرنسي في اللفانت في الإطار المحكوم وعدم الإدلاء بأية تصريحات علنية في شأنهما.

وقد وضعت الحكومة البريطانية هذا الشرط لانعقاد اللجنة التحضيرية ضمن سياسة أخرى أبلغها المستر جوردان للشيخ يوسف يس.. منها العمل على تأجيل اللجنة حتى انتهاء أعمال القتال المتعلقة بالحرب، ومنها أن تتم اجتماعاتها في طي الكتمان، ومنها أن تتم الموافقة على انعقاد المؤتمر بإجماع الأصوات[٣٣].

---

(٣٣) انظر الملحق رقم (٩). F. O. 371/39989 From Jordan (Jedda) to Sir Anthony Eden, 3rd August 1944, Enclosure I, Aide - Mémoire.

رد يوسف يس بعد استشارة الملك أن الأخير مصمم على عدم اشتراك بلاده في اجتماعات اللجنة التحضيرية المقرر لها يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر، وأنه لا يضمن عدم إثارة قضية فلسطين أو موضوع الفرنسيين في اللفانت وهي الأمور التي تؤثر في علاقات الصداقة مع بريطانيا، وأنه في مواجهة ذلك يفضل ألا تنعقد اللجنة أصلاً وأنه سوف يسعى إلى ضم كل من اليمن ولبنان إلى صفه(٣٤).

ولا تلبث أن تحصل البعثة البريطانية في جدة من الشيخ يوسف يس على ثلاث وثائق عن الخطوات التي أقدمت عليها الحكومة السعودية لتغليب موقفها الداعي إلى تأجيل المؤتمر.

الأولى: على شكل رسالة قرر أن يبعث بها إلى النحاس باشا رداً على دعوته لحضور اللجنة استهلها بالقول إنه من أنصار تأجيل انعقادها إلى ما بعد الحرب أو التوصل إلى تفاهم مع بريطانيا، بشأن القضية الفلسطينية وعلاقة العرب مع الحلفاء، وفي ما يتصل بالقضية الأولى فإن العرب لن يتمكنوا من بحثها في ما بينهم قبل التوصل إلى تفاهم حقيقي لضمان التطلعات والحقوق العربية وأن اجتماع اللجنة التحضيرية أو المؤتمر المزمع في تلك الظروف لن يترتب عليه التوصل إلى حل معقول لهذه القضايا، ذلك أن هذا الاجتماع سوف يكشف عن حجم الاختلاف في المواقف، الأمر الذي سوف ينزل أضراراً ظاهرة بالقضية العربية.

ويضيف الملك عبد العزيز أن النحاس في الدعوة التي وجهها إليه لحضور اللجنة التحضيرية لم يتناول أياً من تلك الموضوعات مع أنه قد سبق له وأن أبدى للملك مشاركته في آرائه حولها، ولكل تلك الأسباب «فنحن نبلغكم بكل وضوح وصراحة اعتذارنا عن الحضور ونحن متأكدون أن هذا الموقف يتسق مع الأسس والمبادئ العامة التي سبق وأبديناها ولا نرى أن اشتراكنا سوف يكون له أية فائدة»(٣٥).

الثانية: على شكل رسالة أيضاً بعث بها إلى كل من رئيس الجمهورية السورية ورئيس الجمهورية اللبنانية استهلها بلون من العتاب على ما بعثا به إليه من أنهما قد استجابا لدعوة النحاس وبعثا إليه بأسماء ممثليهما في اللجنة المقترحة وأنهما فاجآه بذلك بعمل مكتمل وأنه مع هذا لا يستطيع سوى القول إن كلاً أدرى بمصالحه.

أما بالنسبة إليه فإن ما فعله النحاس كان بمثابة مفاجأة تامة، ذلك أنه في

---

(٣٤) Enclosure II, in: Ibid.

(٣٥) Enclosure III, in: Ibid.

المحادثات التي جرت بينه وبين مبعوث الملك في القاهرة أبدى رئيس الوزراء المصري موافقته الكاملة على آراء الملك، وبخاصة ما اتصل منها بالقضية الفلسطينية والعلاقة مع الحلفاء، ومع أنه لم يتسلم بعد دعوة مثل تلك التي وصلت إلى الرئيسين «فإني أرفض إرسال مبعوثين من لدني في حالة تسلم مثل هذه الدعوة»، وأنهى رسالته بثلاث ملاحظات:

- ان الصمت في مثل تلك المجالس يشكل موقفاً غير عادل، كما أن الموافقة على ما يجري فيها يسبب له حرجاً شديداً، بحكم أن الإخفاق المتوقع لها سيجر عليه المتاعب، فهو ليس مجرد رئيس وزراء يمكن أن يذهب في حالة مثل هذا الإخفاق، ومن ثم فالأفضل عدم المشاركة في أمر لا عائد منه.

- انه لم يحط علماً حتى تلك اللحظة بالأسس والمبادئ التي يقوم عليها اتحاد بين الدول العربية مثل مصر والعراق وسوريا لكل منها خططها التي تسعى إلى وضعها موضع التنفيذ.

- مسألة رئاسة الاجتماعات، وهل يتساوى الجميع أم أن هناك فرداً بعينه، يقصد النحاس بالطبع، يرغب في الهيمنة على البقية «وماذا سوف يكون وضعنا في مثل هذه الاجتماعات وأنتم تعلمون أنه قد سبق وبذلتم مساعيكم الحسنة للتغلب على هذه العقبة وإن لم تسفر عن أية نتيجة، فهل سوف أبقى في مثل هذه الحالة صامتاً وأترك الأمور تسير على نحو من يبني بطوب دون ملاط!؟»

وأنهى رسالته بقوله انه يبذل أقصى جهوده لصالح العرب غير أنه يقولها صريحة انه لا يستطيع المشاركة في أي عمل معاد للحكومة البريطانية التي يؤثر التعاون معها وأنه دائم التشاور والمحادثات مع ممثليها، «وإني لست ممن يجيدون الدعاية لأنفسهم أو الباحثين عن عون من زيد أو عمرو بل إن غرضي الحقيقي هو خدمة كل الأمم العربية والعمل على رخاء الجميع»[٣٦].

الثالثة: على شكل ثلاث برقيات بعث بها إلى الإمام يحيى إمام اليمن رداً على برقية كان قد بعث بها الأخير ينبئه فيها بالدعوة التي وصلته من النحاس لحضور اللجنة التحضيرية كرر فيها ما جاء في رسائله السابقة من أنه بعث لرئيس الوزراء المصري بآرائه في هذا الشأن منبهاً إلى المشاكل الكبرى التي تواجه مثل هذا الاجتماع.. مرة أخرى؛ القضية الفلسطينية وإمكانية مشاركة الفلسطينيين في مثل

---

(٣٦) Enclosure IV, His Majesty's Letter to President of the Syrian Republic-Similar letter to the Lebanese Prime Minister, in: Ibid.

هذا الاجتماع، والموقف من الحلفاء وبخاصة في ما يتصل بحل المشكلة الفلسطينية، وأن النحاس كان قد اتفق معه على ضرورة التوصل إلى حل لهاتين المشكلتين قبل استئناف الاجتماعات، وتأجيل انعقاد اللجنة إلى حين هذا التوصل.

تطرق بعد ذلك إلى ما سبق له قوله في رسائله السابقة سواء إلى النحاس نفسه أو إلى رئيس الجمهورية السورية ورئيس الوزراء اللبناني بأنه ينوي رفض الدعوة التي تتنافى مع كل ما سبق الاتفاق عليه مع رئيس الوزراء المصري، وأنه قد تسلم مؤخراً من الأخير ما يفيد تأجيل ميعاد انعقاد اللجنة إلى يوم ٢٥ أيلول/ سبتمبر ولم يرد عليها بعد إن سلباً أو إيجاباً.

وختم الملك عبد العزيز برقياته إلى صنعاء بأنه في تقديمه ما سبق لا يهدف إلى التأثير في الإمام يحيى بأي شكل، «وإني لا أطلب منكم أن تتوسموا خطاي في هذا الشأن غير أني رأيت بالنظر إلى العلاقة الأخوية بيننا أن أبلغكم بالتفصيل كل ما جرى وأترك لكم اتخاذ ما ترونه مناسباً»[٣٧].

في ١١ آب/ أغسطس عام ١٩٤٤ كان يوسف يس في القاهرة ليشرح للنحاس وجهة نظر الملك، وقد التقى مباشرة بعد الاجتماع مع رئيس الوزراء المصري بالسير والتر سمارت السكرتير الشرقي للسفارة البريطانية وأبلغه أن النحاس قد غير تماماً فكره وأنه يشعر بضرورة عقد المؤتمر في ٢٥ أيلول/ سبتمبر، وأن الأحداث تجعل من المستحيل عليه إرجاءه بعد هذا الميعاد، وفي نهاية المقابلة سلم الشيخ يوسف يس رسالة إلى الملك عبد العزيز تحمل هذا المعنى، والتي أبلغها للرياض وجلس ينتظر تعليمات مليكه.

في تلك الأثناء تلقى الشيخ اتصالاً تليفونياً من شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية يدعوه إلى السفر إلى دمشق للتباحث في هذا الشأن، وقد أعرب للمستر سمارت عن أنه لو تلقى موافقة الملك على هذا السفر فسوف يحاول حث كل من شكري القوتلي ورياض الصلح على أن يؤثر في النحاس للموافقة على تأجيل انعقاد اللجنة.

غير أنه في الوقت نفسه عبر عن اعتقاده بأن ابن سعود سوف يتمسك بموقفه وأنه لن يغيره إلا إذا تلقى من الحكومة البريطانية ما يفيد رغبتها في ذلك، وتساءل يوسف يس عن موقف الحكومة البريطانية من ذلك.

---

(٣٧) Enclosure V, Text of three telegrams sent by Ibn Saud to Imam Yahia, in: Ibid.

وجاءه الرد أن لندن طالما أبلغت الملك أنها لا تنصحه برفض الدعوة وأنه يجب أن يكون حاضراً، «غير أنه بالرغم من ذلك فإنه يبدو أن الملك قد فهم أننا لا نريد أن يبعث بممثليه»، وقد نصح اللورد موين، الوزير البريطاني المقيم في القاهرة، حكومته بأن تبعث إلى جوردان، ممثلها في المملكة السعودية، للعمل على إزالة هذا اللبس حيث إنه من الأفضل أن يكون تيار الاعتدال موجوداً ممثلاً في المبعوثين السعوديين(٣٨).

عرفت الأسابيع الأولى من شهر أيلول/سبتمبر، وقبيل انعقاد المؤتمر في يوم ٢٥ اتصالات محمومة لتحضره الدول العربية المستقلة كافة، دار أغلبها حول حضور السعودية، وكانت بريطانيا طرفاً في تلك الاتصالات، سواء من خلال وزيرها المقيم في القاهرة أو من خلال السفارة البريطانية في العاصمة المصرية، أو من خلال وزيرها في جدة.

- في القاهرة وكان الشيخ يوسف يس قد وصلها من دمشق حيث التقى باللورد موين وزير الدولة البريطاني في ٣١ آب/أغسطس وأبلغه أن السوريين مصممون على الحضور، وأنه إذا لم تبادر الحكومة البريطانية ببذل النصح لابن سعود فسوف يتمسك بموقفه الرافض لحضور المؤتمر(٣٩).

- في جدة بعد أن وصلها الشيخ يوسف التقى بالمستر جوردان حيث أبلغه أنه سوف يكون من نكد الطالع لو لم يمثل ابن سعود في المؤتمر، والذي يعاني موقفاً صعباً، وقد تقدم هذه المرة للممثل البريطاني باقتراح مختلف.. فهو قد تبين من محادثاته مع كل من النحاس ورؤساء كل من سوريا ولبنان أنه لو أشارت الحكومة البريطانية عليهم أن الوقت غير مناسب لعقد المؤتمر فسوف يتخلى هؤلاء عن عقد المؤتمر(٤٠).

رفض المسؤولون البريطانيون الفكرة.. في القاهرة كان رأي اللورد موين أن معنى ممارسة مثل ذلك الضغط على سوريا ولبنان أو على النحاس باشا وضع المسؤولية على كاهل الحكومة البريطانية، وبخاصة أن العراقيين والسوريين متحمسون للمؤتمر، الأمر الذي سينظرون معه إلينا بشكوك شديدة(٤١). وهو ما

---

(٣٨) F. O. 371/39989 From Lord Moyne (Minister Resident in Cairo) to Foreign Office, 11th August 1944.

(٣٩) F. O. 371/39990 From Lord Moyne (Cairo) to Foreign Office, 31st August 1944.

(٤٠) F. O. 371/39990 From Mr. Jordan (Jedda) to Foreign Office, 4th September 1944.

(٤١) F. O. 371/39990 From Lord Moyne to Foreign Office, 7th September 1944.

شاركته فيه وزارة الخارجية التي أرسلت إلى ممثلها في جدة ما مفاده أن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تعترض على عقد المؤتمر طالما رغبت الدول العربية صاحبة الشأن في عقده، وأنه لو انعقد المؤتمر فمن الأفضل لابن سعود أن يكون ممثلاً فيه، حتى ولو بمراقب(٤٢).

وحتى قبل انعقاد اللجنة التحضيرية بأيام قليلة ظل المصريون متمسكين بالأمل في أن يتخلى ابن سعود عن موقفه في اللحظات الأخيرة حيث أرسل النحاس باشا رسالة إلى الملك يحثه فيها على الاشتراك مذكراً إياه أنه كان أول من دعا للوحدة العربية، قبل نحو عشر سنوات حين دعا للقاء بين الدول العربية بعد حربه مع اليمن، وطمأنه إلى الاستجابة إلى طلبه بأن تجري مداولات اللجنة بشكل سري وأن البيانات الصحفية ستلقى قبل نشرها الموافقة الإجماعية من المشاركين(٤٣).

في ١٩ أيلول/سبتمبر وقبل أقل من أسبوع من عقد المؤتمر وصل رد الملك على النحاس باشا، وكان طويلاً.

ذكر في الجانب الأول منه أنه أول من دعا إلى التعاون العربي غير أنه يرى من المهانة أن يقبل قرارات وضعها مسبقاً آخرون دون أخذ رأيه. وانتقل بعد ذلك إلى رصد بعض ما اعتبره من قبيل الخروج عن حدود اللياقة في الرسائل التي وجهها إليه النحاس وأنه لا يرى ثمة فائدة في عقد مثل هذا المؤتمر طالما بقيت الحرب قائمة.

تحدث بعد ذلك عن شروطه لحضور المؤتمر والتي لم يتم الوفاء بها؛ تحديد الموضوعات والهدف من الاجتماع في جدول أعمال متفق عليه، الاتفاق في ما يخص ضمان حقوق عرب فلسطين، تفاهم مسبق مع الحلفاء وبخاصة بريطانيا العظمى بشأن المدى الذي يمكن أن تصل إليه في علاقاتها مع العرب وعلى وجه التحديد في ما يتصل بالقضية الفلسطينية، المعرفة المسبقة بآراء الحكومات العربية التي ترأسها مصر(٤٤).

على الرغم من هذا الرد الجاف فقد أرسل النحاس برقية يسترضي فيها الملك ويلح عليه بإرسال مبعوثيه، وقد حدث أخيراً واستجاب عبد العزيز للنصيحة

---

(٤٢) F. O. 371/39990 From Foreign Office to Jedda, 11th September 1944.

(٤٣) F. O. 371/39990 From Mr. Jordan (Jedda) to Foreign Office, 14th September 1944.

(٤٤) F. O. 371/39990 From Resident Minister (Cairo) to Foreign Office, 19th September 1944.

البريطانية وقرر أن يرسل الشيخ يوسف يس لحضور المؤتمر بصفته مراقباً(٤٥).

أثناء ذلك كانت تجري بعض المناوشات في الشام، فقد قام الأمير عبد الله قبل أيام قليلة من انعقاد المؤتمر بزيارة إلى دمشق للترويج لمشروع سوريا الكبرى التي تضم إمارته مع كل من فلسطين وسوريا ولبنان على أن تكون تحت حكمه باعتباره أكبر أبناء الأسرة الهاشمية، وقد أبدى سعد الله الجابري رئيس الوزراء السوري ضيقه من تلك الزيارة.

موقف الجابري كما أبلغه لأحد المسؤولين البريطانيين أن سوريا لن تتخلى عن النظام الجمهوري وأنها لا تمانع في الوحدة مع شرق الأردن على شرط إجراء استفتاء بين السكان عما إذا كانوا يقبلون حكم عبد الله أم يظلون تحت الحكم الجمهوري، وكان من الطبيعي أن يعتز السوريون بتاريخهم في قيادة القومية العربية وفي الدور الرئيسي الذي لعبوه في الثورة ضد الترك(٤٦).

وكانت السفارة البريطانية في بغداد بدورها ترصد ردود الفعل العراقية نحو حضور المؤتمر حيث أنبأتنا ببعض الوقائع المجهولة.. منها أنه بعد ما علم عن نية أن يكون نوري السعيد رئيس الوزراء السابق عضواً في الوفد العراقي تقدم القائم بالأعمال المصري بطلب بالعدول عن ذلك، وهي الرغبة نفسها التي أبداها السعوديون، ولم يستجب العراقيون لذلك بل اعتبروه لوناً من التدخل في شؤونهم، ومنها أن وزير الخارجية العراقي وعد المسؤولين في السفارة أن القضية الفلسطينية لن تثار على نحو ضار، وقد أعرب أخيراً عن رأيه أن النحاس باشا وهو يدق طبول القومية العربية فهو في الحقيقة يسعى إلى تحقيق مصالح مصرية، وبخاصة ما اتصل منها بإعادة النظر في شروط معاهدة ١٩٣٦، وعلى وجه التحديد ما تعلق منها بالسودان(٤٧).

أخيراً فقد فرضت قضية التمثيل الفلسطيني في اللجنة التحضيرية نفسها، وكانت هذه القضية ذات شقين؛ **أولهما**: توصل الأحزاب الفلسطينية إلى اتفاق في ما بينها لاختيار مندوب يمثل العرب الفلسطينيين، وهو ما لم يتم إلا يوم ٢٥ أيلول/ سبتمبر، يوم انعقاد اللجنة التحضيرية للمؤتمر، حيث وقع اختيارها على

(٤٥) F. O. 371/39990 From Mr. Ellison (Jedda) to Foreign Office, 25th September 1944.

(٤٦) F. O. 371/39990 From Colonial Office to Foreign Office, 13th September 1944.

(٤٧) F. O. 371/39990 From Mr. Thompson (Bagdad) to Foreign Office, 13th September 1944.

موسى العلمي ووضعت صيغة لتوكيل الرجل وقعها زعماء الأحزاب الستة(٤٨). **الثاني**: أن حضور العلمي إلى اللجنة كان بصفة مراقب. ويشير تقرير وضعته وزارة المستعمرات البريطانية عن موسى العلمي إلى اطمئنانها لاختيار هذه الشخصية المعتدلة، فهو من أعرق البيوت الفلسطينية، وتلقى تعليماً عالياً في كمبردج، ثم انه من ذلك النوع من الساسة العمليين الذين يقبلون بالأمور على ما هي عليه، ثم انه لا يملك من قوة الشخصية ما يمكنه من حشد سائر الساسة الفلسطينيين وراءه(٤٩).

ولم يبق بعد كل ذلك سوى انعقاد اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي.

في يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر خصصت **الأهرام**، كبرى الصحف المصرية أغلب صفحاتها لتقديم معلومات تاريخية وجغرافية وسياسية عن كل دولة أرسلت بمبعوثيها لحضور اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي، وبدأت في اليوم التالي في نشر وقائع أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي(٥٠).

وقائع ما كان يجري داخل اللجنة كانت تصل إلى المسؤولين في السفارة البريطانية في القاهرة أولاً بأول عن طريق رجل الإنكليز في الحكومة المصرية، أمين عثمان باشا، وكان أهم ما عني به هؤلاء موقف موسى العلمي في المناقشات، وقد اطمأنت قلوبهم بعد أن علموا أن الرجل أبلغ بأنه لا يمثل الحكومة الفلسطينية وأنه لن يلعب دوراً في اتخاذ القرارات أو توقيع ما تتوصل إليه اللجنة(٥١).

في يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر نشرت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي(٥٢)

---

(٤٨) راغب النشاشيبي عن حزب الدفاع، توفيق صالح الحسيني عن الحزب العربي، عوني عبد الهادي عن حزب الاستقلال، حسين الخالدي عن حزب الإصلاح، عبد اللطيف صلاح عن الكتلة الوطنية، وأخيراً يعقوب الغصين عن حزب الشباب. انظر: **الأهرام**، ١٩٤٤/٩/٢٦.

(٤٩) F. O. 371/39990 From Mr. Eastwood (Colonial Office) to Mr. Baxter (Foreign Office), 3rd October 1944.

(٥٠) انظر **الأهرام** يومي ٢٥ و٢٦ أيلول/سبتمبر، وقد جاء في عناوينها في اليوم الثاني: «افتتاح جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي ـ الترحيب بالوفود ـ حفلة قصر أنطونيادس ـ الأمل بوصول ممثل الملك عبد العزيز والإمام يحيى ـ مهمة مندوب فلسطين في اللجنة ـ ابتهاج البلاد العربية»!

(٥١) F. O. 371/41318 Weekly Political and Economic Report, from 28th September to 4th October 1944.

(٥٢) اللجنة التحضيرية برئاسة النحاس باشا وعضوية خمسة وفود؛ الوفد السوري برئاسة رئيس الوزراء سعد الله الجابري وعضوية وزير الخارجية جميل مردم، الأردني برئاسة توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء، العراقي برئاسة حمدي الباجه جي رئيس الوزراء وعضوية وزير الخارجية أرشد العمري ونوري =

قراراتها حيث اتخذت «بإجماع الوفود السورية والأردنية والعراقية واللبنانية والمصرية الكثير من القرارات الحيوية، أما وفدا المملكة العربية السعودية واليمن فقد أرجآ إبداء الرأي إلى ما بعد عرض القرارات المذكورة على حضرتي صاحبي الجلالة الملكين المعظمين عبد العزيز آل سعود والإمام يحيى حميد الدين»..

قرارات اللجنة خمسة.. أولها خاص بقيام جامعة الدول العربية ولها مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة، وقرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها «ولا يجوز اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها»، ثانيها متعلق بالتعاون «في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها»، الثالث عن تدعيم هذه الروابط في المستقبل، بعده قرار خاص باحترام استقلال لبنان وسيادته بحدوده القائمة، والأخير خاص بفلسطين التي طالبت بريطانيا بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية، والعمل على تحقيق آمال الفلسطينيين المشروعة وحقوقهم العادلة[٥٣].

رد الفعل **الأول** لدى حكومة لندن على توقيع البروتوكول التأكد من أن المنظمة الوليدة لا تتصادم مع مشروعات الحلفاء لتنظيم عالم ما بعد الحرب.. المجلس الإقليمي للشرق الأوسط وهيئة الأمم المتحدة، ولم يجد المعنيون في وزارة الخارجية البريطانية ثمة تصادماً، فبالنسبة للهيئة الأولى كان تأثير الجامعة الجديدة أن دولها سوف تدخل هذا المجلس ككتلة واحدة وهو ما كان في طريقه للحدوث بالنسبة للأمم المتحدة، الأمر الذي ارتأوه مفيداً لبريطانيا وليس العكس[٥٤].

رد الفعل **الثاني** أن تكون المنظمة ذات طبيعة موالية لبريطانيا، وهو ما حاول المسؤولون في السفارة البريطانية في القاهرة التأكد منه حين هرول المستر شون (Shone) المستشار الشرقي للسفارة للاتصال بنوري السعيد ليستعلم منه عن التوجهات داخل اللجنة التحضيرية، وقد طمأنه الأخير.

فقد كشف رئيس الوزراء العراقي السابق في هذا الاجتماع عن الهيكل المقترح للمنظمة الجديدة؛ مجلس الجامعة الذي يضم كل الأعضاء بحقوق متساوية، الأمانة العامة وكانت في رأيه أهم عنصر في المنظمة وأن النية متجهة إلى ترشيح

=السعيد رئيس الوزراء الأسبق، أما الوفد المصري فقد ضم فضلاً عن النحاس كلاً من وزير المعارف نجيب الهلالي ووزير العدل صبري أبو علم ووكيل وزارة الخارجية محمد صلاح الدين.

(٥٣) نص البروتوكول في: **الأهرام**، ١٩٤٤/٩/٨.

(٥٤) F. O. 371/39991 Foreign Office Minute, 30th December 1944.

شخصية تحظى بثقة بريطانيا لتقوم في السر ببحث كل الأمور مع ممثليها قبل أن تطرح بشكل رسمي على مجلس الجامعة، وأن تكون محل ثقة أيضاً من الدول العربية، وأنه يرى في فارس الخوري أفضل المرشحين؛ لجان خبراء للشؤون الخارجية والدفاع، المالية، الاقتصاد، التعليم، المواصلات، الشؤون الاجتماعية[٥٥].

رد الفعل **الأهم** تركز حول امتناع المملكة العربية السعودية عن التوقيع على البروتوكول، وقد استغرق الأمر نحو ثلاثة شهور حتى قبلت بالتوقيع وكانت قد جرت خلالها مياه كثيرة.

في مصر كانت قد تمت إقالة وزارة النحاس باشا في اليوم التالي مباشرة للتوقيع على البروتوكول، وبغض النظر عن طبيعة الوزارات التي حكمت في مصر بعدئذٍ، فقد كان واضحاً للعيان أن القصر قد قرر أن يأخذ موضوع الجامعة العربية بين يديه، وهو في ذلك تعامل مع قضية التوقيع السعودي بشكل مختلف، فمن ناحية تم تعيين عبد الرحمن بك عزام وزيراً مفوضاً للشؤون العربية بوزارة الخارجية، وكان معلوماً أن للرجل علاقات طيبة بالسعوديين، ومن ناحية ثانية تقرر أن يتولى عزام بك إمارة بعثة الحج المصرية في ذلك العام لتتاح له فرصة الاجتماع مع الملك عبد العزيز لإقناعه بالتوقيع، ومن ناحية أخيرة قام الملك فاروق في الوقت نفسه برحلة في البحر الأحمر على ظهر يخته «المحروسة» ذهب خلالها إلى ينبع لمقابلة الملك.

وصلت كل الأنباء للملك عبد العزيز الذي تشاور مع البريطانيين وبعث لهم ما يفيد أنه سيظل على موقفه المعارض للجامعة متذرعاً في ذلك بثلاثة أسباب؛ **أولها**: أن مصالح العرب بالتحالف مع بريطانيا وهو لا يرغب في المشاركة في أي عمل يشتم منه روح العداء لبريطانيا، **وثانيها**: أن البروتوكول الذي تم التوصل إليه لا يناسب السعودية حيث تقوم البلاد على الأخذ بالشرع وهو ما لا يحدث بالنسبة للدول العربية الأخرى، **والأخير** ما يراه من أن هناك مصالح خاصة دفعت للتوصل إلى هذا البروتوكول وهو ما يعلمه المصريون جيداً. واقترح بديلاً من النظام الذي يقترحه البروتوكول مجموعة من المعاهدات الثنائية على غرار المعاهدتين المعقودتين بينه وبين كل من اليمن والعراق[٥٦].

---

(٥٥) F. O. 371/39991 From Mr. Shone (Cairo) to Foreign Office, 1st November 1944.

(٥٦) F. O. 371/39991 From Mr. Jordan (Jedda) to Foreign Office, 14th November 1944.

لم توافق الخارجية البريطانية على الرد المقترح من جانب السعوديين على المصريين، فالمادة الأولى من البروتوكول لم تمنع أية دولة من الدول الأعضاء من تنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى، وهي المادة التي جاء فيها «لكل دولة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام أو روحها». وقد رأى المسؤولون البريطانيون بذلك أنه حتى لو قبلت بقية الدول العربية فكرة المعاهدات الثنائية فإن ذلك لن يدعوها إلى التخلي عن البروتوكول، ثم ان هذا الموقف سوف يؤدي إلى عزلة السعودية عن بقية الدول العربية التي وقع ثمانون في المائة منها على البروتوكول.

وتقرر أن يقدم ممثل بريطانيا في جدة النصيحة للملك بأن يبلغ المبعوث المصري أنه على ضوء دراسته للبروتوكول فهناك ما يوافق عليه منه، وهناك ما لا يوافق عليه، وأنه لما كان قد تم استقبال أخبار هذا البروتوكول بحفاوة كبيرة في سائر البلدان العربية فإنه سوف يشارك في المباحثات التفصيلية التي سوف تجري حوله، وانتهت تعليمات الخارجية البريطانية لممثلها في السعودية بأن يبلغ الملك أن حكومته «تعلق آمالاً كبيرة على اشتراك ابن سعود في محادثات الجامعة ليضعها في مسارها الصحيح»(٥٧).

وتوقفت المعارضة السعودية بناءً على النصيحة البريطانية في ما بشر به عبد الرحمن عزام بك المصريين في برقية طويلة بعث بها إلى رئيس الوزراء المصري ونشرتها الصحف يوم ٨ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٥ جاء في مستهلها: «اليوم ختمت المحادثات بيني وبين الحكومة العربية السعودية على أحسن ما يرجو العرب، وكان الفضل الأكبر في ذلك لحكمة جلالة الملك عبد العزيز حفظه الله.. وتأييداً لذلك أمر مندوبه في اللجنة التحضيرية سعادة الشيخ يوسف يس بتوقيع بروتوكول الإسكندرية باسم الحكومة السعودية»(٥٨).

في ١٦ كانون الثاني/ يناير تم بالفعل توقيع السعودية على بروتوكول الإسكندرية، ومع ما بدا وكأن النجاح في هذا العمل يعزى إلى عزام بك غير أن الوثائق البريطانية تكشف الحقيقة.. أن النصيحة البريطانية هي التي كانت وراء تغيير موقف الملك!(٥٩).

---

(٥٧) F. O. 371/39991 From Foreign Office to Jedda, 28th November 1944.

(٥٨) الأهرام، ٨/ ١/ ١٩٤٥.

(٥٩) F. O. 371/45930 Weekly Political and Economic Report, from 25th to 31st January 1945.

ولم يعد بعد ذلك ثمة ما يعوق عن وضع الميثاق.

ثالثاً: صدور الميثاق

في يوم ١٤ شباط/فبراير عام ١٩٤٥ اجتمعت اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة التحضيرية[٦٠] في مبنى وزارة الخارجية بالقاهرة لوضع مشروع ميثاق الجامعة، ولأكثر من شهر استغرقته أعمال اللجنة كانت السفارة البريطانية تتابع مجريات المحادثات فيها بدقة ملحوظة، وتوالي حكومة لندن أولاً بأول بطبيعة المشاورات في داخلها.

في أعقاب الاجتماع الأول أصدرت اللجنة بياناً بأنه قد تقرر دعوة موسى العلمي لحضور جلساتها مندوباً عن فلسطين[٦١]، وعلى الرغم من تصريح النقراشي في أعقاب الاجتماع الثاني أنه قد تم الاتفاق على المبادئ الأساسية، وأن المباحثات تجري في جو ودي فقد علمت السفارة البريطانية من مصدر داخل اللجنة أن أزمة نشبت بسبب تصريح لعبد الرحمن عزام عن الطبيعة الإسلامية للاتحاد العربي مما كان مصدراً لاحتجاج المندوب اللبناني الذي اعترض على إثارة مسألة الشريعة باعتبارها مسألة دينية، الأمر الذي دعا عزام إلى القول إن الأغلبية الساحقة لسكان البلاد العربية من المسلمين، ولا يمكن تجاهل مثل هذا العامل، غير أنه تم استرضاء الوفد اللبناني بإسقاط مسألة الشريعة تلك من أعمال اللجنة الثقافية[٦٢].

ومرة أخرى تصل إلى السفارة البريطانية في العاصمة المصرية الأنباء عن الخلاف الذي حدث حول ما جاء في المادة الأولى من البروتوكول من أن المجلس «يتوسط في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينها»، فبينما أراد البعض أن يكون التحكيم إجبارياً رأى آخرون أن يكون اختيارياً، وكان الخلاف في هذه النقطة على

---

(٦٠) اللجنة كانت برئاسة النقراشي باشا، مثل سوريا فيها وزير الخارجية جميل مردم، الأردن: رئيس الحكومة سمير الرفاعي، العراق: رئيس الوزراء السابق نوري السعيد، السعودية: خير الدين الزركلي مستشار المفوضية السعودية بالقاهرة، لبنان: هنري فرعون وزير الخارجية، وأخيراً عبد الرحمن عزام الوزير المفوض بوزارة الخارجية المصرية، والذي كان بمثابة دينامو اللجنة.

(٦١) F. O. 371/45930 Weekly Political and Economic Report, from 8th to 14th February 1945.

(٦٢) F. O. 371/45930 Weekly Political and Economic Report, from 15th to 21st February 1945.

أشده بين المندوبين العراقي والسعودي، وهو ما تمت تسويته أخيراً فيما أبلغ به عزام بك دوائر السفارة(٦٣).

في أوائل آذار/مارس أعلن النقراشي باشا أن اللجنة الفرعية قد انتهت من مهمتها بوضع الميثاق وأنها بصدد عرضه على اللجنة التحضيرية لإقراره، ولم يمضِ وقت طويل إلا وكان المشروع المقترح في السفارة البريطانية، حيث بعث به إليها عبد الرحمن عزام وسارع المعنيون بإرسال ملخص له إلى لندن.

من المواد التي عني بها هذا الملخص المادة الثالثة التي تحدد وظائف الجامعة وما جاء فيها بشأن تقوية أسباب التعاون مع أية منظمة دولية يمكن أن تنشأ في أعقاب الحرب، ويؤكد اللورد كيلرن أنه قد تمت إضافة هذه العبارة بناءً على تدخله ووفقاً للتعليمات التي وصلته من وزارة الخارجية، المادتان الرابعة والخامسة تختصان بالتعاون في الشؤون غير السياسية، السادسة جعلت من القاهرة المقر الدائم للجامعة وإن كان للمجلس أن يجتمع في أي مكان آخر، والمواد من الثامنة إلى الحادية عشرة تتحدث عن هيكل الجامعة واتجاه النية إلى اختيار عبد الرحمن عزام ليكون أول أمنائها، ويتوقف التقرير البريطاني عند هذه الشخصية. . «انه على العموم محبوب بين العرب غير أن المبعوثين الذين شاركوا في الاجتماعات الأخيرة قد لاحظوا أنه يفتقر إلى الشعور بالمسؤولية ويتبع أساليب الهواة، غير أنه بناءً على تقرير من أحد اللصيقين بالقصر فإن عزام بك قد أقنع الملك فاروق بالاستماع إليه في ما يخص الشؤون العربية، وليس من شك في أن تأثيره هو الذي أغرى الملك بأن يلعب دوراً رئيسياً في مسألة الجامعة العربية».

ويستطرد تقرير السفارة البريطانية في القاهرة في استعراض مواد الميثاق وملاحظاته عليه. . المادتان ١٢ و١٣ تتعاملان مع الإجراءات التي سوف تتخذها الجامعة في حالة نشوب نزاع بين دولتين من أعضائها، وقد لاحظ المسؤولون البريطانيون أنه قد استثني من تلك النزاعات أي أمر متعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو المحافظة على أراضيها. وتتعامل المادة التالية مع إمكانية أن تعقد دولتان أو أكثر من دول الجامعة تحالفاً في ما بينها، وعبرت المادة ١٥ عن مخاوف كل من السعودية وسوريا من أن يسعى الهاشميون إلى إقامة عرش لهم في سوريا، وكفلت المادة التالية لأية دولة عضو في الجامعة حق أن تنسحب منها وقت أن تشاء، والمادة ١٨ أقرت بمسؤولية الدول الأعضاء عن تنفيذ قرارات مجلس الجامعة على أن

(٦٣) F. O. 371/45930 Weekly Political and Economic Report, from 22nd to 28th February 1945.

تصدر بالإجماع، أما ما يصدر بالأغلبية فتلتزم به فحسب الدول التي صوتت لصالحها.

الملحقان المرفقان بالميثاق تم صدورهما بناءً على مطالب السفارة البريطانية بالقاهرة، والتي وصفها المسؤولون فيها بـ «المسائل الخطرة»، **الأول** منهما خاص بتمثيل فلسطين، **والثاني** متعلق بأوضاع البلاد العربية غير المستقلة، وإن لم يستجب الميثاق تماماً لتلك المطالب(٦٤).

فقد تحفظت مصر على عدم إثارة مسألة برقة وطرابلس وأعلنت أنها ضد عودة الإيطاليين إليهما مما يشكل خطراً داهماً عليها، وطالبت بأن يتم تمثيلهما في الجامعة، كما أن النية كانت قد اتجهت على أن يوقع موسى العلمي على الميثاق ممثلاً لفلسطين(٦٥).

في ١٠ آذار/مارس وصلت التعليمات مجدداً إلى السفارة البريطانية في القاهرة تحذر من الأمرين وتطالب اللورد كيلرن بألا يشجع أية بادرة لإثارة مسألة البلاد العربية غير المستقلة في اللجنة التحضيرية، «وهذا لصالح العرب أنفسهم فإنه من المهم على الجامعة العربية وهي تقدم نفسها لأول مرة إلى العالم تجنب أي أعمال متسرعة وغير مدروسة يمكن أن تشكك الرأي العام العالمي في حكمة أعضائها»، أما أن يكون موسى العلمي أحد الموقعين على الميثاق فإن الحكومة البريطانية لم تتفهم حكمة ذلك، فمن غير المفهوم أن يوضع فلسطيني لا يشغل أي منصب رسمي على قدم المساواة مع رئيس وزراء مصر وسائر ممثلي الدول العربية المستقلة، ثم ان موسى العلمي لا يملك سلطة الحديث نيابة عن الإدارة الفلسطينية أو التعهد بأية التزامات نيابة عن سكان فلسطين من العرب(٦٦).

الموضوع الأخير كان محور اللقاء الذي تم بين النقراشي باشا واللورد كيلرن مساء يوم ١٧ آذار/مارس، حيث ذكر الأول أن الحكومة البريطانية لم تعترض منذ البداية على وجود ممثل فلسطيني في اللجنة التحضيرية، أما مسألة توقيعه فهي مسألة فنية، ومع أنه يعترف بأنه لا صفة رسمية للعلمي إلا أنه يرى ترك توصيف وضعه القانوني الذي يسمح له بالتوقيع لعبد الحميد بدوي باشا، القانوني المصري

---

(٦٤) F. O. 371/45737 Lord Killearn (Cairo) to Foreign Office, 9th March 1945.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) F. O. 371/45737 From Foreign Office to Cairo, March 10th, 1945.

الشهير الذي عكف على وضع الميثاق، وهي الإجابة التي لم يرضَ عنها كيلرن[٦٧].

في اليوم نفسه كانت اللجنة التحضيرية للوحدة العربية تجتمع في قصر الزعفران حيث قدم النقراشي باشا للمجتمعين أعمال اللجنة الفرعية، وقال في كلمته انه قد تمت مراعاة ظروف كل دولة في الميثاق الذي تم وضعه. ويقول كيلرن انه ظل حتى اللحظة الأخيرة يحذر رئيس الوزراء المصري من المحظورين اللذين ظلت إنكلترا تلح عليهما بامتداد مفاوضات الميثاق.

ولاحظ المسؤولون في السفارة البريطانية في القاهرة أنه لم يحضر اجتماع الزعفران كل من القاضي حسين الهلالي المبعوث اليمني، لأنه لم يصل في الوقت المناسب، وموسى العلمي لمرضه، ولا بد من أن عدم حضور الأخير قد طمأن البريطانيين كثيراً. كما لاحظوا أن المجتمعين تجاوزوا مسألة الدول العربية غير المستقلة في ما أشار إليه النقراشي من أن الجامعة سوف تعمل على تدعيم العلاقات الثقافية والاقتصادية مع شعوب تلك الدول[٦٨].

وكان الاحتفال الكبير الذي جرى بمناسبة توقيع الميثاق في ٢٢ آذار/مارس عام ١٩٤٥ بمثابة نهاية مرحلة في التاريخ العربي وبداية مرحلة جديدة، وفي الوقت نفسه بداية النهاية للدور المؤثر الذي ظلت تلعبه بريطانيا في قضية الوحدة العربية خلال العقود الثلاثة السابقة.

---

(٦٧) F. O. 371/45737 Lord Killearn (Cairo) to Foreign Office, 17th March 1945.

(٦٨) F. O. 371/45930 Weekly Political and Economic Report, from 15th to 21st March 1945.

خاتمـــة

نخلص من متابعة تطور موقف بريطانيا من الوحدة العربية خلال الفترة التي عالجتها تلك الدراسة بين مؤتمر فرساي (١٩١٩)، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) بمجموعة من الحقائق:

ـ ان بريطانيا بكل إداراتها: وزارة الخارجية، ووزارة المستعمرات، ووزارة الهند، فضلاً عن وزارة الحرب المصغرة التي تشكلت نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية، والوزير المقيم للشرق الأوسط الذي وجد في القاهرة نتيجة للظروف نفسها، كانت أكثر الدول الإمبريالية تأثيراً في قضية الوحدة العربية.

فقد اختلف الحال بالنسبة للقوى الأخرى وعلى رأسها فرنسا. فالوجود الفرنسي السياسي في المشرق العربي كان قد شحب كثيراً بعد انسحاب الحملة الفرنسية من مصر عام ١٨٠١، ولم يعد له تأثير سوى في مشاغبات من حكومة باريس للسيطرة البريطانية، وبخاصة في مصر حتى توقفت تلك المشاغبات بعد عقد الوفاق الودي عام ١٩٠٤.

وعاد هذا الوجود مرة أخرى بعد تسويات الحرب العالمية الأولى وفرض الانتداب الفرنسي على كل من سوريا ولبنان، حيث ظل الفرنسيون يعانون من متاعب جسيمة لم تكن تؤهلهم لنظرة شاملة للوطن العربي على النحو الذي أتيح للبريطانيين.

وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة لقوة استعمارية كبرى مثل فرنسا، فناهيك عن الحال بالنسبة لقوة استعمارية متوسطة مثل إيطاليا التي انحصر وجودها في ليبيا بين القوتين الإمبرياليتين العظميين.. بريطانيا في المشرق وفرنسا في المغرب، ولا نظن أن مثل هذا الوضع كان يؤهلها لدور يذكر في قضية الوحدة العربية.

ـ مع أن بريطانيا كانت القوة المهيمنة الرقم واحد في المشرق العربي، فقد

ظل هذا المشرق يمثل بالنسبة لها حاجة استراتيجية كبرى باعتباره الطريق الأساسي لإمبراطوريتها الشرقية، في الهند وما حواليها، ولعل ذلك ما سمح لمخططي الإمبريالية في لندن أو في بومباي أن يتمتعوا بنظرة أكثر رحابة لشؤون الوطن العربي الذي هيمنوا عليه من نظرة غيرهم، وبخاصة الفرنسيون.

ولا يمكن فهم الاختلافات بين السياسة البريطانية تجاه الوحدة العربية والسياسة الفرنسية التي اتسمت بتغليب المصالح الضيقة في مناطق هيمنتها في الوطن العربي إلا في ضوء تلك الحقيقية.

ـ يلاحظ أيضاً أن صناعة القرار بالنسبة للسياسة البريطانية تجاه الوحدة العربية كان يمر خلال قنوات متعددة أهمها في تقديرنا الممثلون البريطانيون في المنطقة الذين لم يكونوا مجرد أدوات منفذة، وإن ظل الجميع يعملون في إطار تحقيق هدف واحد، ولكن يختلفون على أفضل السبل لتحقيقه.

ـ أخيراً فقد كان للبريطانيين رجالهم في كل مكان، الأمر الذي لم يتح لهم فحسب معرفة ما يجري في دوائر الحكومات العربية، بل أتاح لهم أيضاً رسم خططهم على النحو الذي يحقق مصالحهم، مما تكشفه الدراسة في غير موقع.

ملحق وثائقي

الملحق رقم (١)

ترتيبات أيار/مايو ١٩١٦ المعروفة باتفاقية سايكس - بيكو

APPENDIX D.

Arrangement of May 1916, *commonly known as the Sykes-Picot Agreement.*

[ENGLISH TEXT.]

IT is understood between the French and British Governments—

1. That France and Great Britain are prepared to recognise and uphold an independent Arab State or a Confederation of Arab States in the areas (A) and (B) marked on the annexed map, under the suzerainty of an Arab chief. That in area (A) France, and in area (B) Great Britain, shall have priority of right of enterprise and local loans. That in area (A) France, and in area (B) Great Britain, shall alone supply advisers or foreign functionaries at the request of the Arab State or Confederation of Arab States.

2. That in the blue area France, and in the red area Great Britain, shall be allowed to establish such direct or indirect administration or control as they desire and as they may think fit to arrange with the Arab State or Confederation of Arab States.

3. That in the brown area there shall be established an international administration, the form of which is to be decided upon after consultation with Russia, and subsequently in consultation with the other Allies, and the representatives of the Shereef of Mecca.

4. That Great Britain be accorded (1) the ports of Haifa and Acre, (2) guarantee of a given supply of water from the Tigris and Euphrates in area (A) for area (B). His Majesty's Government, on their part, undertake that they will at no time enter into negotiations for the cession of Cyprus to any third Power without the previous consent of the French Government.

5. That Alexandretta shall be a free port as regards the trade of the British Empire, and that there shall be no discrimination in port charges or facilities as regards British shipping and British goods; that there shall be freedom of transit for British goods through Alexandretta and by railway through the Blue area, whether those goods are intended for or originate in the red area, or (B) area, or area (A); and there shall be no discrimination, direct or indirect, against British goods on any railway, or against British goods or ships at any port serving the areas mentioned.

That Haifa shall be a free port as regards the trade of France, her dominions and protectorates, and there shall be no discrimination in port charges or facilities as regards French shipping and French goods. There shall be freedom of transit for French goods through Haifa and by the British railway through the brown area, whether those goods are intended for or originate in the blue area, area (A), or area (B), and there shall be no discrimination, direct or indirect, against French goods on any railway, or against French goods or ships at any port serving the areas mentioned.

6. That in area (A) the Bagdad Railway shall not be extended southwards beyond Mosul, and in area (B) northwards beyond Samarra, until a railway connecting Bagdad with Aleppo viâ the Euphrates Valley has been completed, and then only with the concurrence of the two Governments.

7. That Great Britain has the right to build, administer, and be sole owner of a railway connecting Haifa with area (B), and shall have a perpetual right to transport troops along such a line at all times.

It is to be understood by both Governments that this railway is to facilitate the connection of Bagdad with Haifa by rail, and it is further understood that, if the engineering difficulties and expense entailed by keeping this connecting line in the brown area only make the project unfeasible, that the French Government shall be prepared to consider that the line in question may also traverse the polygon Banias-Keis Marib-Salkhad Tell Otsda-Mesmie before reaching area (B).

8. For a period of twenty years the existing Turkish customs tariff shall remain in force throughout the whole of the blue and red areas, as well as in areas (A) and (B), and no increase in the rates of duty or conversion from *ad valorem* to specific rates shall be made except by agreement between the two Powers.

There shall be no interior customs barriers between any of the above-mentioned areas. The customs duties leviable on goods destined for the interior shall be collected at the port of entry and handed over to the administration of the area of destination.

9. It shall be agreed that the French Government will at no time enter into any negotiations for the cession of their rights and will not cede such rights in the blue area to any third Power, except the Arab State or Confederation of Arab States, without the previous agreement of His Majesty's Government, who, on their part, will give a similar undertaking to the French Government regarding the red area.

10. The British and French Governments shall agree that they will not themselves acquire and will not consent to a third Power acquiring territorial possessions in the Arabian peninsula, nor consent to a third Power installing a naval base either on the east coast or on the islands of the Red Sea. This, however, shall not prevent such adjustment of the Aden frontier as may be necessary in consequence of recent Turkish aggression.

11. The negotiations with the Arabs as to the boundaries of the Arab State or Confederation of Arab States shall be continued through the same channel as heretofore on behalf of the two Powers.

12. It is agreed that measures to control the importation of arms into the Arab territories will be considered by the two Governments.

الملحق رقم (٢)

مذكرة وضعها السكريتير الأول لحكومة الانتداب السير وينهام ديدز في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٢

COPY.

SECRETARIAT

GOVERNMENT HOUSE

JERUSALEM.

22nd December, 1922.

High Commissioner,

I have the honour to submit the following memorandum on the question of the establishment of a "Confederation of States" in those portions of the late Ottoman Empire South of Anatolia separated from the Empire as a result of the Great War.

1. (a) The political situation at present obtaining in Palestine is unsatisfactory, and gives cause for anxiety.

The Arab Delegation has gone to Lausanne, but from information hitherto received Arab aspirations are little likely to be supported in any material fashion by the Government of Mustapha Kemal, whose first concern must presumably be the consolidation of Anatolia.

The Delegation will probably next apply to London where it is hoped the new Government may make a change in the Policy in Palestine. These hopes, it is believed, will not be realised.

On the return of the Delegation to Palestine there will then ensue either serious trouble or a continuance of the present state of hostility between the communities and consequent insecurity, which is so prejudicial to the economic development, and general stability, of the country.

(b) The true state of affairs in Iraq is not known here. But there is reason to believe that the Political situation is not wholly satisfactory. An important political factor is the Turkish menace both to Arab Nationalism and to British interests

(c) In Syria the situation gives cause for anxiety

the French directly, and indirectly to the British Authorities in Palestine.

(d) In Trans-Jordania an attempt is being made to arrive at a solution satisfactory both to His Majesty's Government and to the Emir Abdullah, but the factors which make for unrest and insecurity are by no means absent.

(e) In the Hedjaz King Hussein appears neither to be satisfied with, nor able to give satisfaction to, His Majesty's Government.

(f) Finally, in Central Arabia there exists an independent Arab Potentate who, acting on interior lines, appears to be in a position (and willing) to embarrass the States surrounding him.

2. To examine this generally unsatisfactory condition of affairs from the point of view of the interested parties:-

(a) The Arabs:

In Iraq and Trans-Jordania something near complete autonomy has been established. But the Arabs feel that they are more divided than they were under the Turkish regime. Syria is under a French Mandate. Palestine is under a British Mandate (Both Mandates are for different reasons unpopular). Trans-Jordania has a separate Administration from Palestine; and Iraq is again a separate State with a completely separate administrative system. The boundaries which have been set up between the different Arab countries appear to be so many obstacles deliberately created in order to thwart Arab unity.

(b) The Jews:

After a long period of waiting the Jews had at last the satisfaction of seeing the Mandate ratified in July last, but owing to the agitation set on foot by the Arabs and by a certain portion of the British press, and an influential number of British politicians, the task of carrying out the Mandate in a manner satisfactory to Jewish ambitions has been rendered more difficult. The area too in which the Policy

can be applied has by force of circumstances been relegated to Palestine itself.

Owing to the hostility felt towards them, the Jews are now regarded in neighbouring and distant Arab countries with so much aversion and suspicion that the Policy of "No Jew need apply" is almost universal.

Trans-Jordania is virtually closed to them.

It is understood that in Syria and Iraq Jews fear to give vent to Zionist sentiments lest they call down on themselves the displeasure of the local Administrations

In a word Zionism has perforce had to assume an "intensive" as opposed to an "extensive" form. True, the National Home Centre would never be anywhere but in Palestine, but had events turned out differently other Arab countries might have offered a most valuable field of colonization for the thousands of Jews anxious to flee from persecution in Eastern Europe.

Great Britain:

Although the Jews are most grateful for what His Majesty's Government has done for them, yet neither they, nor the Arabs, are fully satisfied. British prestige throughout the whole area has suffered, and discontent has been aroused amongst Indian and other Moslem British subjects. The expenditure of British money is still considerable. The spectacle of a number of States artificially divided and burdened with Customs barriers, Passport Regulations, and Frontier Defence Forces, can afford little satisfaction to a country the watchword of whose Colonial Policy is Freedom; and so artificial and unnatural an arrangement can not be durable.

The enthusiasm once felt by the Arabs for their British Liberators is rapidly vanishing.

The gulf between Jew and Arab which Sir Mark Sykes hoped would be bridged by our policy of Zionism is as deep, and even deeper than ever.

Finally, the establishment of good relations between Great Britain and France has been rendered even more difficult by reason of our Middle Eastern Policy.

Although the immediate object of this memorandum is to attempt to find a solution for Arab and Jewish disagreement in Palestine, it has been found impossible to avoid alluding to the considerations above mentioned.

It must at once be stated that the solution offered is very far from being perfect; its application, if adopted, would be more difficult. It presupposes a desire on the part of both Jews and Arabs to find a satisfactory solution. It presupposes also the existence of men on both sides possessed of Statesmanlike views. Amongst the Jews they exist. Do they amongst the Arabs?

The greatest difficulty of all undoubtedly is the Arabs. There is no unanimity amongst the Arabs as to who the individuals are who would be competent and authorized to speak on behalf of the different Arab countries interested; secondly, no guarantee that those representatives would agree; and thirdly, that if they did agree they would be willing and able to carry out their engagements.

But some assumptions must be made; let it be assumed that the above difficulties can be surmounted.

The Plan:

(a) That there be constituted a Council composed of representatives of each of the States concerned:- Syria, Iraq, Palestine, Trans-Jordania, the Hedjaz, and such of the States of Central Arabia as care to join, empowered to deliberate upon such matters as are referred to it by any one or more of the States Administration, or to initiate

discussions on any matter to which it desires to draw the attention of those Administrations.

(b) That these deliberations be instituted with a view to a co-ordination of legislation and administration in respect of the subjects so referred, and their ultimate Control by the Council.

The following are some of the subjects which might be so referred:- (A) Economic matters, such as the removal of Customs barriers, the removal of Passport restrictions, the single management of the Hedjaz Railway, the execution of certain Public Works, such as the development of the Jordan hydro-electric scheme, and the unification of Postal and Telegraph rates.
(b) Matters of cultural concern; the system of primary and secondary education throughout the Arab Countries, the establishment of one or more higher professional colleges, and the foundation of an Arab University which would give expression to the feeling for a revival of Arab civilization.

(c) Law:

Personal Law, which more particularlyconcerns the Moslem Arabs, it might be possible to secure unity of development by the formation of a Supreme Moslem Council for the whole of the Arab countries. That Council would replace the authority of the Sheikh El Islam, Constantinople, which, under the Turkish Regime, controlled all the Moslem Religious Courts.

Secular Law: There are certain subjects on which an attempt might be made towards approximation to uniformity in such matters as Commercial Law and Mining Law..

The organization sketched above would constitute the beginning of a Confederation of Arab Countries which in time might develop into a regular political Confederation, similar in some respects to the

Confederation of the German States in the Nineteenth Century. The institution of such an organization would, it is believed, inspire the Arab people with some confidence in the Mandatory Powers, and would reconcile to some extent, their leaders to the presence of foreign Administrations by manifesting the willingness of those foreign Administrations to foster and assist the unity of the Arab countries. At the same time it might help to better the relations between Arabs and Jews. At present the Jewish question is restricted to Palestine, and this restriction tends to make the feeling on both sides intenser and more bitter. If the question of a Jewish National Home were envisaged as part of the revival of Eastern civilization in which both Arab and Jewish national life were to be fostered by England and France, there would be more hope of co-operation and good understanding. The Arabs would recognize that Jewish finance and Jewish enterprise can assist in economic development and might, therefore ,be prepared to admit a Jewish representative on such a Council.The Jewish Agency, of course, would have no place on any Council or Board concerned with cultural and educational questions, nor with any Council concerned with the management of the Hedjaz Railway, but if a beginning could be made for the co-operation of the Zionists in the development of the Middle East as a whole, it would help the recognition of the Jews as a permanent factor in the Arab countries, and relieve the acute stage which the problem of Jewish -Arab relations has reached in Palestine.

(Sgd) W.H.Deedes.

Chief Secretary.

الملحق رقم (٣)

موقف حكومة جلالة الملك من قضية الوحدة العربية
١٣ حزيران/يونيو ١٩٣٣

No. 8. ARCHIVES.

EASTERN (GENERAL). June 13, 1933.

SECRET. SECTION 2.

[E 3119/347/65] No. 1.

Attitude of His Majesty's Government towards the Question of Arab Unity.

THE phrase " Arab unity " is an extremely vague one, which has been used in many different senses.

2. It is generally most in evidence on such occasions as Arab or Moslem congresses, and was freely bandied about during the Moslem Congress at Jerusalem in the autumn of 1931. On such occasions it is generally used extremely loosely as a popular rallying cry against either " Western imperialism " or the Zionist movement; but in actual fact it seldom amounts to much more than a rather undigested idea of co-operation between Arabic-speaking people in matters of education and propaganda, and possibly also in such politico-religious questions as that of the Hejaz Railway, the future of the Holy Places, &c. Arab unity in this sense is something rather akin to pan-Arabism, and appears to have no more practical significance than the rather shadowy pan-Islamic movement of which so much was heard some twenty years ago.

3. From the political and practical point of view, " Arab unity " should mean the union, either in a single State or in a confederation of autonomous States, of all former Ottoman territories, south of present-day Turkey, which have a predominantly Arab population. This would limit the application of the idea to the north-western half of Arabia, *i.e.*, to the Arabic-speaking territories north-west of a line drawn from the middle of the Persian Gulf to the southern end of the Red Sea. It is, in fact, only to this area that the idea can be regarded as properly applicable, and it is therefore mainly from this point of view that the question is discussed in the present memorandum. But attempts may well be made to extend the idea of Arab unity to the Persian Gulf States and to Southern and South-Eastern Arabia generally. It is thus not possible to consider the problem without touching on its possible relation to these areas also.

4. The idea of Arab unity, as applied to the former Ottoman territories, *i.e.*, to the Arabic-speaking areas north-west of the line mentioned in the preceding paragraph, was the ultimate aim of the Arab revolt during the war, and was the ideal for which the Hashimites, under Hussein and Colonel Lawrence, strove during the war and armistice periods. There is no doubt that the remaining members of the Hashimite family—Feisal, Ali and Abdullah—have never abandoned this dream, although subsequent developments have rendered it impracticable.

5. The most important of these subsequent developments, from the purely Arabian point of view, has been the rise to power of Ibn Saud, and his conquest of the greater part of the Arabian Peninsula, including the former Kingdom of the Hejaz. The dynastic rivalry between the Hashimites and the Saudis renders it almost inconceivable that there could be any close or organic combination between the territories respectively ruled by them.. It is true that King Feisal of Iraq has come to terms with King Ibn Saud and is now in friendly relations with Saudi Arabia, and that we are working hard—with at last a fair hope of success—to secure a similar rapprochement between Ibn Saud and the Amir Abdullah of Transjordan. But the rivalry between the two family systems is still a basic factor in the situation, and unless one group were virtually to disappear, there seems no prospect whatever of any effective combination of the territories at present ruled by Ibn Saud (*i.e.*, the greater part of the Arabian Peninsula, including the former Kingdom of the Hejaz) with those at present ruled by the Hashimites (*i.e.*, the independent Kingdom of Iraq and the mandated territory of Transjordan). While the Arabs are themselves divided into these two camps, any talk of Arab political unity in the wider sense must be illusory.

6. It would, moreover, be impossible in present circumstances for His Majesty's Government to support either of these groups against the other, since they are bound by special obligations to each. Apart from the support which the Hashimites gave to the Allied cause during the Great War, King Feisal and the

6924 [8732] B

Amir Abdullah have in the past shown themselves to be well disposed towards His Majesty's Government. It is not necessary to enter into details but two cases in which the Amir Abdullah, by his co-operation, materially assisted His Majesty's Government are those of the Druse rebellion of 1925 and of the Palestine disturbances of 1929. Moreover, His Majesty's Government have a special responsibility to support the Amir Abdullah's régime, which has been set up in Transjordan under their direct protection as mandatory. His Majesty's Government are no less closely bound to King Feisal of Iraq by the Anglo-Iraqi Treaty of Alliance of 1930. On the other hand, His Majesty's Government are also bound by special ties to King Ibn Saud in Saudi Arabia. They have maintained friendly and, indeed, cordial relations with Ibn Saud ever since the conclusion of the Treaty of Jedda in 1927. King Ibn Saud has not only continued and developed these friendly relations, but has proved himself one of the very few rulers capable of establishing and maintaining a stable and ordered Government in Arabia. Further, it is important for His Majesty's Government, with their great Moslem interests in India and elsewhere, to remain on friendly terms with the ruler of the Holy Places of Islam. In these circumstances the policy of His Majesty's Government is to hold the balance evenly between the Hashimites on the one hand and the Saudis on the other, and, while doing all in their power to promote friendly relations between the two, to refrain from any action which might lead to the predominance in Arabia of either House at the expense of the other.

7. Apart from this major difficulty, there are also other elements in Arabia proper which are unlikely to be capable of combination in any unified system. The most important of these are the independent Kingdom of the Yemen, whose ruler (the Imam Yahia) is short-sighted and quarrelsome, and on uncertain terms both with Ibn Saud and King Feisal, though he ostensibly has treaties of friendship with both, and the various minor Arabian rulers, such as the Sheikhs of Koweit, Bahrein, Qatar and the Trucial Coast, who are extremely jealous of each other and of their own independence, and have never shown any sign of capacity for political co-operation. The Sultanate of Muscat and Oman, and the Aden Protectorate need not for the moment be considered in this connexion. On the other hand, if the protagonists of the political idea of "Arab unity" were ever to succeed in translating their ideal into practice, it is probable that they would exercise strong pressure on the sheikhdoms of the Persian Gulf and of Southern Arabia, and on the Sultanate of Muscat and Oman, to join in furthering their aim. Such sheikhdoms as Koweit and Bahrein are in close touch with Iraq and Saudi Arabia, both commercially and politically. Moreover, all these States, including Muscat, maintain a link with Saudi Arabia through the annual pilgrimage to Mecca, which is attended by many members of their ruling families. The pilgrimage offers exceptional opportunities not only for religious and cultural, but also for political, propaganda; and if Mecca were at any time to become a political centre of a united Arabia, or of a great Arabian confederation, it is possible that the political ideal for which it would stand might exercise a considerable attraction over the Arab rulers of the South Arabian and the Persian Gulf States, and stimulate them to a greater desire to co-operate with the leading States of Western and Northern Arabia, at any rate from the negative point of view of combating Western political and cultural influence in the Middle East.

8. As regards the minor Arab States of the Persian Gulf, an important consideration is the fact that, save in the case of the Sultanate of Muscat and Oman (where, however, we exercise a dominating influence), the foreign relations of the rulers concerned are by treaty exclusively conducted by His Majesty's Government, and that His Majesty's Government are bound by a series of treaties to give these States varying degrees of protection against foreign aggression and to assist them to maintain their independence. Apart from these treaty obligations, it is a basic principle of the policy of His Majesty's Government in the Middle East that these States should not be absorbed by any of their powerful neighbours, but should remain as far as possible separate units under effective British control. The development of inter-imperial air communications, both civil and military, has in the last few years given this well-established principle a new importance. In the case of Koweit, both King Feisal of Iraq and King Ibn Saud of Saudi Arabia have at various times shown signs of wishing to acquire a hold over this territory, which would be a useful acquisition to either.

Both on treaty grounds, however, and on grounds of imperial policy, it is important to us that Koweit should not be absorbed by either Saudi Arabia or Iraq. Similarly, as regards Bahrein, apart from our treaty obligations to protect the Sheikh against aggression, it would be definitely against British interests that the islands should be absorbed by either Saudi Arabia or Persia. King Ibn Saud has already, by article 6 of the Treaty of Jedda, specifically recognised the special relations of His Majesty's Government with the Arab States of the Persian Gulf, and is not likely, therefore, to seek to annex Bahrein. Meanwhile, it is one of our main objects in our negotiations with Persia to obtain a similar recognition by Persia of our special relations with Bahrein, &c., and the abandonment of the antiquated Persian claims both to Bahrein and to certain other Arab islands in the Gulf. In these circumstances it would clearly be impossible for His Majesty's Government to acquiesce in the incorporation of any of the smaller independent Arab States, whether in the Persian Gulf or in Southern Arabia, in a wider Arabian political combination.

9. Meanwhile, in the north and west, any project for Arab unity in any practical sense of the term must come into conflict with the mandatory system in the French Levant States and in Palestine, with all that that system implies. The French, even if they were prepared to agree on certain conditions to the emancipation of the State of Syria proper, have made it clear that they have no intention of relinquishing their hold on the predominantly Christian State of the Lebanon, or, for the present at any rate, on the curious non-Arab enclave of the Jebel Druse. His Majesty's Government are equally precluded from allowing Palestine to be absorbed in any way in any kind of predominantly Arab union, if only in view of their deep commitment to the policy of the Jewish national home, quite apart from their obligations to the other non-Arab or non-Moslem communities and interests in Palestine proper.

10. From the point of view of practical politics, therefore, the question of Arab unity resolves itself into the possibility of some kind of combination between Iraq, Transjordan and the State of Syria.

11. As regards Transjordan (the union or combination of which with Iraq would at first sight seem easiest, since Transjordan is at present a purely Arab State, and since its ruler is the brother of King Feisal), an initial difficulty is presented by the fact that Transjordan is covered by the mandate for Palestine, of which it technically forms an integral part. It would therefore be necessary, before any effective combination between Transjordan and Iraq could be brought about, that His Majesty's Government should arrange for the release of Transjordan from the mandate. Transjordan does not, however, at present fulfil any of the conditions which have been laid down by the League of Nations as justifying the release of a territory from the mandatory régime. Even if Transjordan did to some extent fulfil these conditions, a factor which might militate against her liberation from the mandate is the possibility that there may at no distant date be a Jewish settlement in Transjordan. While there can be no question of extending to Transjordan the articles of the Palestine mandate which relate to the establishment of the Jewish national home, the existence of a Jewish minority in Transjordan would certainly increase the difficulties in the way of bringing the mandatory régime in that territory to an end.

12. As regards the State of Syria, there is no doubt that the French are seriously contemplating the possibility of its emancipation, and that King Feisal of Iraq, and Arab nationalists generally both in Iraq and in Syria itself, are considering the possibility of a union of Syria and Iraq, perhaps under the rulership of a single individual. There are, however, various grave difficulties and objections to such a project.

13. In the first place, the French are unlikely to release their hold on Syria completely. Even if Syria were to be released from the mandate, it is probable that the mandate would be replaced by a Franco-Syrian Treaty of Alliance on the lines of the Anglo-Iraqi Treaty of 1930. The position would then be that the Syrian portion of the new State, or confederation, whether it took the form of a republic or of a monarchy, would be bound to France, and would remain under predominantly French political and cultural influence, while the Iraqi portion would be bound to this country under the Anglo-Iraqi Treaty of 1930 and would remain under predominantly British influence. This might well lead to a situation of international rivalry which would produce serious international complications.

[8732]

14. Again, Syria is at present in a higher state of development than Iraq. Although its people are perhaps less virile, its towns are larger and more flourishing, and its culture and civilisation are more advanced. In any case, it is a far more agreeable country to live in. It is probable, therefore, that Iraqis would be increasingly attracted to the Syrian towns of Damascus and Aleppo, and thus, perhaps, also to the even more definitely French district of the Lebanon or town of Beirut, and that Syrian—and thus French—influence would tend to establish itself increasingly in Iraq proper. The capital of the new State might even be moved to Damascus, which is an infinitely pleasanter town than Bagdad, and as a result Franco-Syrian influence might spread eastwards until the whole character of Iraq and of the political relationship between His Majesty's Government and that country might be transformed. It is clear that the immediate interests of His Majesty's Government, particularly in regard to the safety of inter-imperial communications, which have been so carefully protected by the Anglo-Iraqi Treaty of 1930, would suffer serious injury as the result of such a development.

15. The questions dealt with in paragraphs 12, 13 and 14 above were considered by the Ministerial Middle East Sub-Committee of the Committee of Imperial Defence on the 17th November, 1931, and the relevant conclusions then reached ran as follows:

(1) That the outcome most likely to be to the advantage of His Majesty's Government would be the constitution of Syria as a republic with a Syrian as President.

(2) That for a single individual to hold the crowns both of Syria and Iraq would be most undesirable, and would, in any case, be likely to prove unworkable.

(3) That any attempt by King Feisal to transfer his crown from Iraq to Syria would be contrary to British interests.

16. Even were all these immediate dynastic and political obstacles to be surmounted, it is very doubtful whether real Arab unity could ever be achieved, even between the major States, such as Saudi Arabia, Iraq, &c., if only for purely geographical reasons. In actual fact, notwithstanding its apparent homogeneity and compactness, there is no geographical unity in Arabia. The northern countries, such as Iraq, Syria, Palestine and Transjordan, all differ widely from each other in configuration, soil, climate and general character. Southern Arabia, although it appears to possess a certain unity from a first glance at the map, can really more accurately be described as an archipelago of human settlements in a sea of desert, inhabited by tribes who are driven by the exigencies of desert life into becoming, as it were, land pirates ceaselessly preying on each other. Any idea of unity or confederation based on the ordinary European conceptions which such words suggest is quite inapplicable to an area of this kind.

17. But from the point of view of general international co-operation and understanding, of cultural development, and of economic prosperity, His Majesty's Government can naturally only view with sympathy any movement which tends to bring the peoples of the Arabian countries into closer and more friendly relations with each other, provided that it is not incompatible with their special treaty relations and responsibilities towards certain of the States concerned. They have, indeed, always done whatever has been possible to this end. The improvement in the last few years of relations between Iraq and Saudi Arabia has been mainly due to the efforts of His Majesty's Government, who brought about the reconciliation between King Feisal and King Ibn Saud on board H.M.S. *Lupin* in February 1930. His Majesty's Government are now actively engaged in trying to bring about a similar improvement in relations between Saudi Arabia and Transjordan, and hope that these may lead to the conclusion of a treaty settlement, including treaties of friendship and *bon voisinage*, between King Ibn Saud and the Amir Abdullah, corresponding to the treaty settlement concluded between Saudi Arabia and Iraq in April 1931. His Majesty's Government have, moreover, always sought to further the close co-operation of the Arab countries in economic matters, and have succeeded in securing for Iraq and Transjordan, by suitable provisions in the relevant instruments, the right to accord specially favourable tariff treatment to neighbouring Arab States, notwithstanding their most-favoured-nation obligations to other countries.

18. If—as appears likely—the question of the attitude of His Majesty's Government towards the problem of Arab unity is raised in the course of King Feisal's impending visit to this country, it is submitted that it should be explained to His Majesty that the general attitude of His Majesty's Government will be one of friendly sympathy towards any constructive proposals for peaceful economic co-operation and for the development of close and friendly cultural relations among the leading States of Arabia; King Feisal could be left to explain in greater detail exactly what he has in mind; but, since it is not possible for His Majesty's Government, for the reasons explained above, and especially in paragraphs 6, 8, 9, and 15, to support any policy designed to bring about the *political unification* of Arabia, it seems desirable that any suitable opportunity should be taken to discourage King Feisal emphatically from identifying himself with, or committing himself to, such a project. Such discouragement might, for instance, take the form of advising His Majesty, as Sir Francis Humphrys has already done, that he can best serve the Arab cause by concentrating his energies on the peaceful development of his own country's resources and institutions, so that the Government of Iraq may serve as a model and a source of encouragement to other Arab States.

G. W. RENDEL.

Foreign Office,
June 13, 1933.

الملحق رقم (٤)

التقرير الصادر عن سير كلارك كير إلى المستر إيدن
٢٨ أيار/ مايو ١٩٣٦

EASTERN (GENERAL). ARCHIVES June 6, 1936.

CONFIDENTIAL. SECTION 1.

[E 3284/381/65] Copy No. 8

Sir A. Clark Kerr to Mr. Eden.—(Received June 6.)

(No. 260.)
Sir, *Bagdad, May* 28, 1936.

I HAVE read with interest the report on the pan-Islamic Arab movement enclosed in Sir Miles Lampson's despatch No. 223 of the 24th February last, which came to me under cover of your despatch No. 229 of the 15th April, and I venture to submit some observations on this subject derived from my own contact with it in this country.

2. In the first place, I think it is perhaps a little misleading to use the term pan-Islamic when discussing the modern movement which springs from Arab nationalism. The efforts which have been made in recent times to quicken the spirit of Islam have been fundamentally religious and universal in their aims, while the manifestations of Arab nationalism have been political and regional. There are, of course, points at which the two movements meet, but these are, I feel, too few to justify their being dealt with as connected phenomena.

3. The Islamic world has not yet recovered, and may, indeed, never recover, from the shock of the Turkish abolition of the Caliphate in 1924. If, in their hour of victory, the Turks had not thrown aside Islam and the Caliphate and declared for a purely secular and nationalist State, a new unity might have developed among Islamic peoples. As it was, Islam was rejected by the one State that might have assumed the rôle of leader, and the Mahometan world was deprived of the one central institution (apart from the Haj) which stood above the regional interests of its diverse peoples. Appreciation of the gravity of the situation led to a movement in some quarters to revive the Caliphate, but the proclamation of King Hussein as Caliph in 1924 and the Caliphate Congress in Cairo in 1926 were both failures. The Congress of the Islamic World summoned by King Abdul Aziz Al Saud at Mecca in the summer of 1926 was equally barren of results. The General Islamic Congress founded in Jerusalem in December 1931 has also failed to establish its authority as a central directive body for Islam, and it now appears to be moribund. It should also be noted that, although its conception owed much to the idea of the Mufti of Jerusalem that the congress could be used to bring to the Palestinian Arabs the help of the Moslem world in the Wailing Wall dispute with the Jews, the congress itself was careful to resist all efforts to convert it from a pan-Moslem into a pan-Arab gathering.

4. The failure of this last effort to organise Islam was very largely due to the aloofness of all the Islamic Governments. The Turkish and Persian Governments regarded it as reactionary and obscurantist. The Arab Kingdom of Iraq and Saudi Arabia were suspicious of any organisation in which they could not enjoy a predominant influence. Egypt stood aside and Afghanistan was too distraught by internal disorders to have time to spare for the outside world. Only the Yemen accepted officially the invitation of the organisers. The line of cleavage was clear. National interests had usurped the allegiance once given to the faith. Henceforward, the peoples of Islam were to rally under their national flags rather than under the banner of the prophet.

5. The modern history of the movement to attain some form of political unity among the Arab peoples follows a different course. The spectacular manifestation of Arab national sentiment which was brought about by the Amir Feisal and T. E. Lawrence in the Hejaz (which, it must be remembered, was a revolt against the Caliph) did not evoke universal response in other Arab countries. In the heart of Arabia, in Nejd and in Hail, the princes and the people were quite unmoved. In Mesopotamia the revolt in the desert was scarcely

[731 f—1]

known, and Egypt had not then made up her mind whether she was really Arab at all. In Syria and Palestine the Hashimite rebellion won more adherents, but these two countries were too strongly held by the Turks for the Arabs there to give effective support. The vicissitudes of King Feisal's career need not be recapitulated here. So long as he lived, some of the ambitions, which his father claimed to have been recognised in the MacMahon correspondence, survived, but the Hashimite conception of Arab unity had in reality ceased to be practical politics when King Abdul Aziz conquered the Hejaz in 1925. With the death of King Feisal the last dream of a Hashimite hegemony over Arabia finally passed away. For a while there was nothing to take its place, but although King Feisal was dead, the men who had led his troops and who had been his Ministers still remained, and before long they began to evolve a new plan for Arab unity. It is this revised conception of the older ideal which is now being developed and which is the characteristic feature of the pan-Arab movement of to-day.

6. The heart of the movement is now in Iraq, where the political leaders have become masters of their country's destiny and are free to turn to wider issues. Palestine and Syria are still shackled by mandates, and until these shackles are broken the attention of the Arab leaders in these countries will inevitably be focussed on their local struggle for independence. Saudi Arabia is free from foreign domination, but is too backward and too self-centred to be able to take the lead. Egypt, like Palestine, is at present preoccupied with the settlement of her relations with Great Britain. It has therefore fallen to Iraq to inspire and direct the revival of the pan-Arab movement.

7. I have reported some of the chief indications of this revival in my despatch No. 101 of the 24th February last. Since then other events have continued to reanimate national sentiment. Another semi-official Iraqi delegation has been vociferously welcomed in Syria, Palestine and Egypt, a treaty of Arab Brotherhood and Alliance has been concluded between Iraq and Saudi Arabia to which it is open to all other independent Arab States to accede, and a significant rapprochement has taken place between Egypt and Saudi Arabia. The disorders in Palestine and the struggle of the Arabs for a positive limitation of Jewish immigration have at the same time evoked strong feelings in Iraq.

8. The immediate objective of the leaders appears to be the steady strengthening of a common national feeling among all Arab peoples. Their methods are incessant propaganda and the fullest possible personal intercourse between the leaders and publicists of the principal Arab countries, Iraq, Egypt, Saudi Arabia and Palestine. Their ultimate aims are less easily defined. They are no longer dreaming of an Arab Empire under one ruler or ruling family. They think more in terms of some form of close federation which would leave a wide autonomy to each individual State and which might perhaps stretch some day from the Persian border to the Atlantic.

9. The essence of their ideals was, I think, revealed in the negotiation of the Iraq–Saudi Arabia Treaty, in which a defensive alliance between all Arab States, a common Arab foreign policy, a common Arab culture and economy and the facilitating of intercourse between all Arab countries were at first the main issues discussed. For a variety of reasons provisions concerning all these points could not in the end be embodied in the treaty, but I suggest that they may be accepted as the objectives which the leaders of the pan-Arab movement are striving ultimately to reach.

10. The attitude of these leaders towards Great Britain is not, I believe, unfriendly. Bitterness about the alleged failure of His Majesty's Government to fulfil the so-called MacMahon pledges to King Hussein is now a thing of the past, and the straightforward honesty of British policy in Iraq, our friendship with Ibn Saud, our stand for Abyssinia and the present hopefulness of the situation in Egypt are all facts which encourage confidence in the goodwill of His Majesty's Government. In Syria, I am told, the Arab nationalists constantly eulogise the success of Great Britain's work in Iraq. It is only the Jewish question in Palestine which tends at present to embarrass our relations with the pan-Arabs; and the best of the leaders in this country and, I believe, elsewhere (although I cannot speak for Palestine) have not yet lost confidence in the desire and in the ability of His Majesty's Government to devise an equitable solution of this problem. If this can be done, I see no immediate reason why the pan-Arab movement should be in any way hostile to Great Britain, or why its aims should be inimical to British interests. On the other hand, if the situation in Palestine continues to deteriorate, there may be, I fear, uncomfortable consequences for British interests in the principal Arab countries.

11. I am sending copies of this despatch to His Majesty's High Commissioners at Cairo and Jerusalem, to His Majesty's Minister at Jedda and to His Majesty's consular officers at Beirut, Damascus and Aleppo.

I have, &c.

ARCHIBALD CLARK KERR.

الملحق رقم (٥)

مذكرة الإدارة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية عن الوحدة العربية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩

Arab Federation

The independent States wnich are commonly called the "Arab States" are Egypt, Iraq, Saudi Arabia and the Yemen, the first and second of these four being allies of the United Kingdom. To these must be added Syria, the Lebanon and Transjordan, which are administered by their own Governments under the guidance of a Mandatory Power (France in the first two cases and the United Kingdom in thethird), Palestine, which is directly governed by a Mandatory Power (the United Kingdom), the British Colony and British Protectorate of Aden, the British-protected States of Koweit, Bahrein, Qatar, Kalba and the six Trucial Sheikhdoms, and Muscat, which is juridically entirely independent, but in practice subject to a considerable degree of British influence. To make the picture absolutely complete mentio n must be made of the Kuria Muria islands, which are British

territory, and certain islands in the Red Sea of which the sovereignty is at present indeterminate. The inhabitants of Tripolitana which is part of the Italian Empire, and other territories of North Africa are sometimes referred to as Arabs, but the fate of these countries lies outside the scope of the present memorandum. So does the Sudan, which is under the condominium of Great Britain and Egypt, for although Arabic is spoken there, it cannot be called an Arab country.

2. It is doubtful whether even the most enthusiastic Pan-Arabs regard the union of all the Arab countries in Asia, together with Egypt, in a single Empire or federation as anything but a distant dream, although now that wireless and the motor-car have solved many problems of distance and communication, and the discovery of oil has gone a long way towards solving the problem of finance, there is no intrinsic reason why the whole of the Arabian peninsula as far north as the Anatolian and Iranian plateaux should not

amalgamate into a single political unit. Egypt would always be likely to remain apart, although in the past it has on more than one occasion formed a part of great Empires which embraced Syria, Mesopotamia and parts at any rate of the Arabian peninsula.

3. Pan-Arabs usually begin with more modest schemes and these schemes usually contemplate:

(a) the federation of Syria and Iraq (this was the form of federation most discussed in earlier years, a common idea being that there should be a dual monarchy under the King of Iraq)

(b) the federation of Syria (and possibly the Lebanon) Palestine and Transjordan, or

(c) the federation of Palestine, Transjordan and Iraq, (this has been advocated by General Nuri-al-Said, the present Prime Minister of Iraq).

4. The idea of closer union of one kind or another among the Arab States on the lines of one of these three schemes, or even on more ambitious lines, has at first sight much to

recommend it, and must seem especially natural to those older men who remember the days when they all belonged to one country, even though that country was under alien rule. For instance, Palestine and Transjordan are geographically, economically and strategically somewhat unnatural entities, which only exist as the result of external support. The same is true of Syria and the Lebanon. The four territories are geographically a single area and some kind of union between them ought to increase the prosperity of each of the four. Some kind of union between Iraq and Syria (especially if Syria were enlarged by the addition of the Lebanon), Palestine and Transjordan, would also be natural. On the other hand, any kind of union between Iraq, Transjordan and Palestine, without Syria, would not be very natural. In short, there is nothing inherently permanent about most of the present boundaries of the Arab countries. Apart from Egypt, and to a lesser extent Iraq, few of them correspond to natural geographical or economic divisions. A tendency to re-arrange their political divisions and groupings in

future years is only, therefore, to be expected.

5. Small States find it increasingly difficult, moreover, in the world of today, to maintain their independence. Directly or indirectly they must rely upon the aid and support of some more powerful neighbour. A single large State could aspire with greater prospects of success to independence in the fullest sense of the word.

6. Finally, there is throughout the Arab countries, including even Egypt, a common language (despite local forms and dialects), for the great majority, except in the Lebanon, a common religion (which upon the whole transcends sectional differences) and a common culture (all allowance made for vast differences in development, education and sophistication). It would be tempting to add that there was a common racial origin, but there is probably nothing of the kind. On the other hand, Sunni Arabs regard themselves as forming one large community, and whether this sentiment is scientifically justifiable or not, they are in consequence the main standard-bearers of Pan-Arab ideals.

7. As a result of these factors, of more extensive education and of easier communications, there is unquestionably a growing sense of

solidarity among the Arab peoples. This sense of solidarity has been intensified in the case of Iraq, Syria and Palestine by the struggles of each country to gain its independence. It may also have been exploited by political leaders for reasons of their own and it has unquestionably been stimulated enormously in all Arab countries by the troubles in Palestine. But many national movements have been similarly exploited and stimulated and are none the less real on that account. In the case of the Arabs this sense of solidarity may ultimately overcome, at any rate temporarily, the personal jealousies of their rulers and politicians, as well as narrower local patriotisms, just as German nationalism eventually led to the German Empire and the Third Reich despite the opposition of the German Princes and Austrian politicians.

8. But meanwhile all such ideas are beset by formidable obstacles, which may be classified as the divergent interests of:

(a) the rulers of the various States
(b) France,
(c) Turkey, and
(d) Great Britain.

9. The jealousies among the rulers are intense. The strongest and most influential man among them is Ibn Saud, although his territory is one of the most backward and until its oil and gold resources can be developed certainly also the poorest. He is determined that if there is to be any outstanding leader among the Arabs, it shall be himself and no one else. He is particularly jealous of the Hashimite family which formerly ruled in the Hajaz and is now represented in Iraq and Transjordan, and the prospect of either the young King Faisal II or the Emir Abdullah extending his rule over Syria or Palestine appears to him Ibn Saud as a direct threat to his interests. The Royal families in Iraq and Transjordan no doubt repay his dislike with interest. Moreover, the Emir Abdullah and his relations in Iraq are rivals in various matters,

especially that of the nebulous throne of Syria. Another aspirant to leadership in the Arab and indeed the Moslem world is King Farouk of Egypt, whose ambitions in the direction of the Caliphate have already made him suspect to Ibn Saud at least. The Imam Yahya of the Yemen is an old man to whom suspicion is second nature and the mere suggestion of dependence or subordination an outrage. Even the little Sheikhs of the Aden Protectorate and the Persian Gulf, although they may not like British control for its own sake, prefer it to absorption by stronger neighbours.

10. The jealousies of the Arab rulers are reflected, though less strongly, in their Governments. The Ministers and officials composing the administration of such a country as Iraq are like Ministers and officials elsewhere in that they try to make the best political and economic bargains they can for the community which they represent, without letting sentimental ideas about Arab

brotherhood interfere over much with their aims or reflecting too closely upon the precise composition of that community. For instance, the Sunni element to which allusion has already been made is actually out-numbered in Iraq by the Shiah Arabs and the Kurds, although it is politically predominant. Moreover, Arab brotherhood is soon forgotten whenever the Iraqi Government, for example, employ a Syrian or a Palestinian or an Egyptian for a post which an Iraqi thinks he can fill. Again, there is a genuine national sentiment at least in Egypt and, of recent years, in Iraq. In the other Arab countries national feeling in the wider sense can hardly exist. An Arab from Damascus, or the Hejaz, or the Hadramaut may and probably does have a fellow-feeling for those of the same local origin as himself and a feeling of loyalty - if he is a tribesman - for his tribal

chief, ~~if he is a tribesman.~~ But it is unlikely that his emotions are profoundly stirred by the Republic of Syria, or the Kingdom of Saudi Arabia or the Sultanate of Shihr and Mukalla.

11. Finally, whatever the wishes of the Arabs may be (and notwithstanding the fact that a single large State or federation might, as already suggested, be better able to stand on its own feet than a number of small ones) the difficulties inherent in administering such a large, sparsely populated and backward country, in which Iraqis for instance, will still look on Syrians as effete and Syrians still look on Iraqis as boors, make it most unlikely that even a single Arab State or union of Arab States could, at any rate for a long time to come, dispense with friendly help and support from outside. In fact the best advice which sympathisers with Pan-Arabism can give to its supporters is that each Arab State should first learn how to

become strong and prosperous, so that it can bring strength and prosperity to the eventual federation, instead of weakness and poverty.

12. The French attitude towards Arab federation and *a fortiori* towards any closer form of union has been expressed emphatically and categorically on many occasions.(1) The French Government are definitely and implacably opposed to it as something which may weaken their position in Syria and even in the Lebanon. They maintain that it is in the interest of both Great Britain and France to stabilise as soon as possible the existing situation in the Arab world. Why the French Government attach so much importance to their position in the Middle East is not always easy to understand. The retention of Syria and the Lebanon under Mandate cannot be of any particular advantage economically, except in so far as it provides employment for a number of French officials. Although use is often made of the argument that it is cheaper to maintain troops in the Mandated territories than in France, the defence of territories so remote from other

---

(1) See Annex for some examples.

French territories must on the whole be an anxiety and a commitment rather than a source of strength. The reason is no doubt partly to be found in the historic cultural connexion of France with the Levant and in memories of the French rôle of protector of the Christians in the East: in fact a matter of pride and prestige, rather than of solid benefit.

13. Jealousy of Great Britain also plays its part in deciding the French attitude. Since the area in the Middle East where British influence is predominant is much larger than the area under French control, and since, moreover, His Majesty's Government have always been regarded as more sympathetic to Arab aspirations than the French Government, it is assumed in France that French influence in a united Arab State or federation would be much less powerful than British influence. Any sympathy shown by His Majesty's Government for Pan-Arab aspirations is consequently not regarded as being wholly disinterested, and in so far as it is considered to be a subtle attempt on the part of His Majesty's Government to rob France of her share in the spoils of the last war, it causes considerable resentment.

14. In any case, the France of today is determined to maintain an effective hold upon Syria and the Lebanon, whatever their precise status may be, and if there is one part of the world more than another where French Governments and officials have in the past been suspicious and resentful of British rivalry and where even today His Majesty's Government must pay more than ordinary regard to French susceptibilities, it is here.

15. There is not much that can be said about the position of Turkey. The Turkish Government have repeatedly declared that they harbour no territorial ambitions. But there are many people who refuse to believe this, especially since the absorption of the Hatay (the Sanjak of Alexandretta), and these people maintain that sooner or later Turkey will take steps to obtain control of Aleppo and Mosul, if not of areas further south. Although it is unlikely that Turkey will take these steps so long as her political interests

tie/

her to Great Britain and France, the existence of latent ambitions of this kind is probable enough. If these latent ambitions do exist, an Arab federation might indeed appear to Turkish eyes as a prospective obstacle to Turkish interests, although it would be difficult for the Turkish Government to say this openly.

16. There remains to be considered the position of Great Britain. His Majesty's Government are sometimes exhorted to have a "comprehensive policy" for the Middle East[9] and to formulate and pursue this policy on a "long view". This is admirable advice, but of a kind which it is seldom possible to follow effectively in practice. There may be an "ideal" Middle East, a grouping of States or political systems which would suit British interests better than any other. But it would be difficult to find any two persons to agree

---

[9] This term is used here to cover the Arab countries mentioned in paragraph 1, with the addition of Persia. It is usually held to embrace Turkey too, but Turkey lies outside the problem here under discussion. It might also be held to include Afghanistan, whose main importance is her position as a buffer between India and the Soviet Union.

on what form this ideal should take and even if the ideal were self-evident it would probably be ~~almost~~ most difficult if not impossible ~~difficult~~ to bring it into being. For the purposes of day to day diplomacy it is necessary to be less ambitious, to take the Middle East as it is and to endeavour to adopt the existing scheme of things to the more obvious needs of British Imperial policy.

17. The fundamental British interests in the Middle East are, as it happens, ~~pretty~~ well defined. They are communications and oil. Great Britain has two main lines of communication from the Mediterranean to India, Australia and the Far East. The first, which is primarily a sea-route, runs through the Suez Canal and the Red Sea to the Indian Ocean; the second, which is primarily an air route, runs from the Mediterranean Coast, through Palestine, Transjordan and Iraq, to the Persian Gulf and thence down its western shore to the Indian Ocean. The principal sources of oil are Persia (Iran) and Iraq, with Bahrein and Saudi Arabia

making rapid progress. The Persian oil is shipped by way of the Persian Gulf. The Iraqi oil is shipped from Tripoli and Haifa, on the Mediterranean Coast. In years to come increases in the range of air-craft, the discovery of oil in large or larger quantities in the United Kingdom or Canada or other developments may alter the strategic basis of the British Empire and make it possible for British policy to ~~wash its hands more or less completely of~~ be less concerned with developments in the Middle East. But, until that day comes, Great Britain must in some form or other - not necessarily the precise form of today - conduct her relations with the Middle Eastern countries, through varying degrees of protection, influence, alliance and friendship, so as to ensure that her essential interests shall continue. In particular she must maintain effective control, whether direct or indirect, of certain vital points like Haifa, the Suez Canal, Aden, the Persian Gulf and the Basra-Haifa air route, and she would not care to see

any European Power less friendly than France established in Syria and the Lebanon.

18. Judging their needs by this standard His Majesty's Government do know ~~pretty~~ fairly well what they want from each of the Arab countries; and in spite of German and Italian rivalry and an unpopular policy in Palestine they have ~~continued~~ contrived until now to maintain their position as the predominant Power in the Middle East. It is impossible in pursuing any policy, "consistent" or otherwise, to please all the Middle Eastern countries and peoples equally. When one can only be pleased at the cost of displeasing another, all that can be done is to balance the major against the minor interest.

19. How then, in the light of all this, ought His Majesty's Government to regard the question of closer Arab union?

20. It is sometimes supposed by advocates of Pan-Arab ideas that Great Britain

must necessarily be opposed to these ideas for much the same reasons as France opposes them, and particularly because a single State embracing all the Arab countries would not be amenable to British influence in the same way as a number of small and weaker States. The invitations extended to the Arab States to be represented at the Conferences on Palestine may have shaken this belief to some extent, but there is some truth in it, and it is unlikely that His Majesty's Government would of their own accord ever wish actively to promote and encourage Pan-Arab ideas, even if the attitude of the French Government left them free to do so, and even if their relations with the various Arab rulers were of such a kind that they could support a policy which seemed to favour one among them without causing offence to the others.

21. At the same time, as has been said in earlier paragraphs, there is nothing inherently permanent about most of the existing boundaries of the various Arab countries, while Pan-Arabism is a phenomenon in the politics of the Middle East which has probably come to stay. This being so, any attempt to oppose the idea which it embodies, as opposed to any particular manifestation of that idea, or to treat it with open lack of sympathy, would be not only ineffective, but extremely unwise. His Majesty's Government have therefore taken the line, when the question has been discussed in the past, that while they would be unwilling to take any initiative and think that this initiative should and must come from the Arabs themselves, they would if the point were to arise endeavour to avoid displaying active opposition or open lack of sympathy, and would instead endeavour to guide the movement along lines which should ensure that the ensuing federation or union was friendly to Great Britain.

These views have been expressed to the French Government on more than one occasion and they probably represent the least, and also the most, that His Majesty's Government can decide or do for the moment.

22. This memorandum is not intended to be an exhaustive examination of the different forms which Arab union might take and somewhat vague terms have therefore purposely been used. But union can naturally take many forms, from alliances to complete amalgamations under a single administration. Iraq, Saudi Arabia and the Yemen are already parties to a Treaty of Arab Brotherhood and Alliance, which is not, in point of fact, an alliance in the true sense of the word, but a consultation pact. So far this treaty represents almost the only step taken by the Arabs towards the realisation of Pan-Arab ideas. So far as is known, no attempt has yet been made to give effect even to the limited obligations assumed under this treaty. It is not, therefore, a very long

step, but it may prove the beginning of a long march.

23. In conclusion, some reference must be made to the interest which the Zionist leaders take in the question of Arab federation. It has often been suggested to His Majesty's Government by these leaders and their sympathisers, as well as by other persons of no marked Zionist sympathies who nevertheless wish to find a solution of the Palestine problem, that an effort should be made to promote the union of Palestine and Transjordan with Iraq, or Syria, or both, because the Arabs of this larger State would have less objection to the immigration of Jews than the Arabs of Palestine alone; and the inducement held out to His Majesty's Government to make this effort is that they would be laying up for themselves treasure in Heaven by earning the lasting friendship and gratitude of the Arabs.

24. It is conceivable that His Majesty's Government might be able to win the friendship

and gratitude of the Arabs in this way. But it is unlikely that any assistance given by His Majesty's Government and the French Government to the union of the Arab states would lead the Arabs generally to agree to any really substantial increase of Jewish immigration either into Palestine or into the Arab area as a whole.

25. It is also possible that continued German or other propaganda in favour of Pan-Arabism may lead to pressure being put on His Majesty's Government to declare themselves in the same sense.

26. It is hoped, however, that enough has been said in this memorandum to show that a spontaneous attempt by His Majesty's Government to promote Arab federation, from whatever motives, would be a very risky experiment, from the point of their relations with the existing Arab countries, as well as their relations with France and possibly Turkey; and that a positive declaration on the subject should be avoided as long as possible.

Changes in the Arab world are doubtless bound to come, possibly changes in the direction of closer union. The present Middle Eastern edifice is slightly ramshackle and His Majesty's Government may sooner or later have to help in repairing it. But it will be better for them to wait until the play of natural forces has shown how their assistance and support can most usefully be applied. To add to the present edifice a further storey, with nothing but theory for use as mortar, ~~may~~ might merely bring it tumbling to the ground.

Eastern Department,
FOREIGN OFFICE,
26 September 1939.

Annex.

The French Government have always been opposed to any idea of a federation of Arab States, and have on many occasions made their views known to His Majesty's Government. In a memorandum referring to the Peel Commission Report of July, 1937, the French Ambassador drew attention to certain points in it which seemed to indicate that federation was a possible solution. He pointed out that such suggestions tended to encourage Pan-Arab aspirations and had a disturbing effect on the situation in Syria. He urged that it would be to the interest both of Great Britain and France to stabilise as soon as possible the existing situation in the Arab world. The French Government themselves were doing their best to stabilise Syria.

In October 1938, before the issue of the Woodhead Report, the French Ambassador again spoke about allusions in the press to the idea that some form of Arab confederation

might receive the blessing of His Majesty's Government. This had greatly disconcerted the French Government, who were always desirous of being of help to His Majesty's Government in those areas. In this instance they hoped most earnestly that nothing of this nature would materialise. Their own position *vis-à-vis* Syria was always difficult, and any idea of a confederation could not but add to their difficulties. Even were the inclusion of Syria not contemplated - and to this the French Government attached the utmost importance - nevertheless such a confederation would act as a magnet and augment disquiet and agitation in Syria.

Officials of the Quai d'Orsay spoke in the same sense at the same time. They explained that the French Government wish Syria and the other States to remain as individual entities within their existing frontiers; they would not favour any idea of a large conglomerate Arab State under a sort of joint Franco-British mandatory régime such as had been mooted in the British press.

الملحق رقم (٦)

تقرير اللجنة المتفرعة عن وزارة الحرب حول الوحدة العربية

٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٢

SECRET — Copy No. 15

M.E. (O) (42) 4

January 9, 1942

TO BE KEPT UNDER LOCK AND KEY.

It is requested that special care may be taken to ensure the secrecy of this document.

WAR CABINET

STANDING OFFICIAL SUB-COMMITTEE FOR QUESTIONS CONCERNING THE MIDDLE EAST

ARAB FEDERATION

REPORT

Great George Street, S.W. 1

ARAB FEDERATION.

REPORT.

1. The following is an extract from the minutes of a meeting of Ministers held at the Foreign Office on the 26th September, 1941, (M.S.C. (41) 14, Item 5):—

> "The Middle East Official Committee was invited to examine forthwith the various forms which a scheme of Arab federation might take and to report on their advantages and disadvantages and their practicability. In making this examination the Committee would pay special regard to the help such a scheme would afford to a solution of the Palestine problem."

It was made clear in the course of the meeting that the Committee was expected to proceed on the assumption that, in the view of His Majesty's Government, "Arab federation" was a development calling for favourable consideration on its own merits, quite apart from its bearing upon the question of Palestine.

2. We think it right to reproduce, at the beginning of our Report, the words used by Mr. Eden in his speech at the Mansion House on the 29th May, 1941, in which the attitude of His Majesty's Government towards Arab federation has been defined. In the course of this speech, Mr. Eden said:—

> "It seems to me both natural and right that the cultural and economic ties between the Arab countries, and the political ties, too, should be strengthened. His Majesty's Government, for their part, will give full support to any scheme that commands general approval."

3. No doubt as a result of this speech, the Saudi Arabian Minister in London suggested to Mr. Eden in August that it would be desirable for His Majesty's Government to take the lead in preparing a scheme for Arab federation without awaiting the end of the war. It was afterwards ascertained that the Minister had acted without instructions from Ibn Saud, and, indeed, that his suggestion did not correspond to Ibn Saud's wishes. The British Ambassadors at Cairo and Bagdad, the British Minister in Saudi Arabia, and the High Commissioner for Palestine were invited to put forward their observations on the Minister's suggestion. One and all expressed the strong opinion that it would be unwise for His Majesty's Government to promote a scheme for political federation at the present time, and they recommended that, if any action was to be taken, it should be confined to encouraging closer co-operation in the economic or cultural spheres.*

4. The Committee can only endorse the view that this is not the time for endeavouring to formulate and carry through a scheme of political federation. It is not without regret that we have reached this conclusion. From certain points of view it would appear that our means of influencing political developments in the Arab world are stronger now than they are likely to be in future years. Ibn Saud, the proved friend of this country, is perhaps the only Arab statesman with whom a satisfactory solution of many complicated problems might be reached. There is much to be said for taking the initiative while he is

* Since these views were expressed the record of a conversation at Cairo on the 28th November, 1941, between General Catroux and Mr. Oliver Lyttelton, Minister of State, has become available. Discussing the future of the Arab world, General Catroux said that he was not one of those who believed that Arab Federation in any ambitious form was a practical possibility for as far ahead as one could see. The most that could be done in the measurable future was to look for some form of closer economic ties.

Mr. Lyttelton expressed his entire agreement with this view: the dynastic, geographical, social and other differences between the Mohammedan countries were too great for any Arab Federation to be realised in the lives of ourselves or our grandchildren. The only progress that could be made was on the basis mentioned by General Catroux. He was glad to find that they were thinking on the same lines. It was most important that British and French policy on this question should be in concert.

still at the height of his power. A second argument in favour of taking the initiative at present is that we now have in the Middle East a much stronger military force than we can ever hope to maintain there in time of peace, with the result that, for the moment at any rate, British influence is greater now than it is likely to be after our troops have been withdrawn. Thirdly, the grant of independence to Syria and the Lebanon, and the supersession (to that extent) of the Syrian Mandate, may be expected to stimulate Arab aspirations elsewhere, particularly in Palestine and Trans-Jordan, where, as time goes on, there may be increasing agitation against the continued maintenance of the Mandatory régime. If it were practical politics to carry through some scheme of Arab federation which would also comprise a satisfactory solution of the Palestine problem, there would be much to be said in favour of immediate action, without awaiting the end of the war.

5. There are, on the other hand, strong arguments against an endeavour to promote a political federation of Arab States at the present moment. (1) In the first place, there is nothing to show that Arab opinion is yet prepared for any scheme of federation.* (2) Secondly, we believe that any scheme would in practice arouse such contentious issues that its discussion would inflame political passions throughout the Arab world, and probably also throughout the Jewish world. Thirdly, we are convinced that any scheme sponsored by His Majesty's Government would be received with suspicion, and would probably arouse much unnecessary anti-British feeling, at a time when it is essential not to take any incautious step which might give our enemies in the Arab world an opportunity for exciting agitation against us. It is mainly for these reasons that our representatives in the Arab countries have unanimously recommended that the main problem should be allowed to lie dormant until the present imminent dangers of war in the Middle East have passed.

6. As regards Arab opinion, we are given to understand that "federation" has never represented a fixed or genuine aspiration on the part of the Arab States or the Arab peoples as a whole, and must not be taken as one of the fundamental aims of the Arab national movement. So far as we are aware, there is at the present moment no Arab scheme of "federation" in existence. There is no evidence that, if His Majesty's Government were to put forward such a scheme, it would meet with favour in any quarter. It is not always remembered that three at least of the Arab territories, viz., Iraq, Saudi Arabia and the Yemen, have enjoyed a full measure of independence for a number of years past. If they had wished to federate, there was nothing to prevent them; certainly there was no opposition or lack of goodwill on the part of the British Government. In fact, the three States have taken a certain step in this direction which merits closer examination. A treaty of "Arab Brotherhood and Alliance" was concluded between Iraq and Saudi Arabia in 1936, to which the Yemen acceded in the following year. The object of this treaty was "mutual co-operation and understanding in regard to matters affecting the interests" of the three Kingdoms, with a view to safeguarding the integrity of their territories; and the spirit actuating the contracting parties was based on "the ties of the Islamic faith and racial unity" which bound them together. The Articles included a number of undertakings for consultation and co-operation, but no attempt was made to set up any new political machinery or any form of joint political or administrative authority. This treaty (which has so far produced few tangible results in practice) is a fair measure of the Arab desire for unity as envisaged by the Arabs themselves. They have no desire to be absorbed in a single State or federation of States. Each unit is tenacious of its own individuality and its own independence. They may be willing to co-operate, when necessary, for a common

* It is interesting to note what Colonel T. E. Lawrence wrote on the subject in 1928:—

"When people talk of Arab confederation or empires, they talk fantastically. It will be generations, I expect—unless the vital *tempo* of the East is much accelerated—before any two Arabic States join voluntarily. I agree their only future hope is that they should join, but it must be a natural growing-together. Forced unions are pernicious: and politics, in such things, should come after geography and economics. Communications and trade must be improved before provinces can join."

(See the *Letters of T. E. Lawrence*, page 577.)

purpose, but none of them will recognise the hegemony of any other or subordinate local interests and aspirations to those of a larger whole.*

7. Any scheme of federation which we could devise would also raise many long-standing difficulties which are probably best left alone at this moment. There are difficulties arising from the intense jealousies among the rulers of the Arab States, between Ibn Saud and the King of the Yemen, between Ibn Saud and the Hashimite rulers of Iraq and Trans-Jordan. There are difficulties due to rivalries between the inhabitants of the Arab States themselves, between Damascus and Bagdad, between Sunni and Shiah, Moslems and non-Moslems, desert-dwellers and townsmen. There are the strong objections which the French have always manifested towards any question of closer Arab union. Moreover, Arab suspicions have been aroused by the interest recently displayed by the Zionists in the project of Arab federation. At the present moment, the Arab States are quiet and are busied with other questions than that of federation. Neither in Palestine, nor in Syria, nor in Iraq, have the Arabs manifested any desire that His Majesty's Government should take the initiative. Ibn Saud, for his part, told us not long ago that in his view all our efforts should for the present be devoted to winning the war, and that speculation on future political forms in Arab lands is only a distraction from the main aim. Still more recently, in conversation with a British Political Officer, he again laid emphasis on Arab disunity as a fatal obstacle to any successful plan of federation.

8. Nevertheless, while it may be undesirable for His Majesty's Government to put forward at the present moment a wide scheme of political federation, it does not necessarily follow that no action whatever should be taken in connexion with the vague Arab wishes for some form of closer co-operation between the Arab States. On the contrary, it appears to us that His Majesty's Government might suitably take action in two directions without awaiting the end of the war. In the first place, since Arab nationalism, and the wish for a closer unity between the Arab States, is almost certain to grow, it is very desirable to examine carefully the question of what our own future policy should be, and what form we should prefer that any future Arab co-operation should take. Secondly, we believe that there are certain restricted measures which might usefully be taken even at the present juncture with a view to encouraging closer co-operation between the Arab States. In general, we accept the conclusion of His Majesty's representatives in Middle Eastern countries that it would be useful to study now some restricted measures of co-operation, with a view to showing practical sympathy with the Arab cause, and willingness to assist in removing some of the barriers which now separated the Arab States.

9. We have examined, as instructed in our terms of reference, a number of schemes of Arab federation, details of which are summarised in the Annex to this Report. We would point out that, in drawing up these schemes, we have ruled out any idea that some particular project should be imposed on the Arabs by force. We cannot contemplate, for example, a scheme for a federation under the supreme control of Ibn Saud to whom all the other Arab States would be invited, and in the last resort, compelled to subordinate themselves. The Ministerial meeting on the 26th September recorded the view that "We could not force the Arab States into federation." We can only record our full agreement with this conclusion.

10. As a result of our examination of these schemes, we have formed the opinion that Saudi Arabia, the Yemen and the other States of the Arabian Peninsula, are even more unsuited to participate in a scheme of federation than

* The following is an extract from a Memorandum prepared by Mr. George Antonius, a prominent Palestinian Arab, at the invitation of the High Commissioner for Palestine, in October, 1940:—

When Arabs speak of (Arab unity) they have in mind a somewhat looser association of separate States than is conveyed by the term Federation, an association which is to be achieved, first by attainment of independence and the removal of artificial (sc. imposed) frontiers and divisions, then by the strengthening of cultural and economic ties, and lastly, in some more or less immediate future, by the conclusion of such political conventions between the separate independent Arab States as time and trial may show to be in the best interests of the collective family of Arabic-speaking peoples. The conventions now in force in Iraq, Saudi Arabia and Yemen are examples in point, and their conclusion is universally regarded in the Arab world as a substantial realisation of their ideal of (Arab unity)."

the less backward Arab countries further north. We are satisfied that if experiments in federation are to have any prospect of success they must at first be confined to Syria, the Lebanon, Palestine and Trans-Jordan. For the present our main action should be in the direction of securing closer economic co-operation between these four territories, and the British representatives in the Middle East should be invited to draw up a scheme on this economic (not political) basis for consideration by His Majesty's Government and, if approved by them, by the Free French authorities. On the political side, we should have no objection to the now independent Syria and the Lebanon adhering to the existing treaty of "Arab Brotherhood and Alliance." On the cultural side, our representatives in the Middle East could be asked to consider what non-political projects of a cultural nature, designed to establish closer harmony between the Arab States, are deserving of encouragement.

11. We have given attention, when examining these problems, to the difficult question of how British interests and British strategic needs can best be safeguarded if, as we believe is probable, the Arab Nationalist movement grows in importance, and Arab federation becomes a more immediate problem than it is at present. Unfortunately, the pan-Arab movement, the more extreme form of Arab nationalism, is largely inspired by anti-foreign motives. The Arab desire for a closer union, in so far as such a desire exists, is in effect a wish to form a block of Arab States, which will be strong enough to secure what are considered to be Arab rights in Palestine and Syria, and to present a united front to foreign Powers, especially Great Britain and France. It may easily be supposed that the movement for Arab federation is likely to degenerate into an anti-British, anti-French and, above all, an anti-Zionist and anti-Jewish movement. This is a very real danger. It is for this reason that it is so important that His Majesty's Government should not content themselves with a purely negative policy, but should show positive sympathy towards the movement and endeavour to guide it so far as possible, on lines which are both advantageous to the Arabs themselves and not incompatible with British interests.

12. It is important, in any case, that those responsible for British policy in the Middle East, if they are to endeavour to guide the movement on lines which are compatible with British interests, should bear in mind British strategic needs in the Arab States. Essential British interests in the Middle East have been defined as communications and oil. It is clear that we shall at least require to maintain those naval, military and air facilities which are essential to protect those interests. These are all points which will call for full consideration at the proper time.

13. We have also considered, as required by our terms of reference, how far a scheme of Arab federation might assist a solution of the Palestine problem. On this point proposals have been put forward in various quarters which, in our view, fall entirely without the range of practical politics. It has been suggested, for example, that Ibn Saud, in return for British support for some scheme of Arab federation under his own supreme control, and in consideration of certain financial inducements, might be persuaded to give the Jews a free hand in Palestine and allow them to turn Palestine into a Jewish State. We cannot regard such a suggestion as deserving of serious consideration. It is quite certain that a man of Ibn Saud's high spirit and honourable character could not be bribed or cajoled into taking a step which every Arab would regard as a shameful surrender of Arab interests.

14. At the same time, we do not rule out all possibility that a scheme of Arab federation might assist in a solution of the Palestine problem. It is necessary, however, to be clear exactly what we mean by the phrase "a solution of the Palestine problem." What we have in mind is the replacement of the Mandate by some permanent system of Government in Palestine, which shall be acceptable alike to both Jews and Arabs. The prospects of both communities agreeing on such a solution are admittedly very slight. Nevertheless, it is just conceivable that the Arabs, if they wish to secure the disappearance of the Mandate and the participation of Palestine in an Arab Federation, might be willing to acquiesce in a greater degree of Jewish penetration than they would otherwise contemplate, and that the Jews of Palestine on their part might come

to understand that the best prospect for the future of the Jewish National Home lies in a genuine endeavour to come to terms with the Arabs within the framework of a scheme of federation.

15. The formation of a joint Arab-Jewish State was the solution contemplated by the White Paper of 1939 (Cmd. 6019). There is an alternative solution, viz., that based on the establishment of a distinctively Jewish State in a part of Palestine. Unfortunately it cannot be supposed that such a reversion to the partition proposals of 1937 would ever be acceptable to the Arabs. The latter would never agree to allow the Zionists unrestricted control of Jewish immigration. Nor is it conceivable that a Jewish State, confined within a part of Palestine, and exercising only restricted control over its own immigration, would be accepted by the Jews.

16. Our general conclusion is that, while it might be possible to find a solution of the Palestine problem within the scope of a federal scheme, there is no great likelihood that any scheme for political federation which would include Palestine could be successfully launched unless the Arabs and the Jews in Palestine had acquired a greater readiness for compromise and collaboration than exists at present.

17. Our recommendations regarding further action may be summarised as follows:—

(a) *Economic co-operation.*—British representatives in the Middle East should be invited to draw up a scheme for closer economic co-operation, and removal of economic barriers, between Syria, the Lebanon, Palestine and Trans-Jordan. If their recommendations are approved, they should be put to the Free French, and an endeavour should be made to bring them into force.

(b) *Cultural co-operation.*—His Majesty's representatives should be invited to consider what non-political cultural contacts between the Arab States are deserving of encouragement.

(c) No objection should be raised to the extension of the "Treaty of Arab Brotherhood" by the adherence of other independent Arab States, such as Syria and the Lebanon; and, indeed, encouragement might be given to such a proposal if it were initiated by the parties concerned.

(d) A study could, if necessary, be made of our post-war strategic requirements in the Arab States, and of the means by which they can best be reconciled with French rights, with the aspirations of the Jews and Arabs, and with our existing obligations. It will, however, be realised that such a study cannot, at this stage, be other than of a very general nature.

Signed on behalf of the Committee:

J. E. SHUCKBURGH, *Chairman.*

Great George Street, S.W. 1,
January 9, 1942.

ANNEX.

Schemes for Arab Federation.

A.—*Political Federation.*

The territories concerned are—

(*a*) The Kingdom of Egypt.
(*b*) The Kingdom of Saudi Arabia; the Kingdom of the Yemen; the Sheikhdom of Koweit; the Sheikhdom of Bahrein; the Sheikhdoms of Qatr and Trucial Oman; the Sultanate of Muscat; the Colony of Aden and the Aden Protectorate.
(*c*) The Kingdom of Iraq.
(*d*) The Republics of Syria and the Lebanon (each independent, but still under French Mandate); the British Mandated territories of Palestine and Trans-Jordan.

As regards Egypt, Sir M. Lampson reminds us that she considers herself the natural leader of the Arab world and would probably want to play some part in schemes of Arab federation. The chance of Egypt being willing to limit her own political independence by joining a confederation of Arab States seems, however, to be so remote that it has not been thought necessary to pursue this suggestion in further detail.

Scheme I.—Federal scheme on a comprehensive scale covering the whole Arabian Peninsula, Iraq, Syria, Palestine, &c. (*i.e.*, all the territories named in (*b*), (*c*) and (*d*) above).

The constituent States would retain their independence of each other, and could maintain their separate treaty and diplomatic relations with foreign Powers, if desired. They would send delegates to a federal assembly. The presidency of the confederation might be held in rotation; or, preferably, Ibn Saud might be president for life. The federal assembly would have power to deal with certain specified questions, and federal laws would on these questions take precedence of those of each individual State. The constituent States would have a number of votes on the assembly, roughly in proportion to the size of their population.

Each constituent State would remain responsible for keeping order in its own territory. There would be federal machinery available for settling disputes between the constituent States, but, if hostilities broke out, there would be no obligation on other members of the confederation to join in the hostilities. External aggression against one of the constituent States would, on the other hand, be the concern of the federation as a whole. The confederation could not stand alone, and would require a military guarantee from His Majesty's Government, who would in return require guarantees safeguarding British interests and British strategic needs.

As part of the new arrangements, an endeavour should be made to secure Arab and Jewish consent to a solution of the Palestine problem, involving the abolition of the Mandate, new arrangements for Trans-Jordan, and for the Jewish National Home.

Advantages.

(1) Such a comprehensive scheme would show Arabs that we are taking seriously their talk about "unity."

(2) It would show the world at large that His Majesty's Government were taking a wide view of post-war settlements.

(3) An Arab organisation of this magnitude might be more prepared to make concessions to the Jews on the Mediterranean seaboard.

Disadvantages.

(1) There is good reason to suppose that any such scheme would make no appeal to the Arab rulers concerned, *e.g.*, Ibn Saud, the King of the Yemen or the Emir Abdullah of Trans-Jordan. Nor is there reason to believe that it would be supported at present by any of the Arab States.

(2) His Majesty's Minister at Jedda has pointed out that it is difficult to see how Saudi Arabia could usefully participate in any scheme of federation. That backward country has little contribution to make to a federation and could not derive any advantage from federation.

(3) The Yemen is an even less promising member, nor are the Sheikhdoms of the Persian Gulf at all qualified.

(4) The difficulties of fitting in the Aden Protectorate are obvious.

Practicability.

A confederation which would include Saudi Arabia, the Yemen, the Persian Gulf States, Muscat and the Aden Protectorate is likely to be impracticable for many years to come. If there is to be any progress towards political federation, a start will have to be made in the more progressive Arab countries further north.

Scheme II.—A federal scheme on a more restricted scale, covering Iraq, Syria, Palestine, &c., but omitting Saudi Arabia and the other States of the Arabian Peninsula.

It is sufficient to say that rivalry between Ibn Saud and the Hashimite family is such that Ibn Saud would regard a federal scheme on these lines as directly opposed to his vital interests. For this reason alone, it would be best to make a start with Syria, the Lebanon, Palestine and Trans-Jordan, leaving Iraq out of the picture until a later stage.

Scheme III.—A federal scheme applying only to Syria, the Lebanon, Palestine and Trans-Jordan.

The essence of this scheme is that federal machinery should be established to deal with political, as well as economic, matters affecting the four territories. The greater the powers which could be given to the federal machinery, the greater chance there would be that the scheme might assist towards a solution of the Palestine problem.

All Middle Eastern experts are agreed that, if Arab federation is to be brought about, Syria, the Lebanon and Palestine are by far the most suitable territories, and a start might well be made there. "Greater Syria" was a single unit in the past, under Turkish rule. Its separation into Syria, the Lebanon and Palestine was (as the High Commissioner for Palestine has pointed out) a defiance of history and has been responsible for much trouble. There is, in fact, an underlying unity between the three territories. The present boundaries between them are unnatural and indeed indefensible on any accepted principles.

The difficulties are, however, very great.

(*a*) The French have always objected strongly to Arab federation. The Free French will certainly oppose any far-reaching scheme for closer political union between Syria and the Lebanon on the one hand and Palestine and Trans-Jordan on the other. From the French point of view, this might be regarded as a manœuvre for increasing British influence in the Levant at the expense of French influence.

(*b*) As regards Palestine, the scheme would involve the termination of the British Mandate, and the difficulty would lie in replacing the mandatory régime by some arrangement acceptable to both the Arabs and the Jews. It is arguable that there may be, under this federation, a better chance of solving the question of the Jewish National Home; at any rate, it would provide a larger and different framework within which to find a solution, when the prospects of finding one within the smaller limits of Palestine alone are not favourable. It is important, however, to remember that the termination of the Mandate, and the future arrangements with regard to the Jews in Palestine, would have to form part of the scheme from its inception. The successful launching of the scheme, with the goodwill, or at least the acquiescance, of both Arabs and Jews, would thus seem to require a greater readiness for compromise and collaboration than has yet developed in Arab-Jewish relations.

(*c*) As regards Trans-Jordan, it would be difficult to leave Trans-Jordan out of any scheme which included Palestine, Syria and the Lebanon, but it would be equally difficult to fit the Emir Abdullah into any such

scheme. We should have to show in some way that we recognised the Emir Abdullah's loyal services to us for the past twenty years. Any proposals, however, that the Emir Abdullah should become King of the whole area would be strongly resisted by Ibn Saud.

For these three reasons, viz., French suspicions, the necessity for a solution of the Palestine problem, and the Emir Abdullah's position, it is considered essential to confine our proposals, at all events at first, to the economic sphere (see Scheme V below).

Scheme IV.—A development of the Treaty of Arab Brotherhood and Alliance.

This Treaty, which provides for consultation and co-operation, was concluded in 1936 between Iraq and Saudi Arabia. The Yemen acceded in 1937. The suggestion now for consideration is whether this Treaty might be extended, and its provisions reinforced, to provide the basis for Arab federation. For example, Syria and the Lebanon, now that they have acquired their independence, might be encouraged to accede to the Treaty. Then, in due course, arrangements might be made for representatives of the parties to the Treaty to meet from time to time to discuss questions of joint interest, and put into effect the provisions regarding consultation between the parties to the Treaty. In this way, regular federal machinery might be gradually developed.

Advantages.

There would be advantage in building upon the foundation of an existing treaty, particularly on a treaty concluded between Arab rulers on their own unprompted initiative.

Disadvantages.

It would be more difficult for His Majesty's Government to exercise any guiding influence if federation were to take this form. It is clear that, so long as the British Mandate continues, Palestine could not adhere to a "Treaty of Arab Brotherhood"; and its exclusion might tend to give the federation an increased tendency to criticise and oppose British policy and Jewish aspirations in Palestine. It is to be noted, however, that so far the existing "brotherhood" has taken little or no effective action; and it is possible that increased membership would not lead to greater activity.

If Syria and the Lebanon should wish to adhere to the Treaty of Arab Brotherhood, there is no reason why His Majesty's Government should not encourage the movement.

B.—*Economic Co-operation.*

In general, the removal of economic barriers should be encouraged, but it would seem best to make a start with Syria, the Lebanon, Palestine and Trans-Jordan.

Scheme V.—Economic Co-operation between Syria, the Lebanon, Palestine and Trans-Jordan.

The Minister of State has recommended that British representatives in the Middle East should be instructed to draw up such a scheme. This suggestion should certainly be approved. In the meanwhile, no attempt has been made in London to work out detailed proposals.

Advantages.

A purely economic (not political) scheme would seem to be in the general interests of the four territories mentioned, and there seems no reason why the Free French should necessarily object. It is to be hoped that the removal of the economic barriers may reduce the unnecessary inconvenience arising from the present artificial frontiers.

It should be noted, however, that measures of co-operation in the economic sphere are likely to lead to a desire for measures of co-operation in the political sphere, viz., a scheme started on these lines might develop on the lines of Scheme III above.

C.—*Cultural Co-operation.*

The British Ambassador at Bagdad wrote as follows in a recent despatch :—

> "Cultural barriers could possibly be removed by establishing closer harmony in school curricula, by periodical cultural conferences, by the publication of journals of common interest to all, by the exchange of students in higher educational institutions and similar devices."

There seems to be no objection to British representatives in the Middle East being authorised to encourage such cultural contacts between the Arab States. It is perhaps worth noting that it is in these matters within the cultural sphere that Egypt comes into the picture. Cairo is regarded by the Egyptians as the cultural centre of the Arab world. It is not certain how far it would be wise for His Majesty's Government to take the initiative in cultural questions affecting the Arab States, but we can at least show ourselves ready to welcome and support any initiative taken by the Arabs themselves.

الملحق رقم (٧)

مذكرة عن الوحدة العربية من المخابرات البحرية
٤ حزيران/يونيو ١٩٤٣

FO371/34959 8077

Registry Number E 3421/506/65 FROM Mr. Humphrey Bowman (Research Department) to *No.* Mr. Hankey. Confidential. *Dated* 4th June, 1943. *Received in Registry* 15th June, 1943. E: General.	Arab unity. Encloses a copy as requested of the memorandum on Arab Unity which he wrote for the Naval Intelligence Department Weekly Intelligence report.
Last Paper. E 3416	(Minutes.) Read with much interest. This should be useful for reference. RMAH. 18/6.
References.	
(Print.)	
(How disposed of.)	
(Action completed.) 19/6 | (Index.)	
Next Paper.	

CONFIDENTIAL-

RESEARCH
DEPARTMENT,
FOREIGN OFFICE.

4th June, 1943.

Dear Hankey.

I enclose a copy, as requested, of the Memorandum on "Arab Unity" which I wrote recently for the N.I.D. Weekly Intelligence Report.

Yours sincerely,
Humphrey Bowman.

The Hon.
R.M.A.Hankey,
Eastern Department,
FOREIGN OFFICE.

ARAB UNITY.

The Arab movement for liberation began in the latter part of the 19th Century, when secret societies were formed in Syria with the object of spreading Arab nationalism in all those provinces of the Turkish Empire where men of Arab race lived and spoke the Arabic tongue. In fact, their activities were confined to the Asiatic provinces. Egypt was already beginning a nationalist movement of her own, while the Arabs of North Africa were too remote or too much occupied with their own affairs to be affected by a movement that had its roots in Syria.

At an Arab congress held in Paris in 1913 resolutions were passed not indeed for separation from the Turkish Empire but for political rights and an effective share in the administration of the Empire. But the Imperial decree that professed to meet these demands remained a dead letter, and the outbreak of war in 1914 effectively put a stop to any thought of reform by the Government at Constantinople.

The war of 1914-1918 brought to the Arab nationalist movement an opportunity which it could scarcely have enjoyed in days of peace. Conversations had taken place in the spring of 1914 between Lord Kitchener, then His Majesty's Agent General in Egypt, and Abdullah, second son of the Sherif Hussain of Mecca, on the subject of Arab aspirations. They were another example of Kitchener's prophetic instinct. These conversations, which at the time seemed to have

only an academic interest, gave birth, on the outbreak of war with Turkey, to an idea of far-reaching importance. They led directly to those negotiations with the Sherif Hussain which culminated in the MacMahon correspondence and the Arab Revolt. It is of interest to note that throughout the negotiations the Sherif Hussain envisaged a single Arab State, covering the whole of that territory of Western Asia inhabited by people of Arabic speech, namely Greater Syria (including Palestine and Transjordan) Iraq and the Arabian Peninsular. Throughout the war too the claim to set up a single Arab State was maintained, and in November, 1916 the Sherif was actually acclaimed "King of the Arab countries". This title, however, was never officially accorded him, and in January, 1917 he was recognised by the Allies as King of the Hejaz. Nevertheless, the claim for a single Arab State continued to be put forward during the Peace Conference, and even in the so-called "Agreement" between the Amir Feisal and Dr. Weizmann (January, 1919) reference is made throughout to "the Arab State" on the one side and "Palestine" on the other.

The first formal reference to separate Arab States was made in the Resolutions passed at the General Syrian Congress held at Damascus in July, 1919. This congress was attended by elected delegates, Moslem and Christian, from Syria and Palestine, who demanded an independent Syrian State, to include the Lebanon and Palestine (on both sides of the Jordan), with the Amir Feisal as

King; and an independent Iraq, with no economic barriers between the two countries. The proposed mandatory system was rejected out of hand, as were the Sykes-Picot Agreement and the Balfour Declaration. But the decision of the Peace Conference to impose the mandatory system in Syria, Palestine and Iraq, followed by the outbreak of hostilities between Ibn Saud and King Hussain, ending in the Hejaz forming part of the new kingdom of Saudi Arabia, prevented the furtherance of political union.

By this time, the territories of Najd and the Hejaz, now combined in Saudi Arabia, and also the Yemen had acquired independence. Since then, action has been mainly devoted to regional efforts to secure local independence in the other Arab countries - efforts which have met with success in Egypt and Iraq. Transjordan has an Arab Amir and an Arab Government. Syria and Lebanon were declared independent by the proclamation made on behalf of General de Gaulle in June, 1941, and, though those States are still technically under French mandate, steps have recently been taken to arrange for elections and a return to constitutional government. It is possible that the French will later make a treaty with the Levant States on the lines of our treaty of alliance with Iraq. As to Palestine, its independence by 1949 is envisaged by the White Paper, the relevant article (Article 8) of which reads: "His Majesty's Government will do everything in their power to create conditions which will enable

the independent Palestine State to come into being within ten years".

Meanwhile the pan-Arab movement has never ceased to live, though the struggles of individual countries have taken the front of the stage. That movement has always looked forward to a political union of the Arabic-speaking States. The most authoritative definition of this objective is given in the first article of the Arab Covenant formulated at Jerusalem on the 13th December, 1931: "The Arab lands are a complete and indivisible whole, and the divisions of whatever nature to which they have been subjected are not approved nor recognised by the Arab nation". By Article 2 of the same Covenant Arab nationalists are pledged to direct their efforts in every Arab country "towards the single goal of their complete independence, in their entirety and unified", and "every ideal which seeks to limit the sphere of action to local and regional politics" is condemned.

But there was no agreement or clearly devised plan for the details of an Arab Federation. The outbreak of the present war put an end for the time being to such discussions: the Arab States were too much preoccupied with the danger of invasion and the stress of food shortages to allow their attention to dwell on any but their own problems. More recently talk of Arab unity has revived, especially since Mr. Eden's statement at the Mansion House on the 29th May, 1941, when the Foreign Secretary said: "The Arab world has made

great strides since the settlement reached at the end of the last war, and many Arab thinkers desire for the Arab peoples a greater degree of unity than they now enjoy". In this they hoped for our support, and no such appeal should go unanswered. "It seems to me both natural and right that the cultural and economic ties between the Arab countries, and the political ties too, should be strengthened. H.M.G. for their part will give their full support to any scheme that commands general approval". Mr. Eden's second statement on the subject, made in the House of Commons on the 24th February, 1943, that "H.M.G. would view with sympathy any movement among the Arabs to promote their economic, cultural or political unity" received even closer attention in the Middle Eastern countries, and was everywhere warmly received. His view that the initiative must come from the Arabs themselves was also favourably noted. But it still remains to be seen if there is sufficient agreement among the leaders of the Arab countries concerned to take the intiative and to elaborate a scheme that will "command general approval".

Individual action has already been taken by three Arab leaders. Nusi Pasha Said, Prime Minister of Iraq, was the first to put forward definite proposals in the form of a confidential memorandum. These include a declaration by the United Nations that Syria, Lebanon, Palestine and Transjordan (i.e. Greater or Geographical Syria) shall be reunited into one State; that the form of government of this

State shall be decided by the peoples themselves; the creation of an Arab League to which Syria and Iraq will adhere at once, and which can be joined by other Arab States at will; and the getting up of an Arab League Council to be responsible for defence, foreign affairs, currency, customs etc. The Jews in Palestine would be given "semi-autonomy", with the right to maintain their own educational, health and police services subject to general supervision by the Syrian State. The Maronites of the Lebanon would be granted a privileged régime, should they demand it, such as they enjoyed under the Turks; and both their régime and the position of the Jews in Palestine would rest on international guarantee. Nuri Pasha followed this up by sending an emissary to the Levant States, Palestine, Transjordan and Egypt, to discuss the possibilities of unity with political leaders in those countries.

The second move was taken by Nahas Pasha, Prime Minister of Egypt, whose statement on the subject was read in the Egyptian Senate on the 30th March, 1943. Nahas while avoiding all details merely outlined procedure. He suggested that the question should first be examined by the Arab Governments concerned, and that the Egyptian Government should than take steps to ascertain and unify their points of view. His Government would then invite them to attend a friendly meeting in Egypt, where discussion directed to an effective union might begin. If agreement was reached it would then be possible to convene a Congress under the presidency of the Egyptian Premier, to reach final decisions.

The third Arab leader to enter the arena was the Amir Abdullah, who also proposed that a congress should be held for the same purpose, but with Amman as its milieu and under his own presidency. There seems little doubt that this proposal was connected in the Amir's mind with his pretensions to the Syrian throne; and it does not appear to have found much favour elsewhere.

The most influential leader in the Arab world, Ibn Saud, has little to say in favour of any of these suggestions. He believes that they are put forward not from disinterested motives nor for the sake of Arab interests as a whole, but because each of the leaders in question is anxious to magnify his position among his own people, and that of his country among others of the Arab world. His traditional dislike of the Hashimite dynasty is enough to alienate his sympathy for any proposal to unite the Arab States under Iraqi leadership; for the same reason he would contemplate with even less favour a united Syria under the kingship of Abdullah. He would equally resent Egyptian aspirations to the leadership of the Arab world, partly because he does not regard Egypt as properly belonging to it, partly perhaps because he is aware of King Farouk's alleged pretensions to the Caliphate. Ibn Saud indeed does not think that the time is ripe for political unity. He may be willing to participate in the activities of the Egyptian-Iraqi "Bureau for cultural co-operation", whose first task is to draft a cultural treaty between Egypt and

Iraq, and, if Ibn Saud agrees, Saudi Arabia. (Other States may also be invited later). Nor would he object in principle to the unifying of "Greater Syria", provided it was in the true interests of all concerned and was not placed under any Hashimite ruler. He is even willing to take part in preliminary discussions on the subject of Arab unity on a larger scale. But he is against the immediate convening of a conference for the purpose, and would certainly oppose any form of union of which either Iraq or Egypt was the acknowledged head. His two principal aims in life, second only to "his trust in God", as he has repeatedly asserted, are to serve the interests of Arabs of whatever State, and to maintain his friendship for H.M.G.

Whether the present discussions will bear any immediate fruit it is too early to say. Nuri's suggestion, which is also that of Abdullah, of a unified Greater Syria obviously cannot be achieved until the Palestine problem is solved. Dr. Magnes, Chancellor of the Hebrew University in Jerusalem, and well known as the chief spokesman of cultural as opposed to political Zionism, believes that a bi-national Palestine can be fitted in to such a federation. Dr. Weizmann too is believed to favour a scheme by which Jewish Palestine, with frontiers more or less on the lines recommended by the Peel Commission, but enlarged so as to embrace a wider extent of territory, could form part of a group of neighbouring Arab States. This would not of course satisfy the extreme Zionists such as Mr. Ben Gurion, whose aim is to constitute a Jewish Commonwealth in Palestine, with unrestricted

immigration to all parts of the country. Nor is such a proposal likely to be accepted by the Arab nationalists, to whom any partition of Palestine is abhorrent. Meanwhile the policy of H.M.G. is that laid down in the White Paper, which looks forward to an independent Palestine in 1949.

A union limited to Syria and Lebanon only is more easily envisaged in the near future, even if the French mandate technically remains till the end of the war. Even if political union of those or any other of the Arab States may not be practicable in the near future, some form of economic and cultural union embracing "Greater Syria", Iraq and even Saudi Arabia may be achieved. An economic union, with a common currency and customs system, and a joint organisation for the planning of regional development, should not be beyond the bounds of practical statesmanship. The advice and co-operation of the Middle East Supply Council, which has done such admirable work in the years of war, might possibly be invited to help towards a solution. In the educational sphere it might be possible to extend the activities of the Egypto-Iraqi Cultural Bureau by holding periodical conferences in all the States concerned, by the exchange of teachers, and by some form of matriculation examination common to all. But whatever may be done in these or other directions it is clear that, when the war is over, the United Nations cannot disinterest themselves in the future of the Arab world.

الملحق رقم (٨)

من المستر إيدن إلى لورد كيلرن حول مطلب الوحدة العربية

٥ أيار/مايو ١٩٤٤

TOP SECRET. Copy No. 8

[E 2703/2703/G]

Mr. Eden to Lord Killearn (Cairo).

(No. 220.)

My Lord, *Foreign Office, 5th May*, 1944.

THE Egyptian Ambassador asked to see me this afternoon, when he gave me the enclosed document from the Egyptian Prime Minister. I expressed some surprise at its contents. It did not seem to me conceivable that the French would agree to what was here proposed, nor at a first reading could His Majesty's Government recommend that they should do so. Apart from any other consideration, I had no evidence that the States mentioned were in a position to undertake self-government. I added that I found it surprising to receive a document of this kind from the Egyptian Prime Minister at this time. I should have thought that Egypt would have been better occupied setting her own house in order.

2. The Ambassador seemed a little puzzled by my remarks, so I asked him whether he had not received any information of the recent events in Egypt. His Excellency said that he had heard nothing. I then gave him some account, whereupon he expressed due horror at the idea that Hassanein Pasha could have been a successful Prime Minister.

3. Reverting to the document, I commented that while it spoke in eloquent terms of a union of Arab States, so far as I was aware we were still far from such a desirable state of affairs; and as for the active help that the Arab States had given us, we here had not yet forgotten Raschid Ali's rebellion.

4. The Ambassador did not defend his Prime Minister's document with any great vigour and asked me what he was to say to Nahas Pasha. I suggested that it would be enough if he should reply that he had delivered the document to me. His Excellency also mentioned that copies of this had been sent to the French National Committee, the United States Government and the Soviet Government.

I am, &c.
ANTHONY EDEN.

Enclosure.

Son Excellence le Principal Secrétaire d'État
de Sa Majesté Britannique pour les
Affaires Étrangères, Londres.

Excellence, *Le Caire, le* [16] *avril* 1944.

LES leçons de la guerre et la révolution des esprits ont amené les États et les individus à considérer comme une nécessité absolue l'établissement d'un monde meilleur. En effet, tous les peuples pour qui cet avenir est en fonction d'une démocratie épurée et sincère envisagent, à la fois avec espérance et anxiété, la réalité d'une paix qui, non seulement doit mettre fin aux violences de la guerre, mais organiser l'existence des nations et des individus dans l'entente, la confiance et la solidarité.

2. Dans les tragiques circonstances que nous traversons et à cette heure qui précède l'aube de la paix, il est du devoir de chaque homme responsable de prendre une part active à l'élaboration du monde futur, d'exprimer son opinion avec franchise et d'émettre avec netteté ses suggestions. Pour l'Égypte, que des considérations historiques et sociales placent en tête des pays arabes et musulmans, et qui, par sa position géographique et son évolution sociale, est plus que jamais désignée à servir d'agent de liaison, d'entente et de paix entre l'Occident et l'Orient, c'est un devoir, qu'elle ne saurait esquiver, d'élever la voix et de défendre la cause de l'Union arabe, qui est en même temps une cause de coopération entre États et peuples liés par d'étroites affinités culturelles, morales et politiques.

10916—679 [27380—5]

3. Quelques-uns de ces peuples ont obtenu leur indépendance et sont devenus aussitôt, dans le concert des nations, d'actifs éléments de paix et de civilisation. D'autres souffrent encore d'être incompris et de traîner le boulet humiliant imposé par des régimes périmés. Ce sont des États, ce sont des hommes qui ont le souci de leur dignité, qui nourrissent des aspirations légitimes et qui ne peuvent accepter d'être traités en États et en individus inférieurs à qui est refusé le droit d'être respectés, indépendants et libres, et de jouir des bienfaits d'une vraie civilisation.

4. Les peuples arabes, qui, chacun dans sa sphère, ont apporté à la cause des Nations Unies toute l'aide en leur pouvoir, à la fois pour faciliter la victoire et collaborer à une paix juste et durable, ont envisagé comme une impérieuse nécessité la formation de l'Union arabe en sérieuse voie de réalisation. Par cette Union ils ont la certitude qu'un équilibre qui manquait à l'organisation d'un monde meilleur sera trouvé et qu'entre l'Orient et l'Occident sera enfin close l'ère des malentendus.

5. Aussi bien, cette Union serait incomplète et ne produirait pas ses meilleurs effets si les peuples arabes de l'Afrique du Nord s'en trouvaient exclus et continuaient à vivre sous des régimes contraires à leurs droits et à leurs aspirations. L'Algérie, le Maroc, la Tunisie et la Libye entendent bénéficier, à leur tour, des principes pour lesquels se battent les Nations Unies. Il semble qu'on ne saurait, sans injustice, leur refuser un droit naturel et il serait profondément regrettable qu'ils soient les seuls à être tenus à l'écart des peuples libres et indépendants.

6. La Grande-Bretagne, l'Amérique et l'Union des Républiques socialistes soviétiques, autant par leurs actes que par leurs déclarations, ont encouragé et aidé la libération et l'indépendance des peuples. La France ne peut pas faire moins et nous apprécions les efforts du Comité d'Alger de modifier la politique coloniale française. Les dirigeants de sa politique ont déjà prouvé qu'ils sont pénétrés de l'esprit nouveau en reconnaissant l'indépendance de la Syrie et du Liban. Cependant, quelle que soit la bonne volonté des autorités d'Alger, les événements exigent également ailleurs des mesures définitives et des décisions complètes. La glorieuse France d'hier, qui redeviendra la glorieuse France de demain, se doit de n'être pas la dernière à manifester en actes son libéralisme et son esprit de démocratie.

7. En accord avec tous les peuples arabes, l'Égypte accomplit un élémentaire devoir de solidarité en soumettant à la France et aux Nations Unies les desiderata des peuples de l'Afrique du Nord. Loin de voir son prestige diminué, la France se grandirait en négociant, dans le cadre des principes alliés et de l'esprit de la Charte de l'Atlantique, les modalités de l'indépendance de l'Algérie, du Maroc et de la Tunisie. Elle trouverait, dans la reconnaissance de leur indépendance, la justification de sa politique nouvelle et établirait, en même temps, avec ces pays, des rapports d'amitié et d'alliance beaucoup plus sincères et productifs que les rapports de dépendance qui sont cause aujourd'hui, et le seront davantage demain, de bien des frictions et de troubles.

8. C'est désormais l'esprit de compréhension, de justice et d'humanité qui devra présider aux relations entre peuples et individus. La vraie paix, la seule paix durable, est à cette condition. Devant l'Occident et l'Orient un avenir particulièrement fécond s'ouvrira si les droits et les intérêts mutuels sont respectés et si la justice est égale pour tous. Une paix qui ne tiendrait pas compte des réalités nouvelles, qui, dans l'organisation du monde futur, ne donnerait pas à l'Orient toute la place qui lui revient et qui ne reconnaîtrait pas ses droits, serait une paix dangereuse. Les peuples espèrent mieux et davantage, l'Orient comme l'Occident, l'ancien monde comme le nouveau.

9. Comme prélude à l'ère nouvelle, les peuples arabes attendent des Nations Unies et plus particulièrement de la France que, revenant sur le passé, il soit mis fin au régime de vexations et de persécutions, que les leaders emprisonnés soient libérés et qu'il soit permis aux représentants authentiques de l'Afrique du Nord d'exprimer, sans crainte de représailles, leurs légitimes aspirations. Ainsi la France nouvelle donnerait une courageuse mesure de son libéralisme et mériterait l'amitié et le respect de tout l'Orient arabe.

Veuillez agréer, Excellence, l'assurance de ma haute considération.

LE PRÉSIDENT DU CONSEIL,
MINISTRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES.

الملحق رقم (٩)

المذكرة التي وضعها المستر جوردان رئيس البعثة البريطانية في جدة في ٣ آب/أغسطس ١٩٤٤

FO 371/39987 8368

Registry Number } E 4840/41/65

FROM Mr. S.R. Jordan (Jedda)

No. 72 (1485/653/77)

Dated 3rd August

Received in Registry } 12th August 1944

E : General

Arab Unity Conference.

Refers to his telegram No. 271 of 27th August (E 4512/41/65) and transmits a copy of an aide memoire which he drew up for the Saudi Acting Minister for Foreign Affairs following a discussion regarding the invitation received from Nahas Pasha to send a delegate to preliminary discussions to be held in Cairo.

Copied Ambassador, Cairo and Minister Resident Middle East)

Last Paper.

E 4839

References.

(Print.)

(How disposed of.)

C.O. Aug 14

Tel) Jedda. 105. Aug 23.

(Minutes.)

In view of [illegible] we should perhaps tell Mr. Jordan that we approve.

Egyptian [illegible] 22/8

Copy to C.O.

[illegible] 13/8.

Ibn Saud has not put us in the cart in any way.

RMA Hankey. Aug 15.

[illegible] 19/8

[illegible] 21.8

(Action completed.)

(Index.) 25/8

Next Paper.

No.72.

(1485/653/77)

British Legation,

Jedda.

3rd. August, 1944.

Sir,

With reference to my telegram No.271 of 27th. July, 1944, I have the honour to transmit to you herewith copy of an aide memoire which I drew up for the Saudi Acting Minister for Foreign Affairs following a discussion with him of Ibn Saud's attitude towards the invitation received from Nahas Pasha to send a delegate to preliminary discussions to be held in Cairo.

2. I should explain that after my discussion with His Excellency Shaikh Yusuf Yasin he drew up and handed to me an aide memoire covering our talks. I did not consider that the document drawn up by him represented the true facts of the case and I therefore drew up the attached aide memoire. I should perhaps explain that in the course of the discussions he mentioned the King's desire that any proceedings in the preliminary meeting, which was being held basically to draw up an agenda for a plenary conference, should be kept secret and, moreover, that a plenary conference should only be held if the vote of the delegates were unanimous. As it appeared to me that both these suggestions served His Majesty's Government's purpose I agreed with them, more particularly as you will remember that when the idea of this preliminary meeting was mooted in the beginning of the present year it was understood that the proceedings would, in fact, be kept secret. In the aide memoire which I presented to Shaikh Yusuf for His Majesty's information I therefore incorporated these two suggestions and I hope that my action in so doing has your approval.

The Right Honourable Anthony Eden, M.C., M.P.,
etc., etc., etc.,
Foreign Office.

3. Furthermore, I took advantage of the authority contained in your telegram No.88 of 3rd. July, 1944 to lay before Ibn Saud the fullest possible information and I also used the information contained in paragraph 3 of Cairo telegram No.34 of 10th. July, 1944 from which it appeared from Amin's statement that if one or two Arab States were to refuse Nahas' invitation the latter would not call a preliminary meeting.

4. This aide memoire was presented to His Majesty in Riyadh when Shaikh Yusuf visited him with General Giles and Mr. Moose, and after considering it closely Ibn Saud instructed Yusuf Yasin to inform me that he had decided definitely, as he had always been inclined to do, to refuse the invitation of Nahas Pasha to send a delegate to the preliminary meeting. Enclosure No.11. of this despatch is a memorandum presented to me by Yusuf Yasin resulting from his visit to Riyadh and enclosure No. 111 is the draft of the letter which Ibn Saud proposed at that time to send to Nahas. At the same time Ibn Saud despatched communications to the Imam Yahia of the Yemen, Shukri Kutwatli and Riyadh al Sulh informing them of his decision, and he was confident that the Imam Yahia at least would follow his lead.

5. Unfortunately, soon after Shaikh Yusuf Yasin had communicated His Majesty's decision to me, the United States Democratic Party's announcement regarding Palestine and the Jews was made public and I advised Shaikh Yusuf Yasin immediately that perhaps in view of the agitations which this manifesto would surely produce in Arab countries His Majesty might wish to consider withholding his reply to Nahas for ten days or a fortnight until the situation became clearer.

6. I understand that Shaikh Yusuf communicated this view to His Majesty when he visited Riyadh with Mr. Moose and myself on 1st. August, 1944. There seems to be little doubt that the Democratic Party's manifesto has perturbed His Majesty and

although I had not the opportunity of discussing the matter with him since I never visited him except in company with Mr. Moose, he nevertheless took the opportunity towards the end of one of our interviews with him to inform me that he had decided to send Shaikh Yusuf Yasin to Cairo immediately with his reply and had instructed him to discuss the matter first with Nahas Pasha.

7. Shaikh Yusuf Yasin afterwards informed me that he had been instructed to proceed to Cairo and to endeavour to point out to Nahas Pasha His Majesty's conviction that it would not be in the best interests of the Arabs to hold a preliminary meeting at the moment since it would surely embarrass the Allies in the prosecution of the war and lead to heated statements, the repercussion of which could not be foreseen.

8. I believe that the above represents the truth, but not the whole truth, because Ibn Saud's refusal in the first place was so definite and his disappointment at not being consulted by Nahas before he called the preliminary meeting was so acute that he would not have sent Shaikh Yusuf to Cairo unless the statement of the United States Democratic Party had caused him some anxiety. I feel sure that it is to enable him to judge the full reaction of the Arabs towards this statement that he has sent the Minister to discuss the matter with Nahas in Cairo.

9. While in Cairo, Shaikh Yusuf Yasin will keep in touch with Sir Walter Smart at the British Embassy and with the Office of the Minister Resident in the Middle East, and inform them of the trend of his conversations.

10. My impression is that Ibn Saud is still firmly convinced that the moment is not opportune for the holding of a preliminary meeting but he anticipates that the American statement will produce such a sharp reaction in all Moslem countries that he would be placing himself in an invidious position were he to refuse outright Nahas's invitation

without taking into full consideration the effect that such a refusal might have on an excited and even fanatical Moslem population in the Middle East. He has chosen, therefore, to send his delegate to Egypt to judge the depth of that feeling after which he will no doubt decide whether he can with justification refuse to send a delegate to the preliminary meeting and to counsel its postponement until such a time when the holding of such a meeting would not seriously prejudice the Allied war effort, without being accused of being in American pockets.

11. A copy of a communication sent to Shukri Kuwatli and to Riyadh al Sulh appears as enclosure No.IV to this despatch; copies of telegrams sent to the Imam Yahia appear as enclosure No.V.

12. I am sending copies of this despatch to His Majesty's Ambassador in Cairo and to the Minister Resident in the Middle East.

I have the honour to be,
with the highest respect,
Sir,
Your most obedient,
humble servant.

S.R. JORDAN.

Enclosure I

AIDE MEMOIRE.

In his conversation with Mr. Jordan, His Excellency Shaikh Yusuf Yasin referred to the talks he had had with Mr. Ellison regarding the question of the holding of a preparatory meeting in connection with the Arab Unity Conference in Cairo. His Excellency Shaikh Yusuf Yasin declared that His Majesty adhered to his original views on the subject and that he had delayed sending Nahas Pasha a final refusal of his invitation in view of Mr. Jordan's return and his desire to ascertain the views of the British Government. Mr. Jordan thanked His Majesty for the friendly consideration which he had shown to His Majesty's Government and reviewed the circumstances, in so far as he saw the situation. He stated that in the opinion of His Majesty's Government the present time was not propitious for the holding of this Committee Meeting and it was likely that such a meeting if allowed to get out of hand might do more harm to the Arab cause than good. Mr. Jordan has reason to believe that if one or more of the Arab States were to inform Nahas Pasha that the present moment is not an opportune moment to hold the conference he would drop the idea until some measure of unanimity was reached between all Arab powers.

2. Should, however, a sufficient number of Arab powers signify their willingness to send delegates to the preparatory meeting to induce Nahas Pasha to proceed with his idea of calling it on 25th. September next, Mr. Jordan considers that it would be advisable for His Majesty the King of Saudi Arabia to send a representative to the preparatory meeting in order that he could be able to make his views known and in order also that the Committee should enjoy the benefit of his moderating influence. His Majesty's Government, however, would request in these circumstances that discussions about Palestine and the past or future of the French in the Levant States should be kept within proper limits and that there should be no unsuitable resolutions and no tendencious public speeches on either of these points. Mr. Jordan pointed out that of course discussions cannot be foreseen and the failure of delegates to achieve a substantial measure of agreement amongst themselves would be more harmful than if a preparatory meeting had not been called.

3. Mr. Jordan stated that he considered that if a preparatory meeting became inevitable and His Majesty agreed to send a delegate, its main duty when it meets would appear to be to discover whether in fact sufficient agreement exists to justify the holding of a main conference. From records of previous meetings there does not appear to be much liklihood of agreement on the political side though something might be done on the question of economic and cultural relations between the Arab powers, such as a closer co-ordination of monetary systems of the Governments concerned, the communications between their territories, of their passport regulations or any matters relating to customs or commercial exchanges. There may also be scope for greater co-ordination in educational questions, research and technical activities and perhaps also in codifying their legislation. Unless the preparatory meeting can discover a sub-

stantial measure of common agreement on these points and draw up actual resolutions for subsequent approval by the formal conference it would be useless and even harmful to the cause of Arab Unity to hold a formal conference at all.

4. Mr. Jordan added that when the question of an Arab conference was originally mooted it was suggested that the deliberations of the preparatory meeting should not be made public. Mr. Jordan suggests that it is for His Majesty's consideration whether he should insist on this condition should he eventually decide to send a delegate to the preparatory meeting and also to insist that any decision taken by the preparatory meeting to call a formal conference should be unanimous.

5. Mr. Jordan, in conclusion, stated that, as His Majesty was aware, His Majesty's Government are not opposed to the idea of some reasonable form of Arab Unity, but they do feel - and on many occasions have expressed to him their idea - that the present time is not suitable for the holding of such a conference since unless public utterances are strictly controlled it may give rise to a situation which would embarrass the Allies in the prosecution of the war and in their efforts to bring freedom and peace to a sorely-tried world. Their ideas may therefore be summed up as follows:

(i) Postponing of preparatory meeting until after cessation of hostilities.

(ii) If the preparatory meeting is held, the discussion about Palestine and the past or future of the French in the Levant States willbe kept within proper limits.

(iii) That the preparatory meeting discussions should be confidential.

(IV) That a decision to hold a formal conference should be taken only by a unanimous vote of the delegates.

6. Mr. Jordan added that he felt that if His Majesty could arrange with some other Arab territory to concert with him in refusing to send delegates to the conference as proposed by Nahas Pasha it would probably have the effect of causing Nahas Pasha to abandon the idea of holding the preparatory meeting in the near future.

ENCLOSURE II

Yusuf Yasin has already explained to Mr. Jordan what the views of His Majesty are regarding the meeting to which His Majesty's representative has been invited. As regards the holding of the proposed meeting regarding Arab Unity Yusuf Yasin would like to add that His Majesty is firmly determined not to participate in the preliminary committee meeting which Nahas Pasha has called for the 25th September.

The main reason which prompted His Majesty to take this decision was the knowledge that in no case would the participants refrain from discussing the question of Palestine, Syria and the Lebanon and that they would indeed raise issues directly affecting the friendly British Government. In view of His Majesty's desire to avoid this he prefers that there should be no meeting. His Majesty does not yet know who will join him in his refusal to participate, but it is thought that the Yemen and the Lebanon will do so.

Attached is the text of the telegram sent by His Majesty to the Imam Yahia and of the letters which he has sent to the Syrian President and the Lebanese Prime Minister; also, the text of the reply which His Majesty will be sending to Nahas Pasha.

ENCLOSURE III

We received Your Excellency's envoy on 26th Rajab 1363 and informed you on 3rd Shaaban 1363 that we would let you know our views regarding the preliminary committee meeting which you were so good as to call for 25th September 1944. We have already expressed to you our opinion and our agreement with your view that the meeting should be postponed either until after the War or until we and Your Excellency had reached an understanding with the Allies, in particular the British Government regarding the two main issues, namely, Palestine and relations of the Arabs with the Allies. As regards Palestine, this is a most difficult problem and the Arabs cannot discuss the matter among themselves unless an understanding is reached on a genuine settlement which will guarantee their aspirations and rights and clarify their position in relation to the Arab world. As regards an understanding with the Allies or at any rate with the British Government, agreement must be reached as to their attitude vis-a-vis the Arab States. There is no doubt that the holding of a preliminary committee meeting or an Arab conference cannot lead to satisfactory results so long as no decisions have been reached which guarantee a suitable solution of the above two issues. If a meeting is held and these two questions are not raised or if divergence of opinion as to a suitable solution occurs then the result would be extremely prejudicial to the Arab cause. This point must be borne in mind before proceeding with the holding of a meeting. In addition, we are not yet in a position to know what the attitude of the Egyptian Government is regarding the matters which were discussed. Your Excellency's silence on this subject during this long period, as we have already pointed out in a previous letter has convinced me that we share the same views and agree on general lines and principles. Your Excellency has, however, not raised the matter again before seeking an understanding on the points above-mentioned and contrary to our original agreement. We therefore regret that we have to state with all frankness and clarity that so long as we do not know the true position and are sure that it conforms to the policy which we have stated above, we do not see that our participation would serve any useful purpose. We therefore regret that we are unable to appoint representatives to attend the meeting in question.

HIS MAJESTY'S LETTER TO THE PRESIDENT OF THE SYRIAN REPUBLIC.

His Majesty has written a similar letter to the Lebanese Prime Minister.

I have studied and taken due note of the letter which Your Excellency sent to me through my Minister on 30th. Rajab 1363. Your Excellency is aware that, so help me God, I have not changed nor will I change. The purpose of our brotherly affection and understanding is to serve the common interest, particularly the interests of Your Excellency and of the people of Syria. Your Excellency knows best what my aims are and knows best my sincerity. The communication which I made to you and which may have appeared ambiguous can be interpreted in the words of the saying, namely, that every situation has its explanation and every statement its answer. You informed me that Nahas Pasha had asked you to appoint representatives to attend the meeting to be held in Cairo. You added that you had appointed such and such persons and that you had informed Nahas Pasha of their names. By your action you faced us with a fait accompli and we have nothing to say except that you are the best judge of your own affairs. The truth, however, is that Nahas's invitation was a surprise which took me very much aback. The reason is that before the conclusion of the discussions which took place in Cairo I had informed him what my views were regarding this matter and that there were two essential issues at stake; Palestine, and the need for an understanding with the Allies as to what course they were prepared to follow regarding Palestine and their relations with the rest of the Arab world. I pointed out that before this could be achieved new steps would have to be taken regarding these two issues. Nahas Pasha pointed out that he was in agreement with my views and I informed Jamil Bey thereof when he visited me. The last assurance which Nahas gave to me regarding his agreement with my views was when my Chargé d'Affaires in Egypt handed him my letter of the 14th. Rabi Ath, Thani 1363. I was therefore greatly surprised when I learned from you about the receipt of his invitation and the appointment of your representatives. I myself intended to refuse sending representatives in the event of receiving a similar invitation. Such an invitation did in fact reach me, albeit late. I next received a message from Nahas Pasha about the postponement of the date of the meeting until after the Id al Fitr and informing me that the date had been fixed for 25th. September 1944.

As regards my personal opinion of this matter I have three observations to make.

First, if I were to make weighty utterances or to remain silent in certain councils then I would be doing myself an injustice, and if I held forth with pomp and circumstance on a matter which then proved a failure I should not know what to do and my position would be most difficult, for I am not like Cabinets which resign and whose place is taken by others. I therefore prefer the second course, namely, to refrain from clamouring for something which is profitless.

Second, I am until now unaware why a meeting has been

called, what its basis is, on what principles it rests, whether its purpose is to unite the Arab countries like Egypt, Iraq and Syria or whether each party has its own individual plan which it will endeavour to execute; nor am I aware what their attitude is with regard to Palestine which is the most difficult of all problems and without which no satisfactory results can be achieved for the Arabs.

Third, the question of precedence and who shall preside over the meeting. Are all to be equal or will there be one person who desires to dominate the remainder on any particular matter? Moreover, if the intention is to unify the Arabs and bring them together what would my position be and that of certain Arabs who have tried to come to a friendly understanding with them. You yourself are well aware of this and have used your good offices to accomplish it. However, nothing was achieved. Shall I therefore remain silent and leave the matter or try to make bricks without straw?

This is what I wanted to tell you secretly and in confidence so that you should know the truth. I have communicated these observations to you on account of the firm friendship uniting us and you will now be able to judge what we can keep silent about and what we cannot. Whatever the case I wanted you to know what my attitude was and that it cannot be changed. I intend with all the strength at my disposal to work for the interests of the Arabs but I must make it perfectly clear that I cannot agree to any action prejudicial to the British Government, with whom I strive to co-operate and whom I have informed of the true interests at stake in the course of my consultations and discussions with them. This has been my practice with them in the past as regards Syria, Palestine and the Lebanon. I am not one of those who make propaganda for themselves and who try to enlist the support of Zaid or Omar; my true purpose is only to serve all Arab nations and to work for the welfare of them all.

In conclusion I have to state that I do not agree to one party dominating another or one country ruling another but strive to bring about collaboration among all those of good faith in the service of the common interest. I therefore intend to refrain from participating at the meeting and from appointing representatives. have in fact written to Nahas in this sense and wished to explain to you the position so that you would be fully aware thereof and could adjust your attitude accordingly: it is not, however, my intention in any way to influence any decision you may take, my purpose being only to explain that the holding of a meeting would do more harm than good.

ENCLOSURE V

TEXT OF THREE TELEGRAMS SENT BY IBN SAUD TO IMAM YAHIA.

I. I have sent Your Majesty my brother a telegram setting out in detail my views on the invitation of Nahas Pasha to attend the Meeting, which is now being postponed until 25th. September. I trust that you will find them sufficient.

II. I have received Your Majesty's telegram in answer to my telegram of 24th. Rajab and was overjoyed at the mutual agreement existing between our two countries on all matters. I pray God to prolong his blessings on you and grant you long life. I have studied the copy of the invitation which Your Majesty received from Nahas Pasha and which is identical with the invitation which he sent to me. I would like to explain to Your Majesty what my views are on this matter. My representative had already spoken to Nahas on the subject and I also wrote to him pointing out that there were two vital problems on which an understanding had to be reached before discussions could assume the form of a public meeting. The first problem is that of Palestine and the participation of Palestinians in these discussions, as also the question of the validity of their demands. The second problem is that of an understanding between the Arab Governments and the Allies regarding Palestine and the course which the Allies are prepared to follow in their relations with the Arabs. Nahas Pasha informed me that he agreed with my views and supported my opinion regarding the necessity for a solution of these two problems before continuing negotiations. The last thing that passed between us on this subject was a letter which I sent to him dated 4th. Rabi Ath Thani 1363 in which I re-affirmed our agreement on the necessity for postponing meetings and discussions until these problems had been settled by diplomatic consultation preceeding a general conference. His Excellency informed my representative that he was in complete agreement with my views but I suddenly learned from my Minister in Syria that the Syrian Government had received an invitation from Nahas to send representatives to attend a meeting. After about ten days I received a letter from Nahas similar to the communication sent to you. I was greatly surprised and taken aback that Nahas should have sent this new invitation after our mutual agreement on the subject and without even explaining the reasons which prompted him to change his attitude. The fact is I had intended not to accept the invitation and to refuse it as it conflicted with everything which we had agreed upon. I do not know what new factors persuaded Nahas to change his attitude. On 3rd. Shaaban I received a notification to the effect that the meeting had been postponed until 25th. September and until now I have not replied to Nahas either positively or negatively. However, in view of the explanations which I have given to Your Majesty as outlined above, namely, the need to reach an understanding on the two essential points, which in fact has not yet been reached, I intend to approach Nahas and study the position with him once again. I will keep Your Majesty informed of developments.

III. Pray God that Your Majesty my brother and Your Majesty's family are all in good health. I received Your Majesty's reply to the two telegrams which I sent to Your Majesty regarding the invitation which Nahas sent to you with the request to appoint representatives for the proposed meeting on 25th. September. I trust that the observations which I communicated to Your Majesty were sufficient to enable Your Majesty to ascertain what my views are and

toact accordingly. I have decided notto accept theinvitation and to refrain from participating in the meeting and I would like to reiterate some of the detailed observations which I communicated to Your Majesty and some of the points which arose from my correspondence with Nahas and some of the Arab Governments. I pointed out to them that there were many factors on which an understanding had to be reached before embarking on discussions. Firstly, an agreed solution of the Palestine problem which would guarantee the rights of its Arab inhabitants, for if this problem is not settled fairly any meeting on the subject would be profitless and no agreement or unity could be achieved between the Arabs. Secondly, an understanding with the Allies, in particular with the British Government, regarding their relations with the Arabs as a whole. Thirdly, an understanding between the Arabs themselves that the purpose of their meeting should be to serve their joint interests and not to lead to the domination of one party at the expense of another or one country by another. Fourthly, I know the attitude of Egypt from (groups undecypherable in original text). I have furthermore pointed out that if a meeting were held and no reasonable decisionswere reached by the participants, and if, moreover, they kept silent on certain vital issues similar to those which I have outlined, or, alternatively, if they raised these issues and differed as to the proper solution thereof, then the meeting would do far more harm than if it had never been held. As these points have not yet been discussed and no agreement has been reached I cannot see that the meeting would be of any use and I myself therefore refuse to participate and do not intend to appoint representatives to attend it.

I have explained the foregoing to Your Majesty not with any intention of influencing you in any way whatever. I do not ask Your Majesty to follow the course I have adopted but felt that in view of the brotherly friendship and affection existing between us I had to tell you in detail of all my actions in this matter. It is now for Your Majesty to act as you think fit.

المراجـــع

١ ـ العربية

كتب

أباظة، فاروق عثمان. **عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، ١٨٣٩ ـ ١٩١٨**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.

جيرار، ب. س. **موسوعة الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، وصف مصر**. ترجمة زهير الشايب. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٨.

حجار، جوزف. **أوروبا.. ومصير الشرق العربي: حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية**. ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦.

حسين، فاضل. **مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية ـ الإنكليزية ـ التركية وفي الرأي العام**. ط ٢. بغداد: مطبعة أسعد، ١٩٦٧.

الرافعي، عبد الرحمن. **عصر محمد علي**. ط ٢. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧.

رامزور، ارنست ادمونسون. **تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨**. ترجمة صالح أحمد العلي؛ قدم له وراجعه نقولا زيادة. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٠.

رزق، يونان لبيب. **أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابا**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٣.

ــــــ. **حوادث ١٩٣٥ في مصر على ضوء الوثائق البريطانية: بحوث في التاريخ الحديث**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٦.

ــــــ ومحمد مزين. **تاريخ العلاقات المصرية ـ المغربية منذ مطلع العصور الحديثة**

حتى عام ١٩١٢. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٠.

شاروبيم، ميخائيل. **الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث**.

الشلق، أحمد زكريا. **حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية**. [القاهرة]: دار المعارف، ١٩٧٩. (دراسات في تاريخ الأحزاب المصرية)

صايغ، أنيس. **الهاشميون والثورة العربية الكبرى**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٦.

صدقة، نجيب. **قضية فلسطين**. قدم له عبد الرحمن عزام والسيد جمال الحسيني. بيروت: دار الكتاب، ١٩٤٦.

عبد الرحمن، عبد الرحيم عبد الرحمن. **الدولة السعودية الأولى، ١٧٤٥م ـ ١٨١٨م/١١٥٨هـ ـ ١٢٣٣هـ**. القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٦٩.

ـــــــ. **محمد علي وشبه الجزيرة العربية، ١٢٣٤ ـ ١٢٥٦هـ/ ١٨١٩ ـ ١٨٤٠م**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨١.

ـــــــ. **من وثائق الدولة السعودية الأولى في عصر محمد علي، ١٢٢٢ ـ ١٢٣٤هـ/ ١٨٠٧ ـ ١٨١٩م**. القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٣. (من وثائق تاريخ شبه الجزيرة العربية في العصر الحديث؛ المجلد ٢)

غربال، محمد شفيق. **محمد علي الكبير**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٤٤.

غنيم، عادل حسن. **الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية**. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨١.

ـــــــ. **الحركة الوطنية الفلسطينية، من ١٩١٧ إلى ١٩٣٦**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.

الغوري، اميل. **المؤامرة الكبرى، اغتيال فلسطين وحق العرب**. القاهرة: دار النيل، ١٩٥٥.

فهمي، وليم. **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧١.

قاسم، جمال زكريا. **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٦.

ـــــــ. **دولة البوسعيد في عمان وشرق أفريقيا، ١٧٤١ ـ ١٨٦١**.

قرقوط، ذوقان. **تطور الفكرة العربية في مصر، ١٨٠٥ ـ ١٩٣٦**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢.

لوريمر، ج. ج. **دليل الخليج: القسم التاريخي**. ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر. قطر: مطابع العروبة، ١٩٦٧. ٧ ج.

ــــــ. **دليل الخليج: القسم الجغرافي**. [د. م.: د. ن.، ١٩٧٨؟]. ٧ ج.

منسى، محمود صالح. **الحرب العالمية الثانية**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٩.

ــــــ. **المشرق العربي المعاصر**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٥.

القسم ١: **الهلال الخصيب**

نظمي، وميض جمال عمر، غانم محمد صالح وشفيق عبد الرازق. **التطور السياسي المعاصر في العراق**. [بغداد]: جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، قسم السياسة، [ـ ١٩٨].

وحيدة، صبحي. **في أصول المسألة المصرية**. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٥٠.

دوريات

الأهـرام: ١٣/٣/١٨٩٦؛ ٩/٦/١٩٠٩؛ ٢٠/٦/١٩٠٩، ٦/٧/١٩٠٩؛ ٨/٧/ ١٩٠٩؛ ١٢/٧/١٩٠٩؛ ٢٢/٤/١٩١٠؛ ٢/١٢/١٩٣١؛ ٥/١٢/١٩٣١؛ ٧/١٢/١٩٣١؛ ١٨/١٢/١٩٣١؛ ٢٧/١٢/١٩٣١؛ ٦/١٠/١٩٣٨؛ ١١/ ١٠/١٩٣٨؛ ١٢/١٠/١٩٣٨؛ ٨/١٠/١٩٤٤ و٨/١/١٩٤٥.

دياب، توفيق. في: **الجهاد**: ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧.

العقاد، صلاح. «نجيب عزوري وآراؤه السياسية.» **مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة** (القاهرة): ١٩٦٠.

المصري: ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧.

المصور: ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤.

رسائل

القاسمي، نوره محمد. «الوجود الهندي في الخليج العربي، ١٨٢٠ ـ ١٩٤٧». (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية البنات، ١٩٨٤).

وثائق

مضابط مجلس الشيوخ المصري - جلسة يوم ٢٩ شباط/فبراير ١٩٤٤.

٢ - الأجنبية

Books

Cromer, Evelyn Baring. *Modern Egypt*. New York: Macmillan, 1908. 2 vols.

Ghorbal, Shafic. *The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali: A Study in the Diplomacy of the Napoleonic Era Based on Researches in the British and French Archives*. With a preface by Arnold J. Toynbee. London: Routledge, 1928.

Gibb, Hamilton Alexander and Harold Bowen. *The Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East*. London; New York: Oxford University Press, 1950-1957. 2 vols.

Grant, A. J. and Harold Temperley. *Europe in the Nineteenth and Twentieth Centuries (1789-1932)*.

Laqueur, Walter Zéev (ed.). *The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict*. Rev. ed. Harmondsworth: Penguin, 1970. (A Pelican Book)

MacCallum, Elizabeth P. *The Arab Nationalist Movement*. New York: Foreign Policy Association, [n. d.].

Montefiore, Moses (Sir). *Diaries of Sir Moses and Lady Montefiore*. London: 1891. 2 vols.

Al-Qasimi, Sultan Muhammad [Ruler of Shariqah]. *The Myth of Arab Piracy in the Gulf*. 2nd ed. London; New York: Routledge, 1988.

Rendel, George (Sir). *The Sword and the Olive; recollections of Diplomacy and the Foreign Service, 1913-1954*. London: J. Murray, [1957].

Rodinson, Maxime. *Israel and the Arabs*. Translated from the French by Michael Perl. Harmondsworth: Penguin; New York: Pantheon Books, 1968. (Penguin Special Series; 263)

Periodicals

Magnes, J. L. «Palestine and the Arab Union.» *Bayot Hayoum:* 25/7/1941.

Documents (Unpublished, Arranged Chronologically)

F. O. 371/9007 Peace Congress: Paris Memorandum by the Emir Feisal.

F. O. 371/5066 Foreign Office Memorandum on possible negotiations with the Hedjaz, Appendix B.

F. O. 371/5067 Report of conversation between Sir J. Tilley, K. C. M. G.,C.B., reporting the Secretary of State for Foreign Affairs, and His Highness the Emir Feisal, representing the King of the Hedjaz. (Held at the Foreign Office on Thursday, December 23, 1920).

F. O. 371/9001/39977 - Secretariat - Government House - Jerusalem, 22nd December 1922.

F. O. 371/9001 from Herbert Samuel to Duke of Devonshire.

F. O. 371/9001 from Duke of Devonshire to the Marquess Curzon of Kedleston, January 16, 1923.

F. O. 371/9053-39804 Consul Smart to the Marquess Curzon of Kedleston, Aleppo, May 31, 1923.

F. O. 371/10851 Telegram from Lord Crewe to Mr. Chamberlain, Paris, 4th November 1925.

F. O. 371/11436 Vice Consul Jordan to Sir Austen Chamberlain, Jeddah, April 17, 1926.

F. O. 371/11445 Consul Smart - Damascus to Foreign Office, 16th March 1926.

F. O. 371/11436 Enclosure in No. 1 Prec'is of Munshi Ihsanullah's Report.

F. O. 371/40064 Memorandum on the Political Situation in North Africa by F. R. Rodd, June 21, 1924.

F. O. 371/15282 Weekly Appreciation Summary No. 7, 18th February 1931.

F. O. 371/15282 The Residency, Cairo to the Right Honourable Arthur Henderson, 27th February 1931.

F. O. 371/15282 The Residency, Cairo to Sir L. Oliphant, 12th June 1931.

F. O. 371/15282 Cypher Telegram from Secretary of State to Government of India, dated 18th November 1931.

F. O. 371/15283 Italian Charge' d'affaires (Conversation), 16th December 1931.

F. O. 407/221 enclosure in No. 25 - Egyptian Personalities.

F. O. 371/15283 From the High Commissioner for Palestine to the Secretary of State for Colonies, 17th December 1931.

F. O. 371/15283 From Foreign Office to the Italian Embassy, 18th December 1931.

F. O. 371/16009 The Pan-Islamic Movement.

F. O. 371/16009 The Residency, Cairo to Sir John Simon, 26th November 1931.

F. O. 371/16009 Colonial Office - Moslem Congress in Jerusalem, 21st May 1932.

F. O. 371/15364 Sir P. Cunliffe-Lister to Sir F. Humphrys, (Bagdad) November 27, 1931.

F. O. 371/15364 Morgan to Sir John Simon, December 23, 1931.

F. O. 371/16011 Extract from Palestine Police Secret Appreciation Summary, December 2nd, 1932.

F. O. 371/10611 Sir F. Humphrys to Sir John Simon, December 21, 1932.

F. O. 371/16855 Proposed Arab Congress, 13th June 1933.

F. O. 371/16855 Attitude of His Majesty's Government towards the Question of Arab Unity, June 13, 1933.

F. O. 371/16855 Memorandum- Points under discussion with King Feisal and his Ministers at present in London.

F. O. 371/16855 Conversation between Secretary of State and King Feisal, June 22nd, 1933.

F. O. 371/16855 From Sir F. Humphrys (Bagdad) to Mr. Sterendle Bennett (Colonial Office), October 5th, 1933.

F. O. 371/19980 Clark Kerr to Eden, February 24, 1936-Arab Unity.

F. O. 371/19980 Enc. Movement - Sudan Agency, Cairo, February 14, 1936.

F. O. 371/19980 Sir M. Lampson to Mr. Eden, February 24, 1936.

F. O. 371/19980 Enc. Report on the Pan-Islamic Arab Movement - Report on the Pan-Islamic Arab - Sudan Agency, Cairo, March 28, 1936.

F. O. 371/19980 Sir M. Lampson to Mr. Eden, April 2, 1936.

F. O. 371/19980 Sir M. Lampson to Mr. Eden, April 8, 1936, Pan-Islamic Arab Movement.

F. O. 371/19980 Sir M. Lampson to Mr. Eden, May 28, 1936, Pan-Islamic Arab Movement.

F. O. 371/19980 Sir A. Clark Kerr to Mr. Eden, April 3, 1936-Arab Unity: Visit of Iraqi notables to Syria, Palestine and Egypt.

F. O. 407/19980 Sir A. Clark Kerr to Mr. Eden, May 28, 1936 - Arab Unity.

F. O. 371/19980 Consul Mackereth to Mr. Eden, May 15, 1936 - Memorandum respecting Pan-Arabism.

F. O. 371/20780 Pan-Arab Congress- Note by Samuel Bey Attiya, January 13, 1937.

F. O. 371/20786 Sir M. Lampson to Mr. Eden, January 9, 1937 - Arab Unity.

F. O. 371/20786 Sir R. Bullard (British Legation, Jedda) to Foreign Office, December 7, 1937.

F. O. 371/21872 Saudi Minister Conversation, 7th January 1938.

F. O. 371/21883 Lampson to Halifax, October 24, 1938 - Arab Parliamentary Congress and Arab Women's Congress.

F. O. 371/23239 Memorandum respecting Arab Federation, September 28, 1939.

F. O. 371/23195 Major Tod (War Office) to Mr. Baggalay, 3rd November 1939, Arab Federation.

F. O. 371/23195 Havard (Beirut) to Mr. Baggallay, 14th November, 1939 Arab Federation.

F. O. 371/23195 Note by Gilbert MacKereth, British Consulate, Damascus, November 15, 1939.

F. O. 371/24584 Stonehewer-Bird to Baggallay, April 8, 1940.

F. O. 371/27043 British Embassy, Washington, D. C. to Charles Baxter, May 9th, 1941.

F. O. 371/27043 Arab Policy Memorandum by the Secretary of State on the whole question of our policy in Palestine, Syria, Iraq and Saudi Arabia, May 27, 1941.

F. O. 371/27043 From Sir Lampson, Cairo, 3rd June 1941, Secretary of State's Speech of 29th May on the Middle East, 4th June 1941.

F. O. 371/31337 War Cabinet- Arab Federation Report, January 9, 1942.

F. O. 371/31337 Text of declaration proposed by General Catroux.

F. O. 371/31338 High Commissioner for Palestine to His Majesty's principal Secretary of State for the colonies, 7th June 1942.

F. O. 371/31338 Cassia (Foreign Office) to Boyd (Colonial Office), 9th June 1942.

F. O. 371/31338 A Plan of Arab Federation by Professor Gibb (Royal Institute of International Affairs), 21st December, 1942.

F. O. 371/31338 Minutes by Mr. Caccia, 10th February 1943.

F. O. 371/31338 From Baxter (Foreign Office) to Sir Kinahan Cornwallis (Bagdad), 23rd February 1943.

F. O. 371/31338 From Edmond (Colonial Office) to Foreign Office, 23rd December 1942.

F. O. 371/31338 A Note on the Proposed Enquiry into the Possibility of Closer Economic Association between the Arab Countries, 23rd April 1943.

F. O. 371/34955 Egyptian proposal for a cultural bureau of Arab Countries, 22nd February 1943.

F. O. 371/35537 Weekly Political and Economic Report, from July 29th to August 4th, 1943.

F. O. 371/35537 Weekly Political and Economic Report, from 12th to 18th August 1943.

F. O. 371/35537 Weekly Political and Economic Report, from 14th to 20th October 1943.

F. O. 371/35537 Weekly Political and Economic Report, from 4th to 10th November 1943.

F. O. 371/34975 Resolutions adopted by the Middle Eastern War Council.

F. O. 371/34958 Council of Ministers, Baghdad to Viscount Halifax, February 15th, 1943.

F. O. 371/34959 Memorandum on the Arab Unity by the Naval Intelligence Department, 4th June 1943.

F. O. 371/35537 Weekly Political and Economic Report, from March 18th to 24th, 1943.

F. O. 371/35537 Weekly Political and Economic Report, from March 25th to 31st, 1943.

F. O. 371/34957 From Mr. Wikeley (Jedda) to Foreign Office, 26th April 1943.

F. O. 371/34957 From Foreign Office to Jedda, 4th May 1943.

F. O. 371/34958 Ibn Saud and the proposed Arab Conference - From Mr. Wikeley (Jedda), 29th May 1943.

F. O. 371/34958 From Wikeley (Jedda) to Foreign Office, April 27th, 1943.

F. O. 371/34958 From Wikeley (Jedda) to Foreign Office, June 10th, 1943.

F. O. 371/34960 From Wikeley (Jedda) to Foreign Office, July 20th, 1943.

F. O. 371/34960 From Wikeley (Jedda) to Foreign Office, 27th July, 1943.

F. O. 371/34961 Arab Unity- Conversations between Colonel Hoskins and King Ibn Saud at Riyadh, 30th August 1943.

F. O. 371/34960 From Wikeley (Jedda) to Foreign Office, 29th July 1943.

F. O. 371/34960 From Wikeley (Jedda) to Foreign Office, 3rd August 1943.

F. O. 371/34955 Cornwallis to Foreign Office, 12th March 1943 - Amir Abdullah's proposals for an Arab Congress.

F. O. 371/34957 Colonial Office to Foreign Office, 21st April 1943 - Amir Abdullah's manifesto on Arab Federation.

F. O. 371/34957 Colonial Office to Foreign Office, 29th April 1943 - Amir Abdullah's manifesto on Arab Federation.

F. O. 371/35538 Weekly Political and Economic Report, from 2nd to 8th September 1943.

F. O. 371/34963 From Sir H. MacMichael (Palestine) to Colonial Office, 3rd November 1943.

F. O. 371/35538 Weekly Political and Economic Report, from September 9th to September 15th, 1943.

F. O. 371/34962 Record of Conversations between Ibn Saud, Sheikh Yusuf Yasin and His Majesty's Minister on Arab Unity, September 20th, 1943.

F. O. 371/35539 Weekly Political and Economic Report, from October 14th to October 20th, 1943.

F. O. 371/35539 Weekly Political and Economic Report, from 28th October to 3rd November 1943.

F. O. 371/35539 Weekly Political and Economic Report, from 21st October to 28th October 1943.

F. O. 371/35539 Weekly Political and Economic Report, from November 4th to November 10th, 1943.

F. O. 371/39987 Parliamentary Question by Mr. Gallacher, 23rd January 1944.

F. O. 371/39987 Sir K. Cornwallis (Baghdad) to Foreign Office, 8th February 1944.

F. O. 371/39987 From Foreign Office to Baghdad, 18th February 1944.

F. O. 371/39987 Arab Unity: Nuri Pasha's talks in Damascus, 21st February 1944.

F. O. 371/39987 From Lord Killearn (Cairo) to Foreign Office, 24th February 1944.

F. O. 371/39987 Projected Arab Conference in Cairo-from Lord Killearn (Cairo) to Foreign Office, 17th March 1944.

F. O. 371/41317 Weekly Political and Economic Report, from 23rd to 29th March 1944.

F. O. 371/41317 Weekly Political and Economic Report, from 1st to 7th June 1944.

F. O. 371/39988 From Mr. Spears (Beirut) to Cairo, 22nd April 1944.

F. O. 371/39988 Participation of North African countries in Arab Union discussions - Killearn to Foreign Office, 22nd April 1944.

F. O. 371/41316 Weekly Political and Economic Report, from 20th to 26th January 1944.

F. O. 371/41316 Weekly Political and Economic Report, from 10th to 16th February 1944.

F. O. 371/39988 From Mr. Eden to Lord Killearn, 5th May 1944.

F. O. 371/39988 Arabic Union project - Sultan of Muscat's interview with Nahas Pasha - from India Office to Foreign Office, 1st May 1944.

F. O. 371/39988 From Lord Killearn (Cairo) to Foreign Office, 5th June 1944.

F. O. 371/39988 From Lord Killearn (Cairo) to Foreign Office, 22nd June 1944.

F. O. 371/39988 From Foreign Office to Cairo, 3rd July 1944.

F. O. 371/41318 Weekly Political and Economic Report, from 6th to 12th July 1944.

F. O. 371/39989 From Mr. MacKereth (Beirut) to Foreign Office, 8th August 1944.

F. O. 371/39989 From Peterson (Foreign Office) to Mr. MacKereth (Beirut), 12th August 1944.

F. O. 371/39989 From Jordan (Jedda) to Sir Anthony Eden, 3rd August 1944, Enclosure I, Aide-Mémoire.

F. O. 371/39989 From Lord Moyne (Minister Resident in Cairo) to Foreign Office, 11th August 1944.

F. O. 371/39990 From Lord Moyne (Cairo) to Foreign Office, 31st August 1944.

F. O. 371/39990 From Mr. Jordan (Jedda) to Foreign Office, 4th September 1944.

F. O. 371/39990 From Lord Moyne to Foreign Office, 7th September 1944.

F. O. 371/39990 From Foreign Office to Jedda, 11th September 1944.

F. O. 371/39990 From Mr. Jordan (Jedda) to Foreign Office, 14th September 1944.

F. O. 371/39990 From Resident Minister (Cairo) to Foreign Office, 19th September 1944.

F. O. 371/39990 From Mr. Ellison (Jedda) to Foreign Office, 25th September 1944.

F. O. 371/39990 From Colonial Office to Foreign Office, 13th September 1944.

F. O. 371/39990 From Mr. Thompson (Bagdad) to Foreign Office, 13th September 1944.

F. O. 371/39990 From Mr. Eastwood (Colonial Office) to Mr. Baxter (Foreign Office), 3rd October 1944.

F. O. 371/41318 Weekly Political and Economic Report, from 28th September to 4th October 1944.

F. O. 371/39991 Foreign Office Minute, 30th December 1944.

F. O. 371/39991 From Mr. Shone (Cairo) to Foreign Office, 1st November 1944.

F. O. 371/39991 From Mr. Jordan (Jedda) to Foreign Office, 14th November 1944.

F. O. 371/39991 From Foreign Office to Jedda, 28th November 1944.

F. O. 371/45930 Weekly Political and Economic Report, from 25th to 31st January 1945.

F. O. 371/45930 Weekly Political and Economic Report, from 8th to 14th February 1945.

F. O. 371/45930 Weekly Political and Economic Report, from 15th to 21st February 1945.

F. O. 371/45930 Weekly Political and Economic Report, from 22nd to 28th February 1945.

F. O. 371/45737 Lord Killearn (Cairo) to Foreign Office, 9th March 1945.

F. O. 371/45737 From Foreign Office to Cairo, March 10th, 1945.

F. O. 371/45737 Lord Killearn (Cairo) to Foreign Office, 17th March 1945.

F. O. 371/45930 Weekly Political and Economic Report, from 15th to 21st March 1945.

فهـــرس

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

ـ ي ـ

يونان لبيب رزق

- أستاذ التاريخ الحديث بكلية البنات ـ جامعة عين شمس.
- رئيس قسم الدراسات التاريخية بمعهد البحوث والدراسات العربية.
- حائز على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية عام ١٩٩٥.
- عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، وعضو مجلس أمناء اتحاد المؤرخين العرب.
- أمين لجنة ترقية أساتذة التاريخ بالجامعات المصرية.
- عضو مجلس الشورى المصري.
- صدر له ٣٣ مؤلفاً منها:

السودان في عهد الحكم الثنائي الأول، ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤ (١٩٧٦)

الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ (١٩٧٧)

الوفد والكتاب الأسود (١٩٧٨)

ديوان الحياة المعاصرة (١٩٩٦)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

